



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بني وليد

- مدى فاعلية نظام تكاليف الأنشطة (ABC) على المنتجات الصناعية.
- روسيا و حلف الناتو : تعايش إجباري .
- تطور حجم السكان الليبيين ومدى مساهمتهم في النشاط الاقتصادي لسنوات الحصر الفعلية " 1995-2006 " .
- أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على كفاءة الأداء المصرفي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية في مدينة بني وليد .
- أثر التدريب على أداء العاملين دراسة تطبيقية على شركة البريقة لتسويق النفط .



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بني وليد (جامعة الزيتونة)

بني وليد - ليبيا

السنة الأولى العدد الثاني سبتمبر 2013 م

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراسلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد بجامعة الزيتونة

بني وليد - ليبيا

البريد الإلكتروني rsep.baniwalid@gmail.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم و تنفيذ

أ . أشرف بن لامه

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد (جامعة الزيتونة) ، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية ، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع ، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا ، عن طريق نشر الدراسات الجادة والتميزة استناداً إلى معايير علمية دقيقة .

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية ، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة :

- 1 - أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .
- 2 - إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية .
- 3 - ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقياً أو إلكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى .
- 4 - يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية ، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة .
- 5 - أن تدرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة ، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة .
- 6 - تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين اثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .
- 7- يتراوح حجم الدراسة بين 4000 و 9000 كلمة وتكون موثقة علمياً .
- 8- يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة إلكترونية على (CD) و يكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) علي برنامج (word) على حجم ورق (عرض 17سم، ارتفاع 24سم). يمكن أن ترسل البحوث ، على البريد الإلكتروني التالي :-

rsep.baniwalid@gmail.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الثاني - سبتمبر 2013 م

رئيس التحرير

د . محمد فرج بن لامة

مدير التحرير

د . حوسين مصباح العلام

أعضاء هيئة التحرير

- | | |
|----------------------------|--------------------------|
| د . عارف أحمد الطاهر | د . عبد الحميد أحمد محمد |
| د . محمد عثمان الفيتوري | د . محمد سعد أبوكرش |
| أ . عبد السلام علي المغربي | أ . حسن علي معتوق |

اللجنة الاستشارية

- | | |
|---------------------------|-------------------------------------|
| د . عبد السلام مسعود هندر | د . فخر الدين عبد السلام عبد المطلب |
| د . خميس اشليدة عبد الله | د . فتحي حسن نصار |
| د . صلاح أنبية جمعة | د . عبد الناصر فرج الغيطة |
| د . عبد الناصر سالم زيدان | أ . عبد الله صالح أزبيدة |

محتويات العدد

- أثر النفط على معدلات الانفتاح في الاقتصاد الليبي ((دراسة تحليلية خلال الفترة 1995 – 2008م)) د. أمحمد علي صالح أبوغالية 8
- مدى فاعلية نظام تكاليف الأنشطة (ABC) على المنتجات الصناعية د. خميس عبد السلام محمد - د. الشارف أنبية عامر 31
- العلاقة بين الإنفاق الاستثماري العام على تكوين رأس المال البشري وبين إنتاجية عنصر العمل في الاقتصاد الليبي..... صلاح الدين أنبية جمعة 58
- الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في زيادة القدرة التنافسية دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة دمشق د. طارق الهادي علي النائي 78
- التحليل والقياس للعلاقة السببية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1990-2008م) أ. عامر فتح الله المبروك 99
- نظام الإنتاج في الوقت المحدد (J. I. T) الركائز ومتطلبات التطبيق دراسة تطبيقية على صناعة البتروكيماويات في ليبيا..... د. عبد المنعم سالم المحروق - د. عيسى الصالحين فرج 117
- أثر المتغيرات الدولية على مسار المفاوضات العربية - الإسرائيلية (1991 - 2012م) د. فتحي حسن نصار - أ. حسن منصور صالح 140
- روسيا و حلف الناتو : تعايش إجباري د. محمد فرج بن لامه 166
- الإستراتيجية السوفييتية في أفغانستان والتوجهات الروسية الجديدة..... أ. محمد صالح سويسي 192

• دور الإدارة العليا في عدم استقلالية اقسام المراجعة الداخلية أ. محمد أحمد دياب 205

• تطور حجم السكان الليبيين ومدى مساهمتهم في النشاط الاقتصادي لسنوات

الحصر الفعلية " 1995-2006 " د. هدى محمد أبو خريص 225

• دور التحليل المالي في تقييم أداء المصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني

للفترة (2005-2008م) أ. خالد عبد الله رحيل شقاف 238

• أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على كفاءة الأداء المصرفي دراسة ميدانية على المصارف التجارية

الليبية في مدينة بني وليد د. خالد صالح عبود 260

• أثر تطبيق الخصخصة على كفاءة الأداء المصرفي دراسة ميدانية بمصرف

الصحارى في ليبيا د. عبد السلام ساسي الصابري 289

• أثر التدريب على أداء العاملين دراسة تطبيقية على شركة البريقة

لتسويق النفط د. محمد عثمان الفيتوري - د. خميس محمد خميس 325

أثر النفط على معدلات الانفتاح في الاقتصاد الليبي

((دراسة تحليلية خلال الفترة 1995 – 2008 م))

د. أمحمد علي صالح أبوغالية

الملخص

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية، فهو يُعتبر إقتصاداً صغير الحجم نسبياً، ويعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب (النفط الخام). وبالرغم من أن خطط التنمية كانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بهدف إيجاد قاعدة إنتاجية تساعد على تنويع مصادر الدخل و التخفيف التدريجي من الاعتماد على قطاع النفط، إلا أن هذا الهدف على ما يبدو ما زال بعيد المنال، فالإقتصاد ما زال يعتمد و بشكل كلي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل و للعملة الأجنبية.

يهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة بين الصادرات النفطية و معدل انفتاح الإقتصاد الليبي على الخارج. و قد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها هو إن تركز الصادرات الليبية في النفط الخام أدى إلى زيادة معدلات انفتاح الإقتصاد الليبي على الخارج مما يزيد من درجة حساسية الإقتصاد للتأثر بالعوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة الإقتصاد الليبي.

Summary: -

The Libyan economy characterized by most of the properties of the developing countries' economies. It is considered as a relatively small sized economy and its revenue depends on a naturally depleted resource (the crude oil), and despite the fact that development plans were aimed at achieving high growth rates in productive economic activities aiming of creating a production base that help to diversify sources of revenue, and gradually easing the dependence on oil sector. However, this goal seems to be still elusive, and the economy still depends entirely on the oil sector as a major source of income and foreign currency.

This research aims to determine the relationship between oil exports and the rate of the economy's openness with the outside. The research had reached a set of search results, most notably that the concentration of exports of Libya on crude oil had led to increase the openness of the Libyan economy to the outside which increases the degree of vulnerability of the Libyan economy to the external factors which is located beyond the control of the Libyan economy.

المقدمة

شهد الاقتصاد الليبي تغيرات جذرية مع نهاية الخمسينات و بداية الستينات من القرن الماضي، عندما تم اكتشاف النفط فانتقلت ليبيا من أقر دول العالم إلى دولة تمتلك موارد طبيعية بالشكل الذي يمكنها من توجيه عائداتها إلى برامج تنمية طموحة. وبالرغم من أن الهدف العام لإستراتيجية التنمية في ليبيا كان مُنصب على توجيه العائدات النفطية لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية، لا سيما القطاعات الإنتاجية (الصناعة و الزراعة) في محاولة لإيجاد بدائل لقطاع النفط باعتباره مورد طبيعي ناضب، إلا أن الاقتصاد الليبي على ما يبدو، لم يستطع التحرر من سيطرة قطاع النفط الذي لا زال يسيطر على جل النشاط الاقتصادي في ليبيا. سنحاول في هذا البحث التركيز على الآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد على قطاع النفط و التي أدت إلى زيادة حساسية الاقتصاد الليبي للتأثر بالعوامل الخارجية.

منهجية البحث

مشكلة البحث

على الرغم من زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة و الزراعة) في ليبيا، و رغم محاولات تنويع هيكل الصادرات الليبية، إلا إنه من الملاحظ أن الاقتصاد الليبي لا زال يعتمد و بشكل أساسي هي تصدير سلعة واحدة و هي النفط الخام. و لا شك إن سلعة كالنفط الخام هي سلعة عالمية، ظروف العرض منها و الطلب عليها إنما يرتبط بعوامل خارجية قد تخرج عن سيطرة الاقتصاد الليبي، و طالما أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط و عائداته، فهذا يجعله عرضة للتأثر بالتقلبات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بخطته وبرامجه التنموية.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط الخام في زيادة معدلات الانفتاح على الخارج.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال التأكيد على خطورة اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط و أثر ذلك على عرقلة الجهود التنموية، و كذلك تسليط الضوء على أهمية القطاعات الإنتاجية (الصناعة و الزراعة) في تنويع هيكل الصادرات الليبية.

منهج البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بعض المؤشرات المستخدمة في قياس معدلات الانفتاح الاقتصادي على الخارج، و أثر ذلك على الاقتصاد الليبي.

فرضية البحث

يفترض البحث إن اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات و عائدات قطاع النفط سيجعله أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة الاقتصاد الليبي و التي قد تؤدي إلى عرقلة الجهود التنموية.

الدراسات السابقة

1.دراسة الدكتور محمد عبد الجليل أبو سنيينة، بعنوان الصادرات الصناعية الليبية - الواقع والإمكانات المتاحة و العوامل المحددة لتنميتها و تنويعها (1970 - 1989)، وقد ركزت هذه الدراسة على العديد من المحاور كان أبرزها:-

- الخصائص الصناعية لنمط التصنيع في ليبيا.

- خصائص الصادرات الصناعية الليبية.

- العوامل المحددة لتنويع الصادرات الصناعية في ليبيا.

و تمثلت أبرز نتائج هذه الدراسة فيما يلي:-

- لا تشكل الصادرات الصناعية أهمية تذكر من إجمالي الصادرات الليبية.

- إن تطور الصادرات الصناعية و تنويعها يرتبط بما يطرأ من تغيرات على السياسات الصناعية المتبعة.

2.دراسة الدكتور عبد الله أمحمد شامية، بعنوان الصادرات الليبية و دورها في الاقتصاد، دراسة نظرية تطبيقية (1980 - 1990)، و قد ركزت هذه الدراسة على ما يلي:-

- العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

- تحليل واقع الصادرات الليبية و تركيبها السلعي خلال عام 1990.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج كان أهمها سيطرة الصادرات النفطية على ما نسبته 97% في المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما لم تتجاوز الصادرات غير النفطية 3% في المتوسط خلال نفس الفترة.

3. دراسة الدكتور عبد الله أمحمد شامية، بعنوان الاقتصاد الليبي و تحديات منظمة التجارة العالمية، يناير 2007. وكان أحد محاور هذه الدراسة تتعلق بدراسة معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج. وأوضحت هذه الدراسة بأن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي تراوحت بين 38% و 70% خلال الفترة (2000 - 2004)، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الاعتماد على الخارج، حيث تستورد ليبيا أكثر من 70% من احتياجاتها من الخارج، و تعتمد على صادرات النفط الخام كمصدر أساسي للعملة الأجنبية.

4. دراسة حليلة خميس الوداني، بعنوان آثار انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الإنتاج السلعي، 2007. وقد ركزت هذه الدراسة على آثار منظمة التجارة العالمية على قطاع النفط والغاز، وقطاع الصناعات البتروكيمياوية، وقطاع الزراعة. وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن استفادة ليبيا من النظام الجديد للتجارة ستعتمد بالدرجة الأولى على ما تحققه من نتائج في مجال الإصلاح الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بتنوع هيكل الصادرات الليبية والتخفيف التدريجي من الاعتماد على النفط. كما أن إحراز درجة كبيرة من التعاون الاقتصادي العربي والإفريقي المشترك يمكن أن يعزز هذا الاتجاه .

5 دراسة الدكتور علي رمضان الماقوري، بعنوان الصادرات الليبية الواقع وسبل التطوير. وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل واقع الصادرات الليبية ودورها في تحقيق التنمية في الفترة (1990 - 2002). وكان ابرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- التركيز السلعي للصادرات الليبية في قطاع النفط .

- التركيز الجغرافي في أسواق الصادرات الليبية لصالح دول الاتحاد الأوروبي.

- إن تذبذب عوائد الصادرات النفطية يؤثر سلباً على المقدرة الاستيرادية.

تقسيمات البحث:-

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة مباحث على النحو التالي:-

المبحث الأول:- السياسات التصنيعية ذات العلاقة بقطاع التجارة الخارجية في ليبيا.

المبحث الثاني:- دور قطاع النفط في إجمالي الصادرات الليبية.

المبحث الثالث:- علاقة الواردات السلعية بالطلب المحلي.

المبحث الرابع:- دراسة معدلات إنفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.

المبحث الأول:- السياسات التصنيعية ذات العلاقة بقطاع التجارة الخارجية في ليبيا

تلعب السياسات التصنيعية دوراً فعالاً في التأثير على التجارة الخارجية، حيث تواجه الدول الساعية إلى التقدم مشاكل خارجية قوية تضعف من قدرتها على الدفع المستمر لعملية التنمية إلى الأمام. و تنشأ هذه المشاكل من العلاقات الدولية غير المتكافئة، لذلك تسعى كل دولة إلى تقييم سياساتها الإنمائية على أسس و مبادئ و أهداف تحقق طموحاتها. فقد تتبنى سياسة تصنيعية محوراً تنمياً الصادرات والارتباط بالسوق الدولية، أو قد تتجه إلى الداخل من خلال إنتاج بدائل للواردات، أو قد تجمع بين الاثنين.

في هذا الصدد، نلاحظ أن إستراتيجية التحول الاقتصادي و الاجتماعي في ليبيا انتهجت في مجال التجارة الخارجية سياستي الإحلال محل الواردات و تشجيع الصادرات في آن واحد⁽¹⁾، ذلك أن جميع خطط التنمية استهدفت تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع و تنويع الصادرات، و في نفس الوقت الحد من الواردات و تشجيع المنتجات المحلية و حمايتها.

و مع ذلك يبدو واضحاً من أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بأن إستراتيجية التصنيع في ليبيا كانت تركز بشكل أساسي على انتهاج سياسة إحلال الواردات، خاصة خلال بداية مرحلة التصنيع في فترة السبعينات من القرن الماضي، حيث صاحب الاهتمام المتزايد بقطاع الزراعة قيام صناعات استهلاكية تستخدم الفائض من الاستهلاك المباشر من منتجات القطاع الزراعي كمواد خام، ثم بدءاً بعد ذلك بإقامة الصناعات اللازمة لتوفير بعض مستلزمات قطاع الزراعة من الأسمدة والآلات الزراعية و غيرها، و من ثم قيام صناعة استهلاكية عديدة لتحل منتجاتها محل الواردات بهدف

(1) يمكن الرجوع إلى، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية (1973 - 1975)، طرابلس، ص 208 - 209.

تحقيق الاكتفاء الذاتي. ثم بدا واضحاً خاصة خلال تنفيذ الخطة الخمسية الثانية⁽²⁾ التركيز على الصناعات الأساسية التي يملك فيها الاقتصاد الليبي ميزة نسبية في إنتاجها كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية و التي يمكن أن يوجه الفائض من إنتاجها للتصدير في ظل محدودية السوق المحلي. وعلى هذا الأساس، نجد أن إستراتيجية التصنيع في ليبيا كانت تجمع بين سياستي إحلال الواردات و تشجيع الصادرات، و إن كانت تميل بشكل واضح نحو إحلال الواردات. و حتى الصناعات التي أشارت خطط التحول بأنها صناعات موجهة نحو التصدير، لم تحتل دورها بعد كصناعات تصديرية. و على الرغم من أن نتائج بعض الدراسات⁽³⁾ تشير إلى أن سياسة إحلال الواردات قد نجحت إلى حد ما في إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، إلا أن هناك جملة من النقاط يجب الوقوف عندها بالنسبة لتقييم كلا السياستين:-

أولاً:- إن إستراتيجية التصنيع في ليبيا اعتمدت على القطاع العام من حيث التنفيذ والتمويل، حيث استأثر القطاع العام بنحو 98%⁽⁴⁾ من حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة خلال خطة التحول (1976 - 1980)، إلا أن انخفاض إيرادات النفط خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي أدى إلى إلغاء الكثير من المشاريع في خطة التحول (1981 - 1985) و ما بعدها⁽⁵⁾، مما أستوجب إعادة النظر في بعض المشاريع العامة والاتجاه نحو تملكها للمنتجين فيها.

ثانياً:- كانت أهم أهداف خطط التحول هو عدم الاعتماد على قطاع النفط في الصادرات، وفي تمويل خطط التنمية، وبالتالي فإن القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي، وقدرته على التكوين الرأسمالي، تستدعي البحث عن مصادر أخرى لزيادة عائداتها من الصادرات، أي عدم الاعتماد على تصدير النفط الخام فقط، بل يجب تنويع هذه القاعدة لتشتمل على عدد من السلع، لذلك كان التركيز منصب على الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية (التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية) هو أحد الطرق لتنويع هيكل الصادرات الليبية. و مع ذلك، لا زالت هذه الصناعات قاصرة حتى الآن عن تحقيق هذا الهدف، و لم

(2) أنظر في ذلك وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي (1976 - 1980)، طرابلس، ص249-251.

(3) عبد الله أحمد شامية، سياسة إحلال الواردات و سياسة تشجيع الصادرات، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي 1995، ص 53، ص 58.

(4) صبحي قنوص (و آخرون)، التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، ليبيا الثورة في 25 عام (1969 - 1994)، الطبعة الثانية، ص 409.

(5) عطية المهدي الفينوري، ميزان المدفوعات و قيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي 1992، ص 17.

تستطيع أن تغير من مركز قطاع النفط الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من مجمل الصادرات الليبية كما سيتضح لاحقاً.

ثالثاً:- غالباً ما يشار إلى أن صناعة إحلال الواردات يمكن أن تتحول بمرور الزمن و بعد تغطية الطلب المحلي إلى صناعات تصديرية تنفذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية. إلا أنه و وفقاً للتجربة الليبية، لا يمكن اعتبار إستراتيجية تشجيع الصادرات مرحلة تالية لإستراتيجية إحلال الواردات. فبالرغم من أن المنتجات المحلية حققت قدراً من الإحلال، إلا أنه لا يزال يتم اللجوء للإستيراد و بشكل كبير لتلبية النقص في العرض المحلي، و هذا ما سيتم توضيحه في الفقرات التالية.

المبحث الثاني :- دور قطاع النفط في إجمالي الصادرات الليبية

كان لاكتشاف النفط في ليبيا في فترة الستينات أثر مباشر في تخصص الاقتصاد الليبي في إنتاج و تصدير سلعة أولية واحدة و هي النفط الخام، مما أدى بالتالي إلى سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي و على هيكل الصادرات الليبية. كما اعتمدت البرامج التنموية تبعاً لذلك بصفة مباشرة على التجارة الخارجية، إذ اعتمدت الخطط التنموية على عائدات النفط التي تم توجيهها إلى الاستثمار وذلك في محاولة لتحقيق تنمية تشمل كل القطاعات الاقتصادية، إذ أن النفط يساهم بما نسبته **80%** كمصدر لتمويل الميزانية العامة، مما يعكس أهمية النفط في الاقتصاد الليبي.

وعلى الرغم من أن الهدف من الإستراتيجية العامة للتنمية كان منصب على استخدام العائدات النفطية من أجل إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي، و تنويع مصادر دخله، و التقليل تدريجياً من الاعتماد على إنتاج و تصدير النفط الخام، إلا أن قطاع النفط لا زال يسيطر على جل النشاط الاقتصادي في ليبيا، و لا زال يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الليبية، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال استعراض البيانات الواردة بالجدول رقم **(1)** التالي:-

(6) محمد أحمد خلف الله ، تطور أسواق النفط والغاز العالمية ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الثاني - جامعة الفاتح - طرابلس / ليبيا ، 2004 ، ص 67.

جدول رقم (1)

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (1995 - 2008)

القيمة مليون دينار

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات
1995	3222.1	2966.0	%92.1	256.1	%7.9
1996	3578.8	3433.3	%95.9	145.5	%4.1
1997	3455.6	3275.2	%94.8	180.4	%5.2
1998	2374.1	2198.7	%92.6	175.4	%7.4
1999	3682.2	3488.9	%94.8	193.3	%5.2
2000	5221.5	4992.2	%95.6	229.3	%4.4
2001	5393.9	5142.2	%95.3	251.7	%4.7
2002	10177.0	9824.0	%96.5	353.0	%3.5
2003	14806.6	14047.4	%94.9	759.2	%5.1
2004	20848.3	20085.6	%96.3	762.7	%3.7
2005	31148.0	30312.2	%97.3	835.8	%2.7
2006	36336.3	34891.2	%96.0	1445.1	%4.0
2007	40972.1	39589.1	%96.6	1383.0	%3.4
2008	54732.4	52762.0	%96.4	1970.4	%4.6
المتوسط العام			%95.4		%4.6

المصدر:-

- أمانة التخطيط، وكذلك الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.
- مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، إصدارات متعددة.
- النسب المئوية تم احتسابها.

من خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (1) الذي يبين مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (1995 - 2008)، نلاحظ أن الصادرات النفطية تسيطر بشكل واضح على إجمالي الصادرات الليبية، حيث لم تتخف نسبة مساهمتها عن 92% طوال فترة الدراسة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 92.1% عام 1995 إلى 94.8% عام 1999 كما شهدت مساهمة قطاع النفط في إجمال الصادرات الليبية ارتفاعاً ملحوظاً من حيث القيمة و النسبة خلال الألفية الثالثة بسبب

الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 2966.0 مليون دينار عام 1995 إلى 4992.2 مليون دينار عام 2000، ثم إلى حوالي 52762.0 مليون دينار عام 2008. هذا يعني أن صادرات عام 2008 تعادل حوالي 18 مرة صادرات عام 1995 وأكثر من 10.5 مرة صادرات عام 2000. وبلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في إجمالي الصادرات الليبية حوالي 96.4% عام 2008، كما بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (1995 - 2008) 95.4%، وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس فشل خطط التنمية المتمثلة في تنويع هيكل الصادرات الليبية وتدني مساهمة القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الإنتاجية (القطاع الزراعي و القطاع الصناعي) في إجمالي الصادرات الليبية التي بلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الصادرات الليبية 4.6% خلال نفس الفترة، و هذا بطبيعة الحال يجعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية الخارجية الناتجة عن تقلبات الأسعار العالمية للنفط مثلما حصل خلال تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 - 1985)، حيث ألغيت الكثير من مشاريع هذه الخطة وتأجل تنفيذ بعضها الآخر عندما انخفضت أسعار النفط بشكل كبير. و تزداد خطورة هذا الأمر إذا علمنا بأن قطاع النفط يساهم بالنسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في تكوين الناتج من 28.1% عام 2000 إلى حوالي 49.9% عام 2008⁽⁷⁾.

المبحث الثالث :- علاقة الواردات السلعية بالطلب المحلي.

تبين من خلال المبحث السابق، أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط في تمويل أغلب نفقاته التنموية. كما إن القطاع المذكور يساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات الليبية وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

إلى جانب ذلك، يساهم هذا القطاع في تمويل أغلب الواردات، وهذا يعد مؤشراً على درجة تأثر الاقتصاد الوطني بالخارج، ذلك لأن دراسة نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي من السلع تحدد مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج، إذ أن ارتفاع هذه النسبة يدل على إن الاقتصاد المحلي يعتمد بشكل أكبر على الواردات في سد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي على مختلف السلع.

(7) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2000، 2008.

و طبقاً لما تشير إليه بيانات التجارة الخارجية والإنتاج المحلي التي يبينها الجدول رقم (2)، يتضح أن الواردات تساهم بنسبة كبيرة في تغطية الطلب المحلي، حيث اقتربت نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي من النصف ابتداءً من منتصف التسعينات وحتى نهاية عقد التسعينات، مع العلم بأن هذه الفترة تميزت بإتباع سياسات كمية بهدف الحد من الواردات إضافة إلى سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي وتحديد موازنة للنقد الأجنبي تحسباً للقلبات الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط. وبشكل عام، نجد أن نسبة مساهمة الواردات في تغطية الطلب المحلي بلغت خلال هذه الفترة (1995 - 1999) كمتوسط عام حوالي 47.6%.

أما الألفية الثالثة، فقد تميزت بارتفاع هذه النسبة لتتجاوز النصف، و بلغت أعلى نسبة لها 76% عام 2004 مقابل انخفاض نسبة الإنتاج المحلي إلى 24% فقط. و بلغ متوسط عام الفترة (2000 - 2008) حوالي 60%، بينما بلغ متوسط عام فترة الدراسة (1995 - 2008) 55%.

و يعود السبب في انخفاض مساهمة الإنتاج المحلي بعد عام 2000 لعدة أسباب، أهمها الانفتاح الكبير للسوق المحلي على الواردات من الأسواق الخارجية، والانخفاض الكبير في الإنتاج الصناعي⁽⁸⁾، إضافة إلى تخفيض سعر الصرف بدايةً من العام 2002، وتوحيده في عام 2003^(*). ولا شك أن ارتفاع نسبة مساهمة الواردات السلعية في تغطية الطلب المحلي تعطي مؤشراً لدرجة انفتاح وتأثر الاقتصاد الليبي بالعالم الخارجي.

(8) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، مجموعة التقارير السنوية المفصلة عن النشاط الصناعي، مركز المعلومات و التوثيق الصناعي، مصراته.

(*) أدى انخفاض الإيرادات النفطية في ليبيا خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى تعثر الجهود التنموية حيث الغيت بعض مشاريع التنمية في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)، و تم تأجيل بعضها الآخر، و تم التحول من التخطيط الشامل إلى الاعتماد على الميزانيات السنوية في الإنفاق. كما تم إتباع سياسة انكماشية تمثلت في تقليل حجم الواردات من جهة، والرقابة المشددة على الصرف الأجنبي من جهة أخرى. وقد انعكس كل ذلك على انخفاض العرض الكلي من السلع والبضائع في السوق الليبي، مما أدى إلى بداية ظهور أنشطة الأسواق الموازية للسلع والعملات الأجنبية، خاصة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، مما جعل سعر صرف الدولار في السوق الموازية يرتفع إلى حوالي ثلاث أضعاف السعر الرسمي، وهذا ما دفع راسمي السياسة النقدية في ليبيا إلى زيادة عرض الدولار في المصارف الليبية للأغراض التجارية والعلاج بسعر أقل بكثير من السوق الموازية بهدف الحد من نشاطها مما أدى إلى تقارب السعريين عام 2003.

جدول رقم (2)

مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الطلب المحلي خلال الفترة (1995 - 2008)

المجموع (%)	مساهمة الناتج السلعي في الطلب المحلي	مساهمة الواردات في الطلب المحلي	الطلب المحلي الإجمالي	الواردات السلعية	إجمالي الناتج السلعي	ناتج التعدين والمحاجر	الناتج الصناعي	الناتج الزراعي	البيان
%100	%51.1	%48.9	3537.9	1728.5	1809.4	132.9	743.1	933.4	1995
%100	%50.6	%49.4	3879.7	1914.8	1964.9	187.5	702.9	1074.5	1996
%100	%51.6	%48.4	4421.1	2138.6	2282.5	196.9	818.6	1267.0	1997
%100	%51.8	%48.2	4575.6	2203.8	2371.8	198.2	779.3	1394.3	1998
%100	%56.8	%43.2	4464.9	1928.6	2536.3	223.3	863.1	1449.9	1999
%100	%57.8	%42.2	4532.7	1911.4	2621.3	293.9	889.7	1437.7	2000
%100	%49.2	%50.8	5236.9	2660.4	2576.5	877.8	306.7	1392.0	2001
%100	%31.3	%68.7	8134.7	5585.7	2549.0	387.1	813.1	1348.8	2002
%100	%30.9	%69.1	8098.5	5597.8	2500.7	360.2	764.7	1375.8	2003
%100	%24	%76	10866.6	8255.2	2611.4	411.0	761.1	1439.3	2004
%100	%26.4	%73.6	10802.5	7953.5	2849.0	495.5	799.0	1554.5	2005
%100	%50	%50	15854.0	7934.7	7919.3	2709.1	3606.9	1603.3	2006
%100	%50.8	%49.2	17262.9	8501.4	8761.5	2870.5	4032.1	1859.0	2007
%100	%47.6	%52.4	21354.7	11195.2	10159.5	3440.9	4746.6	1972.0	2008
%100	%45	%55	-	-	-	-	-	-	المتوسط العام

القيمة بالملين دينار

المصدر :

1. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التنمية، يناير 2006.
2. مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962 - 2000)، 2001.
3. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 49، الربع الثالث 2009.
4. تم احتساب النسب المئوية بمعرفة الباحث.

المبحث الرابع:- دراسة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج

يُعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصادات المنفتحة (المنكشفة)⁽⁹⁾ على الخارج و بمعدلات عالية، إذ تسيطر الصادرات النفطية على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات الليبية. فالاقتصاد الليبي يُعتبر من الاقتصادات التي تتميز بالتركز في الصادرات (النفط الخام)، وبالتالي فهو أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وهذا الأمر ينسحب على معظم الاقتصادات التي تعتمد على تصدير السلع الأولية. و الواقع أن هناك عوامل عديدة جعلت الاقتصاد الليبي يعتمد على السوق العالمية لتصريف فائض إنتاجه من النفط الخام والغاز الطبيعي. أول هذه العوامل، ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على استيعاب كل ما يتم إنتاجه من النفط الخام. وثانيها حاجة الصناعة النفطية إلى درجة عالية من التقنية، فهي من الصناعات المعقدة وذات الكثافة الرأسمالية. وثالث هذه العوامل، اعتماد البرامج التنموية في ليبيا بصفة أساسية على العائدات النفطية. ولقد كان لهذه العوامل أثر مزدوج تمثل في زيادة كمية و قيمة الصادرات السلعية من جهة، و زيادة كمية وقيمة الواردات السلعية والخدمية، خاصة من السلع الوسيطة و السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. وقد أدى كل ذلك إلى زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، والتي يمكن قياسها بعدة مؤشرات أهمها:-

أولاً:- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (مُعامل التجارة الخارجية).

من أهم المؤشرات التي تقيس مدى انفتاح الاقتصاد على الخارج هو نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج. و يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد يُعتبر منفتحاً على الخارج إذا بلغت هذه النسبة 40% أو أكثر⁽¹⁰⁾. و عليه يمكن القول بأنه كلما ارتفع معدل الانفتاح على الخارج، زاد أثر العوامل و المتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تركيز الصادرات في المنتجات النفطية. و هذا يعني إن أي تقلب تشهده الأسواق الخارجية يمكن أن تنتقل آثاره الضارة بشكل مباشر إلى الاقتصاد الليبي، و من ثم التأثير على الخطط و البرامج التنموية.

و بحساب هذه المعدلات التي يوضحها الجدول رقم (3)، نجد أن معدلات إنفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج تعتبر مرتفعة جداً، حيث بلغ متوسط عام الفترة (1995 - 1999) حوالي 41.5%، و أخذ هذا المعدل في الارتفاع المستمر خلال الألفية الثالثة من 40.1% عام 2000 إلى 62.4% عام 2008. و وصل المتوسط العام خلال الفترة (2000 - 2008) إلى حوالي 53% بسبب سياسة الانفتاح

(9) يمكن الإشارة إلى كلمتي الانكشاف و الانفتاح كترادفين تعطيان نفس المعنى للدلالة على أهمية قطاع التجارة الخارجية و مدى حساسية الاقتصاد لكل من الصادرات و الواردات.

(10) عبد الله محمد شامية، الصادرات الليبية و دورها في الاقتصاد، دراسة نظرية تطبيقية 1980 - 1990، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي، خريف 1991، ص 139.

الاقتصادي التي تنتهجها ليبيا مع بداية الألفية الجديدة. وبلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (1995 - 2008) 48.9%.

جدول رقم (3)

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية) خلال الفترة (1995 - 2008) القيمة بالمليون دينار

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الناتج المحلي الإجمالي	مُعامل التجارة الخارجية
1995	3222.1	1728.5	4950.6	10672.8	46.4%
1996	3578.8	1914.8	5493.6	12327.3	44.6%
1997	3455.6	2138.6	5594.2	13800.5	40.5%
1998	2374.1	2203.8	4577.9	12610.6	36.3%
1999	3682.2	1928.6	5610.8	14075.2	39.9%
2000	5221.5	1911.4	7132.9	17775.7	40.1%
2001	5394.0	2660.4	8053.5	21618.6	37.3%
2002	10177.0	5585.7	15762.7	30330.5	52.0%
2003	14806.6	5597.8	20404.4	37360.7	54.6%
2004	20848.3	8255.2	29103.5	48105.3	61.0%
2005	31148.0	7953.5	39101.5	66450.7	58.8%
2006	36336.3	7934.7	44271.0	80729.9	54.8%
2007	40972.1	8501.4	49473.5	89260.3	55.4%
2008	54732.4	11195.2	65927.6	105728.3	62.4%
المتوسط العام خلال الفترة					48.9%

المصدر:-

- الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.

- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء و التعداد، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني و الخمسون 2008.

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 49، الربع الثالث 2009

ثانياً: - نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير)، و نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للاستيراد).

يُعتبر الميل المتوسط للتصدير أحد المؤشرات التي تقيس قدرة الاقتصاد على التصدير، و هو يُقاس بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير. و نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، أن الميل المتوسط للتصدير بلغ كمتوسط عام خلال الفترة (1995 – 1999) 25.8%، و بدأ في الارتفاع بشكل واضح ابتداءً من عام 2000، حيث ارتفع من 29.4% عام 2000 إلى 51.8% عام 2008 ليبلغ متوسط عام هذه الفترة حوالي 35%. و لكن ينبغي ملاحظة أن ارتفاع قدرة الاقتصاد الليبي على التصدير إنما ترجع بشكل أساسي إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، خاصة عندما ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير ابتداءً من عام 2002. و هذا بدوره يعكس وجود خلل هيكل في الاقتصاد الليبي بسبب تركيز صادراته على النفط الخام، مما يزيد من أثر العوامل الخارجية على عمليات التنمية في الاقتصاد الليبي.

أما الميل المتوسط للاستيراد فيُعتبر أحد المؤشرات التي يُستدل منها على مدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، و هو يقاس بنسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة معدل انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج، بل يذهب البعض⁽¹¹⁾ إلى أن الاقتصاد يُعتبر منكشفاً و بدرجات عالية إذا بلغت هذه النسبة 20% أو أكثر، لأن ذلك يعني أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على الخارج في توفير احتياجاته السلعية المختلفة. كما إن ارتفاع هذا الميل يعني من جهة أخرى زيادة الإنفاق على الواردات، فإذا ارتفعت أسعار الواردات، أدى ذلك إلى زيادة معدل التسرب من دائرة الدخل⁽¹²⁾، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

(11) د. عبد الله إلهام شامية، مرجع سابق ص 139.

(12) مصطفى عبد الله البوسفي، التجارة الخارجية و التنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية 1999، ص 149.

جدول رقم (4)

نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

(الميل المتوسط للتصدير، و الميل المتوسط للإستيراد) خلال الفترة 1995 - 2008

القيمة بالمليون دينار

السنة	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الميل المتوسط للتصدير (%)	الميل المتوسط للإستيراد (%)
1995	3222.1	1728.5	10672.8	30.2	16.2
1996	3578.8	1914.8	12327.3	29.1	15.5
1997	3455.6	2138.6	13800.5	25.0	15.5
1998	2374.1	2203.8	12610.6	18.8	17.5
1999	3682.2	1928.6	14075.2	26.2	13.7
2000	5221.5	1911.4	17775.7	29.4	10.8
2001	5394.0	2660.4	21618.6	25.0	12.3
2002	10177.0	5585.7	30330.5	33.6	18.4
2003	14806.6	5597.8	37360.7	39.6	15.0
2004	20848.3	8255.2	48105.3	43.3	17.2
2005	31148.0	7953.5	66450.7	46.9	12.0
2006	36336.3	7934.7	80729.9	45.0	9.8
2007	40972.1	8501.4	89260.3	45.9	9.5
2008	54732.4	11195.2	105728.3	51.8	10.6
المتوسط العام				35	13.9

المصدر:-

- نفس مصدر الجدول رقم (3) السابق.

- النسب المئوية تم احتسابها.

و بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (4)، نلاحظ أن الميل المتوسط للإستيراد بلغ كمتوسط عام خلال الفترة (1995 – 1999) 15.7%، و بدأ هذا الميل في الإنخفاض بعد عام 2002 من 18.4% إلى 10.6% عام 2008. و يرى الباحث بأن هذا الإنخفاض لا يعكس انخفاض الواردات السلعية، بدليل إن قيمة الواردات ارتفعت من 1911.4 مليون دينار عام 2000 إلى 11195.2 مليون دينار عام 2008، وإن هذا الإنخفاض راجع أساساً إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية الناجم عن إرتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد عام 2002، و بالتالي زيادة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يشكل مقام معادلة الميل المتوسط للإستيراد.

ثالثاً: - نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات

تُقاس نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات عن طريق نسبة الواردات إلى الصادرات. وتبين هذه النسبة أثر التغير في حصيلة الصادرات على الواردات، و هذا يعني إن الواردات تعتمد إعتماً مباشراً على حصيلة الصادرات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على إن الواردات تمتص جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات.

و من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5)، نلاحظ من خلال الفترة (1995 – 1999)، إن الواردات تمتص أكثر من 50% من حصيلة الصادرات، فقد بلغت أعلى نسبة عام 1998، حيث امتصت الواردات حوالي 92.8% من حصيلة الصادرات. و بلغ المتوسط العام خلال هذه الفترة حوالي 63%، و هي نسبة مرتفعة تدل على زيادة اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج. و بدأت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي بعد عام 2002، حيث انخفضت هذه النسبة من 54.9% عام 2002 إلى 20.5% عام 2008، و إن كان هذا الإنخفاض لا يعني بالضرورة انخفاض قيمة الواردات السلعية، وإنما ذلك راجع إلى الارتفاع الكبير الحاصل في أسعار النفط، كما أسلفنا سابقاً. ويشكل عام، نجد أن نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات بلغت كمتوسط عام خلال الفترة (2000 – 2008) 34%، و بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (1995 – 2008) 44.4%، و هي نسبة مرتفعة تدل على زيادة درجة إنفتاح الاقتصاد الليبي و زيادة تأثره بالعوامل الخارجية.

جدول رقم (5)

نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات خلال الفترة (1995 - 2008)

القيمة بالمليون دينار

الواردات الصادرات (%)	الواردات	الصادرات	السنوات
%53.6	1728.6	3222.1	1995
%53.5	1914.8	3578.8	1996
%61.9	2138.6	3455.6	1997
%92.8	2203.8	2374.1	1998
%52.4	1928.6	3682.2	1999
%36.6	1911.4	5221.5	2000
%49.3	2660.4	5394.0	2001
%54.9	5585.7	10177.0	2002
%37.8	5597.8	14806.6	2003
%39.6	8255.2	20848.3	2004
%25.5	7953.5	31148.0	2005
%21.8	7934.7	36336.3	2006
%20.7	8501.4	40972.1	2007
%20.5	11195.2	54732.4	2008
%44.4	المتوسط العام		

المصدر: - نفس مصدر الجدول رقم (3).

رابعاً :- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في ليبيا .

1. التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية .

تبين البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن هناك تركيز شديد في الصادرات الليبية، حيث استحوذت مجموعة بلدان أوروبا الغربية على معظم الصادرات الليبية. فقد تراوحت ما بين 75.6% كأدنى نسبة عام 2008، و 85.3% كأعلى نسبة عام 2000. وبلغت نسبة الصادرات الليبية لهذه المجموعة حوالي 80.1% في المتوسط خلال فترة الدراسة. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الصادرات الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى تركيز الصادرات الليبية في النفط الخام، إذ من الطبيعي أن تتجه صادرات النفط الخام إلى هذه الدول المصنعة له.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لإتجاه الصادرات الليبية، مجموعة البلدان الآسيوية التي شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفعت نسبة الصادرات الموجهة إليها من 7.1% عام 1995، إلى 8.1% عام 2000، ووصلت في نهاية فترة الدراسة إلى 11.1% عام 2008.

كما شهدت الصادرات الليبية إلى مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا تطوراً ملحوظاً بعد عام 2003 لتصل إلى 9.1% في عام 2008، وذلك بسبب التحسن في العلاقات وإغلاق عدد من الملفات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الصادرات الليبية إلى مجموعة بلدان أوروبا الشرقية، فقد اتسمت بانخفاض ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت من 4.5% عام 1995 إلى 1% عام 2000، لتواصل انخفاضها إلى 0.2% عام 2008. ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى بعض العوامل السياسية التي أثرت في العلاقات الاقتصادية، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واتجاه بعض دول أوروبا الشرقية إلى العمل بنظام الاقتصاد الحر، وبروز العديد من المشاكل الناجمة عن هذا التحول، مما أدى إلى انخفاض واردات هذه الدول من ليبيا.

وشهدت الصادرات الليبية إلى مجموعة بلدان الدول العربية نوعاً من التذبذب خلال فترة الدراسة، وإن كانت تميل للانخفاض بشكل أكبر، حيث سجل عام 1998 أعلى نسبة، إذ بلغت 7.4%، بينما بلغت أدنى نسبة لها 3% عام 2007.

واتسمت الصادرات الليبية إلى مجموعة البلدان الإفريقية بالانخفاض الشديد، حيث لم تتجاوز 1% في معظم فترة الدراسة. ويمكن إرجاع السبب في انخفاض الصادرات الليبية إلى مجموعة البلدان العربية والإفريقية إلى ما يلي:-

أ - التشابه الكبير في الهياكل الإنتاجية لهذه الدول وغلبة الطابع الإنتاجي الأولي عليها .

ب ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية وليبيا من جهة، والبلدان الإفريقية وليبيا من جهة أخرى، مثل ضعف شبكة النقل والمواصلات، وتواضع دور المؤسسات المالية العربية والإفريقية في تمويل التبادل التجاري بين هذه البلدان وليبيا. ت عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية، مع وجود توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متضاربة أحياناً، أدى إلى انخفاض حجم التبادل التجاري معها. ث تركز الصادرات الليبية في النفط الخام، بينما دول هاتان المجموعتان أما دول مصدرة للنفط أو مستهلك ضعيف له.

جدول رقم (6) توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (1995 – 2008)

بالمليون دينار

السنة	مجموعة البلدان العربية	مجموعة البلدان الأفريقية	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أميركا	بلدان أخرى	%
1995	199.9	6.2	6.4	0.2	143.9	4.5	81.2
1996	173.8	4.9	4.4	0.1	308.6	8.6	79.7
1997	230.6	6.7	3.9	0.1	259.2	7.5	77.7
1998	175.2	7.4	11.5	0.5	116.2	4.9	81.9
1999	217.4	5.9	40.4	1.1	90.7	2.5	83.3
2000	280.0	5.4	-	-	51.9	1.0	85.3
2001	356.7	6.6	13.9	0.3	158.8	2.9	80.9
2002	633.7	6.3	37.1	0.4	156.3	1.5	82.4
2003	677.7	4.6	25.4	0.2	222.5	1.5	80.7
2004	809.3	3.9	35.6	0.1	244.0	1.2	81.0
2005	1123.1	3.6	22.4	0.1	238.2	0.7	76.0
2006	1233.8	3.4	32.9	0.1	65.9	0.2	77.6
2007	1239.6	3.0	26.5	0.1	248.6	0.6	77.5
2008	1581.3	3.9	60.9	0.1	95.3	0.2	75.6

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية (أعداد مختلفة).

1 . التوزيع الجغرافي للواردات الليبية .

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (7)، نلاحظ أن الواردات الليبية أقل تركيزاً من الصادرات بالرغم من أن حوالي نصف هذه الواردات تأتي من مجموعة بلدان أوروبا الغربية، التي تمثل المصدر الأساسي للواردات الليبية. فقد بلغت الواردات من هذه المجموعة من الدول حوالي 53.3% في المتوسط خلال فترة الدراسة. وسجل عام 2007 أدنى نسبة بلغت 42.8%، بينما سجل عام 2003 أعلى نسبة بلغت 63.2%. ويعود سبب ارتفاع الواردات الليبية من هذه المجموعة من الدول إلى القرب الجغرافي من ناحية، وحاجة السوق الليبي إلى المنتجات الأوروبية، وخاصة من الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية من جهة ثانية، حيث تقوم الشركات الأوروبية بتنفيذ معظم مشروعات التنمية⁽¹³⁾.

وتأتي في المرتبة الثانية، مجموعة البلدان الآسيوية بمتوسط عام بلغ 22.3% خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من أن نسبة الواردات الليبية من هذه المجموعة من الدول تميزت بنوع من الاستقرار حول 20% خلال الفترة (1995 – 2000)، إلا أنها انخفضت إلى 15.8% عام 2001، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بتلك الدول، وتراجع معدلات نموها الاقتصادي، إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع بعد عام 2002، لتصل إلى 37.5% في نهاية فترة الدراسة.

وشهدت الواردات الليبية من مجموعة البلدان العربية تذبذباً في حدود ضيقة، حيث سجل عام 2007 أدنى نسبة بلغت 5.6%، بينما بلغت أعلى نسبة 11.7% عام 2003. وبشكل عام، نجد أن الواردات الليبية من الدول العربية مازالت ضئيلة ولم تصل إلى المستوى المطلوب، وذلك بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية، وبعض التوجهات السياسية المتضاربة.

وباستثناء مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا، ومجموعة بلدان أوروبا الشرقية التي سجلت فيها الواردات الليبية أعلى نسبة بلغت 13% عام 2007، و 10.4% عام 1995 على الترتيب، لم تحظى الدول الإفريقية وإستراليا ونيوزيلندا بأي أهمية تذكر من حيث نسبة الواردات منها.

ويرى الباحث إن ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، خاصة في ظل تركيز صادراته في النفط الخام، يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الليبي وذلك بالنظر إلى الخصائص الأساسية التي يتسم بها الاقتصاد، حيث تشير العديد من الدراسات⁽¹⁴⁾ إلى وجود خلل هيكلي لصالح قطاع النفط من حيث حجم الصادرات، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل الخطط التنموية، ولصالح قطاع الخدمات من حيث استيعاب العمالة، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة من حيث حجم الصادرات واستيعاب العمالة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

(13) مصطفى عبد الله البوسيفي، مرجع سابق ذكره، ص 156

(14) أنظر: د. عبد الله أحمد شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، والتي تضمها معهد التخطيط خلال الفترة (30 - 31 / 1 / 2007) طرابلس ليبيا، ص 12 – 19. أحمد مفتاح الترهوني، محددات التوظيف في قطاعي الصناعة التحويلية، دراسة تطبيقية للفترة (1970 – 2000)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، بنغازي ليبيا 2003، ص 143-153.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن ليبيا قد تقدمت بطلب لنيل عضوية منظمة التجارة العالمية عام 2001، وهي تحصلت على صفة عضو مراقب عام 2004⁽¹⁵⁾، وهذا يتطلب من الجانب الليبي اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإعادة هيكلة اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولاشك أن ذلك سيدفع بالاقتصاد الليبي إلى تقديم العديد من التنازلات التي ستؤدي إلى المزيد من الانفتاح وفق قواعد منظمة التجارة العالمية، والتي تهدف إلى التخفيض التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات بهدف تحرير التجارة العالمية، وهذا يتطلب من الاقتصاد الليبي العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد في جميع القطاعات بما يتماشى مع متطلبات التجارة الخارجية.

الجدول رقم (7) توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (1995 - 2008)

بالمليون دينار

السنة	مجموعة البلدان العربية	%	مجموعة البلدان الأفريقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الشرقية	%	مجموعة بلدان أوروبا الغربية	%	بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا	%	مجموعة البلدان الآسيوية	%	بلدان أخرى استراليا ونيوزيلندا	%
1995	151.5	8.8	10.6	0.6	180.3	10.4	925.7	53.6	94.0	5.4	358.0	20.7	8.6	0.5
1996	160.6	8.4	2.0	0.1	193.9	10.1	1037.5	54.2	132.0	6.9	379.9	19.8	8.9	0.5
1997	215.5	10.1	2.0	0.1	178.9	8.3	1184.2	55.4	127.6	6.0	393.4	18.4	37.0	1.7
1998	197.3	8.9	7.4	0.3	114.6	5.3	1261.4	57.3	147.5	6.7	391.1	17.7	84.4	3.8
1999	199.9	10.4	7.1	0.4	139.8	7.2	1069.9	55.5	95.5	4.9	400.0	20.7	16.4	0.9
2000	221.9	11.6	12.2	0.6	110.5	5.8	1042.0	54.5	138.1	7.2	375.6	19.7	11.1	0.6
2001	271.2	10.2	22.8	0.9	145.0	5.4	1625.5	61.1	154.7	5.8	419.3	15.8	21.9	0.8
2002	543.9	9.7	19.8	0.4	352.5	6.3	3104.9	55.6	403.8	7.2	1116.0	20.0	44.8	0.8
2003	567.1	11.7	23.8	0.5	83.9	1.7	3060.6	63.2	194.5	4.0	891.2	18.4	21.4	0.4
2004	502.9	6.1	19.7	0.2	1310.4	15.9	3754.8	45.5	618.1	7.5	2032.3	24.6	17.0	0.2
2005	689.1	8.7	23.6	0.3	402.7	5.1	4458.2	56.0	619.2	7.8	1726.2	21.7	34.5	0.4
2006	898.3	11.3	7.5	0.1	370.1	4.7	4053.3	51.1	754.0	9.5	1831.6	23.1	19.9	0.2
2007	469.9	5.6	8.2	0.1	411.6	4.8	3636.0	42.8	1108.4	13.0	2850.0	33.5	17.3	0.2
2008	921.8	8.2	22.9	0.2	400.1	3.6	4853.5	43.4	772.5	6.9	4198.8	37.5	25.6	0.2

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية (أعداد مختلفة) .

(15) مصطفى أحمد الرطبي ، عبد المطلب مفتاح احمد ، أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية (2007/8/8) طرابلس ليبيا، ص6.

النتائج و التوصيات

أولاً:- النتائج

- من خلال هذه الدراسة، يمكن أن نخلص إلى بعض النتائج المتمثلة فيما يلي:-
- 1 - إن إستراتيجية التصنيع في ليبيا كانت تجمع بين سياستي الإحلال محل الواردات و تشجيع الصادرات في آن واحد و إن كانت تميل بشكل واضح إلى سياسة إحلال الواردات.
 - 2 - يتميز الاقتصاد الليبي بالتركز في صادراته (النفط الخام)، الذي لم تتخفف نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات الليبية عن 90% طيلة فترة الدراسة، و بلغ متوسط عام هذه الفترة 95.4%.
 - 3 - تُساهم الواردات السلعية بأكثر من 50% في تغطية الطلب المحلي، حيث بلغ متوسط عام فترة الدراسة 55% و هي نسبة مرتفعة تعكس قصور الجهاز الإنتاجي في تغطية الطلب المحلي.
 - 4 - إن الاقتصاد الليبي يُعتبر من الإقتصادات المنفتحة على الخارج و بمعدلات عالية، كما تبين ذلك من خلال المؤشرات المستخدمة في قياس درجة الانفتاح، والمتمثلة بما يلي:-
 - أ - لم تتخفف نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معامل التجارة الخارجية) عن 40% في معظم فترة الدراسة، و بلغ متوسط عام هذه الفترة حوالي 48.9%.
 - ب - بلغ المتوسط العام لنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الميل المتوسط للتصدير) حوالي 35%، 13.9% على الترتيب خلال فترة الدراسة.
 - ت - تبين من خلال الدراسة، أن الواردات تمتص حوالي 44.4% من حصيللة الصادرات كمتوسط عام خلال نفس الفترة.
 - 5 - أتسمت الصادرات الليبية بالتركز الشديد من حيث توزيعها الجغرافي، فقد استأثرت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 80.1% في المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما أظهر التوزيع الجغرافي للواردات حدة أقل في التركيز من الصادرات، حيث بلغت الواردات الليبية من مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ما نسبته 53.3% في المتوسط خلال فترة الدراسة، وشكلت الواردات من مجموعة البلدان الآسيوية 22.3% في المتوسط خلال نفس الفترة، وتوزعت باقي النسبة على المناطق الجغرافية الأخرى، وبشكل خاص مجموعة بلدان شمال ووسط وجنوب أمريكا ومجموعة بلدان أوربا الشرقية.

ثانياً:- التوصيات

- في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحث بما يلي:-
- 1 - العمل المستمر على التخفيف من سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي والقطاع التصديري، و توجيه مزيد من الاهتمام إلى القطاعات الإنتاجية.
 - 2 - إعطاء أولويات الاستثمار في القطاع الصناعي للصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، و خاصة الصناعات التي تقوم على إنتاج الصناعات الكيماوية و البتر وكيماوية، و كذلك التوسع في بعض الصناعات القائمة على منتجات القطاع الزراعي و قطاع الثروة البحرية بهدف التقليل من الاعتماد على قطاع النفط.
 - 3 - دراسة إمكانية إنشاء بعض الأجهزة و المؤسسات التي تقوم بدعم النشاط التصديري مادياً ومعنوياً.

4 - التركيز على الإنتاج المحلي في تغطية الطلب المحلي، و التقليل من الاعتماد على الواردات و حصرها في السلع و المنتجات التي يعجز الاقتصاد الليبي على إنتاجها محلياً.

المراجع و المصادر

- أحمد مفتاح الترهوني، محددات التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية، دراسة تطبيقية خلال الفترة (1970 - 2000)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، 2003.
- أمانة التخطيط، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.
- صبحي قنوص (و آخرون)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في 25 عام (1969 - 1994)، الطبعة الثانية.
- عبد الله امحمد شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، التي نظمها معهد التخطيط في الفترة 30-2007/1/31، طرابلس، ليبيا .
- عبد الله إمحمد شامية، الصادرات الليبية و دورها في الاقتصاد، دراسة نظرية تطبيقية 1980-1990، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، بنغازي 1991.
- عبد الله إمحمد شامية، سياسة إحلال الواردات و سياسة تشجيع الصادرات، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بنغازي 1990.
- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات و قيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، 1992.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التنمية، يناير، 2006.
- اللجنة الشعبية العامة للصناعة و المعادن، مجموعة من التقارير السنوية المفصلة عن النشاط الصناعي، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، (2000، 2003، 2006، 2008، 2007).
- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)، العام 2001.
- محمد أحمد خاف الله، تطور أسواق النفط والغاز العالمية، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة الفاتح، ليبيا، 2004.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2008، 2009.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2000، 2005، 2008، 2009.
- مصطفى عبد الله البوسيفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية 1999.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، إصدارات متعددة.
- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975).
- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي (1976 - 1980).

مدى فاعلية نظام تكاليف الأنشطة (ABC) على المنتجات الصناعية

د. خميس عبد السلام محمد - د. الشارف أنبية عامر

المستخلص

من العوامل التي لها تأثير كبير على أنظمة التكاليف المختلفة ومن أبرزها تطورات البيئة الصناعية الحديثة والتقدم التكنولوجي المتزايد مع مرور الزمن-وعليه فقد تم تركيز هذا البحث على الأنظمة التكلفة التي تواكب هذا التطور وذلك من خلال المقارنة بين النظام التقليدي والنظام ABC الحديث وخاصة من ناحية توزيع التكاليف على المنتجات- والتي على أساسها توصلنا إلى النتائج التي تؤكد أن النظام ABC يمكن بشكل كبير معالجة القصور التي وقعت فيه النظم التقليدية وخاصة في تخصيص التكاليف غير المباشرة والتي تفتح المجال للشركات بالدخول في سوق المنافسة- لذا فمن الضروري على الشركات التي تواجه تنوع كبير في منتجاتها العمل على تحديث أنظمتها المحاسبية وتطوير النظام التقليدي إلى نظام تكاليف الأنشطة والاستفادة من مزاياه، مع ضرورة الموازنة بين تكلفة تطبيقه والمنفعة المتأتية منه.

المقدمة

إن التطور الذي يتسم به عالمنا المعاصر في شتى المجالات الاقتصادية والذي كان من نتائجه أن أنشئت الصناعات الكبرى ذات الإنتاج الواسع والمتنوع بما يتناسب مع التقدم التقني والتكنولوجي في وسائل الإنتاج المختلفة مصاحبة بالضرورة استقلال علم التكاليف و بروز أهميته الكبرى في توفير البيانات التفصيلية والمعلومات الفورية لإدارة هذه المشروعات لمساعدتها في التخطيط بأقصى كفاءة ممكنة ، حيث أصبحت الإدارة تعلق الآمال الكبيرة على نظم التكاليف في إحكام عملية تحديد و قياس التكلفة والرقابة عليها لما لهذا التحديد أهمية كبيرة بكونه يعتبر الحجر الأساس الذي يركز عليه تحديد أسعار المنتجات ، وحتى تتمكن تلك المشروعات من تقديم المنتجات ذات الجودة العالية والصمود أمام المنافسة ، لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة كبيرة في وسائل وسياسات ونظم الإنتاج مما أثر بالتبعية على نظم التكاليف ، فلم تعد نظم التكاليف

التقليدية مسايرة لتلك الثورة ، مما أدى إلى بزوغ نظم حديثة ومتطورة توافق هذا التطور التكنولوجي في مطلع عصر النهضة الصناعية . إن مواضيع محاسبة التكاليف واسعة وكبيرة ولن نستطيع من تغطيتها في بحث واحد ، لذا وبعد التوكل على الله سيكون التركيز على أنظمة التكاليف المختلفة المطبقة في المنظمات ، وأتناول في هذا البحث بشي من الإيجاز لمدخل التكلفة على أساس الأنشطة الذي ظهر نتيجة للعيوب والانتقادات التي تعرض إليها المدخل التقليدي للتكاليف وأخذت هذه الفجوة تتسع نتيجة لعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية .

مشكلة الدراسة

حظيت مشكلة قياس التكاليف باهتمام المحاسبين ، بغرض تحميل وحدة الإنتاج بنصيبها العادل من التكلفة الكلية وصولاً للسعر العادل لها ، وتختلف حدة هذه المشكلة باختلاف مجال التطبيق، فتبدو أقل حدة في مجال المشروعات الصناعية التي تنتج إنتاجاً ملموساً ، ورغم ذلك ظهرت العديد من الانتقادات الموجهة للطرق التقليدية في كونه نظام يطمس العلاقة بين التكلفة وسبب حدوثها وخاصة فيما يتعلق بتحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصورة رئيسية في استخدام مدخل محاسبة التكاليف على أساس النشاط لأغراض قياس وتحديد تكلفة المنتجات، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية

- 1- دراسة وتحليل نظام ABC من حيث مفهومه ، مقوماته ، خصائصه ، استخداماته.
- 2- دراسة إمكانية التغلب على المشكلات المرتبطة باستخدام الطرق التقليدية لتخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة .
- 3- بيان مدى إمكانية استخدام نظام تكاليف الأنشطة في علاج هذه المشكلات والمتمثلة في استخراج معدلات تكلفة لكل نشاط حسب المحركات المناسبة لكل منها .
- 4- بيان أهم الشركات التي يمكنها تطبيق نظام ABC .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع يعتبر ذا أهمية كبيرة في الوقت الحاضر وبعد التغيير الذي طرأ في تقسيمات عناصر التكاليف الذي يؤيد استخدام نظام ABC في تحميل التكاليف بوحدة المنتج وبالتالي اختيار أنسب الوسائل المتاحة لجعل المنتج ضمن إطار المنافسة السائدة في السوق .

منهجية الدراسة

في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث فإنه تم استخدام:

* المنهج التاريخي لمراجعة أدبيات الدراسة بهدف التعرف على مساهمات الفكر المحاسبي واستعراض أهم مشكلات قياس التكاليف في مجال الصناعة .

* المنهج الاستنباطي والوصفي التحليلي لدراسة مدى إمكانية اعتماد الشركات على تطبيق نظام ABC الحديث والاستغناء عن الطرق التقليدية في قياس وترشيد التكاليف

فرضيات الدراسة

- مدى إمكانية نظام تكاليف الأنشطة (ABC) الحديث على مواكبة تطورات البيئة الصناعية الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالتكاليف غير المباشرة .

- هل يمكن لنظام (ABC) أن يقدم الحل لكافة الشركات التي تطبق أنظمة التكاليف التقليدية وعلى وجه الخصوص الشركات التي تجد نفسها متعثرة في سوق المنافسة الذي يتسع وينمو بشكل متسارع بالإضافة إلى إتخاذ القرارات وتخطيط ورقابة التكاليف وتحديد سعر المنتجات .

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات نظام ABC وأجمعت على ضرورة تطبيقه لما يؤمنه من مخرجات تتصف بالموضوعية والدقة وتأمين ما تحتاجه الإدارة من معلومات وتمنحهم فرصة اختيار الأسلوب الذي تراه مناسباً لدخول السوق .

ويمكن الإشارة إلى أهم الدراسات وعرضها بالشكل التالي :

دراسة محمد 1999م

تركزت مشكلة الدراسة علي إن تطبيق نظام التكلفة علي أساس النشاط هو المساعد في إيجاد تحديد دقيق لتكلفة الوحدة، ومدى استهلاكها من موارد الشركة بالشكل الذي ينعكس أثره تلقائياً في توفير معلومات أفضل لاتخاذ القرارات الإدارية الهامة وإن يكون الهدف من تطبيق النظام هو الحصول علي أفضل المزايا الممكنة بأقل تكلفة . ومن أهم الفروض ،هل يوفر أساس الأنشطة المعلومات التكاليفية التي تجعل متخذي القرارات في موقف أفضل مما يكون عليه الحال في حالة الاعتماد علي المعلومات المعدة بالطريقة التقليدية، وأهم التوصيات التي قدمتها الدراسة لابد من الاهتمام بتطبيق نظام التكلفة علي أساس النشاط في الشركات الصناعية إذا ثبت إن هذا النظام يخفض في التكاليف الخاصة بالإنتاج نتيجة لموضوعية إجراءات قياس التكاليف غير المباشرة .

دراسة الخشارمة 2001م

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الفوائد التي يمكن للشركات التي تستخدم ABC تحقيقها وأكدت الدراسة أن 10% من عينة الدراسة التي أجريت على شركات الشرق الأوسط فقط تستخدم هذا النظام وأن من أهم أسبابها هو قناعتها بالنظام التقليدي المستخدم .

هذا ومن خلال استعراضنا لنتائج ما توصل إليه الباحثون الذين تم اختيارهم ممن قاموا بتناول موضوع ABC كنظام مهم في قياس تكلفة المنتج يمكن للباحث التركيز على بعضها: . ضرورة التحول إلى نظام ABC والذي بدوره سيوجه الإدارة إلى الاهتمام بأنشطتها .

- إن ترشيد القرار الإداري يعتمد على نوعية المعلومات المقدمة في الوقت المناسب لذا من الضروري الاهتمام بنوعية هذه المعلومات بالاعتماد على نظام تكاليف يربط التكلفة بمسبباتها . استخدام نظام مثل ABC سيؤمن للإدارة الفرصة لاختيار ما تراه مناسباً للدخول في المنافسة .

دراسة العريفي 2003 م

تركزت مشكلة الدراسة في بحث إجراءات تخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة وبيان أثرها على تقييم الأداء الداخلي وأهم الفرضيات :

. إن النموذج المطبق لتوزيع التكاليف غير مباشرة بالوحدات الصناعية التابعة للشركة العربية للإسمنت لا يوفر بيانات مناسبة لتقييم أداء مراكز التكلفة المختلفة بهذه الوحدات . لا يوجد اتفاق بين الوحدات الصناعية في تطبيق طرق موحدة لتوزيع التكاليف غير المباشرة

من أهم نتائج الدراسة

. إن الوحدات الصناعية تقوم بتوزيع التكاليف غير المباشرة بهدف تحديد تكلفة الوحدة المنتجة وإعداد القوائم المالية والحسابات الختامية، دون أخذ الأهداف الأخرى من عملية التوزيع في الاعتبار ومن هذه الأهداف تقييم أداء مراكز التكلفة

. اختلاف الأسس والطرق المتبعة في تخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة بين الوحدات الإنتاجية . وقدّم الباحث عدد من التوصيات أهمها :

. عند القيام بعملية التخصيص وتوزيع التكاليف لمراكز التكلفة يتطلب الأمر ضرورة الربط بين عناصر التكاليف وبين الأنشطة المسببة لها، وعدم الاعتماد على عملية التئويب فقط .

1. مفهوم التكاليف

إن محاسبة التكاليف هي أحد فروع المحاسبة المالية وظهرت نتيجة لزيادة المتطلبات من قبل المستخدمين الداخليين والأطراف الخارجية إلى بيانات كانت المحاسبة المالية عاجزة عن تقديرها ، فمن

الصعب إيجاد تعريف مختصر للتكاليف يحيط بموضوعها بشكل كامل ولكننا سنحاول بيان طبيعتها وموضوعها من خلال عدة مفاهيم :

" عرفها (Maher) بأنها حقل من حقول المحاسبة الذي يهتم بالقياس والتسجيل والتبليغ عن المعلومات الكفوية .

أما (Horngen) فقد عرف محاسبة التكاليف بأنها المحاسبة الإدارية مضافاً لها جزء من المحاسبة المالية بالمدى الذي يجعل من محاسبة التكاليف قادرة على توفير معلومات تساعد في إكمال متطلبات التقارير الخارجية . " (التكريتي، 2006، ص 23)

" مجموعة من الأسس والإجراءات المنظمة بطريقة معينة للقيام بتجميع وتخصيص وتوزيع التكاليف على أهداف التكلفة ، ويمكن تعريف هذه الأنظمة على أنها تعمل على تجميع المعلومات وتصنيفها وتخصيصها وتحليلها والتقرير عنها إلى الإدارة لمساعدتها في أنشطة التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات . " (تيسير، والرجبي، 2006، ص 65)

" هو من الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإدارية للمنشأة، حيث يقوم بتوفير البيانات والمعلومات التكاليفية للإدارة بشكل يمكنها تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واتخاذ العديد من القرارات الخاصة بالأنشطة الإنتاجية والإدارية والمالية . " (نور، وشحاتة، ص 11)

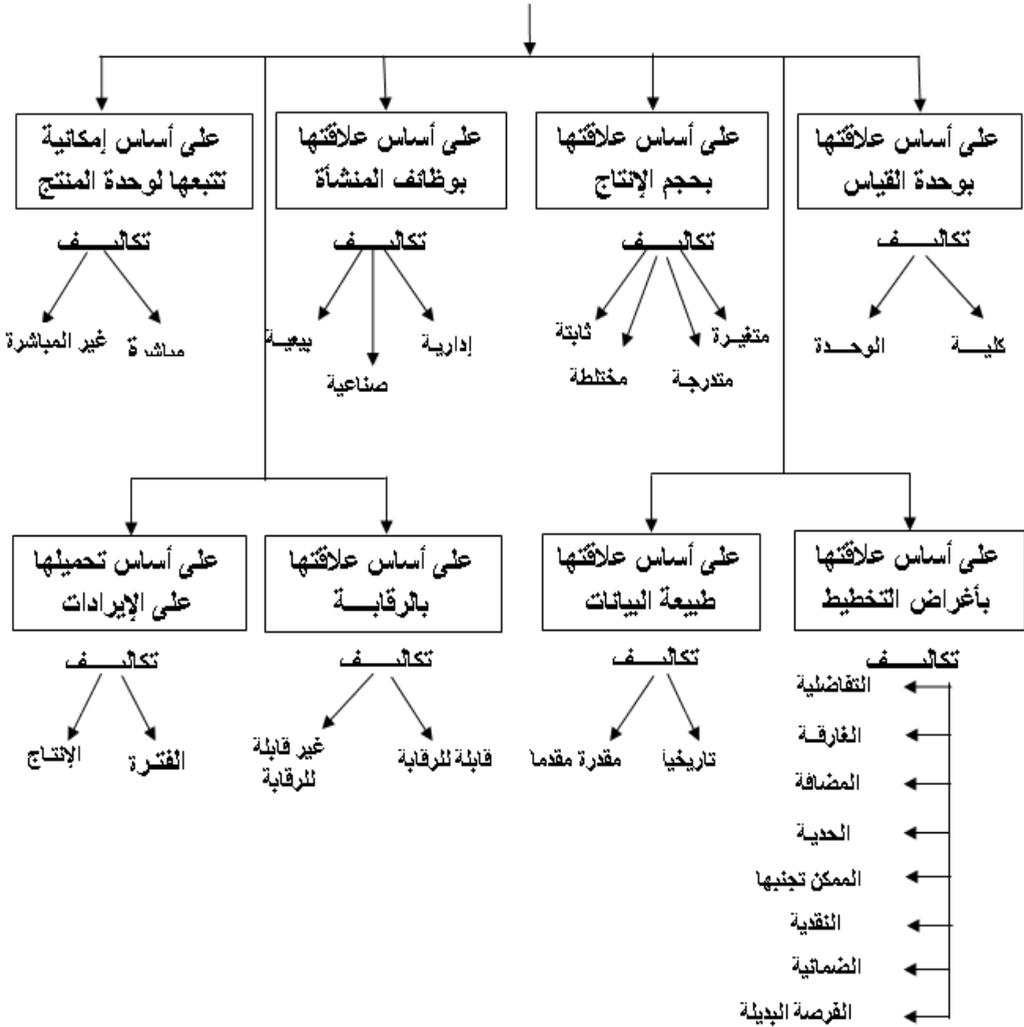
ومما سبق يمكن تعريف محاسبة التكاليف بأنها أحد فروع المحاسبة المالية وكأداة تحليلية تحكمها مجموعة من المبادئ والأصول المحاسبية لما منبث من مبالغ إجمالية في المحاسبة المالية لعناصر التكاليف وربط هذه العناصر بمراكز تكاليف من أجل تحديد تكلفة الوحدة المنتجة في كل قسم إنتاجي تمر عليه ، والرقابة على هذه العناصر ومساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار .

2 . تبويب عناصر التكاليف

إن المقصود بتبويب عناصر التكاليف هو تصنيفها إلى عناصرها الأساسية وتجميع عناصر التكاليف في مجموعات رئيسية وفرعية كل منها يحمل اسماً معيناً ، وذلك بهدف تسهيل عملية تجميع وتبويب بيانات التكاليف وتيسير قياس تكاليف الوحدات المنتجة والمباعة وتيسير إعداد قوائم التكاليف ونتائج الأعمال ، وهناك عدة أسس وطرق لتبويب عناصر التكاليف كل منها يهدف لتحقيق أغراض معينة ويوفر معلومات متميزة ، ولذلك غالباً ما يلجأ محاسب التكاليف إلى الجمع بين أكثر من أسس للتبويب لتحقيق العديد من الأغراض وللحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات .

وإن لكل تبويب من هذه العناصر أهمية خاصة بالنسبة لإدارة المنشأة الصناعية وخاصة ما يتعلق بقياس تكلفة الإنتاج وهناك عدة تبويب لهذه العناصر والتي يمكن توضيحها بالشكل التالي :

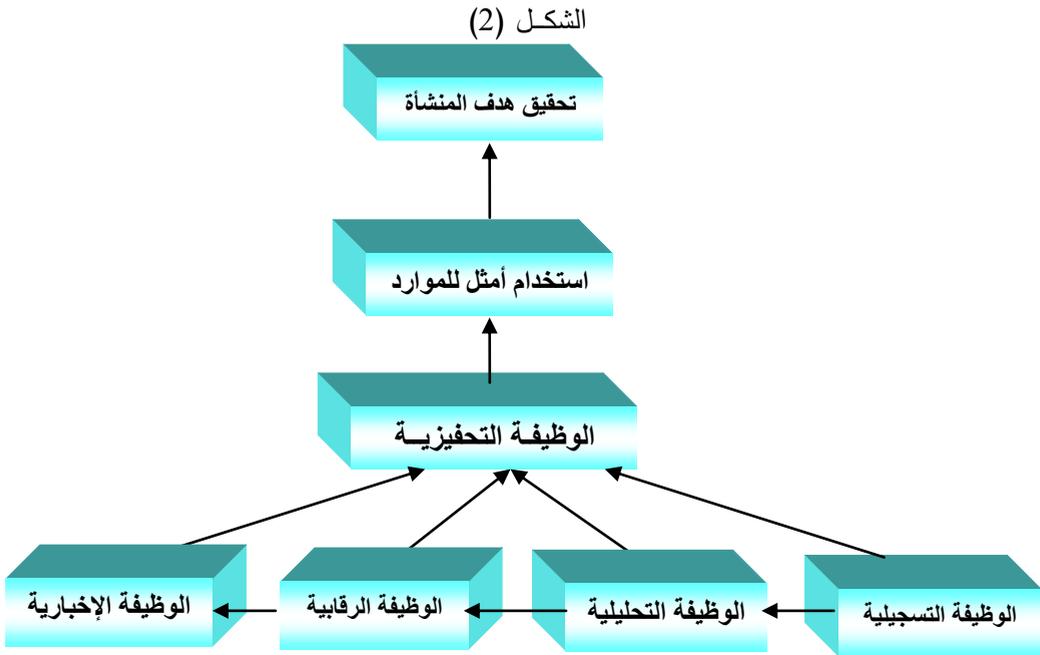
الشكل (1) تبويب (تصنيف) التكاليف



المصدر : إعداد الباحثان

3. وظائف وأهداف محاسبة التكاليف

إن لمحاسبة التكاليف مجموعة وظائف والتي بتحقيقها ستساعد إدارات المنشآت على الوصول إلى أهدافها المرسومة والمتمثلة في تحقيق الربح وخاصة في ظل المنافسة من خلال تحفيز المنشآت على استخدام مواردها الاقتصادية المتاحة بشكل اقتصادي ، ويمكن التعبير عن تسلسل الوظائف كما هو موضح أدناه :



المصدر: د. إسماعيل يحيى التكريتي ، محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، دار الحامد، عمان،الأردن ، 2006 ف ، ص 19.

1- الوظيفة التسجيلية : حسب الطريقة المعتمدة من قبل الوحدة الاقتصادية حيث تقوم بتسجيل كل ما ينفق من عناصر التكاليف (مواد ، أجور ، مصروفات) .

2- الوظيفة التحليلية : وتعتبر من الوظائف الأساسية لمحاسبة التكاليف ، حيث يقوم كل عنصر من عناصر التكاليف وربط كل عنصر من هذه بمراكز التكاليف المستفيدة بهدف تحديد نصيب كل منتج من هذه العناصر .

3- الوظيفة الرقابية : تعتبر الوظيفة الأساسية الأخرى التي تقوم بها محاسبة التكاليف من خلال تحديد المعايير لكل عنصر من عناصر التكلفة ولكل مركز تكلفة بما تحتاجه الوحدة المنتجة ومقارنة

هذه المعايير بما يتفق فعلاً وتحديد الانحرافات من هذه العناصر ، وهنا يجب أن تدرس هذه الانحرافات وإخبار الإدارة من أجل الحد منها .

4- **الوظيفة الإختيارية** : وهذه الوظيفة ترتبط بالوظيفة السابقة (الوظيفة الرقابية) حيث تقوم برفع المعلومات التي استخرجت من دراسة الانحرافات إلى الإدارة العليا ، لكي تتحدد القرارات المتعلقة بتصحيحها والحد من تكرارها ويجب أن تتم هذه العملية خلال فترات محددة من السنة المالية وليس الانتظار إلى نهاية السنة المالية .

5- **الوظيفة التحفيزية** : هذه الوظيفة تتحقق بعد إنجاز الوظائف السابقة التي تؤديها محاسبة التكاليف، وهذه الوظيفة تمثل عامل دفع لأقسام المنشأة من أجل تنفيذ ما هو مخطط وعدم تجاوز المعايير المحددة في عملية الإنفاق ، ونتيجة لذلك ستتحفز أقسام المنشأة في استخدام مواردها الاقتصادية المتاحة بشكل كفو .

أهداف محاسبة التكاليف

إن لمحاسبة التكاليف مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بالرغم من وجود تداخل بين الأهداف والوظائف التي تسعى محاسبة التكاليف لتحقيقها ، ومن أهم هذه الأهداف :

1- تقديم التقارير الداخلية للإدارة لغرض :

- أ - تخطيط التكاليف والرقابة عليها .
- ب - تقييم أداء الأفراد والأقسام وذلك من خلال توفير أساس علمي للإدارة العليا لتساعد في بناء قراراتها المستقبلية .
- 2- توفير تقارير داخلية للمدراء عن ربحية المنتجات ، وعن أداء الأقسام وعن منافذ التوزيع وغيرها من المعلومات التي تساعد الإدارة في اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة باستمرار المنشأة في نشاطها وتطويرها .
- 3- إعداد تقارير داخلية للمدراء تفيدهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتكنيكية ، في مواضيع متعلقة بصيانة السياسات الشاملة والتخطيط طويل الأجل ، وكذلك تطوير منتج جديد، الاستثمار بالمعدات.... الخ
- 4 - توفير البيانات المتعلقة بتقييم المخزون لغرض إعداد التقارير المالية التي ستقدم للأطراف الخارجية .

أسس قياس التكلفة

هناك ثلاث أسس يمكن استخدامها بمجال قياس التكلفة ، هي الأساس الفعلي للتكلفة، وأساس القياس التقديري للتكلفة ، وأساس القياس المستمر للتكلفة ، فأساس القياس الفعلي يتعلق بمختلف عناصر

التكاليف المباشرة أو غير المباشرة ، بينما وفقاً لأساس القياس التقديري يتم الاستعانة ببيانات الأداء المقدر فيما يتعلق بمختلف عناصر التكاليف المباشرة أو غير المباشرة أما وفقاً لأساس القياس المستمر فيتم الاستعانة ببيانات الأداء الفعلي فيما يتعلق بمختلف عناصر التكاليف المباشرة ، بينما يتم الاستعانة ببيانات الأداء المقدر فيما يتعلق بعناصر التكاليف غير المباشرة .
وفي ضوء ذلك فإن معادلة قياس وتحديد التكلفة وفقاً لكل أساس تكون كالآتي :

*تكلفة الإنتاج وفقاً للأساس الفعلي =

التكاليف الصناعية المباشرة الفعلية + التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية .

* تكلفة لإنتاج وفقاً للأساس التقديري =

التكاليف الصناعية المباشرة المقدر + التكاليف الصناعية غير المباشرة المقدر .

*تكلفة الإنتاج وفقاً للأساس المستمر =

التكاليف الصناعية المباشرة الفعلية + التكلفة الصناعية غير المباشرة المقدر .

وبذلك يتمثل الفرق بين أسس القياس في توقيت حصر التكاليف:

"أساس القياس الفعلي والتكلفة الفعلية تكون في نهاية الفترة بما يحقق الدقة في القياس إلا أنه يفضل في توفير بيانات التكلفة لأغراض التسعير، أما بالنسبة للأساس التقديري فيكون في بداية الفترة، أما بالنسبة للأساس قياس التكاليف المستمر فإنها تحصر التكاليف المباشرة في نهاية الفترة أما بالنسبة للتكاليف غير المباشرة فتكون بالشكل التقديري في بداية الفترة.

خطوات تصميم نظام التكاليف التقليدي

قبل التطرق إلى آلية تصميم نظام التكاليف التقليدي ،لابد من الإشارة إلى خطوات تصميم أي نظام للتكاليف والتي يمكن تمثيلها في الآتي :

1 - إعداد فريق عمل مناسب ومتخصص في مجال محاسبة التكاليف أصحاب العلاقة وخاصة المسؤولين عن الأقسام الإنتاجية .

2 - دراسة طبيعة النشاط : وهذه من أهم خطوات تصميم النظام، لأن أي نظام يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة نشاط المنشأة ، فمثلاً المنشآت التي يكون إنتاجها غير نمطي وكبير الحجم يطبق بها

نظام تكاليف الأوامر الإنتاجية ، في حين أن المنشآت التي يكون إنتاجها نمطي ومنشابه يطبق بها نظام تكاليف المراحل الإنتاجية ...وهكذا .

3 - تحديد وحدة التكلفة وتقسيم المنشأة إلى مراكز تكلفة : إن وحدة التكلفة هي التي تعبر عن الإنتاج وقياسه ووصفه ، ووحدة التكلفة تختلف من منشأة إلى أخرى، ففي صناعة السكر وحدة التكلفة الكغم أو الطن وفي الصناعات النفطية اللتر، كما يجب تقسيم المنشأة إلى مراكز تكلفة خدمية وإنتاجية وأن عدد المراكز تختلف من منشأة إلى أخرى باختلاف نشاطها .

4 - حصر وتقدير عناصر التكاليف إلى :

- عناصر التكاليف المباشرة : والتي تشمل المواد والأجور والمصاريف المباشرة .

- عناصر التكاليف غير المباشرة : ويفضل أن تقدر هذه التكاليف قبل البدء بالإنتاج ويجب أن يكون هذا التقدير مستند على أسس علمية وفنية لأن هذا التقدير سيسهل على المنشأة معرفة تكلفة إنتاجها قبل البدء بالإنتاج إضافة إلى مساعدة الإدارة في فرض الرقابة الفعالة على عناصر التكاليف .

وبوجه عام فإن نظام التكلفة يجب أن يكون سهل التطبيق ويتصف بالمرونة ، وينسجم مع طبيعة نشاط المنشأة من أجل التعرف على المشاكل التي تواجه مصممين النظام من أجل تجاوزها .

تدفق عناصر التكاليف في ظل النظام التقليدي

تتكون تكلفة المنتج من كافة عناصر التكاليف المتعلقة بتشغيل المصنع وهي تشمل ثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في عنصر المواد المباشرة وعنصر العمل المباشر وأخيراً عنصر التكاليف الصناعية الإضافية (التكاليف غير المباشرة) .

أ . عنصر المواد :

تعتبر المواد من العناصر الأساسية الهامة للإنتاج في أية منشأة صناعية كما أنها تعد من العناصر المؤثرة في تحديد مجمل الربح ومن ثم صافي الربح ، لذا ينبغي إعطائها أهمية خاصة وذلك بوضع نظام سليم يضمن تحقيق الرقابة عليها من حيث

- الحصول على أفضل الأنواع .

- الحصول على أنسب الأنواع .

- تحقيق الكفاية القصوى في الاستعمال والتخزين .

مفهوم المواد : يقصد بالمواد (المستلزمات السلعية) كل شئ مادي ملموس تحصل عليه المنشأة بغرض استخدامه في النشاط وهي بذلك تتضمن :

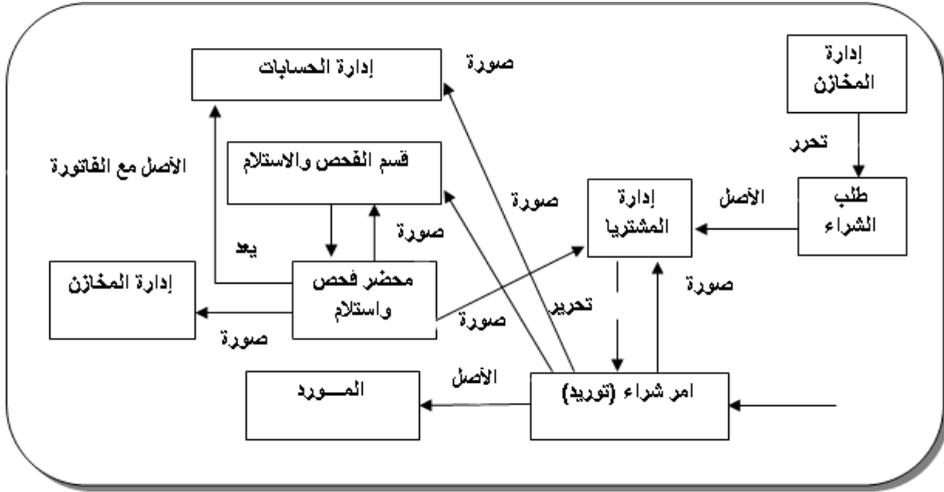
- المواد الخام التي تشكل الأساس المادي للمواد المصنعة .

- الخامات والمواد المساعدة .

- الوقود والزيوت والقوى المحركة اللازمة للتشغيل .
- قطع الغيار والأدوات الصغيرة .
- مواد التعبئة والتغليف واللف .
- الأدوات الكتابية والكتب والمطبوعات (القرطاسية) .

ومن الجدير بالذكر أنه عندما يتم استخدام هذه المواد في أوجه النشاطات الوظيفية في المشروعات (صناعي - تسويقي - إداري) فتنقسم المواد إلى مواد صناعية ومواد تسويقية ومواد إدارية ، وتتم الرقابة على المواد بدءاً من الشراء وإجراءاته والاستلام ومطابقته للمشتريات والتخزين الأمثل الذي يقلل من التكلفة .

الشكل (3) يوضح الدورة المحاسبية لتسجيل عنصر المواد



المصدر : أ. رضوان محمد العناني ، محاسبة التكاليف مفاهيم ، مبادئ ، تطبيقات . الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر ، عمان الأردن ، 2000 ف ، ص 47 .

كما أن عنصر المواد ينقسم إلى :

(2) مواد غير مباشرة

(1) مواد مباشرة

- **المواد المباشرة** : وتشمل المواد التي تدخل مباشرة في تكوين الوحدات المنتجة ويمكن تتبعها بتكاليف بسيطة وأهميتها النسبية للمنتج تكون كبيرة مثل الخشب في صناعة الأثاث والأقمشة في صناعة الملابس .

- **المواد غير المباشرة** : هي المواد التي تدخل في صناعة المنتج ولكن تتبعها في هذا المنتج قد يكون بطريقة غير ممكنة أو بطريقة ذات تكلفة عالية وتكون أهمية هذه المواد بالنسبة للمنتج بسيطة ومع ذلك لا يمكن إنتاج المنتج بدونها ، ومن أمثلة هذه المواد المسامير ومواد الصنفرة في صناعة الأثاث والخياط في صناعة الملابس ، وهي بذلك تعتبر جزء من التكلفة الصناعية الإضافية للمنتج .

المعالجة المحاسبية لعنصر المواد :

* القيد المحاسبي الخاص بشراء وتوريد المواد الأولية يكون كالتالي :

من د/ مراقبة المواد الأولية

إلى د/ النقدية ، الدائون ، المصروفات المستحقة

* سداد ثمن المواد الأولية على الحساب :

من د / الدائون

إلى د / النقدية

* قيد المواد المنصرفة من المخازن :

من مذكورين

د / مراقبة إنتاج تحت التشغيل (مواد مباشرة)

د / مراقبة تكاليف الصنع الإضافية (مواد غير مباشرة)

د / مراقبة تكاليف بيع وتوزيع (مواد تسويقية)

د / مراقبة تكاليف إدارية (مواد إدارية)

إلى د / مراقبة المواد الأولية

* قيد المواد الأولية المرتجعة للمخازن :

من د / مراقبة المواد الأولية

إلى مذكورين

د / مراقبة إنتاج تحت التشغيل (إذا كانت المواد المرتجعة مباشرة)

د / مراقبة تكاليف صنع إضافية (إذا كانت المواد المرتجعة غير مباشرة)

د / مراقبة تكاليف بيع وتوزيع (إذا كانت المواد المرتجعة تسويقية)

د / مراقبة تكاليف إدارية (إذا كانت المواد المرتجعة إدارية)

* قيد المواد المحولة بين الأقسام : قد يحتاج إلى استخدام المواد الزائدة من عملية إنتاجية معينة إلى استخدامها في عملية أخرى بدلاً من ردها إلى المخازن وتكون معالجتها كالتالي:
إذا كانت المواد المحولة مباشرة :

من د / مراقبة إنتاج تحت التشغيل (المحول إليه)

إلى د / مراقبة إنتاج تحت التشغيل (المحول منه)

أما إذا كانت المواد المحولة غير مباشرة يكون القيد كالتالي :

من د / مراقبة تكاليف الصنع الإضافية (المحول إليه)

إلى د / مراقبة تكاليف الصنع الإضافية (المحول منه)

ب . عنصر العمل :

يقوم العمال في أي مشروع صناعي وبمساعدة الآلات والمعدات الإنتاجية ، بتحويل المادة الخام إلى سلع تامة الصنع ، وتعتبر تكلفة العمل (الأجر) التي تعبر عن مساهمة العمال (العنصر البشري) في عملية الإنتاج من أهم عناصر التكاليف التي تحتاج إلى رقابة وقياس وتحليل مستمر ، وبالتالي فإن طرق حث العامل على الإنتاج والرقابة على عنصر العمل وحساب تكلفته تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه إدارة أي مشروع .

وبناءً عليه فإن تحقيق نظام فعال لمراقبة العمل يتطلب تعاون أقسام كثيرة في المنشأة مثل قسم المحاسبة ، قسم المستخدمين ، قسم تخطيط الإنتاج ، قسم دراسة الزمن والحركة ، قسم الميزانيات التقديرية وقسم تسجيل الوقت .

مفهوم العمل (الأجر) :

" هو ما تدفعه المنشأة لعاملها سواء كان هذا الدفع نقدي أو غير نقدي لقاء الجهد المبذول سواء كان هذا الجهد عضلي أو جهد فكري " (التكريتي ، 2006، ص113).

ومن حيث ارتباط الأجر بالوحدة المنتجة فإن الأجر ينقسم إلى قسمين :

(1) العمل المباشر (2) العمل غير المباشر .

- **العمل المباشر** : عبارة عن تكلفة العمل الذي أستخدم مباشرة في تحويل المواد الأولية إلى منتج نهائي ، وعبارة أخرى هي تكلفة العمل التي يمكن تتبعها ونسبتها مباشرة إلى الوحدات المنتجة .

" تكلفة العمل المباشر تتغير بتغير الوحدات المنتجة في شكل علاقة مباشرة طردية . " (ابوحنيش ، 2009، ص36)

- العمل غير المباشر : وهي تشمل تكلفة العمال التي لا يمكن تتبعها ونسبتها إلى منتج معين أو هي تلك التي يمكن تتبعها ولكن بتكلفة عالية ، من أمثلة ذلك تكلفة عمل البوابين والمشرفين وحراس الأمن... الخ .

ويطلق على تكلفة العمل المباشر عند دمجها مع المواد المباشرة بالتكلفة الأولية .
المعالجة المحاسبية لعنصر العمل :

* قيد الرواتب والأجور في الدفاتر المحاسبية :

من د/ مراقبة الأجور

إلى مذكورين

د/ أمانات الضمان الاجتماعي

د/ أمانات ضريبة الدخل

د/ الأجور المستحقة (بمقدار صافي المستحق للعمال)

* قيد دفع الأجور المستحقة للعمال :

من د/ الأجور المستحقة

إلى د / النقدية ، المصرف

* قيد تحليل الأجور إلى أجور مباشرة وأجور غير مباشرة :

من مذكورين

د/ مراقبة إنتاج تحت التشغيل

د/ مراقبة تكاليف الصنع الإضافية

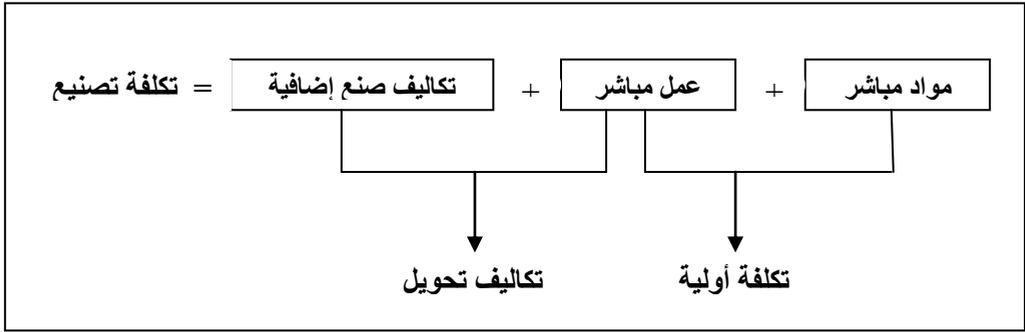
إلى د/ مراقبة الأجور

ج. تكاليف الصنع الإضافية (التكاليف غير المباشرة)

تحتاج تحويل المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع إلى إنفاق أجور مباشرة إضافة إلى مجموعة آخري من التكاليف يطلق عليها تكاليف الصنع الإضافية .

وإذا ما تم دمج تكلفة الصنع الإضافية مع تكلفة العمل أطلق عليها تكلفة التحويل ذلك لأن هذه التكاليف هي التي تعمل على تحويل المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع .

ويوضح الشكل (4) العلاقة بين عناصر تكاليف الصنع



المصدر: د . خليل عواد أبو حشيش، محاسبة التكاليف قياس وتحليل، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص38.

ويطلق على مجموع التكاليف السابقة تكلفة الصنع أو (التكلفة الممكن تخزينها) وهي بذلك تعبر عن مجموع تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والتكلفة الصناعية الإضافية .

* **مفهوم تكاليف الصنع الإضافية** : تعرف تكاليف الصنع الإضافية بمصطلحات عديدة فأحياناً يطلق عليها مصروفات التصنيع - تكلفة المصنع - التكلفة الإضافية - تكلفة المصنع ، وهي العنصر الثالث لتكلفة المنتج وتعرف هذه التكاليف بأنها التكاليف التي لا يمكن تخصيصها لمنتج معين ، أو هي التكاليف التي لا يمكن ربطها مباشرةً بوحدة المنتج النهائي وإنما ترتبط بكافة وظائف المشروع الصناعية .

" تنشأ تكاليف الصنع الإضافية عن ثلاثة مصادر :

1- التكاليف الصناعية التي **يستحيل** نسبتها بطبيعتها لمنتج معين مثل المواد غير المباشرة ، الأجور غير المباشرة ، الإهلاك ، أجر الوقت العادي والعجز في المواد .

2- التكاليف الصناعية التي **يمكن تتبعها ونسبتها** إلى منتج معين ولكن بصعوبة كبيرة وبتكلفة مالية لا تبررها الفائدة وراء هذا التتبع أو هذه النسبة مثل تكاليف المواد ضئيلة القيمة ومصروفات النقل للداخل .

3- التكاليف الصناعية التي يمكن تتبعها ونسبتها إلى منتج معين ولكن **العدالة** تقتضي توزيعها على جميع المنتجات، كعلاوة العمل الإضافي وقيمة التلف العادي من المواد والأجور. (شفيق، 1991، ص 299)

كيفية توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة على وحدات الإنتاج :

يجب أخذ التكاليف الإضافية في الاعتبار مثلها مثل تكلفة المواد المباشرة والعمل المباشر حتى يمكن تحديد تكلفة وحدة الإنتاج ، ومع ذلك فإن تعيين التكاليف الإضافية لوحدة المنتج عادةً ما تكون مهمة صعبة ، وهناك العديد من الأسباب لذلك

أولاً: أن التكاليف الإضافية هي تكاليف غير مباشرة بالنسبة لوحدات المنتج وبالتالي لا يمكن تتبعها مباشرة إلى منتج معين بالذات .

ثانياً : تشمل التكاليف الإضافية على العديد من البنود المختلفة فهي تشمل على تكاليف متغيرة وأخرى ثابتة

وفي ضوء هذه المشاكل فإن السبيل الوحيد لتعيين التكاليف الإضافية لوحدة المنتج هو استخدام عملية التخصيص التقديرية ، وذلك لأن تحميل المنتجات بنصيبها الفعلي من تكاليف الصنع الإضافية إلى ما بعد تمام الإنتاج يترتب عليه تأخير حساب قيمة التكلفة إلى نهاية المدة شهراً أو أكثر مما تفقد التكاليف أهميتها ، وللقضاء على عيوب التكلفة الفعلية فقد جرت العادة في ظل النظام التقليدي على تحميل الوحدات المنتجة بمعدل ثابت محدد مقدماً من تكاليف الصنع الإضافية لا يتغير بتغير حجم الإنتاج .

إن طريقة الوصول إلى معدل التحميل التقديري يتطلب القيام بما يلي :

- 1 - تقدير تكاليف الصنع الإضافية لمدة معينة مقدماً .
 - 2 - تقدير الإنتاج عن نفس المدة مقاساً بعدد الوحدات أو بعدد ساعات العمل المباشر أو بأي مقياس آخر مناسب .
 - 3 - قسمة ما سبق تقديره للحصول على معدل التحميل التقديري .
- وعليه فإن :

$$\text{معدل التحميل التقديري} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الصنع الإضافية المقدر}}{\text{إجمالي عدد وحدات أساس التحميل المقدر}}$$

وعموماً فإنه يوجد طريقتان لتخصيص التكاليف الإضافية ضمن نظم محاسبة التكاليف التقليدية هما :

أولاً : التخصيص باستخدام المعدل الوحيد على المستوى المصنع .

ثانياً : التخصيص باستخدام معدلات تحميل الأقسام .

ولكن السؤال الآن ماهية الأسس أو المحركات التي تحرك وتوجه التكاليف الإضافية والتي على أساسها يتم تحمل هذه التكاليف على الوحدات المنتجة ؟

إن الإجابة على هذا السؤال يتطلب منا الأخذ في الاعتبار التغيرات الجذرية التي حدثت على هيكل التكاليف مع مرور الزمن في قطاع الصناعة ، ففي الماضي كانت تكلفة العمل تمثل حوالي 60% من تكلفة العديد من المنتجات وكانت التكلفة الإضافية تمثل جزءاً من الباقي ، ولكن ومع مرور الوقت

أصبحت الآلات المتقدمة تقوم بالعديد من الوظائف التي كان من المعتاد أن يقوم بها العمل المباشر ، وأصبح نظام الإنتاج المتكامل يعتمد على الكمبيوتر والذي لا يتطلب عمل مباشراً تقريباً ، ونتيجة لهذه التحولات أصبح العمل المباشر العامل الأقل في تكلفة العديد من المنتجات .

وهذا التناقص في أهمية العمل المباشر صاحبه زيادة في أهمية التكاليف الإضافية نتيجة إهلاك الآلات باهظة الثمن وإيجاد وتطوير برامج تشغيل الكمبيوتر ، وبالتالي فإن استخدام العمل المباشر لا يعد الأساس الصحيح لتحديد معدلات التكاليف الإضافية ، لذلك من الضروري استخدام أساس آخر كمحرك لحدوث التكاليف الإضافية ، مثل : ساعات تشغيل الآلات وساعات تشغيل الكمبيوتر وساعات دوران الآلات ، وغيرها من المحركات التي تعد عاملاً سبباً لحدوث التكاليف في المنظمة من وجهة نظر النظام التقليدي للتكلفة .

" لكن بالرغم من تناقص أهمية العمل في بعض الصناعات إلا أن هذا العمل لازال يمثل جزءاً هاماً من قطعة المنتج في بعض الصناعات ، والمهم أن يتذكر المدير دائماً أن العمل المباشر لا يعد الأساس الصحيح في كل حالة كما أصبح في الحقيقة غير ملائم في حالات كثيرة .

التركيز على الممارسة الحالية

على الرغم من تناقص أهمية العمل المباشر في العديد من الصناعات إلا أنه مازال مستخدماً بكثرة كأساس لتخصيص التكاليف على المنتجات ، وقد أظهر مسح لعدد 244 شركة أن العمل المباشر مستخدم عادةً أكثر من أي أساس آخر ، وهذا صحيح بغض النظر عن حجم الشركة أو نوع عملياتها (وقد غطى هذا المسح شركات صناعية تقليدية وشركات ذات تكنولوجيا عالية وكذلك أنشطة خدمية) وكانت نتيجة المسح أن :

الجدول (1) نسب الشركات المستخدمة لأسس التحميل المختلفة

الطريقة المستخدمة	نسبة الشركات التي تستخدم الأساس
العمل المباشر (ساعات أو تكاليف)	62%
ساعات تشغيل الآلات	12%
حجم الإنتاج	5%
المواد المباشرة (وزن أو تكلفة)	8%
الإيرادات	3%
أسس أخرى مختلفة	10%
الإجمالي	100%

وعلى أية حال يمكن استخدام العمل المباشر كأساس لتعيين التكاليف الإضافية في الظروف والحالات الآتية :

1. أن يكون العمل المباشر عنصراً هاماً في تكلفة المنتج الكلية .
2. ألا تختلف المنتجات كثيراً من ناحية حجم الإنتاج أو حجم دفعة الإنتاج أو تعقيد العمليات الصناعية .
3. أن يكون هناك ارتباط إحصائي بين العمل المباشر وبين التكاليف الإضافية أي يمثل العمل ومحرك (driver) التكاليف الإضافية .

د . تحميل تكاليف الصنع الإضافية للوحدات المنتجة

لأغراض التكاليف ولإعداد الميزانيات التقديرية يقسم المصنع إلى أقسام إنتاج وأقسام خدمات ، وقسم الإنتاج هو القسم الذي يقوم بتحويل المادة الخام إلى منتج نهائي أي يجب أن تمر الوحدة المنتجة من خلاله ، أما قسم الخدمة فهو الذي لا يقوم بإنتاج السلعة مباشرة (الوحدات المنتجة لا تمر به) بل يقوم بخدمة أقسام الإنتاج والأقسام الأخرى ، وحتى يتم توزيع تكاليف الصنع الإضافية على الوحدات المنتجة فلا بد من القيام بعدة خطوات:

الخطوة الأولى : حصر وتحديد التكاليف الإضافية للأقسام

وفيها تقسم التكاليف الإضافية في أي قسم إلى :

(1) تكاليف خاصة (تكاليف إضافية مباشرة)

(2) تكاليف عامة (تكاليف إضافية غير مباشرة)

فالتكاليف الخاصة هي تلك التي يمكن نسبتها بسهولة إلى ذلك القسم كالمواد غير المباشرة والعمل غير المباشر التي يمكن تتبعها في الأقسام المختلفة ، أما التكاليف العامة هي تلك التي يشترك فيها أكثر من قسم مثل تكلفة المباني (الإيجار والصيانة والتدفئة) وتكلفة القوى المحركة.

الخطوة الثانية : توزيع التكاليف العامة على الأقسام التي استفادت منها

قبل تحميل التكاليف العامة للإنتاج ينبغي توزيعها على أقسام الإنتاج وأقسام الخدمات تبعاً لاستفادة كل قسم من هذه التكاليف

" ينبغي اختيار الأساس الأكثر تناسباً مع التكلفة الموزعة أي وجود علاقة مباشرة بين عنصر التكلفة المراد توزيعه والأساس المختار بمعنى أن يؤثر الأخير في الأول . " (أبو حشيش ، 2009 ، ص210)

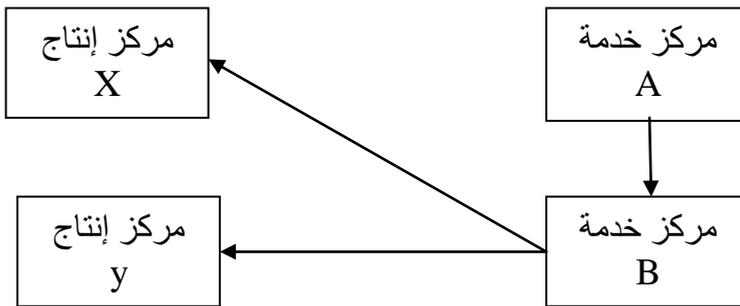
الخطوة الثالثة : توزيع التكاليف المتجمعة في أقسام الخدمات على أقسام الإنتاج

بعد أن توزع التكاليف العامة على الأقسام المستفيدة منها وحسب أساس كل عنصر سواء كانت المراكز إنتاجية أو خدمية وبذلك تتجمع في كل قسم نوعين من التكاليف هما التكاليف الخاصة ونصيبه من التكاليف العامة ، ولتجميع كافة التكاليف في مراكز الإنتاج تمهيداً لتحميلها للوحدات المنتجة فيقتضي ذلك توزيع التكاليف المتجمعة بمراكز الخدمات على مراكز الإنتاج وهذا يستلزم إتباع الخطوات التالية :

1. تحديد الأساس المناسب لتوزيع تكلفة المراكز الخدمية على المراكز الإنتاجية ، وأن هذا الأساس يرتبط مباشرةً بطبيعة الخدمة المقدمة من مركز الخدمة نفسه إلى المراكز الأخرى .
2. اختيار الطريقة المناسبة لتوزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج حيث توجد أربعة طرق تعارفت عليها الأدبيات المحاسبية للتوزيع وكما مبين أدناه :

" الطريقة الأولى طريقة التوزيع الإجمالي : وبموجب هذه الطريقة يتم تجميع تكاليف كافة مراكز الخدمات الإنتاجية معاً ثم يتم توزيع هذا المجموع على مراكز الإنتاج وفقاً للأساس الذي يقع عليه الاختيار وذلك كما موضح أدناه :

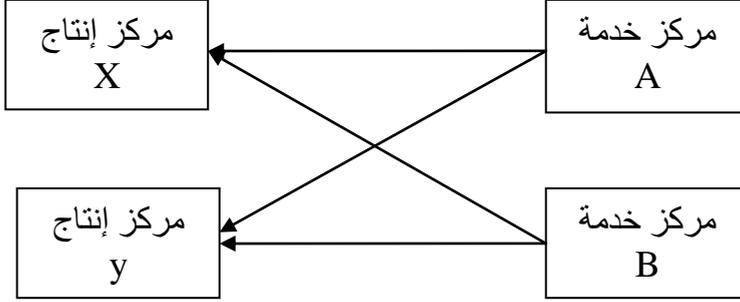
(الشكل (5) طريقة التوزيع الإجمالي)



المصدر : إعداد الباحثان

الطريقة الثانية طريقة التوزيع الانفرادي : وبموجب هذه الطريقة يتم إعادة توزيع تكاليف كل مركز خدمة على حدي ، ووفقاً للأساس الذي يناسبه على مراكز التكلفة الإنتاجية المستفيدة ، وهي بذلك تتفادى العيب في الطريقة كما هو موضح أدناه :

(الشكل (6) طريقة التوزيع الانفرادي)

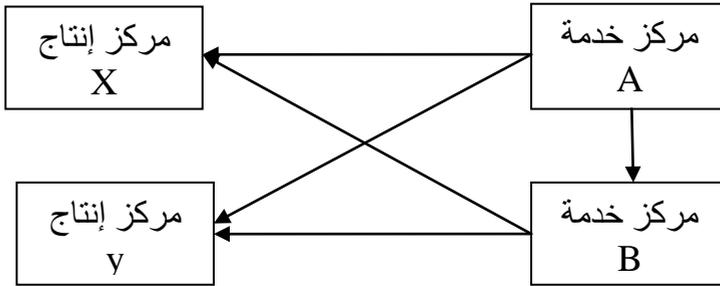


المصدر : إعداد الباحثان

الطريقة الثالثة طريقة إعادة التوزيع التنازلي:

وبموجب هذه الطريقة يتم أولاً ترتيب مراكز الخدمات الإنتاجية ترتيباً تنازلياً وفقاً لمدى أهميتها النسبية ثم توزيع تكاليف مركز الخدمة الأهم ثم المركز المهم وهكذا وكلاً حسب الأساس المناسب له على أن تراعي في ذلك أيضاً الخدمات التي يقدمها كل مركز خدمة إنتاجي لباقي مراكز الخدمة التي تليه في الأهمية النسبية كما مبين:

(الشكل (7) طريقة التوزيع التنازلي)



المصدر : إعداد الباحثان

الطريقة الرابعة طريقة التوزيع التبادلي :

تحاول هذه الطريقة تفادي العيب الأساسي الذي لم تتجح الطرق السابقة في تفاديه و بصورة كاملة وجذرية ، حيث تراعي في المقام الأول قيمة الخدمات المتبادلة التي تتم بين المراكز الخدمية بعضها

البعض في نفس الوقت ، وتسعى لتحديد ذلك أولاً ، ثم تقوم بتوزيع تكاليف مراكز الخدمات (بعد تعديلها في ضوء مقدمته وما استفادت به من خدمات) انفراديا على مراكز الإنتاج وحسب أسس التوزيع المناسب لكل مركز خدمة على حدي. " (أحمد، والمستور 2007،ص3231)

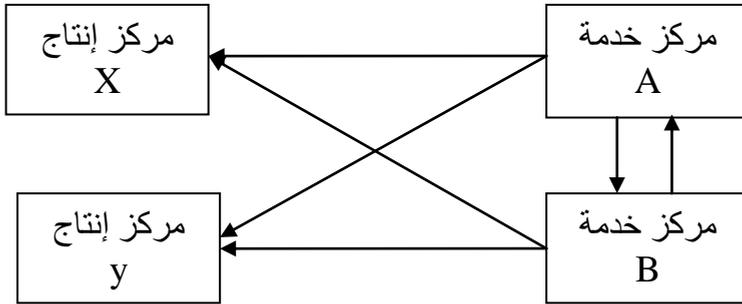
وهناك طريقتان يمكن اعتمادها في تحديد الخدمة المتبادلة :

1- طريقة التوزيع المستمر

2 - طريقة المعادلات الجبرية

ويمكن توزيعها كالتالي :

(الشكل (8) طريقة التوزيع التبادلي)



المصر : إعداد الباحثان

الخطوة الرابعة : تحديد معدلات التحميل

بعد أن تم توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج حسب الطريقة المناسبة ، لابد من تحديد نصيب كل وحدة منتجة من هذه التكاليف الصناعية الغير مباشرة ، والتي تمر على المراكز الإنتاجية أثناء تصنيعها ولتحديد نصيب كل منتج من هذه التكاليف هناك عدة أسس يمكن الاعتماد عليها وهي :

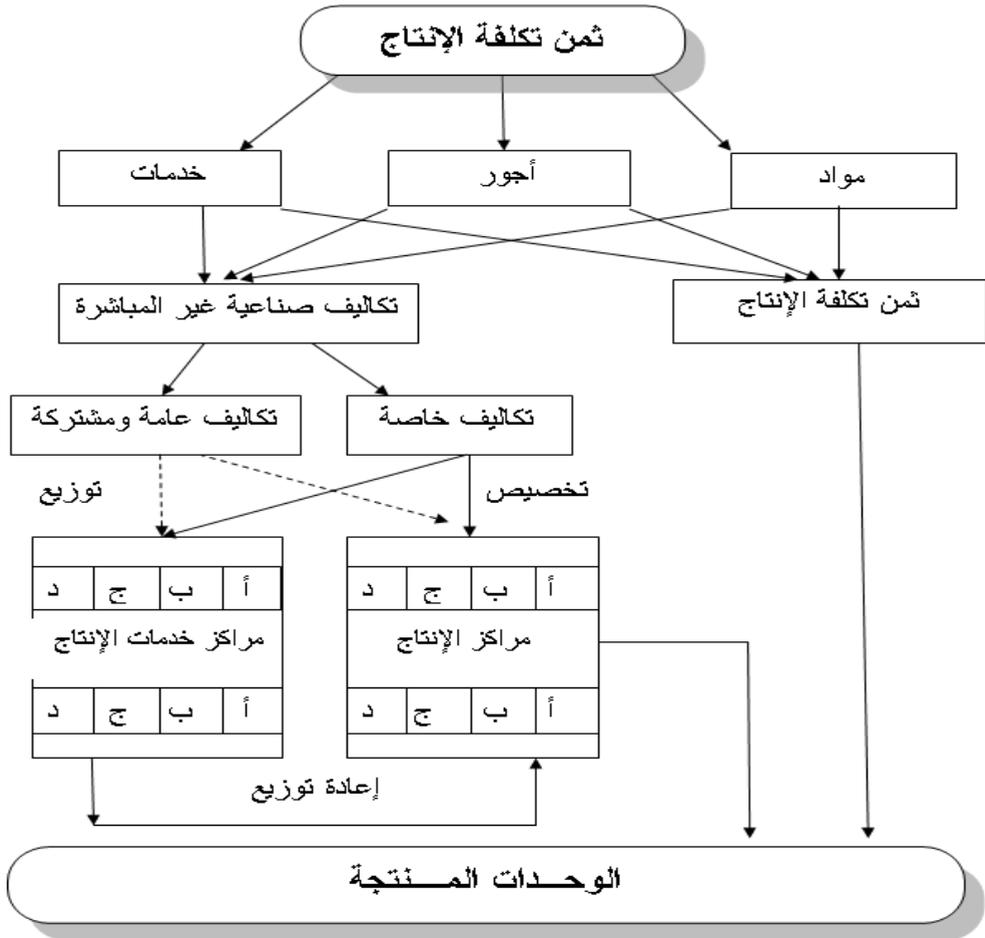
- أ - عدد وحدات الإنتاج .
- ب - ساعات دوران الآلات .
- ج - ساعات العمل المباشرة
- د - نسبة مئوية من التكلفة الأولية .
- هـ - نسبة مئوية من المواد المباشرة .
- و - نسبة مئوية من الأجور المباشرة .

وغيرها من الأسس الأخرى التي يعتد بها في ظل النظام التقليدي للتكلفة .

وأخيراً ومن المهم أن أشير إلى أن التكاليف الصناعية الغير مباشرة تعتبر العنصر الثالث بعد المواد والأجور حسب التصنيف التقليدي لعناصر التكاليف كما أشرنا سابقاً ، في حين الآن ويسبب التطور الاقتصادي والتكنولوجي أصبحت هذه التكاليف تحتل الموقع الثاني والأجور اندمجت بهذه التكاليف

نتيجة لظهور التكنولوجيا والرجل الآلي حيث أن الاعتماد على الأيدي العاملة لم يصبح بنفس مستوى الأهمية سابقاً ، لذا فإن لهذه التكاليف أهمية نسبية كبيرة بالنسبة للمنشآت الصناعية يستوجب الرقابة عليها من خلال وضع بعض الأساليب الرقابية الحديثة ، ونظراً لما لهذه التكاليف من أهمية فقد ظهرت في نهاية الثمانينيات من هذا القرن أنظمة حديثة لمعالجة مشكلة التكاليف الصناعية الغير مباشرة والرقابة عليها وتخصيصها ومن هذه الأنظمة نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) خطوات تحميل عناصر تكاليف الإنتاج على الوحدات المنتجة النهائية

الشكل (9)



المصدر: د. مجدي عمارة، محاسبة التكاليف الفعلية، الطبعة الأولى، منشورات كلية المحاسبة، غريان، 1992، ص 661 .

7. مشاكل الأنظمة التقليدية

إن الأنظمة التقليدية صممت من أجل مسايرة الظروف التي وجدت من أجلها والتي تركزت على مشكلة تخصيص التكاليف على ضوء انخفاض التكنولوجيا وارتفاع تكلفة المعلومات ، إلا أن تقييد تلك الظروف قد فرض تقييداً في تلك الأنظمة لمواجهة هذه التغيرات ، وفي السنوات الأخيرة تزايدت المشاكل الناتجة عن الأنظمة التقليدية نتيجة للتغيرات الهائلة في مجال الصناعة والتطور التكنولوجي الدولي ، ويمكن إيجاز تلك المشكلات بالأتي :

- 1 . إن الأنظمة التقليدية أصبحت عاجزة عن رقابة العمليات وقياس تكلفة الإنتاج بدقة .
2. تعتمد الأنظمة التقليدية على بعض المقاييس المرتبطة بالحجم (مثل ساعات العمل المباشر) كقاعدة لاسترداد التكاليف غير المباشرة وهي بعد هذا تفترض أنه عندما يتضاعف عدد الوحدات المنتجة من منتج معين مثلاً فإن التكاليف المستهلكة في تصنيعها تتضاعف مما يؤدي إلى عدم العدالة والتناسب في تحميل المنتجات المختلفة بنصيبها من التكاليف وبالتالي تسجيل تكاليف منتجات مشوهة وخاصة في الحالات التالية :
 - اختلاف الحجم الإنتاجية للمنتجات .
 - تنوع الحجم الطبيعية للمنتجات .
 - تنوع درجة التعقيد في تصنيع المنتجات .
- 3 . إن الأنظمة التقليدية تستخدم مجمع واحد للتكاليف الصناعية غير المباشرة ويتم تحديد معدل التحميل من قسمة التكاليف المقدرة على الأساس المختار وقد اعتبرت التكاليف الناجمة عن هذا الأسلوب مضللة وغير واضحة بسبب فشلها في إعطاء صورة واضحة عن علاقة السبب بالنتيجة.
4. إن تكاثر خطوط المنتجات وقنوات التوزيع وتضائل العمل المباشر وازدياد المصاريف التي تغطي الخدمات الصناعية وخدمات التسويق والتوزيع والهندسة وغيرها ، لا يبرر بقاء استخدام الأنظمة التقليدية والتي وضعت لظروف مغايرة وأكثر بساطة خاصة في ظل انخفاض تكاليف تكنولوجيا المعلومات ، كما أن ذلك يمكن أن يكون خطراً في المنافسة الشديدة لتكنولوجيا المعلومات الجيدة التي جعلت من المعلومات الدقيقة عن تكلفة المنتج أمراً حاسماً للنجاح في المنافسة ، وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول أن الأنظمة التقليدية لم تعد ملائمة لمتطلبات المنشأة وأهدافها ، ولهذا ظهرت الحاجة إلى وجود أنظمة بديلة بحيث تستطيع مواكبة التطورات الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق على ضوء التنافس بين الشركات .

8. تحديد التكاليف الإضافية في بيئة الإنتاج الجديدة :

لعل أصعب الإجراءات عند حساب القيمة الصحيحة لتكلفة الوحدة هو القيمة الدقيقة من التكلفة الإضافية الواجب تعيينها لكل وحدة إنتاج ، وهناك ثلاث مداخل مختلفة وتختلف هذه المداخل من حيث مستوى تعقيدها ، وتتراوح ما بين ما نسميه المستوى الأول والأقل تعقيداً والمستوى الثالث الأكثر تعقيداً وهو تحديد التكلفة على أساس النشاط وبعد من أكثر المداخل الثلاثة دقة في تعيين التكاليف الإضافية :

المستوى الأول : معدل التكاليف الإضافية للمصنع

وهي طريقة شائعة الاستخدام في تخصيص التكاليف الإضافية وذلك في المصانع ذات الحجم الصغير والتي لاستنفذ قدر كبير من التكاليف الإضافية وبمقتضى هذه الطريقة يستخدم معدل وحيد غالباً ما يكون عدد ساعات العمل المباشر ، والسبب في ذلك أنه في أوائل القرن العشرين عندما بدأ إنشاء نظم التكاليف ، كان العمل يمثل جزءاً رئيسياً من التكلفة الكلية للمنتج ، وأن البيانات الخاصة به كانت متاحة ومناسبة للاستخدام بدرجة عالية ، وكان هناك ارتباط كبير في غالبية الشركات بين العمل المباشر وبين حدوث التكاليف الإضافية .

التركز على الممارسة الحالية

" وحتى الآن مازال العمل المباشر يتخذ أساساً لتحميل التكاليف الإضافية في بعض الشركات ففي اليابان على سبيل المثال والتي أصبحت دولة رائدة في تكنولوجيا الصناعة فإن ساعات العمل المباشر مازالت تستخدم على نطاق واسع كأساس لتحميل التكاليف الإضافية ، كما بينت الدراسات الحديثة أن هناك ارتباطاً كبيراً بين بيئة العمل وبين حدوث التكاليف الإضافية في بعض الصناعات . "

(12)

ومن الجدير بالذكر أنه طالما أن الظروف السابقة قائمة فإنه يمكن الوصول إلى تكلفة منتج صحيحة ، إلا أننا نجد أنه حدثت تغيرات كبيرة في العقدين الآخرين في بعض الصناعات من حيث الحجم ودفعات الإنتاج وتعقيد التصميمات وبالتالي ازدادت إجمالي التكاليف الإضافية لدرجة أنه لم يعد هناك ارتباط بين التكاليف الإضافية والعمل المباشر ، ومع هذه التغيرات واجهت الشركات التي كانت مستمرة في استخدام العمل المباشر كأساس الكثير من التسوّهات في تكلفة الوحدة ، وللتغلب على هذه التسوّهات وللتوصل إلى تخصيص أحسن تحول المديرون إلى طرق أخرى لتعيين التكاليف الإضافية .

المستوى الثاني : معدل التكاليف الإضافية للأقسام

تتم عملية تخصيص طبقاً لهذه الطريقة من خلال مرحلتين ، المرحلة الأولى يتم تخصيص عناصر التكاليف غير المباشرة على كافة مراكز التكلفة (إنتاجي وخدمي) ومن ثم يتم توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج ، أما المرحلة الثانية فيتم تحميل تكاليف المراكز الإنتاجية على وحدات المنتج النهائي باستخدام معدلات التحميل المناسبة لكل مراكز إنتاجي ، ولسوء الحظ فإن هذا المستوى لم يتمكن من تعيين التكاليف الإضافية بطريقة صحيحة في حالة وجود مدى واسع من المنتجات التي تختلف في الحجم أو في الدفعة أو درجة تعقيد الإنتاج ، ويرجع السبب في ذلك أن هذا المستوى يعتمد على الحجم باعتباره مفتاح عملية تخصيص التكاليف الإضافية للمنتجات ، وقد أظهرت الدراسات أنه إذا وجدت اختلافات من هذا النوع فإن استخدام هذا الأساس سيؤدي بطريقة تلقائية إلى زيادة تكلفة المنتجات ذات الحجم الكبير والعكس صحيح بالنسبة للمنتجات ذات الحجم الصغيرة ، ونتيجة لذلك وحتى يمكن الحصول على تكلفة للوحدة بشكل أكثر دقة فإنه يجب الانتقال إلى المستوى الثالث .

المستوى الثالث : تحديد التكاليف على أساس الأنشطة

يتم تحديد التكاليف على أساس الأنشطة على خطوتين ففي الخطوة الأولى يتم تعيين التكاليف الإضافية على أساس مجتمعات التكاليف لكن مع استخدام عدد أكبر من مجتمعات التكاليف في ظل هذا المدخل ، كما أنه يتم تحديد هذه المجتمعات بشكل مختلف حيث تتمثل المجتمعات في الأنشطة بدلاً من الأقسام مثل أنشطة إعداد الآلات أو إصدار أوامر الشراء أو عدد مرات الفحص وفي المرحلة الثانية يتم تعيين التكاليف على الأوامر على أساس احتياجات الأوامر من هذه الأنشطة

أولاً :- النتائج:

1. أوضحت الدراسة النظرية أن الأنظمة التقليدية تقتصر في تخصيص التكاليف غير المباشرة على المنتجات في ظل الظروف البيئية الصناعية الحديثة التي تتطلب دقة وموضوعية بيانات التكاليف وما يرتبط بها من قرارات مثل قرار التسعير وبالتالي يعتبر ذلك عائقاً أمامها لحرية اختيار الأسعار لمنتجاتها بما يتلاءم مع تكلفتها من ناحية وقواعد المنافسة في السوق من ناحية أخرى .
2. أظهرت الدراسة النظرية في أن نظام ABC يوفر الآلية الملائمة لتخصيص التكاليف غير المباشرة على المنتجات سواء في حالة إنتاج منتج واحد أو عدة منتجات ، ففي الحالة الأولى فإن نتائج تطبيق كلا النظامين قد لا تختلفا ، غير أن نظام ABC سيوفر بالإضافة إلى ذلك معلومات أخرى تفصيلية وتحليلية مالية وغير مالية عن الأنشطة وتكاليفها تستخدم في التخطيط والرقابة وغيره من الاستخدامات الهامة .

3. أن استخدام نظام ABC أدى إلى إعادة تركيب هيكلية التكاليف بين منتجاتها مما يؤمن للإدارة القدرة على تحديد أسعار كل منتج بالشكل الذي يمكنها من الدخول إلى سوق المنافسة ، وتحقيق أعلى عائد ممكن

4. على الرغم من تعدد الدراسات النظرية والتطبيقية بشأن الوصول إلى تخصيص أفضل للتكاليف غير المباشرة إلا أن هذا المجال مازال بحاجة لمزيد من البحث والدراسة خاصة في ظل تطورات البيئة الحديثة للصناعة حيث تتأثر كثير من المفاهيم وأساليب وإجراءات نظم محاسبة التكاليف بهذه التطورات .

وأخيراً إذا كانت هناك بعض الانتقادات لمدخل التكلفة على أساس النشاط فهذا لايعني النقص في تطبيق النظام نفسه ، حيث أن نظام ABC يوفر معلومات للإدارة :

* معلومات عن الأنشطة ذاتها .

* معلومات عن تكاليف ومنافع الأنشطة .

وبافتراض أن هذه المعلومات صحيحة فإن الإدارة قد :

تستخدم هذه المعلومات التي حصلت عليها بشكل فعال وكفاء .

قد تستخدمها بشكل خاطئ إذا كانت هناك مشاكل في الإدارة والقائمين عليها .

قد لاستخدم هذه المعلومات إطلافاً .

ثانياً :-التوصيات

من المفضل للشركات التي تواجه تنوع كبير في منتجاتها مؤدياً إلى تنوع في تكاليف صنع الإضافية بالإضافة إلى المنافسة في السوق عليها القيام بما يلي:

1- العمل على تحديث أنظمتها المحاسبية والتركيز على تلك الأنظمة التي تؤمن لها النوعية المناسبة من المعلومات ، حيث توضح سلوك واتجاهات عناصر التكاليف وخصوصاً غير المباشرة منها .

2- زيادة الإدراك لدى الإدارة بأهمية استخدام نظام ABC الذي يؤمن تخصيص دقيق للتكاليف لمنتجاتها لتتمكن من اتخاذ القرار المناسب لأسعار هذه المنتجات لغرض تدعيم موقعها التنافسي في السوق .

3- القيام بتعديل نظام محاسبة التكاليف التقليدي (Traditional costing system) إلى نظام محاسبة تكاليف الأنشطة (Activity Based Costing) للاستفادة من مزاياه مع الأخذ في الاعتبار الموازنة بين تكلفة إنشاء وتطبيق نظام ABC والمنفعة المتأتية من تطبيقه

المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. أحمد محمد نور ، شحاتة السيد شحاتة . مبادئ محاسبة التكاليف لأغراض القياس والرقابة في بيئة التصنيع المعاصرة . الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
2. إسماعيل يحيى التكريتي . محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق . الطبعة الأولى ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2006 .
3. جمعة خليفة الحاسي ، سالم محمد بن غربية ، محمد مفتاح بيت المال . المحاسبة المتوسطة . الطبعة الرابعة ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي- ليبيا ، 2006 .
4. خليل عواد أبوحشيش . محاسبة التكاليف قياس وتحليل . الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 .
5. رضوان محمد العناني . محاسبة التكاليف مفاهيم ، مبادئ ، تطبيقات . الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر ، عمان الأردن ، 2000 .
6. سمير معمر أحمد ، عبد الناصر الجازم المستور . مشاكل قياس التكاليف وأثرها على الوحدة المنتجة . بحث غير منشور لمتطلبات درجة بكالوريوس محاسبة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة 7 أكتوبر ، 2007-2008 .
7. شفيق أمين عيسى . مبادئ محاسبة التكاليف . دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 .
8. مجدي أعمارة . محاسبة التكاليف الفعلية . الطبعة الأولى ، منشورات كلية المحاسبة ، غريان ، 1992 .
9. محمد تيسير ، عبد الحكيم الرجبي . مبادئ محاسبة التكاليف . الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 .

المراجع باللغة الإنجليزية

1. - Horngren , Charles, T, Foster George & Sriokant ,m. Datar “ Cost Accounting ; Managerial Emphasis “ prentice Hall Inc .2000 .
2. Kaplan ,Roberts & Atkinson ,Antony ,” Advanced Management Accounting “ prentice Hall Inc, 1998 .
- 3 - Maher, Michael “ cost Accounting “ Creating Value for Management . Irwin Mcgraw Hill 1997.

المواقع الإلكترونية :

- <http://www.aliahmedali.com/pDF/library/034.pdf>
- www.philadelpria.edu.jolcourses/accountancy/file/34509.pdf
- jun-2009 17:28 . 263KB ، 16/11/2010 9:13 PM .

العلاقة بين الإنفاق الاستثماري العام على تكوين رأس المال البشري وبين إنتاجية عنصر العمل في الاقتصاد الليبي

صلاح الدين أنبية جمعة

الملخص

تعتبر عملية تكوين رأس المال البشري ، من العوامل الرئيسية المحددة والمحفزة للنمو الاقتصادي، لذا حظي باهتمام من قبل المؤسسات الدولية والجهات العامة من حيث حجم الإنفاق عليه ، وإعداده بشكل يلبي احتياجات سوق العمل. ولتحديد مدى كفاءة أوجه هذا الإنفاق يمكن استخدام بعض المؤشرات المعبرة عن كفاءة الإنفاق العام ، منها إنتاجية الدينار المنفق، وإنتاجية الأجور المدفوعة، وإنتاجية عنصر العمل، حيث أن الكفاءة هي محصلة الإنتاجية، وهي تحدد مستوى الإنجاز لمهمة معينة ، لذا للتعرف على مدى كفاءة الإنتاجية للإنفاق العام المنفق على عملية تكوين رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي، يتطلب حساب إنتاجيته، لهذا عمدنا في هذه الورقة البحثية إلى حساب الإنتاجية الجزئية للمتغيرات التي استخدمت كمدخلات في عملية تكوين رأس المال البشري، والمتمثلة في الإنفاق العام الاستثماري وعنصر العمل المستخدم في قطاعات رأس المال البشري، وفقاً لما متاح من بيانات وإحصاءات رسمية منشورة ومعتمدة من قبل الدولة.

مقدمة عامة

يعتبر التعليم واحد من العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي منذ الأيام الأولى لوضع النظرية النيوكلاسيكية الحديثة في النمو ، ويمثل تراكم رأس المال البشري الرابطة الأولية بين التعليم والنمو ، ومن أجل تحديد دور النفقات العامة المقدمة لتكوين رأس المال البشري في عملية النمو يتعين تحديد أنواع النفقات ومدى كفاءتها .

وركزت الأدبيات الاقتصادية أيضاً حديثاً على الروابط غير المباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي ، إستناداً إلى العلاقة بين تنمية رأس المال البشري والزيادات المتحققة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، فالتحسينات في التكنولوجيا التي يشمل تعريفها الواسع تنظيم عمليات الإنتاج من شأنها أن تزيد من إنتاجية كافة عوامل الإنتاج.

توجد عدة أنواع لأوجه الإنفاق الذي تقوم به الدولة لتكوين رأس المال البشري منها الإنفاق الاستثماري " التتموي" ، والإنفاق الجاري " التسييري" ، فمن ضمن أنواع الإنفاقات التي تقوم بها الدولة لقطاعات رأس المال البشري مدفوعات العاملين التي تتمثل في أجور ومرتببات العاملين في هذه القطاعات ، والإنفاق الذي تقوم به الدولة لإنشاء المدارس والجامعات ، كذلك الإنفاقات التي تقوم بها الدولة في توفير الخدمات لقطاعات رأس المال البشري.

نظراً لأهمية الإنتاجية لكل عنصر من عناصر الإنتاج كمؤشر عن مدى مساهمة العنصر في العملية الإنتاجية ، والجدوى من استخدامه لذا نجد تزايد الاهتمام باحتساب إنتاجية عنصر العمل لمعرفة الدور الذي تلعبه اليد العاملة كمدخلات في العملية الإنتاجية ، أولت هذه الورقة إهتماماً باحتساب إنتاجية عنصر العمل، كما هو في متن الورقة باعتبارها مؤشر اقتصادي على مدى مساهمة عنصر العمل (اليد العاملة) في العملية الإنتاجية.

المشكلة البحثية

من خلال السرد السابق يمكن القول أن الإنفاق على تكوين رأس المال البشري بالضرورة سوف تصاحبه زيادات في معدلات النمو لإنتاجية عنصر العمل ، ولكن نظراً لما يعانيه الاقتصاد الليبي من انخفاض حجم الإنتاج خاصة في (القطاعات غير النفطية) وهو ما يؤثر على تدني الجدوى الاقتصادية من الإنفاق الذي تقوم به الدولة على قطاعات رأس المال البشري ، ولذا يمكن أن تبرز المشكلة البحثية في السؤال التالي :-

هل زيادة الإنفاق الاستثماري العام على قطاعات رأس المال البشري أدى إلى زيادة إنتاجية

عنصر العمل ؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على العلاقة الدالية بين الإنفاق على تكوين رأس المال البشري وإنتاجية عنصر العمل ومدى قوة تلك العلاقة في الاقتصاد الليبي ، حتى يبرز لنا بوضوح دور النفقات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة على قطاعات رأس المال البشري (التعليم ، الصحة ، التدريب) في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال زيادة معدلات النمو في إنتاجية عنصر العمل .

أهمية البحث

تزداد أهمية البحث من خلال تحقيقه للهدف المذكور سابقاً والذي يتيح لنا التعرف على مدى الجدوى الاقتصادية المتحققة من النفقات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة على قطاعات رأس المال

البشري ، وهو ما يتيح إتباع السياسات الرشيدة واللازمة لمعالجة الظواهر السلبية في حالة وجودها والتي تؤثر سلباً على الجدوى الاقتصادية للنفقات الاستثمارية على قطاعات رأس المال البشري.

فرضية البحث

من خلال عرض السؤال في مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي :-
أن الزيادات المتتالية للنفقات الاستثمارية التي تتم من قبل الدولة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري بالاقتصاد الوطني ، مما يعطي للدولة أداة للرفع من حجم الإنتاج من خلال زيادة نفقاتها . وسيتم العمل على اختبار مدى صحة هذه الفرضية من خلال المنهج المتبع في البحث

منهجية البحث

لاختبار فرضية البحث المذكورة أعلاه تم أتباع المنهج التحليلي الوصفي لدراسة التطورات الحاصلة في حجم النفقات الاستثمارية على قطاعات رأس المال البشري وإنتاجية عنصر العمل ، كما يتم استخدام المنهج القياسي بهدف قياس العلاقة الدالية بينهما باستخدام البرنامج الإحصائي "Spss".

حدود البحث

الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي .
الحدود الزمنية : تم الاعتماد على سلسلة زمنية طويلة تتكون من (36) سنة لتكون النتائج أكثر دقة وأقرب للواقع الاقتصادي .

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ، حيث يتضمن كل مبحث مسائل ذات علاقة بموضوع البحث لغرض تحقيق هدفه، ويمكن توضيح المباحث على النحو التالي :-

المبحث الأول :- مفهوم وأنواع رأس المال البشري .

- 1 - تعريف رأس المال البشري
- 2 - أنواع رأس المال البشري
- 3 - الإنفاق العام على رأس المال البشري

المبحث الثاني :- مفهوم الإنتاجية وأنواعها

- 1 - مفهوم الإنتاجية
- 2 - أنواع الإنتاجية

المبحث الثالث :- دراسة واقع الإنفاق الاستثماري على قطاعات رأس المال البشري ، وإنتاجية

عنصر العمل ، وقياس العلاقة بينهما في الاقتصاد الليبي .

- 1- تطور الإنفاق الاستثماري على قطاعات رأس المال البشري خلال الفترة (1970 - 2005) .
- 2 - تطور إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري خلال الفترة (19970-2005) .
- 3- قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري (G1) وإنتاجية عنصر العمل (PL) في الاقتصاد الليبي .

المبحث الأول :- مفهوم وأنواع رأس المال البشري

1.تعريف رأس المال البشري

لقد تعددت تعريفات رأس المال البشري وهي جميعها تدور حول عنصر العمل ،أحد مدخلات العملية الإنتاجية وما يحمله ذلك العنصر من طاقات وخبرات ومهارات تُسهم بشكل مباشر في تنمية دوره في العملية الإنتاجية ، حيث يُعرّف البعض رأس المال البشري بأنه "مخزون من الطاقات الإنتاجية للأفراد"⁽¹⁾ ، كما يُعرّفه البعض الآخر بأنه " مجموعة الخبرات والمؤهلات المتحصل عليها "⁽²⁾ ، وهو ما يشير إلى أن رأس المال البشري يتمثل فيما يحمله عنصر العمل من قدرات وخبرات ومهارات ومؤهلات علمية سواء كانت ناتجة عن البرامج التعليمية والتدريبية أو من الممارسة العملية والتي جميعها تجعل من عنصر العمل عنصر أكثر إنتاجية وفعالية في العملية الإنتاجية وهو ما جعل (Loster Thurous) يُعرف رأس المال البشري بأنه " الطاقات الإنتاجية والمؤهلات والمعارف التي يكتسبها الفرد"⁽³⁾ . وقد عرفه الاقتصادي (Adam Smith) بأنه " كل القدرات المكتسبة لسكان بلد ما يعتبر جزء من رأسمالها"⁽⁴⁾ . كما أكد (Von Thunen) بأن "العنصر البشري كرأس مال لا ينقص من قيمته ولا يُحد من حريته وكرامته"⁽⁵⁾ .

(1) -خديجة عمر ناصر ، تنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ، 1998 ، ط 1 ، ص 124 .

(2) - المصدر السابق ص 124 .

(3) - Thurou Investment In Human Capital Wadsworth Publishing Company California , 1970 .

(4) -أحمد مندور ،د. أحمد رمضان ، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،1990، ص 325 .

(5) - المصدر السابق ، ص 325 .

ويتبين مما سبق أن رأس المال البشري للدولة يمكن حصره في كل ما يحمله السكان من معارف وخبرات وكفاءات وقدرات ومهارات^(*) ، وهذا يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، ومن هنا نلاحظ الاختلاف في حجم رأس المال البشري من دولة لأخرى كنتيجة للاختلاف في حجم السكان ومدى الاهتمام بالنظام التعليمي وتطوره والبرامج التدريبية .. وغيرها من الأساليب التي تُسهم في تنمية رأس المال البشري ، ولذا كلما كان حجم رأس المال البشري أكبر في الدولة أسهم ذلك في الإسراع في تنفيذ الخطط التنموية، والعكس من ذلك عندما يكون حجم رأس المال البشري قليل من شأنه أن يُعترّ القيام بالمشاريع التنموية، مما يجعل الدولة تلجأ إلى تعويض النقص في مهارات وخبرات وقدرات وكفاءات العنصر البشري المحلي باستخدام العنصر البشري الوافد من الخارج والذي يتمتع بمهارات وخبرات ومعارف ومؤهلات عالية، وهو ما تلجأ إليه معظم الدول النامية التي تتميز بقصور ومحدودية رأس المال البشري لديها.

2. أنواع رأس المال البشري

بعد أن تم التعريف برأس المال البشري وحصره في المعرفة التي يمتلكها أفراد المجتمع والتي تتحقق من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والتدريب وإعداد وتنشئة الأطفال نجد أن رأس المال البشري يُصنف إلى نوعين هما⁽¹⁾ :-

* - رأس المال البشري الملموس

وهو يتضمن كل المصروفات اللازمة لإعداد الإنسان نفسه ، أي تكاليف بناء حالة الفرد الجسمانية ، وهي تتمثل في تكاليف تنشئة الأطفال والتي تؤدي إلى انخفاض استهلاك العائلة من السلع والخدمات ، كما تؤدي إلى انخفاض الادخار ومن ثم انخفاض الموارد التي كان من الممكن توجيهها للاستثمار . إلا أن هذه النفقات المخصصة لتنشئة الأطفال تكون ابتداءً من مولد الطفل حتى وصوله لسن العمل ، وبالتالي تعرف تكاليف التنشئة بأنها " كل التكاليف التي يتم إنفاقها من قبل القطاع العائلي ابتداءً من مولد الطفل إلى بلوغه سن العمل"⁽²⁾.

(*) يمكن أن نفرق بين رأس المال البشري الذي سبق تعريفه وبين تكوين رأس المال البشري ، إذ أن المقصود بتكوين رأس المال البشري ما تقوم به الدولة من نفقات على قطاعات رأس المال البشري المتمثلة في التعليم والصحة والتدريب ، إضافة إلى البرامج والسياسات التي من شأنها أن تساهم في إعداد العنصر البشري كماً ونوعاً.

(1) -عبد الفتاح عبد السلام أبوحبيل ، الإستثمارات وتكوين رأس المال المادي غير البشري، مجلة البحوث الاقتصادية

،مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ،ليبيا، م 2 ، ع 1 ، 1990 ، ص 6-10.

(2) - المصدر السابق ، ص 8.

بمعنى استمرار القطاع العائلي في الإنفاق مما يزيد من قيمة تكلفة التنشئة ، مما يؤثر سلباً على مدخرات القطاع العائلي وموارده التي كان من الممكن أن يُخصصها لقنوات الاستثمار ، والتي تدر عليه عائد من الاستثمار . وباعتبار العنصر البشري أهم مورد اقتصادي خلقه الله حيث أن الدولة التي تفتقر إلى العنصر البشري " كماً ونوعاً" تكون غير قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى في حالة توفر الموارد الطبيعية لديها ، ومن هذا المنطلق تُعد تكاليف تكوين رأس المال البشري الملموس أي تكاليف تنشئة حالة الفرد الجسمانية ضرورية لابد أن يتم تحملها من أجل تكوين رأس المال البشري مستقبلاً قادراً على المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* * - رأس المال البشري غير الملموس

يمكن أن نُعرّف رأس المال البشري غير الملموس بأنه الرصيد المعرفي لدى الفرد وبالتالي فإن كل النفقات التي من شأنها أن تعمل على تنمية المعرفة لدى الفرد تُعد نفقات استثمارية غير مادية ، أي أنها غير ملموسة ، وتتحصر هذه النفقات في الجوانب التالية⁽¹⁾ :-

أ. **الإنفاق على التعليم** :- وهي تتمثل في النفقات المخصصة لقطاع التعليم بمراحله المختلفة وهي نفقات تتحملها الدولة أو القطاع العام وتكون أحد بنود الميزانية العامة ، وهي تكون واضحة المعالم في الدولة المتبعة للنظام الذي يزداد فيه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، مما يجعل نفقات التعليم تُعد نفقة عامة تهدف من ورائها تحقيق المنفعة العامة من خلال نشر المعرفة بين أفراد المجتمع ، مما يزيد من تكوين رأس المال البشري غير الملموس .

ب. **الإنفاق على التدريب** :- الوظيفة الأساسية للتدريب تتحصر في زيادة المهارات للفرد ، كما يعد التدريب كمدخل للتعليم المستمر والتربية المستمرة⁽²⁾ ، وهو ما يعني زيادة المعرفة العلمية والفنية مما ينمي الرصيد المعرفي والفني لدى العنصر البشري مما يجعل النفقات المخصصة للتدريب أحد أشكال الاستثمار غير المادي وهذه النفقات قد يكون مصدرها القطاع العام أي نفقات التدريب تكون عامة ، وأيضاً بعضها يكون مصدره المؤسسات والمشروعات الخاصة أي نفقات خاصة وبالتالي تلعب نفقات التدريب دوراً في إعداد العنصر البشري وتنمية معارفه وخبراته ومهاراته مما يؤثر إيجابياً على إنتاجية الفرد.

(1) المصدر السابق ، ص 8-10.

(2) عبد المعطي محمد عساف ، التدريب وتنمية الموارد البشرية ، دار زهران ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 44-47.

ج. **الإنفاق على الصحة والسلامة** :- إن توفير الحماية للفرد من الأمراض والأوبئة وإصابات العمل من شأنه أن يزيد من إنتاجية الفرد خلال الفترات المستقبلية مما يزيد من دخله وبالتالي يسهم في زيادة الدخل القومي .

د. **قابلية أو إمكانية الانتقال** :- يقل الطلب على الموارد الاقتصادية في بعض أقاليم الدولة بينما يزداد الطلب عليها في إقليم آخر مما يزيد من دخول الأفراد ولهذا تعتبر تكاليف انتقال الموارد الاقتصادية شكلاً من أشكال الاستثمار ، وتتكون تكاليف انتقال العنصر البشري في البنود التالية :-
* تكاليف البطالة الدورية أو الهيكلية كنتيجة للتغيرات الديناميكية الناتجة عن تغير الأذواق وتغير التقنية .

* تكاليف البحث عن فرصة عمل .

* تكاليف الهجرة الداخلية بين الأقاليم .

3- الإنفاق العام على رأس المال البشري

إن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة تتعدد آثاره الاقتصادية والاجتماعية ، اعتماداً على نوعية الإنفاق والهدف منه ، فقد تقوم الدولة بالإنفاق لإنشاء العديد من المشروعات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي تتحقق آثار ذلك الإنفاق بشكل مباشر في شكل زيادات متتالية في حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وقد تقوم الدولة بالإنفاق لأغراض اجتماعية مثل الإنفاق لتقديم خدمات صحية وتعليمية مجانية ، أو تقديم مساعدات للأفراد ذوي الدخل المحدود ، وبالتالي قد تنعكس آثار هذا الإنفاق في تحسن المستوى الصحي والتعليمي لأفراد المجتمع مع زيادة القدرة الشرائية أو الطلب الاستهلاكي لذوي الدخل المحدود ، مما ينعكس بشكل غير مباشر في زيادة الطلب على السلع والخدمات ، مما يحفز الإنتاج والإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي . وقد تقوم الدولة بالإنفاق بهدف زيادة مهارات العمالة من خلال البرامج التدريبية في الداخل والخارج مما يسهم في تحسين نوعية العمل وزيادة الطلب عليه ، وهو ما يعني أن هذا الإنفاق تكون آثاره مباشرة على العمالة من حيث إنتاجيتها والطلب عليها والذي بدوره يؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل غير مباشر .

ولذا يتبين أن الإنفاق العام على رأس المال البشري تتعدد آثاره حسب نوعيته والهدف منه ، فعند قيام الدولة بالإنفاق قد تصاحبه آثار على عدة متغيرات اقتصادية ، حيث أن الإنفاق الذي تقوم به الدولة له وجهان إنفاق استثماري وإنفاق جاري . ولمعرفة مدى جودة وكفاءة هذه النفقات التي تقوم بها الدولة على تكوين رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي دعت الحاجة لدراسة إنتاجيتها وأوجه النفقات

ومدى تحقق العائد الاقتصادي المرجو من هذه النفقات وذلك بدراسة الإنتاجية الجزئية لأهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في العمالة والإنفاق الاستثماري .

المبحث الثاني :- مفهوم الإنتاجية وأنواعها

1. مفهوم الإنتاجية

يُعد مصطلح الإنتاجية من أكثر المصطلحات الاقتصادية التي خضعت لتفسيرات مختلفة ، والتي لم يتفق على صيغة واحدة لها، فمن خلال الأدب الاقتصادي يظهر مدى الاختلاف في تعريف الإنتاجية فهناك أكثر من مفهوم للإنتاجية منها:-

عرف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإنتاجية بأنها "كمية الإنتاج (المخرجات) منسوبة إلى كل عنصر من عناصر الإنتاج"⁽¹⁾ ويشير هذا التعريف لعلاقة الإنتاج بعنصر واحد أو مجموعة العناصر الداخلة فيه " المدخلات".

وبناءً على هذا التعريف فإنه يمكن تقسيم مفهوم الإنتاجية إلى مفاهيم جزئية ومفاهيم كلية . وتُعرّف الإنتاجية أيضاً ،بأنها" الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بمستوى جودة وتشكيلة معينة ، وفي وقت محدد ، وبأقل تكلفة ممكنة وبما يعطي أعلى فائض ممكن من الربحية"⁽²⁾

أما المركز الياباني للإنتاجية (J P C) فيعرف الإنتاجية بأنها " تعظيم فائدة استخدام أو استغلال الموارد البشرية والمادية المستخدمة في الإنتاج مع تقليل التكاليف المصاحبة للإنتاج ، بما يمكن من توسيع السوق ورفع معدلات استخدام العاملة ، وتأمين أجور عالية ، ورفع مستوى المعيشة لصالح كافة أفراد المجتمع"⁽³⁾

والإنتاجية هي مقدار مساهمة أي عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية

2 . أنواع الإنتاجية

بصفة عامة يمكن تصنيف الإنتاجية إلى إنتاجية جزئية وإنتاجية كلية وإنتاجية حدية وإنتاجية متوسطة.

أ- الإنتاجية الجزئية :- وهي تعبر عن العلاقة بين الإنتاج (المخرجات) و أحد عناصر الإنتاج (مدخل واحد) ونحصل عليها بقسمة الناتج (المخرجات) على العنصر المراد قياسه.

(1) - ماركو مينكوني ، محمد سعيد الشربيني ، أثر العولمة على الإنتاجية ، بحث مقدم لندوة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، 25-26/12/1996، ص 2.

(2) - جمال محمد نواره ، وآخرون ، الإنتاجية ، القاهرة ، بيكمون للاستشارات الهندسية، 1989 ، ص8.

(3) نبيل إبراهيم محمود ، تحليل المتغيرات الاقتصادية - الإنتاجية والكفاءة - التغير التقني - العمل ورأس المال ، دار البداية ، ط 1 ، 2008 ، ص 21.

والإنتاجية الجزئية تعد مقياساً يعبر عن قدرة أحد عناصر الإنتاج على تكوين الإنتاج النهائي أو الوسيط . لذلك يمكن التعبير عن الإنتاجية الجزئية على النحو التالي:-⁽¹⁾

$$\text{الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{المخرجات " الإنتاج "}}{\text{أحد مدخلات الإنتاج}}$$

وعلى هذا الأساس فإن الإنتاجية الجزئية يقصد بها إنتاجية عنصر إنتاج معين ، أي نسبة الإنتاج إلى كمية العنصر المراد قياسه.

وأهم ما يميز هذه الطريقة هو البساطة وسهولة القياس ، والجدير بالذكر أنه يقصد بإنتاجية العمل في الأدب الاقتصادي الإنتاجية المتوسطة للعمل والتي تشير إلى العلاقة بين الإنتاج وكمية العمل المبذول في إنتاجه.

ب- **الإنتاجية الكلية** :- يقصد بالإنتاجية الكلية إنتاجية عناصر الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج ، أي نسبة الإنتاج إلى جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية⁽²⁾.
والجدير بالذكر أن الإنتاجية الكلية تعد مقياساً يعكس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، وتعبّر عن العلاقة بين الإنتاج (المخرجات) وجميع عناصر الإنتاج (المدخلات) والتي استخدمت في إنتاجه ، ويمكن التعبير عنها كالتالي:-⁽³⁾

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات " الناتج "}}{\text{المدخلات (عمل ، رأس المال ، أجور ، موارد... إلخ)}}$$

وعلى الرغم من أن مؤشر الإنتاجية الكلية يعطي إطاراً أشمل للتغيرات الحاصلة في مستوى الإنتاجية، إلا أن اشتراك عناصر كثيرة في تحديدها حيث بعضها مستمر في الأداء وبعضها متقطع ،

(1) نبيل إبراهيم محمود ، تحليل المتغيرات الاقتصادية - الإنتاجية والكفاءة - التغير التقني - العمل ورأس المال ، دار البداية ، ط 1 ، 2008 ، ص 21.

(2) محمد خليل فياض ، قياس الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل للشركة العامة للأسلاك والمنتجات الكهربائية - خلال الفترة (1985 - 1991) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، م 4 ، ع 1 ، ربيع 1992 ، ص 111.

(3) - نبيل إبراهيم محمود ، مصدر سابق ، ص 33.

مما يجعلها صعبة التحديد والقياس ، لذا دعت الحاجة إلى استخدام مؤشر الإنتاجية الجزئية من قبل أغلب الباحثين في هذا المجال⁽¹⁾.

ج- **الإنتاجية الحديدية**:- من المفاهيم الأخرى التي تطرق لها الأدب الاقتصادي هي الإنتاجية الحديدية ، وهي عبارة عن مقدار التغير في الإنتاج الكلي نتيجة لتغير عنصر من عناصر الإنتاج بوحدة واحدة . تتمثل الإنتاجية الحديدية أو الناتج الحدي لعامل إنتاجي ، في الناتج الإضافي الذي يتم الحصول عليه من وحدة إضافية من هذا العامل مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة، والناتج الحدي لليد العاملة يجب أن نعني به الوحدة الإضافية من المخرجات التي يمكن الحصول عليها بزيادة اليد العاملة بمعدل وحدة واحدة ، مع بقاء كل عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة، ومنه أيضاً فإن الناتج الحدي لرأس المال المنفق يعرف بأنه⁽²⁾ التغير الكلي في الناتج الناشئ عن زيادة الإنفاق بمعدل وحدة واحدة مع اعتبار أن كل المدخلات الأخرى ثابتة، ونفس الصيغة يمكن أن تطبق على أي عامل إنتاجي نود قياس إنتاجيته الحديدية .

ويمكن التعبير عن الإنتاجية الحديدية كالتالي:-

الإنتاجية الحديدية = التغير في الإنتاج

التغير في عنصر من عناصر الإنتاج

المبحث الثالث - دراسة واقع الإنفاق الاستثماري على قطاعات رأس المال البشري وإنتاجية عنصر العمل وقياس العلاقة بينهما في الاقتصاد الليبي .

1. تطور الإنفاق الاستثماري على قطاعات رأس المال البشري خلال الفترة (1970 - 2005) .

يختلف حجم الإنفاق الاستثماري من دولة لأخرى تبعاً للاختلاف في حجم مواردها المالية ومصادرها ، مما يترتب عليه أيضاً الاختلاف في مخصصات الإنفاق على القطاعات الاقتصادية منها قطاعات رأس المال البشري (تعليم ، صحة ، تدريب) ، وهو يعتمد بدرجة أكبر على الأهمية النسبية التي يتمتع بها كل قطاع والمتبلورة في إستراتيجية التنمية التي تضعها الدولة ويتبين ذلك بوضوح عند المقارنة بين دول المتقدمة والدول النامية ، حيث نجد أن قطاعات رأس المال البشري تحظى بأهمية

(1) - عبد الفتاح أبو بكر ، قياس العمل والإنتاجية - واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية ، مكتب المتابعة ، ط1 ، 8ع ، 1987 ، ص39.

(2) بول . أ. سامويلسون ، علم الاقتصاد (توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج) ، نقله إلى العربية ، مصطفى موفق ، الجزء 5 ، ديوان المطبوعات الجزائر ، 1991 ، ص17.

نسبية أكبر مقارنة بالدول النامية ، ولمعرفة مدى التطور الحاصل في حجم الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي نعرض الجدول التالي :-

جدول رقم (1)

إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي للفترة
(1970-2005)

بالمليون دينار ليبي

الإنفاق الحكومي الفعلي		السنوات
%	القيمة	
---	12.5	1970
72.8	21.6	1971
133.8	50.5	1972
6.3	53.7	1973
51.2	81.2	1974
36.7	111.0	1975
5.8	117.4	1976
7.0	125.6	1977
10.8	139.2	1978
38.1	192.3	1979
16.3	223.7	1980
51.7	339.3	1981
14.6-	289.9	1982
24.7-	218.3	1983
12.9-	190.1	1984
31.2-	130.7	1985
0.9-	129.5	1986

13.0-	112.8	1987
1.0-	111.7	1988
3.0	115.1	1989
17.0-	95.5	1990
16.1	110.9	1991
18.1	131.0	1992
82.9-	22.4	1993
189.3	64.8	1994
30.9	84.8	1995
73.7	147.0	1996
11.4-	130.3	1997
20.1-	104.1	1998
83.2	190.7	1999
117.9	415.5	2000
15.3-	351.8	2001
223.7	1138.9	2002
44.4-	633.1	2003
27.9	809.5	2004
25.6	1016.9	2005

المصدر: - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية (سابقاً) / إدارة الحسابات القومية. 2009.

-النسب المئوية من احتساب الباحث

- الإنفاق الحكومي الفعلي على رأس المال البشري يشمل الإنفاق الحكومي الفعلي على القطاعات (التعليم ،

الصحة ،التدريب).

ومن الجدول السابق للتوصل إلى أهم النتائج ، تم تقسيمه إلى الفترات الزمنية التالية :-

1.الفترة الزمنية (1970 -1979):- نلاحظ خلال هذه الفترة أن معدلات النمو السنوية لحجم الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري ذو نسبة موجبه ، مما يوضح توجه الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق كنتيجة للإستراتيجية العامة للتنمية التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الليبي ، ونتيجة لذلك نجد أن معدل النمو المتوسط للفترة المعنية بلغ (40.3) % وهو ما يعني زيادة حجم الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري والذي يعزى إلى الموارد المالية المتاحة بالموازنة العامة والتي مصدرها الأساسي الإيرادات النفطية

2. الفترة الزمنية (1980-1989):- نظراً لكون هذه الفترة شهدت الأزمة النفطية العالمية والتي انعكست سلباً على الإيرادات النفطية ، لذا نلاحظ خلال هذه الفترة أن معدلات النمو السنوية ذو نسبة سالبة ، مما يبرز تعثر إنفاق الدولة كنتيجة لتدني الإيرادات النفطية ، وهو ما جعل معدل النمو المتوسط لهذه الفترة بلغ (-2.7) % ، وهو ما يؤثر سلباً على تنمية قطاعات رأس المال البشري (تعليم ، صحة ، تدريب) ولهذا لا بد من أن تعمل الدولة على تقليل الاعتماد على قطاع النفط والتوجه إلى تنمية القطاعات الإنتاجية .

3.الفترة (1990 -1999):- بلغ معدل النمو المتوسط لهذه الفترة (28) % ، وهو يوضح زيادة حجم الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري ، وهو ويعتبر أفضل مقارنة بالفترة السابقة والتي بلغ معدل النمو المتوسط لها نسبة سالبة .

4. الفترة (2000-2005):- عند مقارنة هذه الفترة بجميع الفترات السابقة نلاحظ تزايد الحجم المطلق للإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري بمقدار أكبر حيث بلغ (415.5) م.د ، (1016.9) م.د للعامي 2000 ، 2005 على التوالي ، كما نستنتج أن معدل النمو المتوسط لهذه الفترة أكبر مقارنة بجميع الفترات السابقة حيث بلغ (55.9) % ، وهذا يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية والتي انعكست إيجاباً على قدرة الدولة على الإنفاق مما تبعه زيادة الإنفاق الحكومي على جميع القطاعات الاقتصادية منها قطاعات رأس المال البشري .

1. تطور إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري خلال الفترة (1970 - 2005) كثيراً ما يتم الاعتماد على إنتاجية عنصر العمل كمؤشر على مدى كفاءة الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة ، و بالاعتماد على البيانات الإحصائية بالاقتصاد الليبي تم احتساب إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري (تعليم ، صحة ، تدريب)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:-

جدول رقم (2)

إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري في الاقتصاد الليبي
للفترة (1970-2005)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات رأس المال البشري م.د	حجم الاستخدام في قطاعات رأس المال البشري بألف عامل	الإنتاجية لكل عنصر عمل DL "بألف دينار"	%
1970	55.5	54.7	1.0	---
1971	68.6	58.1	1.2	20.0
1972	87.6	61.9	1.4	16.7
1973	103.5	69.3	1.5	7.1
1974	133.9	78.0	1.7	13.3
1975	173.9	88.5	2.0	17.6
1976	215.1	97.5	2.2	10.0
1977	252.4	105.6	2.4	9.1
1978	283.0	112.3	2.5	4.2
1979	310.8	122.0	2.5	0.00
1980	341.0	136.8	2.5	0.00
1981	406.5	148.2	2.7	8.0
1982	480.3	162.6	3.0	11.1
1983	570.2	169.0	3.4	13.3

صلاح الدين أنبية جمعة

5.9	3.6	165.1	591.0	1984
0.00	3.6	172.0	615.1	1985
5.6-	3.4	179.0	613.2	1986
23.5-	2.6	196.0	510.8	1987
42.3	3.7	196.0	720.9	1988
8.1	4.0	207.3	829.0	1989
030.0	2.8	213.9	603.2	1990
46.4	4.1	214.9	879.7	1991
19.5-	3.3	234.9	763.6	1992
9.1	3.6	241.7	864.5	1993
0.00	3.6	243.7	881.7	1994
2.8-	3.5	251.4	886.7	1995
14.3	4.0	259.0	1035.0	1996
15.0	4.6	259.7	1200.3	1997
10.9	5.1	266.4	1359.0	1998
7.8-	4.7	275.2	1291.7	1999
6.4	5.0	284.3	1428.1	2000
22.0-	3.9	743.0	2901.4	2001
0.00	3.9	824.9	3222.3	2002
12.8	4.4	820.1	3606.5	2003
20.5	5.3	815.2	4286.0	2004
71.7	9.1	515.2	4682.0	2005

المصدر :- المصدر : العمودين الثاني الثالث ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية (سابقاً) ، قسم الحسابات القومية ، 2009 . (العمودين الرابع والخامس تم استنتاجهما) .

بعد احتساب إنتاجية عنصر العمل المستخدم في قطاعات رأس المال البشري وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لتلك القطاعات على حجم اليد العاملة المستخدمة ، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول السابق يمكن تقسيم الجدول إلى فترات زمنية وتحليلها على النحو التالي:-

1. الفترة الزمنية (1970-1979):- بلغت إنتاجية عنصر العمل المستخدم في قطاعات رأس المال البشري 1.0 ألف دينار للعام 1970 وهو ما يعني أن إنتاجيته الشهرية 83 دينار أي كل عنصر عمل مستخدم في قطاعات رأس المال البشري يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لتلك القطاعات بقيمة 83 دينار .

كما يتبين من الجدول تزايد إنتاجية عنصر العمل من 1.0 ألف دينار للعام 1970 إلى 2.5 ألف دينار للعام 1979 أي بنسبة زيادة كلية قدرها 150% ، كما بلغ معدل النمو المتوسط لإنتاجية عنصر العمل 10.9% للفترة (1970-1979) وهو ما يشير إلى النمو في إنتاجية عنصر العمل بقطاعات رأس المال البشري مما يؤثر إيجاباً على مستوى الاقتصاد الكلي.

2. الفترة الزمنية (1980-1989):- بلغ معدل النمو المتوسط لإنتاجية عنصر العمل خلال هذه الفترة 6.0% وهو ذو قيمة موجبة ، مما يشير إلى النمو في إنتاجية عنصر العمل المستخدم في قطاعات رأس المال البشري مما يسهم في التأثير إيجاباً على معدلات النمو للاقتصاد الوطني.

إن معدل النمو المتوسط لإنتاجية عنصر العمل لهذه الفترة والذي بلغ 6.0% يعتبر منخفض عند مقارنته بمعدل النمو المتوسط للفترة السابقة ، مما يبرز الانخفاض في إنتاجية عنصر العمل والذي يرجع أساساً إلى ما شهدته هذه الفترة من العوامل المؤثرة سلباً على حجم الإنتاج في الاقتصاد الوطني منها الأزمة النفطية التي أدت إلى توقف الخطط التنموية ، مما أثر سلباً على حجم الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى القطاعي ، مما انعكس سلباً على حجم الناتج بقطاعات رأس المال البشري خاصة في العام 1986 ، 1987 على الرغم من التوسع في استخدام عنصر العمل (كما هو موضح في الجدول) ، الأمر الذي جعل معدل النمو السنوي لإنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري ذو قيمة سالبة مما يؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري.

3- الفترة الزمنية (1990-1999)... نلاحظ خلال هذه الفترة استمرارية معدل النمو المتوسط لإنتاجية عنصر العمل في الانخفاض حيث بلغ 3.6% وهو ما يوضح تأثر الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية بالعوامل التي شهدتها هذه الفترة (حصار اقتصادي، حظر جوي، تقلبات في أسعار النفط) والتي انعكست أثارها السلبية على إنتاجية عنصر العمل .

وعلى الرغم من الانخفاض في معدل النمو المتوسط إلا أن إنتاجية عنصر العمل ارتفعت من 2.8 ألف دينار للعام 1990 إلى 4.7 ألف دينار للعام 1999 أي بنسبة زيادة قدرها 67.8%، وهذا يبرز التحسن في الحجم المطلق لإنتاجية عنصر العمل مما يعطي مؤشراً على تزايد كفاءة الإنفاق الحكومي والتحقق النسبي للجدوى الاقتصادية منه في تنمية قطاعات تكوين رأس المال البشري ذو الأهمية البالغة في تنفيذ البرامج التنموية المخطط لها وبما يتفق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

4- الفترة الزمنية (2000-2005): - تتميز هذه الفترة بانتهاء الحصار الاقتصادي والحظر الجوي ورفع العقوبات الاقتصادية والإفراج على الأرصدة المجمدة ، كما تميزت هذه الفترة بالارتفاع المفاجئ في أسعار النفط ، وكل ذلك كان له الأثر المباشر والإيجابي على العديد من المتغيرات الاقتصادية أهمها حجم الإنتاج والإنفاق الحكومي و الاستخدام لعنصر العمل والإنتاجية ذات الصلة بالدراسة ، إذ نلاحظ من الجدول تزايد إنتاجية عنصر العمل من 5 آلاف دينار للعام 2000 إلى 9.2 آلاف دينار للعام 2005 أي بنسبة زيادة قدرها 82% مما يبرز مساهمة عنصر العمل في الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات رأس المال البشري ، والذي يعطي بدوره مؤشراً على كفاءة الإنفاق الذي تقوم به الدولة مقابل تكوين رأس المال البشري من خلال تنمية قطاعاته الرئيسية.

ونتيجة لنمو إنتاجية عنصر العمل خلال هذه الفترة أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو المتوسط لإنتاجية عنصر العمل إلى 14.9% للفترة (2000-2005) وهو يعتبر مرتفع مقارنة بجميع الفترات السابقة ، مما يعكس زيادة دور عنصر العمل المستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية والذي بدوره يبرز زيادة فعالية الإنفاق الحكومي وكفاءته في تنمية قطاعات رأس المال البشري مما يسهم ويعجل من تكوين رأس المال البشري.

3:- قياس العلاقة الدالية بين الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري G1 وإنتاجية

عنصر العمل PL في الاقتصاد الليبي .

وتأخذ هذه العلاقة الصيغة الخطية التالية :

$$PL = \alpha + \beta_1 G1$$

حيث :

PL إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري .

G1 الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري .

و بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (1 ، 2) التي تتعلق بحجم الإنفاق الحكومي (G1) وإنتاجية عنصر العمل (PL) ، و استخدام البرنامج الإحصائي " SPSS " وجد أن هذه العلاقة تأخذ الصيغة التالية:-

$$PL = 2.586 + 3.493 G1$$

T (9.926) (4.652)

$$R^2 = 0.39 \quad R = 0.62 \quad F = 21.646 \quad N = 36$$

4.17 = الجدولية F 1.697 = الجدولية T

ومن خلال العلاقة القياسية السابقة يمكن استنتاج أهم النتائج التالية :

- 1- إن الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري ذو علاقة موجبة وطردية مع إنتاجية عنصر العمل لقطاعاته الثلاث (صحة ، تعليم ، تدريب) ، حيث تُبين الدالة أن زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل في قطاعاته بمقدار 3.493 من الوحدة الواحدة ، وهو ما يشير إلى الأثر الفعّال للإنفاق الحكومي في الرفع من إنتاجية عنصر العمل .
- 2- يوضح معامل الارتباط R الذي تساوي قيمته 62% أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي في قطاعات رأس المال البشري وإنتاجية عنصر العمل في قطاعاته علاقة قوية ، كما يوضح معامل التحديد R² الذي يساوي قيمته 39% أن التغيرات في إنتاجية عنصر العمل والبالغة 39% منها، يمكن تفسيرها بأنها نتيجة للتغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي .
- 3- بإجراء اختبار T عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية عددها 34 = Df تبين من الجدول أن قيمة T الجدولية تبلغ 1.697 وعند مقارنتها بقيمة T_{β1} المحسوبة التي بلغت قيمتها 4.652 يتأكد وجود المعنوية الإحصائية للمعلمة β1 ، وللتأكيد على معنوية الدالة ككل تم إجراء اختبار F عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية للسط عددها K=1 وللمقام عددها DF = 34 ، وبالبحث في الجدول وجد أن قيمة F الجدولية = 4.17 والتي هي أصغر من القيمة المحسوبة كما هي موضحة في الدالة، وهو ما يؤكد أن الدالة معنوية إحصائياً ، أي أنه يمكن التغيير في إنتاجية عنصر العمل من خلال تغيير الإنفاق الحكومي لقطاعات رأس المال البشري .

وللتأكيد على قوة العلاقة بين إنتاجية عنصر العمل والإنفاق الحكومي، تم اللجوء إلى قياس هذه

العلاقة بالصيغة اللوغاريتمية، حيث أظهرت النتائج الدالة اللوغاريتمية على النحو التالي :

$$\begin{aligned} \ln PL &= \ln \alpha + \beta_1 \ln G_1 \\ \ln PL &= -0.408 + 0.309 \ln G_1 \\ T & \quad (-1.400) \quad (5.361) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.46 \quad R = 0.68 \quad F = 28.740 \quad N = 36$$

$$4.17 = \text{الجدولية } F \quad 1.697 = \text{الجدولية } T$$

ونلاحظ من العلاقة اللوغاريتمية تطابق نتائجها مع الصيغة الخطية للدالة، إذ أنها تؤكد على وجود العلاقة الطردية والموجبة بين المتغيرين (G1, PL)، إلا أنها تبين من خلال معامل الارتباط R إلى تزايد قوة العلاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمته 68%، كما أنها توضح تزايد قيمة معامل التحديد R² الذي بلغت قيمته 46%، مما يزيد من أهمية التغيرات في حجم الإنفاق الحكومي في تفسير التغيرات في إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري.

كما أثبت إختبار F وإختبار T في الدالة اللوغاريتمية نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في الإختبارين في الصيغة الخطية، وهي ثبوت المعنوية الإحصائية لكل من المعلمة β_1 والدالة ككل .

ولابد من الإشارة إلى أن النتيجة الرئيسية التي يمكن التوصل إليها من الدالة الخطية واللوغاريتمية إضافة إلى النتائج التي سبق ذكرها، هي أنه عندما يكون من الأهداف المخطط لها من قبل الدولة الرفع من إنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري والتي تُعد مؤشراً اقتصادياً مهماً، بأنه يمكن للدولة المساهمة في تحقيق ذلك الهدف، من خلال استخدام الإنفاق الحكومي كأداة هامة ورئيسية، كنتيجة للعلاقة الطردية والموجبة والقوية التي سبق الإشارة إليها.

الغائمة

من خلال السرد السابق والتحليل لعلاقة الإنفاق الاستثماري العام على تكوين رأس المال البشري بإنتاجية عنصر العمل كمؤشر أساسي لكفاءة الإنفاق العام على قطاعات رأس المال البشري ومن أهم النتائج التالية:-

1. إن معدل النمو المتوسط لحجم الإنفاق الحكومي على قطاعات رأس المال البشري للفترة الكلية (1970-2005) بلغ (30.4) % مما يبرز تنامي حجم الإنفاق الحكومي بما يتفق مع إستراتيجية التنمية التي تهدف إلى تكوين رأس المال البشري اللازم لتنمية الاقتصاد الليبي .

2. إن معدل النمو المتوسط لإنتاجية عنصر العمل في قطاعات رأس المال البشري البالغ 8.9% للفترة الكلية وهو ما يعني زيادة دور عنصر العمل في العملية الإنتاجية والذي يبرز فعالية الإنفاق العام وكفاءته في تنمية قطاعات رأس المال البشري.

3. كنتيجة للعلاقة الدالية بين الإنفاق الحكومي G1 وإنتاجية عنصر العمل PL من الممكن أن تلجأ الدولة إلى استخدام الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري كأداة مهمة في الرفع من إنتاجية عنصر العمل ، الذي يُعد هدفاً مهماً للبرامج التخطيطية على مستوى الاقتصاد الكلي.

المقترحات:-

1. من المهم أن تعمل الدولة الليبية على التوسع في الإنفاق الاستثماري لقطاعات رأس المال البشري، والتي تُعد قطاعات مغذية لباقي القطاعات الاقتصادية.
2. ضرورة أن تضع الدولة الإجراءات والتي يتم من خلالها متابعة أوجه الإنفاق وترشيده بما يحقق الجدوى الاقتصادية منه.

المراجع

- 1- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي - المفاهيم والمؤشرات ، الأوضاع-، سينا للنشر ، الجزء الأول ،، 1991
- 2- ماركومنيكوني ، أ. محمد سعيد الشريبي ، أثر العولمة على الإنتاجية ، بحث مقدم لندوة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، 25-26/12/1996.
- 3- جمال محمد نواره ، وآخرون، الإنتاجية ، القاهرة ، بيمكون للاستشارات الهندسية ، 1989.
- 4- نبيل إبراهيم محمود ، تحليل المتغيرات الاقتصادية - الإنتاجية والكفاءة - التغير التقني - العمل ورأس المال ، دار البداية ، عمان، الأردن ، ط1 ، ، 2008
- 5- محمد خليل فياض ، قياس الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل للشركة العامة للأسلاك والمنتجات الكهربائية خلال الفترة (1985-1991) ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، م 4 ، ع 1 ، ربيع، 1992.
- 6- عبد الفتاح أبويكر ، قياس العمل والإنتاجية - واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية ، مكتب المتابعة ، ط1 ، ع8 ، 1987
- 7- بول .أ. سامويلسون ، علم الاقتصاد (توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج) ، نقله إلى العربية ، مصطفى موفق ، الجزء الخامس ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1991.
- 8- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية (سابقاً)، قسم الحسابات القومية ، طرابلس ، ليبيا. 2009.

الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في زيادة القدرة التنافسية

دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة دمشق

د. طارق الهادي على النائلي

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الخدمات الالكترونية المصرفية المتمثلة في خدمة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف والهاتف النقال، في زيادة الميزة التنافسية للمصارف التجارية العاملة في مدينة دمشق، وقد تم الاعتماد على الاستبانة أداة رئيسية في جمع البيانات، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل للمصارف التجارية غير التخصصية العاملة في مدينة دمشق، والبالغ عددها (11) مصرفاً، وعمل الباحث على توجيه أربعة استبيانات لكل مصرف، استهدفت المدير العام أو من ينوب عنه، ومدير التسويق، واستمارتين للقائمين على الخدمات الإلكترونية، وبلغ حجم المجتمع الكلي للدراسة (44) مفردة تم استرجاع (41) استبانته صالحة للتحليل، وتم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: وجد الباحث أن الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية (ATM)، والخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت، والخدمات الالكترونية عبر الهاتف، تؤثر تأثيراً كبيراً في زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة، وكان متوسط التأثير الكلي (4.048) وهي نسبة تأثير عالية حسب مقياس الدراسة، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين الخدمات الالكترونية المصرفية مجتمعة وبين زيادة القدرة التنافسية، أي كلما زاد اهتمام المصرف بالخدمات المصرفية الالكترونية، كلما زادت قدرته التنافسية.

المقدمة

أصبح استخدام التسويق الالكتروني مهماً في تسويق المنتجات الخدمية، وعلى وجه الخصوص في بيئة الأعمال الحالية، تأكيداً لمبدأ التغيير المستمر فيها، حيث القاعدة الوحيدة في النمو والتطور هي المنافسة، فالعالم يعيش اليوم عصر المعرفة، العصر الجديد الذي تبرز فيه المنافسة قوية ولا مكان

فيها للأضعف، وبالتالي على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات المتجددة، ومن هنا أصبحت المنظمات في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب المبررات التنافسية لتحسين موقفها النسبي في الأسواق، وبدأت المصارف في العالم تتسابق من أجل تقديم خدماتها المصرفية على أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى ذلك إلى انتشار استخدام الخدمات الإلكترونية بأنواعها، من خلال خدمة الصراف الآلي، وتعدد مواقع المصارف على شبكة الإنترنت لتلبية حاجات ورغبات العملاء المصرفية التي فرضتها عليها المنافسة، وإن انفتاح السوق المصرفية على الأسواق العالمية سيضع المصارف في مواجهة غير مسبوقة مع مؤسسات أكبر حجماً بعد دخول المصارف الخاصة الأجنبية ذات الخبرة ورأس المال الأكبر، وقدرتها على أن تضع أمام العملاء خيارات عديدة من الخدمات الإلكترونية، وإن مواجهة تحدي المنافسة يفرض على المصارف السورية التركيز على زيادة قدرتها التنافسية، من خلال إعادة تنظيم منتجاتها، وقنوات تقديمها، لمواجهة سوق تتصف بالتغيير وهذا ما دعا الباحث إلى تبني فكرة الدراسة عن تأثير الخدمات الإلكترونية المصرفية في زيادة القدرة التنافسية للمصارف التجارية العاملة في مدينة دمشق.

مخطط الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

تواجه الصناعة المصرفية عدة متغيرات في بيئتها المحيطة، خاصة ما يشهده هذا القطاع الحيوي والهام من تقدم تكنولوجي لمتطلبات سوق العمل في تعاملاتها المصرفية مع العملاء، والتي تجعلها مجبرة على أن تضع أمام العملاء ذلك التقدم التكنولوجي في الخدمات المالية التي تقدمها وآلياتها، وإن مواجهة تحدي المنافسة يفرض عليها التركيز على زيادة قدرتها التنافسية من خلال توفير كل متطلبات تسويق الخدمات الإلكترونية لتنفيذ أعمالها، مما دعى الباحث لدراسة تأثير العلاقة بين الخدمات الإلكترونية في زيادة القدرة التنافسية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل توجد علاقة بين الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف لعملائه عن طريق بطاقة السحب الذاتي وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة ؟

2. هل توجد علاقة بين الخدمات الإلكترونية التي يقدمه المصرف لعملائه عن طريق شبكة

الإنترنت وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة ؟

3- ما العلاقة بين الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف عبر الهاتف والهاتف النقال وبين

زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة ؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- 1- معرفة أثر وسائل الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء في زيادة القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة.
- 2- التعرف على ما إذا كانت هناك منافسة بين المصارف التجارية قيد الدراسة من خلال استخدامها للوسائل الإلكترونية في تقديم خدماتها للعملاء.
- 3- محاولة الوصول إلى مجموعة من النتائج التي من شأنها أن تخدم موضوع الدراسة، ووضع المقترحات المناسب لها .

ثالثاً: فروض الدراسة

انطلاقاً من تساؤلات مشكلة الدراسة التي تم تحديدها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر بطاقة السحب الذاتي وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة.
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الانترنت وبين زيادة القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة.
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة.

رابعاً: متغيرات الدراسة

- 1- المتغيرات المستقلة: ويتضمن الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة والتي سيتم قياسها عن طريق بطاقة السحب الذاتي، والتسويق عبر الانترنت، والهاتف الثابت والنقال، وشملت التساؤلات من 1-13 في الاستبانة.
- 2- المتغير التابع: ويتضمن القدرة التنافسية للمصارف وسوف يتم قياسها عن طريق تخفيض تكاليف التعامل، والتميز في تقديم الخدمات، والربحية وشملت التساؤلات من 14-18 في الاستبانة.

خامساً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه التسويق الإلكتروني في العمل المصرفي المتمثلة في تحقيق أهداف المصارف التسويقية، منها زيادة القدرة التنافسية، وكيفية توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها المصرف من خلال بطاقة السحب الذاتي، وشبكة الإنترنت، والهاتف النقال لكي يستطيع

أغلب عملاء المصرف الاستفادة منها وعلى مدار الساعة، وتُعد هذه الدراسة مساهمة من الباحث لتسليط الضوء على تأثير استخدام التسويق الإلكتروني ومساهمته في زيادة القدرة التنافسية في المصارف التجارية العاملة في مدينة دمشق، فضلاً عن أنها محاولة متواضعة من الباحث لتزويد المكتبة الأكاديمية بمثل هذه الدراسات.

سادساً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية غير التخصصية العاملة في مدينة دمشق، على مستوى مديري الإدارات العامة أو من ينوب عنهم، ومديري التسويق في المصارف قيد الدراسة، والقائمين على الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء (بطاقات السحب، ومدير الموقع)، ولصغر حجم المجتمع، لجأ الباحث إلى طريقة المسح الشامل للمجتمع الكلي للدراسة، وقد تم توجيه (4) استبيانات لكل مصرف استهدفت المدير العام أو من ينوب عنه، ومدير التسويق، واستمارة لمديري الخدمة الإلكترونية (بطاقة السحب، ومدير الموقع) في كل مصرف، والجدول رقم (1) التالي يبين مجتمع الدراسة على مستوى الإدارات العامة.

الرقم	اسم المصرف	عدد الاستمارات	الرقم	اسم المصرف	عدد الاستمارات
1-	التجاري السوري	4	-7	التجارة الدولي	4
2-	بيمو السعودي الفرنسي	4	-8	الاردن سورية	4
3-	بليبلوس	4	-9	التوفير	4
4-	سوريه والمهجر	4	10	فرنسبنك سورية	4
5-	سوريه والخليج	4	-11	عودة	4
6-	العربي سورية	4			
	المجموع الكلي				
		44			

سابعاً: حدود الدراسة

1. الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية في مديري المصارف التجارية بالإدارة العامة، ومديري التسويق فيها، والقائمين على الخدمات الالكترونية في المصارف التجارية.
2. الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على الإدارات العامة للمصارف التجارية الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لمدينة دمشق.
3. أجريت الدراسة في مطلع سنة 2012

ثامناً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة موضوع التسويق عبر الانترنت نذكر منها الآتي:

1. الدراسة الأولى: دراسة الباحث إبراهيم البكور بعنوان " معوقات تبني التسويق عبر الانترنت في الشركات الصغيرة والمتوسطة" رسالة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة دمشق 2009 ، هدفت الدراسة إلى التأكيد من مدى وجود علاقة بين تبني التسويق عبر الانترنت، وكل من المعوقات البيئية المتمثلة في العوامل التنظيمية، المنافسة، الثقافة المعلوماتية لدى المستهلك، البنية التحتية، حماية وأمن المعلومات، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها يوجد ضعف في تبني تطبيقات التسويق عبر الانترنت في الشركات محل الدراسة، وأن العوامل البيئية التي تناولتها الدراسة تشكل عائق أمام تبني التسويق عبر الانترنت.

2. الدراسة الثانية: دراسة الباحث محمد دخان بعنوان " الكفاءة الإدارية والتسويقية للشبكات الحاسوبية" رسالة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة حلب 2004 ، هدفت الدراسة إلى التحدث عن الشبكات من حيث المنشأ والأهمية والأنواع، وأمن الشبكات، والتسويق من المنظور الشبكي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الشبكات الحاسوبية المختلفة تفيد في زيادة كفاءة العمليات التسويقية.

3. الدراسة الثالثة: دراسة الباحثان شفيق حداد، محفوظ جودة بعنوان " التسويق الالكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية " بحث منشور جامعة العلوم التطبيقية،الأردن. هدفت الدراسة التعرف على مدى إدراك عملاء المصارف التجارية في الأردن لمفهوم وأهمية التسويق الالكتروني، و دور التسويق الالكتروني في تعزيز العلاقة بين المصارف وعملائها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثير للتسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية و هناك علاقة بين توفر قاعدة معلوماتية للتسويق وجودة الخدمات المصرفية.

4. الدراسة الرابعة: دراسة ريمنت وندي، " تأثير تكامل التسويق عبر الانترنت على الأداء التسويقي للتصدير" مجلة التسويق الدولي 2002 الإصدار الرابع الجزء التاسع وقد أجريت على عينة مكونة من

381 شركة صناعية مصدرة في الولايات المتحدة الأمريكية توصل الباحثان إلى أن استخدام الانترنت في التسويق يزيد من درجة كفاءة التسويق في دعم العلاقة مع العملاء وكذلك مع المنافسين في الشركات المصدرة كما كان من أهم نتائج الدراسة أن زيادة درجة كفاءة التسويق عبر الانترنت تؤدي إلى تحسين الأداء فيما يتعلق بعمليات التصدير.

5. الدراسة الخامسة: وتناول روبرت وديكوف " قيمة الإعلان على شبكة الانترنت" مجلة البحوث الإعلانية، أكتوبر 1996، فقد ناقش الباحثان استخدام شبكة الانترنت كأداة للإعلان على نطاق واسع، ومكانة الشبكة في مزيج الاتصالات التسويقية، وقد استهدف البحث تقديم إطار نظري لقياس كفاءة استخدام الشبكة، وقد توصل الباحثون الى وضع نموذج يتكون من ست مراحل، وقد عالج النموذج أساساً مشكلة كون المتلقين للرسالة على الشبكة، يتكونون أساساً من مجموعتين هما : المهتمون بالمنظمة المعلنة، وغير المهتمين بذلك ، واستخلص الباحثون أن درجة جاذبية الشبكة كأداة إعلانية، يتوقف على أعداد أفراد المجموعة الأولى وتوصلوا إلى معادلة لقياس ذلك، وانتهى البحث الى أن الشبكة لها سمات خاصة منها: سهولة الدخول إليها، العالمية، التكلفة المنخفضة. كذلك تتيح الشبكة فرصة جديدة للمعلنين والمسوقين للاتصال بالأسواق الجديدة والحالية بطريقة متكاملة، وأن النموذج الذي توصل اليه الباحثون يمكنه من وجهة نظر أكاديمية أن يساهم في تطوير بحوث تحقق تعظيم فاعلية استخدام الشبكة كأداة تسويقية.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يجد الباحث أنها تناولت مفهوم التسويق عبر الانترنت، ومفهوم العلاقة مع العميل، وعن التجارة الالكترونية وأهميتها، ولقد تبين أن أغلب هذه الدراسات لم تعطى اهتماماً كبيراً لدراسة تأثير التسويق الالكتروني من خلال الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء في زيادة القدرة التنافسية، وهذا ما سيتم بحثه في هذه الدراسة، كما تتميز هذه الدراسة بأنها سوف تنجز في القطاع المصرفي الهام والحيوي في الاقتصاد الوطني.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تُعرف الخدمة المصرفية بأنها مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة، وغير الملموسة المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات، من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية، التي تشكل مصدراً لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، التي تشكل في الوقت نفسه مصدراً لربحية الخدمة المصرفية. (معلا، ناجي، 2001، ص 26)، ويعد تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية القناة التسويقية الأكثر أنساعاً، والأقل تكلفة، والأكثر تفاعلية وتحرراً، من الماديات ومن المكان السوقي، وإن الثورة الرقمية قد غيرت بطريقة أساسية مفهومنا عن

الفضاء، والوقت، والتكلفة، وبالتالي لا تحتاج أية منظمة إلى ملء فراغ كبير، فيمكن ان تكون موجودة وفي أي مكان، ويمكن إرسال الرسائل واستلامها في نفس الوقت، (Kotler, 2006,P679). ويمكن تعريف التسويق الالكتروني بأنه عملية الاستخدام الفعال (وفق رؤية رقمية واضحة) والكفاءة (مقدرة جوهرية) للموارد التسويقية الرقمية (الخبرات، المعارف، الأفراد، القواعد، البيانات، العلاقات.... وغيرها) والأدوات المتاحة على الانترنت من اجل تحقيق ميزة تنافسية في سوق الأعمال الالكتروني (نجم عبود،2004، ص325).

ويُعرف تسويق الخدمات الالكترونية بأنه الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية للمعلومات والاتصالات لتفعيل إنتاجية التسويق وعملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية والعمليات والنشاطات الموجهة لتحديد حاجات الأسواق المستهدفة وتقديم السلع والخدمات إلى العملاء وأصحاب المصلحة في المنظمة (الطائي وآخرون،2006، ص338).

وانطلاقاً مما سبق نجد أن الخدمات المصرفية الالكترونية هي تكنولوجيا التغيير في الخدمة المصرفية، وذلك لما حدث من تحولات جوهرية في تطبيقات تسويق الخدمات المصرفية والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1- إن عملية التبادل التقليدية تبدأ بالمسوقين وتنتهي بهم حيث يسيطرون على الأمور، أما في عصر الخدمات

لمصرفية الالكترونية أصبح العملاء يحددون المعلومات التي يحتاجونها والعروض التي تستجيب لحاجاتهم

رغباتهم، والأسعار التي تلائمهم، ولعبت المنافسة دوراً مهماً في هذا التغيير.

2- إن المعايير المستخدمة لتقييم أداء الأنشطة التسويقية المصرفية أصبحت تحتل مكانة أعلى في عصر

تكنولوجيا المصرفية، حيث أن العملاء من خلال المواقع الإلكترونية يبحثون عن خدمات مصرفية أسرع وأفضل، من دون عناء البحث عنها.

3- لم تعد التبادلات التسويقية تدور حول عملية تبادل منفردة ، بل أصبح المسوقون في عصر الإنترنت يعملون باتجاه إشباع الحاجات والرغبات من خلال تقديم حزم سلعية وخدمية متنوعة ذات قيمة مضافة يدركها ويقدرها العملاء.

ومع تطور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ مطلع الثمانينات، أدركت المصارف بأن هذه التكنولوجيا هي مرتكز رئيسي لتطوير نشاطها، مع ضرورة إدخال الحاسوب إلى مختلف مواقع العمل، وصولاً إلى تقديم خدمات متطورة ومتنوعة وتسريع في أداء الخدمة وكفاءة في الإنتاجية وترشيد في

النفقات، فهناك أسباب أدت إلى تقديم الخدمات الإلكترونية من قبل المصارف كوسيلة اتصال من خلالها يتم تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية لزبائنها، وتتمثل تلك الأسباب: أولاً في المنافسة حيث يجب على المصارف أن تأخذ بالحسبان توسيع البنى الهيكلية، ومعرفة كيفية إدارة أسس خدمة العملاء إلكترونياً، وثانياً في تقليل التكاليف حيث أن معدل كلفة الخدمة المصرفية على الشبكة في حالة استخدام الإنترنت يعتبر قليلاً مقارنة بكلفة التسويق المادي والحملات الإعلانية، أما السبب الثالث فيمكن في التوسع الجغرافي حيث تمكن الإنترنت المصارف من التوسع في التسويق وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية لعدد أكبر من العملاء عن طريق الاستفادة من الانتشار الجغرافي الذي توفره (محمود مجدي، 2005، ص8)، ونظراً للدور الحيوي الذي يقوم به التسويق المصرفي الإلكتروني على مستوى دعم كيان المصرف وبقائه واستمراره، فقد أدركت الإدارة في المصارف أهمية هذا الدور، خاصة مع ما تتصف به الخدمات المصرفية من خصائص تكاد تنفرد بها دون سواها من الخدمات الأخرى، حيث برزت نتيجة لذلك معطيات واعتبارات أثبتت الدراسات والأبحاث أنها تحكم اختيار الفرد للمصرف الذي يتعامل معه (معلا، ناجي، 2007، ص. 6)، وشهدت الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدماً ملموساً في مجال السماح لعملائها بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، ومن المتوقع أن تنتشر هذه العمليات بشكل واسع في الفترة المقبلة خاصة في ظل التطور المستمر في مجال التقنية الخاصة بالعمليات المصرفية، ويقصد بالعمليات المصرفية الإلكترونية: تقديم المصارف للخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية، تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها البنوك (جنبيهي، محمود، 2005، ص224).

مما تقدم نجد أن حاجة المصارف إلى تعميق الولاء مع العملاء ضرورة لا مفر منها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال معرفة ما يحتاجه العملاء، وما يقدمه المنافسين لهم، حيث إن الكثير من المصارف تهتم بمعرفة من هم العملاء، ويكون ذلك من خلال مواكبة التكنولوجيا الموجودة في السوق، والعمل على تطوير آلياتها، وتحليل المنافسين وما يقدمونه من خدمات، والتحرر من بعض اللوائح والقرارات، التي تحد من كفاءة تسويق الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف لكي تتمكن من اكتساب ميزة تنافسية تضمن لها البقاء والاستمرار والنمو.

ثانياً: أنواع الخدمات الإلكترونية المصرفية:

إضافة إلى العمليات التي تقدمها المصارف التقليدية، هنالك العديد من العمليات والخدمات المصرفية المستحدثة والجديدة، التي تقدمها المصارف اليوم، ومن أهم هذه الأنواع:

1- البطاقات البلاستيكية الممغنطة: وهي البطاقات المدفوعة مسبقاً، وتكون القيمة المالية مخزنة فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية، وتنقسم البطاقات على اختلاف مسمياتها على الرغم من التسمية الشائعة على أنها بطاقة ائتمان الى ثلاثة أنواع: (Cox, and Koelzer, 2004, P: 91)

- بطاقات الخصم: وترتبط هذه البطاقة بحسابات جارية تخصم منها قيمة المشتريات حال استخدام البطاقة، ويتوقف استخدام البطاقة على رصيد حساب العميل لدى المصرف، حيث يتم رفض البطاقة إذا تجاوز مبلغ العملية رصيد الحساب المتوافر للعميل.

- بطاقة السداد الشهري: تمنح هذه البطاقة حاملها ائتماناً شهرياً غير متجدد من قبل المصرف مصدر البطاقة، وبنهاية كل شهر يقيد إجمالي السحوبات على حساب العميل حامل البطاقة، ويلتزم بسداد كامل القيمة لضمان استمرارية استخدام البطاقة.

2- النقود الإلكترونية البرمجية: وهي بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصاً مرناً يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الإنترنت، والبطاقة الذكية مزودة بشريحة حسابية، وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقة البلاستيكية الممغنطة.

3- الصكوك الإلكترونية: وهي المكافئ الإلكتروني للصكوك الورقية التقليدية، والصك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الصك الى مستلم الصك (حامله) ليعتمدها، ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم المصرف بتحويل قيمة الصك المالية الى حساب حامل الصك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك وإعادته إلكترونياً الى مستلم الصك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد صرف.

4- البطاقة الذكية: وهي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية، وتستطيع التعامل مع بقية أجهزة الكمبيوتر ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري للبائع.

5- خدمات الواب: تعتبر خدمة الواب المصرفي من احدث التقنيات التي تقدمها المصارف، وهي تتيح لعملاء المصارف الوصول إلى حساباتهم المصرفية، وإجراء معاملاتهم عبر أجهزة الكمبيوتر، والهاتف الخليوي ببسر وأمان، في أي مكان وعلى مدار 24 ساعة، كما تتيح لهم المجال للاستفادة من خدمات عديدة مثل: التحويل المالي ما بين الحسابات داخل المصرف، والتحويل المالي إلى عميل آخر في المصرف، وتسديد الفواتير، ومعرفة العمليات التي تمت على الحساب، والاستفسار عن أرصدة حسابات العميل الجارية والتوفير والودائع، والحصول على كشف حساب ملخص، وطلب دفتر شيكات، وطلب بطاقة ائتمان، إضافة إلى الخدمات التي تقدمها الواب من خلال خدمة الرسائل القصيرة (SMS)، وخدمة الصراف الآلي، وخدمة البنك الناطق (كشفت، إبراهيم، 2005، ص ص 244-245).

ومما سبق نجد أن هذه الأنواع الحديثة من الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها المصارف جعلت لكي تلبية حاجات العملاء، التي دائماً ما تكون متجددة، وسيركز الباحث في هذه الدراسة على الخدمات المصرفية المتمثلة في البطاقة البلاستيكية، وخدمات الواب، التي تشمل خدمات الانترنت، وخدمات الهاتف، لمعرفة أثرهم في زيادة الميزة التنافسية للمصارف قيد الدراسة.

عرض وتحليل البيانات

أ. أسلوب وأداة الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الميداني الذي جمع بين الوصف والتحليل للبيانات، التي تم جمعها ميدانياً، من المجتمع الكلي للدراسة، والمتمثلة في مديري الإدارة العامة أو من ينوب عنهم، ومديري التسويق، والقائمين على الخدمات الالكترونية في المصارف قيد الدراسة بمدينة دمشق، حيث بلغ حجم المجتمع الكلي (44) مفردة.

ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة صممت استبانته أعدت خصيصاً لذلك، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء حيث تناول المحور الأول خصائص

المجتمع، أما الجزء الثاني فقد تناول المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، بينما تناول الجزء الثالث المؤشرات التي تبين القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة وتمثل المتغير التابع، وتم قياس مجموعة البنود الخاصة بكل محور باستخدام مقياس (ليكرت) المتدرج والمكون من خمس درجات هي: (5) موافق تماماً، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق على الإطلاق، وبعد ذلك تم توزيع (44) استبانته، يمثلون مجتمع الدراسة، و تم استرجاع عدد (41) استبانته أي ما نسبته 92.5% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وبعد فرز الاستبيانات المرجعة وجد الباحث أنها صالحة وخضعت فعلاً للتحليل والجدول التالي رقم (2) يوضح ذلك.

عدد استمارات الاستبيان الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
44	41	0	41

ولتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان تم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً (SPSS) وقد اشتمل التحليل الإحصائي على تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بيانات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، هذا بالإضافة إلى استخدام اختبار (T) لاختبار الدلالة الإحصائية في إثبات الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة.

ثانياً: صدق أداة الدراسة وثباتها:

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، تم عرض الاستبانة على بعض المختصين في هذا المجال من أجل أخذ ملاحظاتهم حول الاستبانة، ولقد أبدوا موافقتهم عليها مع إعطاء بعض الملاحظات العلمية والخاصة بتعديل وصياغة بعض الفقرات الواردة في الاستبانة وذلك بما يساهم ويخدم مشكلة الدراسة وفرضياتها ويحقق أهدافها، وللتعرف على درجة وضوح وفهم البنود الواردة في استمارة الاستبانة من وجهة نظر المبحوثين، فقد تم أخذ عينة من المبحوثين بلغت (15) مفردة لهذا الغرض، حيث تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي حيث وجد أنه يساوي (95.6%) وتعتبر نسبة ثبات عالية من الجانب الإحصائي.

ثالثاً: التحليل الوصفي للبيانات:

تناول هذا التحليل تقديم وصفياً لأهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال بيان هذه العناصر وعدد تكراراتها والنسب المئوية لها، وكان من أهم الخصائص الديموغرافية التي تناولها هذا التحليل وهي (المستوى التعليمي، الخبرة) لأفراد المجتمع، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3) التالي.

جدول رقم (3) يبين أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة.

ر.م	المتغير	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
1	المستوى التعليمي	أقل من الثانوية العامة	0	0 %
		ثانوية أو دبلوم متوسط	2	4.9 %
		جامعي	17	41.5 %
		دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراه)	22	53.6 %
المجموع			41	100 %
2	الخبرة	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	2	4.9 %
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	25	61.0 %
		أكثر من 10 سنوات	14	34.1 %
المجموع			41	100 %

من خلال الجدول السابق رقم (3) والذي يصف أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة والمتمثلة في المصارف التجارية العاملة في مدينة دمشق نلاحظ ما يلي:

1- نجد أن متغير المستوى التعليمي الذي يمثل العديد من المراحل أو المستويات التعليمية المختلفة، تبين أن المستوى الأكثر تكراراً هو مستوى الدراسات العليا، حيث بلغ ما نسبته 53.6%، أما المستوى التعليمي الجامعي لمفردات مجتمع الدراسة نجد أنه بلغ نسبة 41.5% حملة الدبلوم المتوسط والشهادة الثانوية كانت في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها 4.9% من إجمالي مجتمع الدراسة، وهذا يدل على ارتفاع المستوى التعليمية لمفردات مجتمع الدراسة الذي يؤهلهم لتولي المناصب القيادية في المصارف قيد الدراسة.

2- شكلت الخبرة المتغير الثاني في الخصائص أو المتغيرات الديموغرافية حيث تم تقسيمها إلى أربعة مستويات، وقد شكلت مدة الخبرة المتراوححة بين (5 إلى 10 سنة) الأكثر تكراراً حيث بلغت 25 مفردة أي ما نسبته 61%، وتليها مدة الخبرة (10 سنوات فما فوق) حيث كان تكرارها 14 ونسبة 34.1%، وتأتي المجموعة الأقل خبرة في المرتبة الثالثة بنسبة 4.9%، وهذا يدل على أن مفردات مجتمع الدراسة لديهم خبرة في مجال العمل المصرفي.

ولمعرفة أثر الخدمات الالكترونية في زيادة القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة، قام الباحث باستخدام الإحصاء الوصفي، لاستخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري على مقياس ليكرت الخماسي الرتب لإجابات أفراد المجتمع عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالخدمات الالكترونية عبر البطاقة البلاستيكية، والخدمات الالكترونية عبر شبكة الانترنت، والخدمات الالكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال وأثرهم في زيادة القدرة التنافسية، والجدول التالي رقم (4) يبين متغيرات الخدمات الالكترونية الأكثر أهمية التي ساعدت على زيادة القدرة التنافسية للمصارف حسب إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وقد قام الباحث بتحديد مستويات المتوسطات الحسابية على النحو التالي :-

1- الوسط الحسابي أقل من (2.6) يمثل مستوى منخفض التأثير .

2- الوسط الحسابي من (2.6 إلى اقل من 3.4) يمثل مستوى متوسط التأثير .

3- الوسط الحسابي من (3.4 إلى 5) يمثل مستوى عالي التأثير .

ولتوخي الدقة والموضوعية في الوصف النظري لنتائج الاستبانة كما بينتها المتوسطات الحسابية قام الباحث بإيجاد القيم الحسابية الفعلية للخيارات المتاحة للمبحوثين للإجابة على فقرات الإستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي والذي أستخدم لقياس متغيرات الدراسة , وذلك من خلال تحويل المسافات بين الخيارات إلى (4) مستويات بحيث تمثل المسافة من (1 - 2) المستوى رقم (1), والمسافة بين (2 - 3) المستوى رقم (2) , والمسافة بين (3 - 4) المستوى رقم (3) , والمسافة بين (4 - 5) المستوى رقم (4), ولتوزيع مدى الدرجات فإن $5 - 1 = 4$ على خمسة خيارات من الإجابة يتضح أن طول كل مستوى هو $0.8 = 4 / 5$ وبالتالي يصبح كل مستوى على النحو التالي :-

المستوى الأول : المدى من (1) إلى أقل من (1.8) يعني غير مؤثر بشدة أو منخفض جداً .

المستوى الثاني : المدى من (1.8) إلى أقل من (2.6) يعني غير مؤثر أو منخفض .

المستوى الثالث : المدى من (2.6) إلى أقل من (3.4) يعني محايد أو متوسط التأثير .

المستوى الرابع : المدى من (3.4) إلى أقل من (4.2) يعني مؤثر أو عالي .

المستوى الخامس : المدى من (4.2) إلى (5) يعني مؤثر جداً أو عالي جداً .

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات الخدمات الإلكترونية المصرفية

الاختبارات ومستوى التأثير				الخدمات المصرفية الإلكترونية
مستوي التأثير	الأكثر تأثيراً في زيادة القدرة التنافسية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
مؤثر جداً	1	0.656	4.272 *	أولاً : الخدمات الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية (ATM)
مؤثر جداً		0.711	4.490	1. ساعد الصراف الآلي على زيادة عدد العملاء المتعاملين مع المصرف
مؤثر جداً				2. منح المصرف بطاقات السحب الذاتي لعملائه ساعد في كسب المصرف لعملاء جدد.
مؤثر جداً				3. توفير المصرف لفرصة الحصول على تسهيلات القروض من خلال البطاقات البلاستيكية الإلكترونية زاد من ولاء العملاء الحاليين.
مؤثر				4. تقديم المصرف للتسهيلات الائتمانية من خلال البطاقات البلاستيكية الإلكترونية ساعد المصرف في جذب عملاء جدد .
مؤثر				5. تغطي خدمات الصراف الآلي مناطق واسعة .
مؤثر	2	7360.	3.835 *	ثانياً : الخدمات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت
مؤثر		1.186	3.490	1. تقديم المصرف لخدمة الحوالات السريعة عبر الانترنت زادت من حجم التداول في المصرف.
مؤثر				2. تقديم المصرف لخدمة تسديد الفواتير الماء والكهرباء والهاتف ساهم في زيادة العائد على الاستثمار للمصرف .
مؤثر				3. تقديم المصرف لخدمة الحساب الإلكتروني والبنك الناطق شجع العديد من العملاء المتعاملين مع المصارف المنافسة على التحول والتعامل مع المصرف.
مؤثر		1.070	3.610	

مؤثر جداً		0.586	4.390	4. الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف ساعدت في تسهيل حصول الزبون على الخدمات وزيادة ولائه للمصرف.
متوسط	3	0.653	3.373*	ثالثاً : الخدمات الإلكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال
مؤثر		1.140	3.590	1. إرسال قائمة الحركات لحساب العملاء من خلال الهاتف النقال ساعد في إكساب المصرف لعملاء جدد.
متوسط		0.989	3.150	2. إرسال المصرف أسعار الفوائد والعملات من خلال الرسائل القصيرة ساعد في جذب عملاء جدد.
مؤثر		1.162	3.733	3. البرامج التسويقية للبنك من خلال الرسائل القصيرة ساهمت في إكساب البنك ميزة تنافسية .
منخفض التأثير		1.387	3.020	4. يستخدم البنك الهاتف النقال كوسيلة للتعريف بالخدمات المصرفية

*دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01

نلاحظ من الجدول السابق رقم (4) أن الخدمات الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية التي يقدمها المصرف للعملاء جاءت في المرتبة الأولى من حيث زيادة القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة، وكانت نسبة التأثير عالية جداً، حيث كان المتوسط الحسابي (4.272) وبانحراف معياري (0.656) وهذا يعني إن وجود علاقة طردية أي كلما زاد تبني المصارف لهذه الخدمة، كلما زادت القدرة التنافسية للمصرف، فضلاً عن أن المصارف قيد الدراسة يولون أهمية كبيرة لهذه الخدمة التي يقدمونها للعملاء، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذه الخدمة فيما يخص البطاقة البلاستيكية ما بين (3.900 إلى 4.490) أي إنها كانت مؤثرة بدرجة عالية في زيادة القدرة التنافسية، فيما عدا الفقرة التي تختص بتغطية الصراف الآلي لمناطق واسعة حيث كان متوسطها (3.900) أي إنها بتقييم مؤثر حسب مقياس الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض إلى قلة انتشار الصرافات الآلية لبعض المصارف.

أما الخدمات الإلكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال، جاءت في المرتبة الثالثة من حيث التأثير في زيادة القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة، وكانت نسبة التأثير منخفضة، حيث كان المتوسط الحسابي (3.373) وبانحراف معياري (0.653) وهذا يعني وجود علاقة طردية أي كلما زاد تبني المصارف لهذه الخدمة، كلما زادت القدرة التنافسية للمصرف، فضلاً عن أن المصارف قيد الدراسة لا يولون أهمية كبيرة لهذه الخدمة التي يقدمونها للعملاء، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذه

الخدمة فيما يخص الخدمات المقدمة عبر الهاتف ما بين (3.020 إلى 3.373) أي إنها كانت منخفضة التأثير في زيادة القدرة التنافسية من وجهة نظر مجتمع الدراسة، فيما عدا الفقرة التي تخص البرامج التسويقية للمصرف من خلال الرسائل القصيرة ساهمت في إكساب البنك ميزة تنافسية كانت عالية التأثير وبمتوسط (3.733) أي إنها بتقييم مؤثر حسب مقياس الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف تبني كل المصارف لهذه الخدمة.

وجأت الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت في المرتبة الثانية من حيث زيادة القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة، وكانت نسبة التأثير عالية جداً، حيث كان المتوسط الحسابي (3.835) وبانحراف معياري (0.736) وهذا يعني إن وجود علاقة طردية أي كلما زاد تبني المصارف لهذه الخدمة، كلما زادت القدرة التنافسية للمصرف، فضلاً عن أن المصارف قيد الدراسة يولون أهمية كبيرة لهذه الخدمة التي يقدمونها للعملاء عبر شبكة الانترنت، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ل فقرات هذه الخدمة فيما يخص تقديمها عبر الانترنت ما بين (3.490 إلى 4.390) أي إنها كانت مؤثرة بدرجة عالية في زيادة القدرة التنافسية، وخاصة الفقرة التي تخص الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف ساعدت في تسهيل حصول الزبون على الخدمات وزيادة ولائه للمصرف، حيث كان متوسطها (4.390) أي إنها بتقييم مؤثر حسب مقياس الدراسة، ويدل ذلك للميزة التنافسية التي حققتها المصارف قيد الدراسة من تقديم هذه الخدمة.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

بعد استعراض أهم نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، سيتم اختبار فرضيات الدراسة وذلك كما يلي:

1- اختبار الفرضية الأولى للدراسة وتتص على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر بطاقة السحب الذاتي وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء الاختبارات المبينة نتائجها في الجداول (5) التالي:

الجدول (5) نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل الخاص بالبطاقات البلاستيكية الإلكترونية

النتيجة	Sig.	t	متوسط التكرار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	.000	2.565	0.72	0.656	4.272	الخدمات الإلكترونية المصرفية عبر بطاقة السحب الذاتي

بينت نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول (5) على موافقة مجتمع الدراسة على أهمية تقديم الخدمة المصرفية للعملاء عبر البطاقات البلاستيكية الإلكترونية الممغنطة، وبلغ متوسط نسبة التكرار لاستجابات أفراد المجتمع (0.72) للاستجابات التي تراوحت ما بين محايد وموافق بشدة، وهي نسبة مرتفعة وتزيد عن (0.50). وتدل على ارتفاع درجة الموافقة، كما بينت نتائج تحليل (One-Sample t- test) أن معنوية قيمة الاختبار الإحصائي (t) الخاص بتقديم الخدمة المصرفية عبر البطاقات البلاستيكية الإلكترونية الممغنطة (0.000) وهي تقل عن مستوى المعنوية الخاص به (0.05) كما يلاحظ وجود علاقة بين درجة تبني المصرف للبطاقات البلاستيكية الإلكترونية الممغنطة وزيادة قدرته التنافسية، وذلك بمقارنة الدلالة المعنوية لقيمة (t) والبالغة (0.000). وهي أقل من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم المصرف للخدمات الإلكترونية عبر البطاقة (ATM) وبين زيادة قدرته التنافسية.

2- اختبار الفرضية الثانية للدراسة وتنص على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء الاختبارات المبينة نتائجها في الجداول (6) التالي:

الجدول (6) نتائج الإحصاء للمتغير المستقل الخاص بتقديم الخدمة المصرفية عبر الإنترنت

النتيجة	Sig.	t	متوسط التكرار	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	.000	2.168	0.68	0.736	3.835	الخدمات الإلكترونية المصرفية عبر الإنترنت

تشير نتائج التحليل الوصفي في الجدول (6) الى موافقة العينة المستجيبة على أهمية تبني المصرف لأسلوب تقديم الخدمة المصرفية لعملائه عبر شبكة الانترنت. وبلغ متوسط نسبة التكرار لاستجابات أفراد المجتمع (0.68) وهي تزيد عن (0.50). وتدل على ارتفاع درجة الموافقة، كما بينت نتائج تحليل (One-Sample t- test) أن معنوية قيمة الاختبار الإحصائي (t) الخاص بشبكة الانترنت بلغت (0.000). وهي تقل عن مستوى المعنوية الخاص بها (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة بين استخدام المصارف لشبكة الانترنت وزيادة القدرة التنافسية، وبذلك نرفض الفرض العدم وتقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الإنترنت وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة.

3- اختبار الفرضية الثالثة للدراسة وتنص على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف والهاتف النقال وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء الاختبارات المبينة نتائجها في الجداول (7) التالي:

الجدول (7) نتائج الإحصاء للمتغير المستقل الخاص بتقديم الخدمة المصرفية عبر الهاتف

النتيجة	Sig.	t	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	.000	1.448	0.653	3.373	الخدمات الإلكترونية المصرفية عبر الهاتف

تشير نتائج التحليل الوصفي في الجدول (7) بموافقة مجتمع الدراسة على استخدام الهاتف والهاتف النقال في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، حيث بلغ متوسط نسبة التكرار لاستجابات أفراد العينة (57%) وهي تزيد عن (0.50). وتدل على ارتفاع بسيط لدرجة الموافقة، ويرجع ذلك لعدم تبني عدد كبير من المصارف لهذه الخدمة، إلا أنهم أبدوا موافقتهم على أثرها الإيجابي في زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة، كما بينت نتائج تحليل (One-Sample t- test) أن معنوية قيمة الاختبار الإحصائي (t) الخاص بالقيمة المدركة للخدمة عبر الهاتف والهاتف النقال (0.000) وتقل عن مستوى المعنوية الخاص بها (0.05)، كما يلاحظ وجود علاقة بين تقديم الخدمة المصرفية عبر الهاتف والهاتف النقال وزيادة قدرته التنافسية، وذلك بمقارنة الدلالة المعنوية لقيمة (t) والبالغة (0.000) وهي أقل من (0.05)، وبناء على القرار الإحصائي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف والهاتف النقال وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة، ومن خلال التحليل الإحصائي لهذه الدراسة سيبيّن الباحث أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على فقرات القدرة التنافسية للمصارف باستخراج المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات متغير القدرة التنافسية والجدول التالي رقم (8) يبين مستويات تأثير كل فقرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو القدرة التنافسية.

جدول رقم (8) يبين مستويات تأثير الخدمات الالكترونية على فقرات القدرة التنافسية

مستوى التأثير حسب مقياس الدراسة	المتوسط الحسابي	ساعدت الخدمات الالكترونية في زيادة المؤشرات التالية
مؤثر	4.15	في زيادة حجم التداول ونمو الأرباح السنوية
مؤثر	4.05	في نمو الحصة السوقية للمصرف واستهداف أسواق جديدة.
مؤثر	3.90	في قدرة المصرف على المنافسة في السوق المحلية والعربية
مؤثر جداً	4.20	في تعدد وتنوع الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف
مؤثر	4.12	زادت من كفاءة الموارد البشرية في المصرف
مؤثر	4.048	المتوسط الكلي للتأثير

من خلال الجدول السابق رقم (8) نجد أن الخدمات المصرفية الالكترونية عبر البطاقة البلاستيكية (ATM)، والخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت، والخدمات الالكترونية عبر الهاتف، تؤثر تأثيراً كبيراً في زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة، وكان متوسط التأثير الكلي (4.048) وهي نسبة تأثير عالية، أما الفقرة استفادة من الخدمات الالكترونية حسب إجابات أفراد المجتمع هي تعدد وتنوع الخدمات الالكترونية التي يقدمها المصرف زادت من القدرة التنافسية للمصرف، وكذلك زادت الخدمات الالكترونية المصرفية في زيادة حجم التداول ونمو الأرباح في المصارف قيد الدراسة بدرجة مؤثر وهذا بدوره مؤشراً واضحاً للقدرة التنافسية للمصرف، وجاءت باقي الفقرات بمتوسطات عالية تبرهن على وجود تأثير للخدمات المصرفية الالكترونية على زيادة القدرة التنافسية للمصارف قيد الدراسة، وكلما تبنت المصارف قيد الدراسة تلك الخدمات أدى ذلك الى زيادة القدرة التنافسية.

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً : النتائج

لقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها ما يلي :-

1. وجود علاقة ارتباط معنوية بين استخدام المصرف للبطاقات البلاستيكية (ATM) لخدمة عملائه وجذب عملاء جدد وبين زيادة ربحيته وقدرته التنافسية، وقد احتلت البطاقات البلاستيكية الإلكترونية الممغنطة المرتبة الأولى من حيث تأثيرها في زيادة القدرة التنافسية.
2. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين درجة تبني المصرف لتقديم خدماته المصرفية عبر شبكة الانترنت، وزيادة القدرة التنافسية، وقد احتل هذا المتغير المرتبة الثانية بعد البطاقات البلاستيكية الممغنطة من حيث الأهمية.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف والهاتف النقال وبين زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة، وقد احتل هذا المتغير المرتبة الثالثة بعد الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء عبر الانترنت من حيث الأهمية.
4. وجد الباحث أن الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية (ATM)، والخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الانترنت، والخدمات الإلكترونية عبر الهاتف، تؤثر تأثيراً كبيراً في زيادة القدرة التنافسية في المصارف قيد الدراسة، وكان متوسط التأثير الكلي (4.048) وهي نسبة تأثير عالية حسب مقياس الدراسة، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين الخدمات الإلكترونية المصرفية مجتمعة وبين زيادة القدرة التنافسية وتميز المصرف، أي كلما زاد اهتمام المصرف بالخدمات المصرفية الإلكترونية، كلما زادت قدرته التنافسية.

ثانياً : التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية :

1. ضرورة اهتمام المصارف التجارية في مدينة دمشق بتحسين مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، وخاصة فيما يتعلق بجانب خدمات الهاتف والهاتف النقال التي مازالت لم تلقى الاهتمام الكافي من المصارف قيد الدراسة، والعمل على توسيع شبكة الصراف الآلي وتضمينه بكافة الخدمات، حيث مازالت بعض المصارف تمتلك عدد قليل من هذه الصرافات.
2. ضرورة اهتمام المصارف التجارية باستخدام البرامج التسويقية لتعريف العملاء بالخدمات الإلكترونية الموجودة بالمصرف، والاهتمام بتطبيق مفهوم التوجه نحو العملاء الذي ينطوي على دراسة حاجات ورغبات العملاء لتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية.

3. ضرورة إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة باستقصاء آراء العملاء وتوقعاتهم وتفضيلاتهم وإدراكهم لمستوى جودة الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من المصارف التجارية السورية والعمل على تحسينها، وذلك بالتعاون ما بين المصارف والأكاديميين المتخصصين.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

1. الطائي، وآخرون، (2006) "الأسس العلمية للتسويق الحديث مدخل شامل"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
2. جنبيهي ، منير، وممدوح، (2005)، "البنوك الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
3. محمود، مجدي،(2005) "توظيف التسويق الالكتروني كأداة للتميز بمنظمات الأعمال"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التجارة الالكترونية، جامعة الملك خالد، السعودية.
4. معلا، ناجي، (2007)، "الأصول العلمية للتسويق المصرفي"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
5. معلا، ناجي، (2001)، "قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية الأردنية"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
6. كشت، إبراهيم، وآخرون، (2005)، "دليل القانونيين إلى الأعمال المصرفية"، البنك الأردني الكويتي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
7. نجم، عبود، (2004) "الإدارة الالكترونية الإستراتيجية والوظائف"، دار المريخ للنشر، الرياض.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1 - Philip Kotler (2006) "Marketing Management", Prentice-Hall, New Delhi, India.
- 2- Cox, Barbara. and Koelzer. (2004) "Internet Marketing" Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.

التحليل والقياس للعلاقة السببية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1990-2008م)

أ. عامر فتح الله المبروك

المقدمة

تقوم العديد من الدول بإنتاج سلع أولية محددة تعتمد اعتماداً كبيراً على الخارج لتصريفها، كالنفط والغاز. كما أنها تستورد السلع الإنتاجية والوسيطه والسلع الاستهلاكية بمعدلات عالية للدفع بعملية التنمية الاقتصادية من جهة وتوفير متطلبات السوق المحلية من جهة أخرى. لذا تحظى الواردات بحيز كبير من اهتمامات الأدب الاقتصادي نتيجة للدور الذي تمارسه في عملية النمو الاقتصادي، حيث تعد الواردات والصادرات قنوات الربط بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، فمن طريق الاستيراد يمكن أن تؤثر الأسعار الخارجية على مستوى الأسعار المحلية. وللواردات أهمية كبيرة في الاقتصاد الليبي وذلك لدورها في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية والوسيطه والسلع الرأسمالية وكذلك الدور الذي تلعبه الواردات كأداة للاستقرار الاقتصادي فبدون الواردات ستنجح الأسعار إلى الارتفاع نتيجة لتدني إنتاجية القطاعات المحلية. ولهذا سيتم دراسة العلاقة المتبادلة أو التأثير المتبادل لكل من الواردات والنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لبيان الأثر الكلي على الاقتصاد الليبي. وعلى هذا الأساس سيتم تناول مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات. واختبار تكاملها المشترك، وصولاً بعد ذلك إلى تحليل العلاقة السببية بين الواردات والنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة.

المشكلة البحثية

يعد الاقتصاد الليبي ريعي وحيد الجانب يتوقف نمو نشاطه الكلي على صادراته النفطية ووارداته، لذلك فإن إعادة تصحيح هذه البنية تستدعي تحفيز نمو الناتج غير النفطي عبر توفير مدخلات الإنتاج، ونظراً لأن هذه العناصر جلها مستورده فإن المشكلة تكمن في كفاءة تحويل الواردات المختلفة إلى محفز للنمو الاقتصادي ومتحيزة له.

وبذلك فإن القدرة على زيادة دور الواردات في دعم التراكم الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية هي المعضلة التي تواجه الاقتصاد الليبي، ومن هنا جاءت الدراسة لتجيب على التساؤلين التاليين :

- ما مدى تأثير الواردات في النمو الاقتصادي الليبي خلال السنوات (1990-2008)

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في الآتي:

تؤثر الواردات في النمو الاقتصادي، في الوقت الذي يؤثر النمو الاقتصادي الليبي في الواردات، أي أن هناك علاقة متبادلة بين الواردات والنمو الاقتصادي .

أهداف الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والفرضية التي تبناها الباحث تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الأثر المتبادل للواردات مع النمو الاقتصادي المتحقق في ليبيا خلال مدة الدراسة (1990 - 2008).

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من دراسة أثر الواردات في النمو الاقتصادي الليبي ومدى دورها في عملية التنويع المفضي لتصحيح الخلل البنوي للناتج والدخل والإنفاق خلال المدى الزمني للدراسة . كما تقوم الدراسة ببيان الدور الكبير الذي تقوم به الواردات في عملية النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب القياسي الذي يتم فيه استخدام أساليب الاقتصاد القياسي وخاصة أسلوب السببية في تفسير وتحليل أثر الواردات في النمو الاقتصادي الليبي خلال مدة الدراسة .

مجاور الدراسة

أولاً :- استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

ثانياً :- تحليل العلاقة السببية.

أولاً :- استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل من الواردات والناتج المحلي الإجمالي

Stability Testing of Time Series

يهدف اختبار استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) (Unit root tests) إلى تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارها ودرجة تكاملها. ويقصد بالسلسلة الزمنية الساكنة هي السلسلة التي تظل قيم متوسطاتها وتباينها ثابتة عبر الزمن (العبدلي، 2007، ص99) وأن يكون التغيرات بين أي قيمتين

لنفس المتغير معتمد على الفترة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغيرات، أي الفروق (عطية، 2004، ص648)، ولذلك سيتم اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey- Fuller (ADF) ويعتمد اختبار ديكي فوللر الموسع ADF على ثلاث عناصر وهي (صيغة النموذج المستخدم - حجم العينة - ومستوى المعنوية) (المرجع نفسه، ص608).

ولاختبار العلاقة السببية بين الواردات والنمو الاقتصادي. سوف يقوم الباحث بإجراء اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك لكل من الواردات والنمو الاقتصادي المتحقق في الاقتصاد الليبي في المدة (1990 - 2008) ممثلاً أولاً بالنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ثم بعد ذلك إجراء الاختبار والتكامل للواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ولإجراء اختبار ADF فإنه يتم استخدام الصيغ التالية (المرجع نفسه، ص659-661):

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum \text{Pi} \Delta i_{t-j} + \varepsilon_t \quad \rightarrow 1$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum \text{Pi} \Delta i_{t-j} + \varepsilon_t \quad \rightarrow 2$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \lambda Y_{t-1} + \sum \text{Pi} \Delta i_{t-j} + \varepsilon_t \quad \rightarrow 3$$

تبين الصيغ أعلاه أن الصيغة الأولى لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني. فيما تحتوي الصيغة الثانية على حد ثابت والصيغة الثالثة على حد ثابت واتجاه زمني.
حيث إن:

$$\Delta = \text{الفرق الأول للسلسلة.}$$

$$Y_t = \text{السلسلة الزمنية للمتغير المراد اختباره.}$$

$$\varepsilon = \text{تعبير عن حد الخطأ في النموذج.}$$

$$\rho, \beta, \alpha = \text{المعاملات المراد تقديرها.}$$

ولمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية (وجود جذر الوحدة) هناك بعض الفروض التي يتم اختبارها. ويتمثل في:

$$H_0 : Y_t \text{ غير مستقرة}$$

$$P=1 \text{ or } \lambda=0$$

$$H_1 : Y_t \text{ مستقرة}$$

$$P < 1 \text{ or } \lambda < 0$$

ويتم قبول الفرض البديل ورفض العدم إذا كانت : τ^* المحسوبة $<$ من τ الجدولية وفقاً جداول خاصة وضعها ديكي فوللر (ADF). أي استقرار السلاسل الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة.

1.1 استقرار السلاسل الزمنية لكل من الواردات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

بتطبيق الصيغ الثلاث السابقة على السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والواردات (M) بالأسعار الجارية لاختبار استقرار وسكون هذه المتغيرات (اختبار جذر الوحدة). يمكن الحصول على النتائج المدرجة في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للواردات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة 1990-2008

الصيغة III	الصيغة II	الصيغة I	المتغير
الاختبار بدون فروق (في المستوى)			
2.54	3.54	3.45	الناتج المحلي الإجمالي GDP
0.98	1.25	2.46	الواردات M
الاختبار بإدراج الفجوة الأولى للفرق الأول			
-1.41	0.69	1.60	الناتج المحلي الإجمالي GDP
-2.50	-1.83	-1.09	الواردات M
الاختبار بإدراج الفجوة الأولى للفرق الثاني			
-6.42**	-4.83	-3.45*	الناتج المحلي الإجمالي GDP
2.74	2.92	-2.98	الواردات M
-4.38	-3.75	-2.50	القيم
-3.60	-3.00	-1.95	الدرجة
-3.24	-2.62	-1.60	%10

المصدر: بيانات محسوبة من قبل الباحث باستخدام برنامج Gretl.

(*: معنوية عند مستوى دلالة 1%. **: معنوية عند مستوى دلالة 5%. ***: معنوية عند مستوى دلالة 10%)

بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية مستقرة بإدراج الفرق الثاني وعند مستوى معنوية (1%)، ومستقرة وفقاً للصيغة الثالثة وكانت قيم τ^* المحسوبة < من قيم τ الجدولية. فكانت $t^* - 6.42$ الجدولية أي قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم.

السلسلة الزمنية لمتغير الواردات (M) مستقرة بإدراج الفرق الثاني وعند مستوى معنوية (1%) ومستقرة وفقاً للصيغة الأولى. وكانت $\tau^* < \tau$ من الجدولية حيث $-2.98 - t^* (-2.50^*)$ الجدولية أي قبول الفرض البديل ورفض الغرض العدم.

2-1 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل من الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: بتطبيق الصيغ الثلاث السابقة على السلاسل الزمنية لكل من الواردات (M) والنتائج الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة لاختبار استقرار وسكون هذه السلاسل (اختبار جذر الوحدة) أمكن الحصول على النتائج الواردة في الجدول رقم (2) والذي يبين خلو متغيرات الدراسة من جذر الوحدة.

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة

2008-1990

2003=100

المتغير	الصيغة I	الصيغة II	الصيغة III
الاختبار بدون فروق (في المستوى)			
النتائج المحلي الإجمالي GDP	1.78	1.66	-0.86
الواردات M	2.46	1.25	-0.098
الاختبار بإدراج الفجوة الأولى للفرق الأول			
النتائج المحلي الإجمالي GDP	-0.95	-1.47	-2.22
الواردات M	-1.08	-1.82	-2.50
الاختبار بإدراج الفجوة الأولى للفرق الثاني			
النتائج المحلي الإجمالي GDP	-3.98	-3.94	-3.64**
الواردات M	-3.00*	-2.9	2.74
القيم الدرجة	%1	-3.75	-4.38
	%5	-3.00	-3.60
	%10	-2.62	-3.24

المصدر : بيانات محسوبة من قبل الباحث باستخدام برنامج Gretl.

(* : معنوية عند مستوى دلالة 1% . ** : معنوية عند مستوى دلالة 5% . *** : معنوية عند مستوى دلالة 10%)

1. السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي (GDP) بالأسعار الثابتة مستقرة بإدراج الفرق الثاني عند مستوى معنوية (5%) . حيث كانت قيم tau (المحسوبة) < من tau الجدولية ($3.64^* < -3.60$) الجدولية. ومستقرة عند الصيغة الثالثة . أي قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم.

2. السلسلة الزمنية لمتغير الواردات (M) مستقرة عند إدراج الفرق الثاني. وعند مستوى معنوية (1%) وكانت قيم tau* المحسوبة < من tau الجدولية حيث $3.00^* < -2.50$) الجدولية . وكانت مستقرة وفقاً للصيغة الأولى. أي قبول فرض البديل أي استقرار السلاسل الزمنية ورفض فرض العدم. وعليه يمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية والثابتة غير مستقرة في المستوى ومستقرة مع الفرق. أي أنها سلاسل غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق.

2.2 اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه (تصاحب بين سلسلتين زمنيتين) (Y_t, X_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن (عطية، 2005، ص 670). ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا أخذت كلا على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.

فعندما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة أو مستقرة يمكن استخدام طريقة التكامل المشترك باستخدام اختبار انجل جرانجر (Engle- Granger) وذلك لغرض اختبار وجود توازن طويل لأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ومستقرة في الفرق (التقدير، 2005، ص 211) وفي بعض النماذج فإنه يتم اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات علاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة Engle- Granger والمكونة من خطوتين.

1. تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t \quad \rightarrow 4$$

2. اختبار سكون البواقي (Residuals) et باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

فإذا دلت الاختبارات على سكون البواقي فهذا يعني تكامل مشترك بين yt و xt ومن ثم استنتاج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (المرجع نفسه، ص 212).

$$\Delta \varepsilon_t = \lambda \varepsilon_{t-1} + \sum \beta \varepsilon_{t-1} + \varepsilon_t \quad \rightarrow 5$$

ونحدد قيم t^* (المحسوبة لتقارن بالقيم الحرجة فإذا كانت $\tau < \tau^*$ (الجدولية) نرفض الفرض العدم وتكون السلسلة (t) وبيانات سلاسل (GDP – M) تتصف بخاصية التكامل المشترك وإذا تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل τ^* المحسوبة $\tau >$ الجدولية فإنه لا تتمتع متغيرات الدراسة بخاصية التكامل المشترك ويكون الانحدار المقدر زائفاً.

وباستخدام اختبار Engle- Granger جرى اختبار التكامل المشترك بنفس الطريقة بين الواردات والنتائج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية والثابتة، أمكن الحصول على النتائج التالية.

الجدول رقم (3)

اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لكلا من الواردات والنتائج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية

ADF test		الاختبار
- 2.29		بدون حد ثابت واتجاه
	معنوية 5% (-1.95)	القيمة الحرجة
CI ~ (0)	استقرار سلسلة البواقي	القرار

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Gretl.

يتضح من الجدول رقم (3) وجود تكامل مشترك بين سلاسل الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لأن τ^* المحسوبة $\tau <$ الجدولية عند مستوى معنوية 5% وأن بينهما علاقة سببية على الأقل في اتجاه واحد بين المتغيرات . مما يعني إمكانية تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة السببية.

الجدول رقم (4)

اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لكلا من الواردات والنتائج المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة

ADF test		الاختبار
-2.21		بدون بحد ثابت واتجاه
	معنوية 5% (-1.95)	القيمة الحرجة
CI ~ (0)	استقرار سلسلة البواقي	القرار

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Gretal.

يتضح من الجدول رقم (4) وجود تكامل مشترك بين سلاسل الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة τ^* المحسوبة $\tau <$ الجدولية عند مستوى معنوية 5% . وهذا يدل على وجود علاقة سببية على الأقل في اتجاه واحد بين المتغيرات.

ثانياً :- تحليل العلاقة السببية.

أظهرت النتائج الإحصائية التي تمت معالجتها في الفقرة الأولى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تتصف بخاصية الاستقرار وأن هناك تكاملاً مشتركاً بينها وبالتالي استقرار العلاقة طويلة المدى. وعليه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج كما أن هذا الاختبار يتقاضي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (العبدلي، 2007، ص25).

1-2 نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model

إذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة كل على حدة ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM). ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ في الحسبان كل من العلاقة طويلة الأجل وذلك باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل وذلك بإدراجها فروق السلاسل الزمنية (عناي، 2009، ص682).

ويتم أولاً إيجاد سلسلة حد الخطأ

$$Y_t = \alpha_1 + b_1 X_t + \varepsilon_{1t} \quad \rightarrow 6$$

ويمكن تحديد حد تصحيح الخطأ والمتمثل في البواقي، بحيث يكون (باشا آغا، 2009، ص91):

$$\varepsilon_{1t} = Y_t + \alpha_1 + b_1 X_t \quad \rightarrow 7$$

ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ الصيغة:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^K \beta_{1j} \Delta y_{t-j} + \theta \varepsilon_{1t-j} + Z_t \quad \rightarrow 8$$

حيث إن:

ΔY_t = تمثل الفرق الأول للمتغير التابع (Y_t).

i = رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل (X_t).

K = عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج.

Δy_{t-1} = فروق المتغير التفسيري.

θ = معامل سرعة التعديل (Speed of adjustment) (وهو يشير إلى مقدار التغير التابع

لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار

وحدة واحدة) (المرجع نفسه، ص683).

ولذا ينبغي رصد أول معلمة سالبة لها معنوية إحصائية بالنسبة لحد تصحيح الخطأ كما أنه ليس من الضروري أن تكون الفجوة الزمنية لحد تصحيح الخطأ هي نفسها في المتغير التفسيري (عنانى، 2009، ص683).

وينطبق الخطوات السابقة على السلاسل الزمنية لكل من الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة أمكن الحصول على النتائج:

1. عند تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على السلاسل الزمنية لكل من الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أمكن الحصول على النتائج التالية والمبينة بالجدول (5).

الجدول رقم (5)

تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على السلاسل الزمنية لكل من الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1990-2008)

مغفوية معامل تصحيح الخطأ	معامل تصحيح الخطأ	مدة تباطؤ		المتغير المستقل	المتغير التابع
		حد تصحيح الخطأ	المتغير المستقل		
90%	-0.13	1	2	M	GDP
88%	-0.16	4	4	GDP	M

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Gretl.

* كان معامل تصحيح الخطأ معنوي وذو قيمة سالبة في المعادلة الأولى والتي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً والواردات متغيراً مستقلاً بإدراج فترة إبطاء واحدة حتى تصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

* كان معامل تصحيح الخطأ معنوي وذو قيمة سالبة في المعادلة الثانية والتي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي متغيراً مستقلاً والواردات تابعاً بإدراج (4) فترات إبطاء حتى تصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. مع ملاحظة أن حد تصحيح الخطأ يجب أن يدرج بمدة تباطئه في نموذج تصحيح الخطأ مع سببية "جرا نجر".

2. بتطبيق نموذج الخطأ على السلاسل الزمنية لكل من الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أمكن الحصول على النتائج المبينة في الجدول (6) حيث يبين القيم السالبة والمغفوية الإحصائية لحد تصحيح الخطأ والتي أمكن الحصول عليها من:

الجدول (6)

تطبيق نموذج تصحيح الخطأ على السلاسل الزمنية لكل من الواردات
والناتج المحلي والأسعار الثابتة للمدة (1990-2008)

معنوية معامل تصحيح الخطأ	معامل تصحيح الخطأ	مدة تباطؤ		المتغير المستقل	المتغير التابع
		حد تصحيح الخطأ	المتغير المستقل		
%72	-0.37	4	7	M	GDP
%95	-0.07	2	7	GDP	M

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Gretl.

* كان معامل تصحيح الخطأ معنوي ذو قيمة سالبة في المعادلة الأولى التي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي GDP متغيراً تابعاً والواردات "M" متغيراً مستقلاً، عند إدراج (4) فترات إبطاء حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل

* كان معامل تصحيح الخطأ معنوي وذو قيمة سالبة في المعادلة الثانية التي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي متغيراً مستقلاً والواردات متغيراً تابعاً بفترة إبطاء (2) حتى تصل لوضع التوازن.

4-2-2 نموذج تصحيح الخطأ وعلاقة السببية لجزر نجر

تقوم فكرة اختبار "جزر نجر" للسببية على أساس أن المتغير X تسبب في المتغير Y والعكس يقال إن المتغير Y هو الذي تسبب في المتغير X ($X \leftarrow Y$) أو أن علاقة تبادلية (بينما X تؤثر في Y ولا تؤثر في X) يؤثر كلاهما على الآخر ويستخدم النموذج المعادلتين التاليتين (عطية، 2005 ص 689).

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^m \beta_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_{1i} \Delta X_{t-i} + \theta_1 E_{1t-1} + Z_{1t} \rightarrow 9$$

$$\Delta X_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^m \beta_{2i} \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^Q \delta_{2i} \Delta Y_{t-i} + \theta_2 E_{2t-1} + Z_{2t} \rightarrow 10$$

حيث إن

$$\Delta Y_t = \text{الفروق الأولى للسلسلة } Y_t$$

$$\Delta X_t = \text{الفروق الأولى للسلسلة } X_t$$

$$= E_{2t-1}, E_{1t-1} \text{ حدي تصحيح الخطأ في المعادلتين.}$$

$$\theta = \text{معامل سرعة التعديل.}$$

$$= m.n \text{ عدد الفجوات الزمنية.}$$

ويتم تحديد الحجم الأمثل لهذه الفجوات باستخدام معيار الحد الأدنى لخطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE) وبأخذ هذا المعيار الصيغة التالية للفجوة m (المرجع نفسه 2005 ص 690)

$$fPE_m = \left(\frac{T+K}{T-K} \right) \left(\frac{SSR_m}{T^1} \right) \rightarrow 11$$

وتمثل T حجم العينة

= m حجم الفجوة الزمنية.

$$2+m = K \text{ (وجود تكامل مشترك)}$$

وبما أن هدف الدراسة معرفة طبيعة واتجاه السببية بين الواردات والنتائج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية والثابتة فإن المعادلات تأخذ الصيغة الآتية:

1. طبيعة واتجاه العلاقة بين الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

$$\Delta GDP_{1t} = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{m_1} \beta_{1i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_1} \delta_{1i} \Delta M_{t-i} + \theta_1 \varepsilon_{1t-1} + Z_{1t} \rightarrow 12$$

$$\Delta M_{12} = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{m_2} \beta_{2i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \delta_{2i} \Delta GDP_{t-i} + \theta_2 \varepsilon_{2t-4} + Z_{2t} \rightarrow 13$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لكل من السلاسل الزمنية (GDP - M) بالأسعار الجارية.

ε = حد تصحيح الخطأ.

= m.n = عدد الفجوات.

2. طبيعة واتجاه العلاقة بين الواردات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

$$\Delta GDP_{t1} = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{m_1} \beta_{1j} \Delta GD_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_1} \delta_{1i} \Delta M_{t-i} + \theta_1 \varepsilon_{1t-4} + Z_{1t} \rightarrow 14$$

$$\Delta M_{t2} = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{m_2} \beta_{2i} M_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_2} \delta_{2i} \Delta GDP_{t-i} + \theta_2 \varepsilon_{2t-2} + Z_{2t} \rightarrow 15$$

حيث

Δ = الفرق الأول لكل من السلاسل الزمنية (GDP - M) بالأسعار الثابتة.

E = حد تصحيح الخطأ.

m.n = عدد الفجوات والتي يمكن تحديدها باستخدام أسلوب معيار الحد الأدنى لخطأ التنبؤ النهائي (FPE) وتتمثل خطوات تحديد الحجم الأمثل للفجوات الزمنية فيما يلي (عطية 2005، ص 691).

أ. تقدير علاقة الانحدار البسيطة وذلك للحصول على البواقي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_{1t} \rightarrow 16$$

ب. تقدير الصيغة التالية للحصول على مجموع مربعات البواقي للمتغير التابع المتباطئ

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^m \beta y_{t-j} + u_t \rightarrow 17$$

ويتم تجريب عدد (6) أحجام للفجوة (m) مع حساب FPE معيار الحد الأدنى لخطأ التنبؤ النهائي لكل صيغة واختبار الصيغة التي يكون عند FPE عند حده الأدنى وعندها تكون (m*) هي الحجم الأمثل للفجوة.

ج. نثبت (m*) ثم نعيد تقدير الصيغة المقيدة التي تتمثل في المعادلة السابقة (16) وذلك بتجريب (6) أحجام للحصول على مجموع مربعات البواقي المتغير المستقل (SSRm*.n*) واختبار الحجم الذي يصل عنده خطأ التنبؤ النهائي لحدده الأدنى ويكون هو الحجم الأمثل للفجوة (n*).

د. تصحيح الصيغة الأفضل للمعادلة (9) هي التي يصل في ظلها خطأ التنبؤ النهائي إلي المستوى FPE(m*.n)

هـ. إذا كانت FPE (m*) < FPE (m*.n*) فإن تسبب x_t تسبب y_t

إذا كانت FPE (m*) < FPE (m*.n*) فإن x_t لا تسبب y_t

و تطبيق الخطوات السابقة على السلاسل الزمنية للواردات و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة تم الحصول على الجدولين (7) (8)

الجدول رقم (7)

تحديد قيمة m^* , n^* لسلاسل الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي للمدة 1990-2008

القرار	نتيجة المقارنة لـ FPE	علاقة الانحدار		رقم المعادلة
		التباطؤ لأجل m^*, n^*	التباطؤ لأجل m^*	
M لا تسبب GDP	$m^*_1, n^*_1 (> m^*_1 (8382357) 20764461)$	1	1	14
GDP لا تسبب M	$m^*_2,) < m^*_2 (1216676) n^*_2(1351868$	2	1	15

يعكس الجدول (7) والمعادلة رقم (12) والتي تتحدد فيها الواردات (M) متغيراً مستقلاً والنتائج المحلي الإجمالي تابعاً (GDP) إلى أنه لا توجد علاقة سببية من (M) إلى (GDP) أي أن (M) لا تفسر التغير في GDP, وتظهر المعادلة رقم (13) والتي يتحد فيها (M) متغيراً تابعاً و (GDP) متغير مستقل إلى أنه لا توجد علاقة سببية من (GDP) إلى (M) أي التغير في الناتج المحلي الإجمالي لا يفسر التغير في الواردات.

أما اتجاه السببية بين الواردات M والنتائج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة أن زيادة الواردات خلال مدة الدراسة (2008-1990) قد ساهمت في زيادة النمو الاقتصادي، وأن الناتج لا يفسر التغير الحاصل في الواردات خلال مدة الدراسة.

الجدول (8)

تحديد قيمة m^* , n^* لسلاسل الواردات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الليبي للمدة 1990-2008

القرار	نتيجة المقارنة لـ FPE	علاقة الانحدار		رقم المعادلة
		التباطؤ لأجل m^*, n^*	التباطؤ لأجل m^*	
M تسبب GDP	$m^*_1, n^*_1 (< m^*_1 (1734280) 422345.5)$	1	1	12
GDP لا يسبب M	$m^*_2,) > m^*_2 (1249938) n^*_2(1295877$	1	1	13

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Gretl.

يتضح من خلال الجدول (8) والمعادلة (14) والتي تتحدد فيها الواردات (m) متغيراً مستقلاً والناتج المحلي الإجمالي تابعاً (GDP) إلى أن اتجاه السببية يكون من الواردات (M) إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومن ناحية أخرى تظهر المعادلة (15) وكان فيها (M) تابع (GDP) مستقل عدم وجود علاقة سببية من (GDP) إلى M. أي أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغير في الواردات في ليبيا خلال سنوات الدراسة.

تعكس نتائج اتجاه العلاقة السببية بين الواردات M والناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية أن الواردات لا تفسر التغير الحاصل في الناتج، وكذلك لا يوجد تأثير للناتج المحلي الإجمالي على الواردات خلال سنوات الدراسة في الاقتصاد الليبي، ويمكن إرجاع ذلك إلى بعض السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في الاقتصاد الليبي وخصوصاً خلال معظم سنوات الدراسة، ومنها القيود الكمية المفروضة على الواردات، وكذلك مراقبة الصرف الأجنبي، كذلك إلى انخفاض أسعار النفط التي تساهم في تخفيض الإيرادات النفطية ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج والمقترحات

أولاً :- الاستنتاجات

أظهرت نتائج القياس عدم وجود علاقة متبادلة بين الواردات والنمو الاقتصادي وأظهرت أن الأثر كان من جانب واحد.

ويمكن تلخيص أهم النتائج في الآتي.

1. أظهرت النتائج القياسية للعلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إلى أن ليس للواردات أثر على الناتج المحلي الإجمالي ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يعكس الزيادة في الأسعار والكميات وأن أسعار النفط تتحدد وفقاً لظروف الطلب والعرض في السوق البترولية.

2. أظهرت النتائج القياسية أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لا يؤثر في الواردات ويمكن إرجاع ذلك إلى التقلبات الحادة في أسعار النفط.

3. أشارت النتائج القياسية للعلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المستندة إلى سببية جرانجر إلى تباين التأثير بين المتغيرين، فقد أظهرت هذه النتائج أن الواردات تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتفق مع وضع الاقتصاد الليبي الذي يتصف بضعف مرونة جهازه الإنتاجي الذي يعتمد على الخارج في تلبية معظم احتياجاته من السلع الرأسمالية ومن المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية.

4. أظهرت نتائج القياس إلى أنه ليس للنتائج المحلي أثر في الواردات. وهذا راجع إلى ارتباط الواردات بالسياسات الاقتصادية المحلية، وفي مقدمتها السياسة التجارية المتعلقة بالقيود الكمية على الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي والسياسات المقيدة الأخرى خلال معظم سنوات الدراسة. كذلك نجد أن معدل التغطية العالي للصادرات للواردات في ليبيا جعل تبعية قرار الواردات حجما ونوعا مرتبطا برغبة الإدارة أكثر منه بحاجة النشاط الاقتصادي الكلي الاستثمارية والاستهلاكية.

ثانياً :- المقترحات

1. ترشيد قطاع الاستيرادات وريطه بمتطلبات النمو الاقتصادي داخل الاقتصاد الليبي. وتفعيل دورها في توسيع الطاقة الإنتاجية.
2. العمل على تنويع مصادر الواردات بما يتماشى مع تحقيق نوع من التوازن بين متطلبات الاستيراد الضرورية والواردات التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي.
3. العمل على الاستفادة من التنوع السلعي للواردات في عملية رفع مستوى الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، ومن ثم خلق اثر ايجابي للواردات على عملية النمو الاقتصادي.

المراجع

1. عناني، محمد عبد السميع، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، (بيروت: الدار الجامعية ، 2009) .
2. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، (بيروت: الدار الجامعية، 2005)

الدراسات

1. العبدلي، عابد بن عابد " محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ" مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثاني والثلاثين 2007 .
2. باشا آغا، عمر، الأثر المتبادل بين سعر الصرف وحجم الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة 7 أكتوبر، 2009، غير منشورة.

الملاحق

الجدول رقم (1)

قيمة الواردات الليبية ومعدل نموها خلال المدة (1990-2008ف)

القيمة بالمليون دينار

السنوات	قيمة الواردات	معدل النمو السنوى
1990	1510.5	-
1991	1505.4	-0.3
1992	1422.0	-5.5
1993	1711.0	20.3
1994	1487.5	-13.0
1995	1728.5	16.2
1996	1914.8	10.8
1997	2138.6	11.7
1998	2203.7	3.0
1999	1928.6	12.4-
2000	1911.4	0.9 -
2001	2660.4	39.2
2002	5585.7	110.1
2003	5597.9	0.22
2004	8255.2	47.5
2005	7953.5	3.6 -
2006	7934.7	2.2 -
2007	8501.4	7.1
2008	11195.7	31.7
المتوسط	4060.3	
الانحراف المعياري	2574.9	

المصدر:

1- الهيئة العامة للمعلومات. ملخص إحصاءات التجارة الخارجية. (طرابلس، قسم الإحصاء والتعداد، السنوات 2003-2008)

2- الهيئة العامة للمعلومات. اتجاهات التجارة الخارجية (طرابلس، قسم الإحصاء والتعداد، السنوات ، 1990-2000)

الجدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي الليبي بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد ومعدلات النمو خلال المدة (1990-2008ف)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل النمو %	عدد السكان (نسمة)	نصيب الفرد من الناتج (ألف دينار)	معدل نمو نصيب دخل الفرد %
1990	10354.0	0	4.233.755	2446	-
1991	10924.6	5.5	4.341.221	2546	2.9
1992	11555.9	5.8	4.451.415	2596	3.2
1993	11511.9	-0.4	4.564.406	2522	-2.8
1994	12146.5	5.5	4.680.265	2595	2.9
1995	13387.2	10.22	4.799.065	2790	7.5
1996	15162.7	13.3	4.871.414	3113	11.6
1997	16700.8	10.1	4.944.854	3377	8.5
1998	15655.6	-6.3	5.019.401	3119	(7.6-)
1999	17185.4	9.8	5.095.072	3373	8.1
2000	22016.6	28.1	5.171.884	4257	26.2
2001	21926.7	-0.4	5.249.853	4177	(1.9-)
2002	30389.8	38.6	5.328.999	5703	36.5
2003	37423.4	23.1	5.409.337	6918	21.3
2004	48159.0	28.7	5.490.866	8771	26.8
2005	66618.6	38.3	5.573.665	11952	36.3
2006	79029.9	18.6	5.657.692	13969	16.9
2007	92693.6	17.3	5.742.986	16140	15.5
2008	116639.6	25.8	5.829.565	20008	%24
المتوسط		15.1			13.1
النمو المركب	13.35				

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. قسم الحسابات القومية. بيانات منشورة إلى 2006. وباقي المدة غير منشورة

الجدول رقم (3)

الناتج المحلي الإجمالي الليبي بالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد ومعدلات النمو
خلال المدة (1990-2008ف)

2003= 100

السنة	الناتج المحلي الإجمالي/بالمليون دينار	معدل النمو %	عدد السكان (نسمة)	نصيب الفرد من الناتج/بالألف دينار	معدل نمو نصيب دخل الفرد %
1990	28253.4	-	4.233.755	6673	-
1991	32263.2	14.2	4.341.221	7432	11.4
1992	31459.9	-2.5	4.451.415	7067	-4.9
1993	30891.8	-1.8	4.564.466	6768	-4.2
1994	31386.4	1.6	4.680265	6706	-0.9
1995	31563.6	0.6	4.799.065	6577	- 1.9
1996	32510.5	3.0	4.871.414	6674	1.47
1997	32707.2	0.6	4.944.854	6614	-0.90
1998	32843.3	0.4	5.019.401	6543	-1.07
1999	32636.8	-0.6	5.095.072	6406	-2.09
2000	33126.8	1.5	5.171.884	6405	-0.01
2001	33290.2	0.5	5.249.853	6341	-1
2002	33163.6	-0.4	5.328.999	6223	-1.86
2003	37423.4	12.8	5.409.337	6918	11.1
2004	39678.8	6.0	5.490.866	7226	4.45
2005	44087.2	11.1	5.573.665	7910	9.46
2006	46583.6	5.7	5.657.692	8234	4.1
2007	48898.0	5.0	5.742.986	8514	3.4
2008	50228.72	2.7	5.829.565	8616	1.2
النمو المركب	2.7				

المصدر. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. قسم الحسابات القومية. بيانات منشورة إلى 2006 وباقي المدة غير منشور

نظام الإنتاج في الوقت المحدد (J. I. T) الركائز ومتطلبات التطبيق دراسة تطبيقية على صناعة البتروكيماويات في ليبيا

د. عبد المنعم سالم المحروق - د. عيسى الصالحين فرج

المقدمة

تواجه الإدارة عسراً سمته التجديد والبحث عن مزيد من الكفاءة والإبداع ، حيث يشهد العالم المتقدم تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة في كافة القطاعات الصناعية والخدمية على حد سواء ، لذا تجد الإدارة نفسها من وقت لآخر أمام تحديات تفرض عليها الاستغناء عن النظم والمبادئ والأساليب التي تم استخدامها في السابق في مجال التطوير والتحسين (السعودي ، 2008 : 257) وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من اشتداد المنافسة والتطورات المتسارعة في مختلف المجالات والأصعدة مما جعل المؤسسات الصناعية والخدمية المختلفة تعمل من أجل إيجاد مواقع وحصص سوقية لها في السوق العالمي الذي يشهد تغيرات جذرية متسارعة بالإضافة إلى السوق الداخلي ، وجاءت هذه التغيرات نتيجة الإنتاج الواسع ، والتقدم التكنولوجي ، وثورة المعلومات ، واتفاقية التجارة العالمية والتحالفات الإقليمية المختلفة مثل الشراكة الأوروبية وغيرها مما كان له أكبر الأثر على تعاظم حدة المنافسة (العلي، 2007: 461)

وقد أدى التنافس العالمي المقرون بالتطورات السريعة والمتلاحقة في مجال الاختراعات والإبداعات التكنولوجية إلى قيام الشركات بالبحث المستمر في كافة مجالات التخطيط والتطوير عن أفضل السبل والأساليب وأقلها تكلفة للقيام بوظائفها المتعددة خصوصاً في الآجل الطويل . (Langley , 2009) ولكي تستطيع هذه الشركات خفض تكاليفها - دون التضحية بجودة منتجاتها - واكتساب مكانة تنافسية متقدمة فإنها تحاول الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والتوجه إلى تبني بعض المداخل أو الأنظمة

التي تمكنها من القضاء على جميع نواحي الإسراف والضياع في شتى الأنشطة أو المجالات مع التحسين المستمر لكيفية أداء العمليات المختلفة اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة وبأكبر كفاءة ممكنة وذلك حتى يمكنها مواجهة تلك المنافسة .

ويعتبر نظام الإنتاج في الوقت المحدد (J . I . T) أحد المداخل أو الأنظمة الحديثة نسبياً التي يمكن استخدامها لتخفيض التكلفة في العديد من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المنشأة مثل الشراء والتخزين والإنتاج حيث يمكن اعتباره فلسفة جديدة تتطوي على مفاهيم وأساليب جديدة في إدارة وأداء وظيفة العمليات على المستوى الإستراتيجي من أجل تحقيق الميزة التنافسية وعلى المستوى التشغيلي لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وجدولتها والاستجابة الفعالة للتغيرات في الطلب وحاجات العملاء .

مشكلة البحث

مرت الصناعة في ليبيا خلال الفترة الأخيرة بالعديد من التغيرات التي أجبرتها على أن تكون أكثر تنافسية في مستوى الجودة والتكاليف .. وغيرها . ومن أهم هذه التغيرات مايلي :

- 1 . التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي إلى الاقتصاد الحر .
- 2 . إعلان السوق الأوروبية المشتركة , أنه اعتباراً من سنة 1994 , سيكون استيراد أي سلعة مشروطاً بموافقة منظمة قياسات الجودة المتكاملة المعروفة باسم (ISO 9000) . بعد الكشف عليها ومطابقتها للمواصفات العالمية .
- 3 . عضوية ليبيا في العديد من الاتفاقيات مع بعض الدول مثل (اتفاقية 5+5) وكذلك ارتباطها مع دول الجوار والدول العربية الأخرى باتفاقيات تبادل السلع والخدمات , الأمر الذي سيترتب عليه فتح أسواقها أمام المصنعين الخارجيين مما سيجعل المنتجات المحلية تعاني من المنافسة حتى في الأسواق المحلية نتيجة لزوال حواجز الحماية التي تحتمي بها الصناعة الليبية .
- 4 . الثورة الليبية وما سيترتب عليها من احتمالية فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الغربية العالية الجودة والأقل تكلفة مما يزيد من شدة المنافسة للمنتجات المحلية

ولكي يمكن مقابلة وتجاوز هذه المنافسة فإنه يجب على الشركات الصناعية الليبية تحسين مستوى جودة المنتجات ومنع الإسراف المتوقع في كثير من أنشطة الإنتاج لتخفيض التكاليف ومن ثم تحسين مستوى الإنتاجية , وللقيام بذلك العمل فإن هناك العديد من التطورات الفنية (التكنولوجية) والإدارية

الحديثة التي يمكن الأخذ بها للبدء نحو التغيير، ومن أهم هذه التطورات نظام الإنتاج في الوقت المحدد .

ولعل نجاح الكثير من الشركات الصناعية في الدول المختلفة " غير اليابانية " في تطبيق هذا النظام والاستفادة من مزاياه قد فتح الطريق أمام الشركات الصناعية الليبية لتطبيق هذا النظام والاستفادة من مزاياه في حالة توفر مقومات تطبيقه والفهم الدقيق للمشكلات التي من المحتمل أن تواجه عملية التطبيق .

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية .

* هل من الممكن تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد بالشركات الصناعية الليبية أم لا ؟ وما هو مستوى تطبيق هذا النظام في حالة وجود تلك الإمكانيات (جزئي - كلي) ؟

* ماهي الخصائص الرئيسية لبيئة الشركات الصناعية المطبقة لنظام الإنتاج في الوقت المحدد ؟

* هل تحقق الشركات الصناعية المستخدمة لنظام الإنتاج في الوقت المحدد النتائج المرتبطة بهذا النظام ؟

* ماهي أسباب الاختلاف في النتائج المحققة بين الشركات (في حالة وجودها) ؟

* ماهي المشكلات التي تواجه عملية تعميق مستوى تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد بالشركات الآخذة بالنظام ؟ وماهي الأهمية النسبية لكل منها ؟

فروض البحث

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى الإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها . وتقع هذه الفرضيات في خمسة مجموعات كالتالي .

1. هناك استعداد ودعم من قبل الإدارة العليا لتطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد .
2. طبيعة العملية الإنتاجية وخصائصها تساعد على تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد .
3. العلاقة مع الموردين علاقة شراكة مما يساعد على تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد .
4. هناك تهيئة وإعداد مسبق للآلات قبل عملية البدء في الإنتاج مما يلاءم تطبيق نظام JIT .
5. يتم الالتزام بمستويات عالية من الجودة من البداية مما يساعد على تطبيق نظام JIT .

أهداف البحث

- 1 . توفير إطار فكري عام لنظام الإنتاج في الوقت المحدد باعتباره من أهم المستجدات الإدارية الحديثة والتي أحدثت الكثير من التغيرات في بيئة الإنتاج .
- 2 . تحديد مدى تحقيق الشركات الصناعية المستخدمة لهذا النظام لمزايا النظام .
- 3 . التعرف على الخصائص الرئيسية لبيئة الشركات الصناعية المستخدمة لهذا النظام .
- 4 . تحديد مدى إمكانية قيام الشركات الصناعية في ليبيا بتطبيق هذا النظام .
- 5 . التعرف على أهم المشكلات التي تواجه تطبيق هذا النظام وتحديد الأهمية النسبية لكل منها بشركات صناعة البتروكيماويات في ليبيا .
- 6 . اقتراح مدخل لتطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد بشركات صناعة البتروكيماويات في ليبيا وتقديم مجموعة من التوصيات تساعد في زيادة احتمال نجاح عملية التطبيق .

أهمية البحث

- تظهر أهمية البحث في الجوانب التالية .
- 1 . إن البحث يضيف إلى المعرفة في الأدب الإداري عامة والإنتاج على وجه الخصوص والتي أكدت الدراسة السابقة افتقار المكتبة العربية إلى مثل هذا النوع من الأبحاث .
 - 2 . إن البحث من الناحية التطبيقية يكشف الطريق أمام واضعي البرامج والمخططين على المستوى القومي أو على مستوى الشركات للاستفادة من مزايا تطبيق هذا النظام .
 - 3 . يعتبر هذا البحث استجابة لتوصيات أبحاث سابقة .

الجانب النظري

نظام (J . I . T) مفهومه وفلسفته

يعرف نظام (J . I . T) بأنه نظام إنتاج الأجزاء الضرورية بالكميات المطلوبة في الوقت المطلوب (Buffa , 1999 , 559) ويستمد النظام أساسه الفلسفي من فكرة " أن لاشيء ينتج إلا عند ظهور الحاجة إليه " أي إنتاج السلع والخدمات بالضبط عند الحاجة له , ولا بعد ذلك بحيث يضطر المستهلك للانتظار (Slack , 1998 , 548) ويعرفه شكونبركر بأنه إنتاج السلع النهائية وتسليمها في الوقت المحدد للبيع , وتجميع الأجزاء في الوقت المحدد لترتيبها في السلع النهائية , وشراء المواد

الأولية في الوقت المحدد لتصنيع الأجزاء . وبذلك فإنه يستخدم ليشير إلى نظام الإنتاج المتكرر والذي بموجبه يتم إنتاج كميات صغيرة في كل مرة ويؤقت بعناية لحركة كلاً من المواد والأجزاء أثناء عملية الصنع ولحركة المواد المسلمة من المجهزين , بحيث يمكن - في كل مرحلة ضمن عملية الإنتاج - أن تصل الدفعة التالية للتشغيل بالضبط مع انتهاء تشغيل الدفعة السابقة لها , وبالنتيجة يتاح نظام للعمليات بدون وقت عاطل تنتظر فيه وحدات حتى يبدأ تشغيلها أو معالجتها آلات أو عاملون ينتظرون حتى تصل المواد والأجزاء لإجراء العمل عليها (Stevenson,1994:619) فهو منهج للعمليات يحاول تلبية الطلب الفوري بالنوعية المطلوبة وبدون فاقد أو ضياع , حيث أن جوهر فكرة (J I T) هو إزالة الفاقد نتيجة الانتظار والفاقد نتيجة المواد المعيبة أو المعادة للتشغيل , والخزين الفائض عن الحاجة والمساحات غير الضرورية , وبدون شك فإن ذلك يحقق تخفيضاً في التكلفة وتحسيناً في الإيرادات مع تخفيض في الاستثمار المطلوب .

من هنا يبدو أن نظام (J I T) هو مدخل منطقي يهدف إلى تحسين الإنتاجية وإزالة الهدر والفاقد ويعمل على تأمين الكلفة الفعالة للإنتاج وتسليم الكميات اللازمة فقط من الأجزاء بالنوعية والوقت والمكان المناسب باستخدام أقل عدد من التسهيلات كالمعدات والموارد , فالهدف من النظام هو إحداث تحسينات مستمرة في نشاطات الإنتاج سواء تلك المتعلقة بالمنتج أو بالعمليات وضمن مبادئ فلسفيته مرنة بالإمكان تطبيقها بصيغ مختلفة من منشأة إلى أخرى .

(Lee,1992,175;Meredith,1987,39)

ثانياً : ركائز نظام " الإنتاج في الوقت المحدد " (عبد الرشيد ، 1997 : 123)

يعتمد نظام J I T على ركائز أساسية من أهمها مايلي :

1. هندسة القيمة Value Engineering

وهو أسلوب يتبعه نظام (J I T) لتحليل كل منتج من المنتجات إلى مكوناته الرئيسية ومقارنتها ببعضها البعض لتكوين وتجميع الأجزاء التي تتشابه في خصائص تكوينها (سواء تصميميه أو تشغيلية) لضمان ترميط أكبر قدر ممكن من المكونات وذلك لضمان سير العملية الإنتاجية . ومعرفة ما تحتاجه تلك الأجزاء والمكونات من مواد خام وعمليات تصنيعية لتقليل تكلفة الإنتاج والتطوير المستمر للمنتجات . وكذلك تشمل هندسة القيمة التحديد الدقيق لكل جزئية من جزئيات العمل بها لمختصها وعند حدوث أي مشكلة يمكن الرجوع مباشرة للمسئول عنها كما يساهم ذلك في التطوير - مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - (121) - السنة الأولى - العدد الثاني - سبتمبر 2013م -

والابتكار لكل جزئية على حده ومعرفة مجالات الكفاءة أو أخطاء التنفيذ وكذلك التركيز على الأعمال والأجزاء الإستراتيجية لإنتاج المنتج والاهتمام بها .

2 . نظام لسحب المواد الخام والأجزاء Pull System

يعتمد نظام (J I T) على أن المنتجات يتم إنتاجها بناء على طلبات العملاء ولذلك لا يتم إنتاج المنتجات إلا بناء على طلبات مباشرة بأوامر التشغيل ومن أحر عملية في مراحل التصنيع ولا يقوم أي مركز أو مرحلة تشغيلية بالإنتاج حتى يكون المركز التالي له مباشرة معد ومهيأ للتشغيل ويطلب منه ذلك الإنتاج .

فالمرحلة الأخيرة إذا طلب منها منتجات تقوم بطلب وسحب مكونات المنتج النهائي من المرحلة السابقة لها والتي تقوم بدورها بسحب ما تحتاجه من المرحلة الإنتاجية التي تسبقها لتقوم بالتشغيل عليها , ويستمر ذلك إلى أن يتم سحب الخامات الأولية من الموردين . وتتم عملية وأوامر السحب بناء على كروت لسحب تلك الخامات والأجزاء فيما بين مراكز الإنتاج وتسمى تلك الكروت باليابانية Kanban ويسمى السحب هذا بـ Kanban System وتمثل الكروت نظام بسيط لتداول الاحتياجات والمعلومات بين الجهات التي تستخدم وتقوم بإنتاج الصنف .

3 . توفير وشراء احتياجات الإنتاج في الوقت المحدد JIT Purchasing

يعتمد نظام (J I T) على إنتاج المنتجات في حالة طلبها وبناء على ذلك يتم توفير احتياجات تلك المنتجات في نفس لحظة إنتاجها ويمثل ذلك كافة التسهيلات من المواد الخام والنصف مصنعة وغيرها . ويكون ذلك عن طريق عمل تعاقدات طويلة الأجل مع الموردين بضمان التوريد في الوقت المحدد للإنتاج وكذلك لضمان جودة الوارد منها ويتم إدخالها مباشرة على خطوط الإنتاج والتي تكون على استعداد تام للتشغيل عليها فوراً .

4 . مجموعات العمل أو الخلايا الإنتاجية Work cells

يعتمد نظام (J I T) على تقسيم عمليات التشغيل إلى خلايا والخلية هي " مجموعة من موارد الإنتاج (آلات وعمالة) بحيث تؤدي كل خلية عدة وظائف وتتولى المجموعة إنتاج عائلة من مكونات المنتج النهائي " ويتم التقييم بالنظر إلى المجهود النهائي الذي تحققه الخلية فالعبرة بتحقيق هدف الخلية " .

5 . تخفيض وقت التهيئة والإعداد Set-up Time Minimized

الدفعة الإنتاجية يتم زيادة الإنتاجية J I T عن طريق تخفيض حجم ويعتبر هذا شيئاً صعباً دون أن يكون وقت إعداد وتجهيز الآلة في حده الأدنى وذلك عن طريق :

- أ - تحديد كمية الإنتاج اللازمة وتقسيمها إلى مجموعات دفعات .
- ب- تقسيم مكونات التجهيز للآلة .

ج - دراسة قواعد الحركة والزمن اللازمة لتخفيض الوقت اللازم لأعمال التجهيز . وكذلك عمل الصيانة الوقائية للآلات من خلال تلك التهيئة والإعداد .

6 . استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج Non-Value Added

في نظام (J I T) يكون هناك تقسيم للوقت الكلي اللازم للتشغيل أو وقت أنجاز الأعمال والإنتاج Throughput Time إلى أنشطة بها أعمال ضرورية وأخرى أنشطة غير ضرورية ويجب الحد من وجودها أو حتى إلغاؤها وبالتالي نجد أن أنشطة المنشأة تنقسم إلى نوعين :

النوع الأول : أنشطة رئيسية وتضيف قيمة للمنتج أي تزيد من القيمة السوقية له مثل عمليات التصميم وعمليات التصنيع والتشغيل عليه في خطوط الإنتاج وتسمى أنشطة تضيف للقيمة Value-Added . النوع الثاني : أنشطة لا تضيف للقيمة النهائية للمنتج بل تعتبر عبء على النظام الإنتاجي مثل النقل والتحرك والانتظار بين مراحل الإنتاج والتخزين . وأمثلة هذا النوع الأخير من تلك الأنشطة يعتبرها نظام (J I T) تكلفة لا داعي لأن تتحملها المنشأة بالإضافة إلى أنها تأخذ الكثير من الوقت والجهد لمتابعتها والرقابة عليها وتمثل أنشطة لا تضيف للقيمة Non-Value Added ولذلك يركز نظام (J I T) على النوع الأول من تلك الأنشطة ويعمل على تطوير ورفع مستوى أدائه فيه . ويعمل على استبعاد وحذف النوع الثاني من أنشطة المشروع ككل والعمل على تدنيته إلى أقل حد ممكن .

7 . تحديد المشاكل الرئيسية والعمل على التصدي لها

تتعرض العملية الإنتاجية للعديد من مشكلات التصنيع والتي قد تعوق نجاح الشركات في تحقيق أهدافها ويتبنى نظام (J I T) وفلسفته فإنه يعمل على الصدى لتلك المشكلات وحلها حلاً جذرياً . فاليابانيون يشبهون المشكلات الإنتاجية بالصخور الكبيرة التي تعوق سير السفينة الإنتاجية للمشروع والمياه التي تسير فيها السفينة تمثل المخزون . ونظام " الإنتاج في الوقت المحدد " يعتبر وجود

المخزون ماهو إلا وسيلة تغطي بها إدارة الإنتاج أوجه القصور والعيوب الموجودة بها وهى مياه أو حلول مؤقتة تحجب الرؤيا عن المشكلات الرئيسية .

8 . الالتزام بأعلى مستويات الجودة من البداية

يؤكد نظام (JIT) على مبدأ التحقق من الجودة الكاملة وفلسفته في ذلك بأن أداء العمل بشكل دقيق من البداية يعتبر ضروري لأنه ليس هناك مجال لإعادة التشغيل أو التصليح فتلك تمثل أنشطة لا تضيف قيمة للمنتج ويجب حذفها . فيعمل نظام (JIT) على التحقيق من أن كل العناصر الداخلة في تكوين المنتجات ذات جودة كاملة من المرة الأولى وحتى من مرحلة تقييم المنتج وخلال عمليات التشغيل , وجعل الجودة مسئولية كل فرد بداخل العملية الإنتاجية وينظر إليها بمفهوم الجودة الشاملة

9 . استخدام عمال متعدى المهارات Multi skills Workers

من الخصائص السابق عرضها والمرتبطة بنظام (JIT) نجد أن العاملين على الخطوط الإنتاجية من الممكن أن يقوموا بأعمال ترتبط بـ
أ. عمل الصيانة الوقائية للآلات
ب. الإعداد والتجهيز للآلة فيما بين اللوبات الإنتاجية المختلفة .
ج. رقابة الجودة بكل جزء يقومون بالتشغيل عليه .

ثالثاً : أهداف نظام الإنتاج في الوقت المحدد (Y-Damodar ,1991 : 29)

يسعى نظام (JIT) إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تقود إلى خفض التكلفة والعمل على مرونة وتدفق الإنتاج بسهولة , ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف في الآتي :

1 . خفض مستويات المخزون

وذلك حتى تصل قيمته إلى الصفر وذلك عن طريق تخفيض جميع أنواع المخزون كلها الموجودة سواء كانت للمواد الخام أو للمنتجات تحت التشغيل أو المنتجات التامة النهائية يمكن من تخفيض كافة التكاليف المرتبطة بالاحتفاظ به سواء كانت تكاليف مباشرة (ترتبط بالاحتفاظ بالمخزون ومناولته) أو تكاليف غير مباشرة (ترتبط بمخاطر الاحتفاظ بالمخزون) .

2 . تبسيط وتدقيق الإنتاج بمرونة

يعتبر التبسيط هدف تسعى إليه نظم الإنتاج في الوقت المحدد ولكنها لا تسعى إليه بشكل عادي بل هي تحارب من أجله وتقوم بمداومة العمل على تبسيط كل جزء من جزئيات النشاط من أولها إلى آخرها .

3 . الاستجابة السريعة لطلبات السوق المتنوعة في أقصر وقت ممكن :

أي إنتاج المنتجات في الوقت المحدد لطلبها واستخدامها ولتحقيق كل ذلك فهو يتطلب مرونة وسرعة تدفق وتنسيق مع الموردين ومهارات مختلفة للعاملين وعمل دراسات متقدمة لمعرفة احتمالات السوق المختلفة على الطلب للمنتجات سواء الحالية أو المستقبلية .

4 . تحقيق أعلى مستوى جودة ممكن

يعتبر تحقيق أعلى مستويات من الجودة للمنتجات هو احد أهداف نظام " الإنتاج في الوقت المحدد " الرئيسية ويتم تحقيق ذلك بعمل كل خطوة من خطوات الإنتاج من البداية بشكل سليم وأداء صحيح وبالتالي لن يكون هناك أي فرصة لإنتاج وحدات معيبة وتحتاج إلى إعادة تشغيل .

5 . تقليل وقت الإنتاج الكلي (وقت الدورة الإنتاجية)

وقت الدورة الإنتاجية " هو الوقت ما بين أول خطوة في الإنتاج إلى الخطوة التي يصبح فيها المنتج تام الصنع على الخط الإنتاجي

6 – إلغاء الفاقد والضائع من المورد :

في نظام (J I T) ينظر إلى الفاقد على أنه " كل شيء لا يضيف للقيمة النهائية الخاصة بالمنتج " فهي فلسفة تنظر إلى الفاقد بشكل شامل ليس فقط في الموارد ولكنها أيضا تنظر إلى الفاقد من الوقت والجهد المبذول في أنشطة المنشأة التي قد لا تضيف قيمة للمنتج .

7.التأكد والعمل على التطوير المستمر والابتكار

لان العمل على التطوير والابتكار في أي جزء من أجزاء التشغيل يساهم في تحقيق تخفيضات بالتكلفة والتشغيل بمرونة وكذلك إن وجود تصميم أمثل للمنتج وتطوير هذا التصميم والابتكار فيه يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد والارتفاع بمستوى الجودة – ويمكن تحقيق هذا

التطوير والابتكار المستمرين عن طريق بناء علاقة قوية ووثيقة واتصالات مستمرة متبادلة بين الإدارة والعاملين .

رابعاً : مزايا تطبيق نظم " الإنتاج في الوقت المحدد "

لقد تم تقسيم مزايا تطبيق نظم " الإنتاج في الوقت المحدد " إلى 3 مزايا أساسية :

1 . المزايا الإنتاجية والصناعية :

- استقرار معدلات وجداول الإنتاج - تقليل الفاقد من المواد الخام وتقليل المستخدم من تلك المواد
- ترشيد المدخلات لعناصر التشغيل ونتيجة لذلك ترتفع الإنتاجية - التطوير المستمر لعمليات التصنيع
- تطوير الجودة عند الاتفاق مع عدد محدود من الموردين فلقد خفضت شركة IBM عدد الموردين من 643 مورد إلى 32 مورد فقط - زيادة إنتاجية العاملين - زيادة إنتاجية الآلة
- تقليل وقت الدورة الإنتاجية (الحصول على دورة إنتاجية معيارية)
- تخفيض المخزون من الإنتاج التام والمنتجات تحت التشغيل والمواد الخام .
- توفير المساحات المستخدمة في التخزين لاستغلالها بشكل أفضل - تقليل وقت التهيئة والإعداد
- تقليل وقت الأعطال - المرونة والبساطة في أداء العمليات الإنتاجية - تخفيض حجم الكميات المنتجة

2. مزايا مالية و تكاليفية (محمود ، 1990)

- تقليل الاستثمار في المخزون - انخفاض في تكاليف حمل ومناولة المخزون
- تقليل مخاطر الاحتفاظ بالمخزون
- استثمار أقل في المساحات المرتبطة بالإنتاج والاحتفاظ بالمخزون
- انخفاض التكاليف الكلية للتصنيع وذلك عن طريق :
- أ - تخفيض تكاليف المواد المباشرة حيث تؤدي التعاقدات لفترة طويلة مع واحد أو عدد قليل من الموردين غالباً ذات سعر أقل وجودة أفضل
- ب - تخفيض أنواع أخرى من التكاليف مثل تكلفة العمالة بسبب الزيادة الكلية في الكفاءة وتقليل إعادة التصليح وتقليل الأعمال الكتابية

3 . مزايا أخرى لعل من أهمها :

- تبسيط إجراءات المحاسبة عن المخزون - تبسيط إجراءات الرقابة على المخزون
- المعالجة المانعة لحدوث مسببات المشاكل المختلفة نتيجة لوجود نقدية مرتدة سريعة .
- تقليل عدد السجلات - توفير وقت تشغيل البيانات
- استجابة أسرع لطلبات السوق وتغيرات الأذواق
- تقديم العمال لأفكار متنوعة تساهم في تطوير الأداء - تقليل التكاليف - تطوير الجودة
- زيادة ترابط العاملين وشعورهم بالانتماء - زيادة طموح العاملين وتقليل معدل دوران أعماله
- تخفيض وقت التفاوض نتيجة انخفاض عدد الموردين - استقرار نسبي في أسعار شراء المواد الخام
- كفاءة وفاعلية عملية التخطيط - تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وبالتالي كسب ثقتهم
- تميز المنشأة وتزايد نصيبها في السوق
- إعادة ترتيب الآلات يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لمساحات التصنيع
- استبعاد الأنشطة التي لا تضيف للقيمة يؤدي لخفض الدورة الزمنية للإنتاج وبالتالي خفض التكلفة

خامساً : متطلبات تطبيق نظم الإنتاج في الوقت المحدد

إن تطبيق نظم " الإنتاج في الوقت المحدد " يتطلب وجود بعض العناصر الهامة واللازمة والتي يجب توفرها في المنشأة حتى يمكن تطبيق ذلك النظام بنجاح .

وهناك متطلبات عامة يجب توافرها وتشمل وجود بعض الخصائص المميزة لإدارة المشروع مثل (حاتم، 1992 : 35)

1. أن تكون الإدارة إدارة ابتكاريه تتميز بالقدرة على الانفتاح على البيئة المحيطة بها . كما تتسم أهدافها بالوضوح

2. إن تكون إدارة مرنة لديها القدرة الفائقة على الاستجابة لكافة المتغيرات الداخلية والخارجية . كما يجب أن يكون تطبيق (JIT) متداخلاً ومطبّقاً في الأجزاء الفرعية لنظام المنشأة ولهذا لا يجوز تطبيق هذا النظام في بعض أجزاء من المنشأة دون الأجزاء أو الإدارات الأخرى ... بمعنى انه لا يجوز تطبيق النظام في إدارة الإنتاج دون تطبيقه في إدارات البيع والشراء وغيرها .

ومرجع ذلك طبيعة العلاقات التبادلية المتداخلة بين الإدارات المختلفة فعدم تطبيقه في بعض الإدارات أو الأنشطة يعوق تنفيذ الخطط للأجزاء المطبق بها ويترتب على ذلك زيادة المخزون . ويرى أحد الباحثين أنه يمكن تقسيم متطلبات تطبيق نظم "الإنتاج في الوقت المحدد" إلى نوعين من متطلبات التنفيذ (Sang , 1987)

1. عناصر ومتطلبات تخضع للرقابة .

2. عناصر ومتطلبات قد لا تخضع للتحكم والرقابة

وتتمثل المتطلبات التي تخضع للرقابة في

* التدعيم الإداري لفلسفة نظم الإنتاج في الوقت المحدد وبدون ذلك لن يحقق النظام النتائج المرجوة منه .

* المسؤولية المشتركة بين الإدارة والعمال .

فالإدارة المتفتحة تسمح للعمال بالانتقاد وتقديم الملاحظات ومناقشتها وعند حدوث مشكلة يتم تشجيع كل شخص مشترك بالعمل على تحليل وحل المشكلة وهذا يساعد على خلق بيئة عمل مليئة بالإنتاجية * التركيز على ضرورة الترتيب لعمليات التشغيل للإنتاج عن طريق وجود ترتيب هندسي سليم للآلات بما يسمح بالتدفق والمرونة وفي نفس الوقت يسمح بالإيجابية عند حدوث أي تغييرات وتسمح بتطوير الأنشطة على طول العملية الإنتاجية .

* التطوير لمهام ووظائف الإدارات فمعظم الإدارات ستجد نفسها في حالة تطوير بالنسبة لمهامها ومعظمها مرتبطة بالإدارات الإنتاجية . فالعمال في بيئة (J I T) أكثر مهارة ولذلك لجوئهم إلى الإدارات الهندسية وإدارة مراقبة الجودة قليلة جدا ولذلك تخصص تلك الإدارات وقت أكثر لإبداء النصح وتقديم التسهيلات لباقي الإدارات .

* التفهم والاستجابة لطلبات العملاء

* عمال متعددي المهارات .

* توطيد العلاقات مع الموردين فالعلاقة الجيدة مع الموردين سيؤدي حتماً إلى تطوير الجودة وزيادة الثقة ومزيد من الاستقرار في التعامل وفي خطط الإنتاج .

المتطلبات التي لا تخضع للرقابة

تتمثل أهمية التخطيط طويل الأجل في ضرورة التضحية ببعض الوقت لأن العديد من المزايا المتوقعة قد لا تتحقق إذا تعجلت المنشأة في تطبيق (J I T) ولتجنب الأخطاء وكوارث التجربة إذا ما تم البدء - مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - (128) - السنة الأولى - العدد الثاني - سبتمبر 2013م -

في التطبيق فإنه يجب التريث لأن تغيرات التطبيق تحتاج إلى معدات وتدريب وتنظيم وكلها عوامل تتطلب وقت وجهد وأموال كثيرة ولن يكون أمام المنشأة التي تطبق (J I T) أي خيار إلا الاتجاه إلى التخطيط طويل الأجل .

* إقناع حاملي الأسهم أو مالكي المشروع والذين يتوقعون عائد على استثماراتهم ولا يتوقعون إعادة استثمار تلك الأموال عن طريق تطبيق نظم جديدة .

* الدعم الحكومي عن طريق تسهيل إجراءات التصدير وغيرها والحد من السياسات الحكومية التي تعوق تطبيق النظام وخلق مناخ أفضل يسمح بنمو ونجاح تطبيق ذلك النظام .

* التنظيمات الاتحادية والعمالة والتي تحتاج المنشأة التي ستطبق J I T إلى تدعيمها و لضمان التعاون والثقة بين الجانبين لابد من إقامة لجان مشتركة تمكن من إخبار العاملين بخطط الإدارة المستقبلية .

الجانب العمالي

الهدف من الدراسة العملية

يتمثل هدف الدراسة العملية في معرفة مدى استعداد الشركات الصناعية الليبية لتطبيق نظام (J I T) كتجربة يابانية ومعرفة المعوقات التي من الممكن أن يواجهها تطبيق هذه التجربة ومعرفة الإمكانيات المطلوبة واللازمة لتطبيقها .

أسلوب الدراسة

تم استطلاع الرأي الخاص بتطبيق نظام (J I T) كتجربة يابانية طبقت كذلك في بعض الشركات الأجنبية والاتجاه نحو إمكانية تطبيق مثل هذا النظام الإنتاجي الحديث في البيئة الليبية وذلك من خلال اتجاهين

* **الاتجاه الأول :** في البداية تم اخذ بعض أمثلة ونتائج لشركات قامت بتطبيق نظام J I T كتجربة يابانية حديثة (بدول أجنبية) بالإضافة إلى آراء واتجاهات بعض شركات أخرى أجنبية ومدى استعدادها لتطبيق هذا النظام في بيئة ثم تطبيق هذا النظام بها بالفعل .

* **الاتجاه الثاني :** دراسة مدى استعداد الشركات بالبيئة الليبية لتطبيق نظام J I T كتجربة يابانية وكأسلوب إنتاجي جيد يمكن الاستفادة من مزاياه .

وقد تم تجميع الآراء الخاصة بالدراسة العملية الأخيرة عن طريق توجيه قائمة استقصاء لعينة من العاملين داخل شركات صناعة البتروكيماويات في ليبيا .

الاتجاه الأول : أمثلة لشركات يابانية وشركات طبقت نظام JIT كتجربة يابانية :

هناك أمثلة ونماذج كثيرة لشركات قامت بتطبيق نظام JIT فكما ذكرنا سابقا أن الشركات اليابانية التي استخدمت نظام JIT لمدة خمس سنوات أظهرت زيادة في متوسط إنتاجية العمالة قدرها 30 % وانخفاض في حجم المخزون بنسبة 60 % وانخفاض نسبة الإنتاج المعيب إلى 90 % وانخفاض المساحات المطلوبة بأرض المصنع إلى 15 % .

كما أن إحدى شركات إنتاج الديزل اليابانية انخفض بها وقت الاحتفاظ بالمخزون من 81 يوم إلى 29 كما انخفضت تكلفة الآلات ما بين 38 - 56 % وانخفضت معدلات التلف بين 44 - 82 % وتغير خط الإنتاج بمعدل يتراوح من 2 - 14 مرة خلال 5 سنوات من تطبيق JIT .

وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة المواد الأولية المشتراة تشكل ما نسبته (60%) من حجم المبيعات الكلية للمنظمات الأمريكية وأن العوائد التي تحققها المنظمات الأخرى هي أقل مما عليه بالنسبة للمنظمات الأمريكية . حيث تبين أن شركة تويوتا تنفق حوالي (80%) على المشتريات مقارنة مع جنرال موتور التي تنفق ما نسبته (50%) على المشتريات . ويبين الجدول التالي أهم الفوائد المتحققة في تطبيق نظام (JIT) للشراء. (العلي : 2007 ، 468)

نسبة التحسين	الفوائد
23 %	الالتزام بمواعيد التسليم
97 %	نسبة التحسن في جودة المواد الأولية
17 %	المهل الزمنية لمتوسط التجهيز
30 %	الوقت المستغرق من قبل المشتري
40 %	تكاليف المواد التالفة
28 %	الوقت المطلوب للتغيير من قبل المورد للاستجابة للطلبات

الاتجاه الثاني : مدى استعداد شركات صناعة البتروكيماويات في ليبيا لتطبيق نظام J I T وذلك من خلال إجراء بعض المقابلات مع بعض المسؤولين والعاملين بشركات صناعة البتروكيماويات في ليبيا اعتبارات مرتبطة باختيار مجال صناعة البتروكيماويات في ليبيا :

إن صناعة البتروكيماويات في ليبيا تتميز بكثرة المنافسة داخل السوق العالمي وتتطلب احتياجات السوق وتباين نوعياتها وهذا يؤدي إلى :

أ . حذر المنتجين من إنتاج كمية أكبر من الاحتياجات وذلك خوفاً من تقادم المخزون سواء للمنتج النهائي أو المواد الخام وكذلك يتميز هذا المنتج بأن له فترة صلاحية محددة يتلف ويتهاك بانتهاؤها وهذا يؤدي إلى تخفيض المخزون بقدر الإمكان (وهذا الاتجاه يوائم بيئة J I T الإنتاجية) .

ب . يتميز المنتج النهائي في صناعة البتروكيماويات بمروره على عدة مراحل يتشابه بعضها وقد يختلف وكذلك عدم تجانس المنتجات النهائية مما يمثل بيئة نموذجية لإمكانية استخدام هندسة القيمة بتحليل تصميم كل منتج ومما يتطلبه ذلك من تجميع لأجزاء المنتجات مع بعضها البعض .

ج .تداخل العنصر البشري مع الآلات مما يكون أرضية خصبة ومناسبة لإمكانية تكوين خلايا عمل أو مجموعات تكنولوجية .

د . الاهتمام باستخدام الآلات الحديثة عالية التقنية في هذا المجال . وذلك لإمكانية التصنيع بمرونة وحرية في الاختيار وتكوين مجموعات مختلفة من الأنواع والأحجام من وقت لآخر . وهذا يجعل الاهتمام مضاعف بعمليات التهيئة والإعداد والتركيز على العملية الإنتاجية وجودة منتجاتها .

تحليل نتائج إجابات الاستبيان

أولاً : تحليل الأسئلة المتعلقة بمدى استعداد الإدارة لإمكانية تطبيق نظام J I T

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	-75 %100	-50 %74	49 -25 %	أقل من %25	رقم السؤال
7.88	40	8	10	12	20	1
7.26	37.5	8	7	13	22	2
5.73	30	5	6	9	30	3
6.31	33.5	5	8	12	25	4
7.38	38	6	8	18	18	5
9.94	47.5	8	17	13	12	6
11.56	53	10	22	8	10	7
8	39.92					المتوسط

ثانياً : تحليل الأسئلة المتعلقة بطبيعة الإنتاج للمنتجات ومدى ملائمتها لتطبيق نظام

JIT

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	-75 % 100	74- 50 %	- 25 % 49	أقل من %25	رقم السؤال
11.64	53.5	12	19	9	10	8
10.19	48.5	10	15	13	12	9
7.74	39.5	7	9	16	18	10
5.73	30	5	6	9	30	11
7.93	40	9	10	9	22	12
6.20	33	5	7	13	25	13
8.23	40.75					المتوسط

ثالثاً : تحليل أسئلة الاستبيان المتعلقة بالعلاقة مع الموردين والدعم الحكومي لإجراءات الاستيراد

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	- 75 % 100	- 50 % 74	- 25 % 49	أقل من %25	رقم السؤال
5.11	27	3	4	13	30	14
5.86	31.5	4	6	15	25	15
6.3	33.5	5	7	14	24	16
3.4	17	-	-	10	40	17
8.7	43	10	12	8	20	18
5.87	30.4					المتوسط

رابعاً : تحليل الأسئلة المتعلقة بعمليات التشغيل والانشطة المختلفة للإنتاج .

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	- 75 % 100	- 50 % 74	- 25 % 49	أقل من %25	رقم السؤال
7.74	39.5	7	9	16	18	19
7.88	40	8	10	12	20	20
6.20	33	5	5	17	23	21
3.46	22	-	5	10	35	22
6.32	33.62					المتوسط

خامساً : تحليل الأسئلة المتعلقة بمدى توفر مستويات الجودة وتعدد مهارات العاملين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	- 75 % 100	-50 % 74	-25 % 49	أقل من %25	رقم السؤال
5.73	30	5	6	9	30	23
4.51	14.5	-	-	5	45	24
4.90	21.5	2	3	7	38	25
5.04	22					المتوسط

تفسير نتائج اختبارات T

نقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ونرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 0.05 ومستوى ثقة 95 % " حيث أن قيمة T الجدولية هي (- 1.64) وقد تم استخدام الفرضية العدمية ($m < 50$) وبناء على ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية .

نتائج اختبارات (T) للمقارنات الثنائية

البيان " المجموعة "	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
استعداد الإدارة	39.92	8	- 8.90	نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة
ملائمة المنتجات	40.75	8.23	- 7.94	نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة
العلاقة مع الموردين	30.40	5.87	- 24.09	نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة
عمليات التشغيل	33.62	6.32	- 18.32	نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة
توفر مستويات الجودة	22	5.04	- 39.28	نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة

وبناء على نتائج اختبارات (T) يمكن استنتاج النتائج التالية :

1. نرفض الفرضيات العدمية ونقبل البديلة لان قيمة T المحسوبة في كل الحالات كانت أقل من الجدولية .

النتائج

من خلال الدراسة الميدانية وتحليل نتائج الاستبيان تبين أن شركات صناعة البتروكيماويات في ليبيا لا تتوفر فيها مقومات تطبيق نظام J I T وذلك من خلال النتائج التالية والتي تعتبر معوقات لتطبيق هذا النظام :

1. تنسم إدارة الشركات بالجمود وعدم المرونة ومواكبة التطورات التي تحصل في البيئة التي تعمل فيها وبالتالي تعتبر عائق أمام تطبيق نظام J I T .
2. بالرغم من جمود الإدارة ألا أنها تأخذ طلبات العملاء بعين الاعتبار نظرا لشدة المنافسة في السوق الذي تعمل فيه الشركات .

3. لا توجد هناك خطط إنتاج محددة ومفصلة بشكل مسبق حيث لا يتم تحليل كل منتج إلى مكوناته الأساسية كما لا يوجد تركيز على ترتيب عمليات التشغيل وإنما يتم التشغيل لكل مرحلة بمعزل عن المرحلة الأخرى .

4. لا توجد هناك ارتباطات طويلة الأجل مع الموردين كما لا يتم تحديد دفعات للإنتاج .

5. العلاقة مع الموردين هي علاقة قصيرة أساسها المصلحة قصيرة الأجل المبنية على اقل الأسعار

6. لا يتم توفير احتياجات الإنتاج في لحظة الحاجة إليها .

7. هناك بعض الأنشطة التي لا تضيف أي قيمة للمنتج .

8. الشركة لا تلتزم بمستويات الجودة من البداية كما أنها لا تطبق حلقات الجودة .

9. العمال داخل الشركة لا يتمتعون بمستويات عالية من المهارات .

من خلال عرض النتائج السابقة يمكن توضيح نقطة أساسية وهي أن السليبات التي تم ذكرها هي ليست على مستوى الإطلاق وإنما هي نسبية وان الغالب هو ما ذكر . ولكن هناك نسب وان كانت قليلة ولكن بالإمكان استغلالها وتنميتها حتى تعتبر نواه لتطبيق نظام J I T .

التوصيات :

من خلال النتائج السابقة فإنه يتبين أن هناك بالفعل معوقات بالبيئة الليبية وبهذه الشركات على وجه الخصوص وتشتمل هذه المعوقات في :

أ. معوقات داخلية (مشاكل متعلقة بالإدارة - عدم الاستغناء عن المخزون - مشاكل في الجودة- التهيئة والإعداد) .

ب. معوقات خارجية (ترتبط بالموردين سواء من حيث جودة المواد الخام ومواعيد التسليم وكذلك وجود دراسات تسويقية متكاملة - وجود عدم تعاون من بعض الجهات الخارجية لمساندة هذا النظام)

ولهذا فإن الباحث يوصي بما يلي :

1. إنه ليس شرطاً أن يتم التحول تجاه نظام J I T تحولا كاملا وسريعا بل يمكن التحول نحوه تدريجيا بالعمل على تحسين الكفاءة والعمل على مرونة وسهولة العملية الإنتاجية وهذه هي أسس نظام J I T .

2. إن التحول إلى نظام J I T في صناعة البتروكيماويات لن يتم إلا إذا تأكد المديرين من أن تكاليف تدريب العاملين لن تضيع سدى وان يتم بناء كل ذلك في ثقافة المنظمة للتحول إلى هذا النظام .

3. يجب وضع خطط وبرامج للإنتاج بشكل مسبق ومفصل .

4. إن تكون العلاقة مع الموردين هي علاقة شراكة وان يتم تحديد واختيار الموردين على أساس الجودة وليس على أساس التكلفة .
5. الالتزام بمستويات الجودة منذ البداية ومحاولة تطبيق حلقات الجودة .
- 6 . تدريب العاملين لزيادة مهاراتهم وقدراتهم على أداء أكثر من عمل .
- 7 . دراسة تجارب الشركات المماثلة ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان .

قائمة المراجع

أولاً :- المراجع العربية

أ. الكتب

1. العلي ، عبد الستار محمد ، (2006) إدارة الإنتاج والعمليات مدخل كمي ، دار وائل للنشر ، ط 2006
2. العلي ، عبدالستار محمد ، (2007) ، " التخطيط والسيطرة على الإنتاج والعمليات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن .
3. الفضل ، مؤيد (2007) ، تخطيط ومراقبة الإنتاج " منهج كمي مع حالة دراسية " ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية
4. محسن ، عبد الكريم وصباح النجار ، (2006) ، إدارة الإنتاج والعمليات ، ط2 ، مكتبة الذاكرة ، بغداد
5. مصطفى ، أحمد سيد ، (2003) ، التنافسية في القرن الحادي والعشرين مدخل إنتاجي .
6. نجم عبود نجم " إدارة العمليات ، النظم والاساليب والاتجاهات الحديثة " الجزء الثاني .مركز البحوث ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية . ص 717 .

المجلات

1. السعودي ، موسى أحمد ، (2008) ، " أثر تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التميز التنظيمي في البنوك التجارية العاملة في الأردن " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 4 ، العدد 3 ، 2008 .

2. أمل عبد الرحمن السيد " دور نظام تخطيط الاحتياجات المستقبلية من المواد في رفع أنشطة الشراء والتخزين " رسال ماجستير غير منشورة , كلية التجارة جامعة القاهرة , 1992 . ص 2
3. حاتم ، محمد عبدالقادر " الإدارة في اليابان كيف نستفيد منها - مجلة الإدارة - العدد الأول - يوليو 1994
4. سحر عبد الرشيد علي " دراسة الابعاد التكاليفية للتحويل إلى نظام " الإنتاج في الوقت المحدد " دراسة مقارنة بالتجربة اليابانية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة جامعة عين شمس . 1997 .
5. عصام الدين مصطفى محمود - الآثار المحاسبية للمنتج الياباني في إدارة الإنتاج - منهج المخزون الصفري - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس . 1990 .

ثانياً المراجع الأجنبية

- 1- Bozarth, C., & Handfield, R., Introduction to Operations & Supply Chain Management, Prentice Hall, 2006.
- 2- Buffa, Elwood .S.R.K Sarin , Modern production / Operation Management , 8 ed 1999
- 3- Finch Byron , Operations Now : Supply chain, Profitability and Performance , 3 rd edition , McGraw – Hill, 2005
- 4 - Heizer , Jay , and Barry , Production and Operations Management Allyn and Bacon , 2006
- 5- Horngren, T.C and Others , Cost Accounting Amanagement Emphasis, Prentic Hall international , 1994
- 6- Lee , M.S. and Others Goal Programming Methods for Implementation of (J I T) Production System IJOPM , VOL 39 ,No . 2 1992.
- 7- Langley, Jr.et.al. Managing Supply Chains / Al logistics Approach, 8e, New York, South-Western, 2009.
- 8- Sang M. Lee, Mailing Embrahimpour " Just – In – Time " Management Decision ,VOL 25 ,NO .6,1987 .
- 9- Slack Nigel and Others, Operations Management , 2d.ed.London Office , 1998
- 10- Y-Damodar ,L Carol " The Just-In-Time "Philosophy : A literature Review International Journal of Production Research .VOL . 29 No 4,1991

الملاحق

1. استمارة الاستبيان

رقم	السؤال	أقل من 25%	25- 49%	50- 74%	75- 100%
1.	إدارة المنظمة إدارة ابتكارية تتميز بالقدرة على الانفتاح على البيئة المحيطة				
2.	تتسم أهداف الإدارة بالوضوح والدقة				
3.	تتسم الإدارة بأنها مرنة لديها القدرة على الاستجابة لكافة المتغيرات الداخلية والخارجية				
4.	هناك دعم من قبل الإدارة لتطبيق نظام JIT				
5.	المسؤولية مشتركة بين الإدارة والعمال حيث يتم تشجيع العمال على تحليل المشاكل ومحاولة حلها				
6.	هناك تطوير مستمر لمهام ووظائف الإدارات ومعظمها مرتبطة بالإدارات الانتاجية				
7.	هناك تفاهم واستجابة لطلبات العملاء				
8.	يتم تحليل كل منتج من المنتجات إلى مكوناتها الرئيسية				
9.	يتم مقارنة الأجزاء بعضها ببعض ويتم تجميع الأجزاء المتشابهة في الخصائص				
10.	لا يتم انتاج المنتجات إلا بناء على طلبات مباشرة بأوامر تشغيل من المراحل التي تلي المرحلة مباشرة				
11.	لا يقوم أي مركز أو مرحلة تشغيلية بالإنتاج حتى يكون المركز التالي له مباشرة معد ومهيأ للتشغيل				
12.	يتم تطبيق نظام JIT في كل اجزاء او إدارات المنظمة وليس في جزء او إدارة واحدة فقط				
13.	هناك تركيز على ضرورة الترتيب لعمليات التشغيل للإنتاج عن طريق وجود ترتيب هندسي سليم للألات				

				14. هناك دعم من قبل الحكومة عن طريق تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير
				15. العلاقة مع الموردين هي علاقة شراكة يسودها الاستقرار
				16. هناك تعاقبات طويلة الاجل مع الموردين بضمان التوريد في الوقت المحدد للإنتاج وبالجودة العالية
				17. يتم توفير احتياجات المنتجات في نفس لحظة إنتاجها
				18. يتم تحديد كمية الإنتاج وتقسيمها الى مجموعات " دفعات "
				19. يتم تقسيم مكونات التجهيز للألة بحيث يكون تجهيز واعداد الآلة في حده الأدنى
				20. يتم تقسيم عمليات التشغيل الى خلايا مكونه من الآت وعمال بحيث تؤدي كل خلية عدة وظائف
				21. يتم استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج مثل التشغيل والتخزين والانتظار بين مراحل الإنتاج والتخزين
				22. يتم تحديد المشكلات الرئيسية والعمل على التصدي ومن أمثلة المشكلات الرئيسية المخزون
				23. يتم الالتزام بأعلى مستويات الجودة من البداية أي الالتزام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة .
				24. يتم تطبيق ما يسمى بحلقات الجودة وهي عبارة عن مجموعات صغيرة من العاملين الذين يعملون بكل حماس وجدية
				25. يتمتع العمال داخل المصنع بتعدد المهارات حيث يقوم العمال مثلا بأعمال الصيانة الوقائية الى جانب عملهم الأصلي

أثر المتغيرات الدولية على مسار المفاوضات العربية - الإسرائيلية (1991 - 2012 م)

د . فتحي حسن نصار - أ . حسن منصور صالح

ملخص البحث

يناقش هذا البحث أثر حرب الخليج والمتغيرات الدولية على مسار الصراع العربي - الصهيوني، حيث انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة القطب الأمريكي على العالم ودعوته لعقد مؤتمر لحل الصراع العربي- الصهيوني على حساب الحقوق العادلة والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني، الذي انعقد في مدريد 1991، وما زالت مسيرة هذا السلام المزعوم مستمرة برعاية القطب الواحد ، حتى اليوم دون أن يحقق الفلسطينيون شيئاً سوى المزيد من القتل والدمار والمزيد من الاستيطان الصهيوني ، وكلما توقفت هذه المفاوضات تقوم أمريكا بالتدخل للعودة إلى طاولة لمفاوضات .

أما سبب تعثر المفاوضات يعود للقيادة الإسرائيلية التي تريد سلاماً وفق مفهومها، بمعنى أن يتنازل الفلسطينيون عن كل شيء مقابل لا شيء سوى مجرد حكم إداري ذاتي محدود الصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة على السكان الفلسطينيين لا على الأرض وترفض عودة اللاجئين إلى ديارهم المغتصبة ولا لدولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وترفض مجرد وقف الاستيطان الذي لم يبق للفلسطينيين شيئاً ، ولا لترسيم الحدود ، وهذا التعنت الإسرائيلي يعود إلى الدعم الأمريكي اللا محدود للكيان الإسرائيلي.

لذلك اعتبر عدد من القادة الفلسطينيين أن الاستمرار في هذه المفاوضات مذبة سياسية للقضية الفلسطينية، والبديل هو الاستمرار في ممارسة النضال بكافة أشكاله حتى تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني وعلى رأسها العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وممارسة كامل حقوقه المشروعة والعيش في حرية وأمان كبقية شعوب العالم .

المقدمة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح النظام الدولي ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وقد مثلت أوروبا مجالا للمواجهة بينهما، اعتمدت قوى الحرب المفاوضات والمؤتمرات والتحالفات لفرض مصالحها وحسم الخلاف بينها، وكانت قمة مؤتمر يالطا الذي انعقد من 4 إلى 11 فبراير 1945 (1) في منطقة القرم على ضفاف البحر الأسود بحضور الزعماء الثلاثة الكبار: روزفلت (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) وستالين (رئيس الاتحاد السوفيتي) و تشرشل (رئيس الوزراء البريطاني) لتقسيم ألمانيا وعاصمتها برلين إلى مناطق نفوذ بين الدول المنتصرة، وتم الاتفاق أيضا على طبيعة الأنظمة التي ستحكم أوروبا الشرقية، كذلك نتج عن قمة مالطا المنعقدة في 2-3 ديسمبر 1989، بداية انهيار هذا النظام وكانت اعترافا رسميا بهزيمة الاتحاد السوفيتي ومعسكر حلف وارسو، أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو وعكست تلك التحولات نفسها على صعيد السياسة الخارجية فيما سمي بالتفكير الدولي الجديد الذي تمثل في إحلال توازن المصالح (Balance of Interests) محل توازن القوى (Balance of Power) في العلاقات الدولية (International Relations)، مما نجم عنه تخلي الاتحاد السوفيتي عن دوره كطرف في إقامة السلام⁽²⁾ وأصبح العالم أمام وضع دولي جديد شكلت أمريكا فيه هيمنة دولية في ظل غياب منافس لها من القوى الكبرى في العالم.

وهكذا أفرز النظام الدولي الجديد* (New International Order) مجموعة من المتغيرات الدولية ذات العلاقة الوثيقة بأزمة الخليج الثانية، بوصفها أول حدث دولي رئيس يقع منذ سقوط برلين، كما كان إيذانا في نظر البعض ببدء نمط (Style) من أنماط التدخل العالمي، حيث شكل الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، بداية لتدخل أوروبي مباشر في منطقة الخليج بقيادة أمريكا وإقامة تحالفا عسكريا متعدد الأطراف لم يشهد العالم نظيرا له، فتحوّلت المنطقة العربية

¹ -هارولد تمبرلي وجرانت، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة محمد علي أبو درة و لويس اسكندر، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1965، ص 489.

² - كامل عمران، نظام عالمي جديد، مجلة الوحدة، الرباط، ع 100، كانون الثاني / يناير، 1991، ص 98-99.

* معنى النظام الدولي كما هو معروف لدينا هو مجموعة الوحدات السياسية والقواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام والخلل فيها خلال فترة زمنية معروفة للمزيد أنظر Morton: Kaplan, system and process in International Relations, John Wileys & sons : New York , 1952 , p 115 نقلا عن حسن بكر، النظام الدولي الجديد بعد أزمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، ع 3، مالطا، صيف 1991، ص 9. أما الجديد في هذا النظام العالمي اليوم، هو وجود مجموعة من القيم والسلوك غير معروفة من قبل، تولف إتقلا في شكل ومضمون توازن القوى الذي ساد العالم قبل التسعينيات من القرن العشرين، ولكنها لم تخلق نظاما مستقرا عالميا جديدا، وما يحكم العالم اليوم هو سيطرة القطب الأمريكي فقط.

بالكامل مع وقوع هذه الأزمة (Crisis) إلى حقل تجارب دولي أفرز قواعد التعاون والصراع بين مختلف الأمم، وسط حركة تحوّل دولية وتاريخية لم يألفها العالم منذ قيام الحرب العالمية الثانية . فكما كانت القارة الأوروبية مسرحاً للحرب الباردة الأولى (1st Cold War) (1945-1969)، وكانت القارة الأفريقية مسرحاً للحرب الباردة الثانية (2nd Cold War) (1975-1985). فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة (Post - Cold era)، تكونت معالمها في ما تعارف عليه بأزمة الخليج الثانية . فلم تكن الحرب التي خاضتها دول التحالف ضد العراق من تلك الحروب الاعتيادية في التاريخ حتى أن البعض شبهها بحرب عالمية ثالثة ، تجاوزت في جميع صورها التي اتخذتها مختلف أشكال الحروب الإقليمية التي اندلعت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية . وقد وصفها البعض بأنها كانت بمثابة الحملة الصليبية العاشرة على المشرق العربي ، لكن ما يهمنا أن نتائج تلك الحرب كانت مدمرة ولا زال العرب يعيشون كوارثها بشكل عام ، والقضية الفلسطينية بشكل خاص ، لأن أمريكا التي انفردت بمقدرات العالم حكم غير نزيه لتسوية هذا الصراع (Clash) ، والقضية الفلسطينية كانت وستظل دائماً هي جوهر الصراع (1) (العربي - الإسرائيلي من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة .

أما فيما يتعلق بهدف الدراسة فإنه يتجسد في التركيز على نتائج التدخل الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية وضعف المعسكر الشيوعي ثم انهياره، بإجبار العرب بما فيهم بعض القيادات الفلسطينية دخول عصر (السلام) الأمريكي من باب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي على حساب الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

وقد تم تحديد البعد الزمني لهذه الدراسة منذ مؤتمر مدريد 1991 الذي دعت إليه أمريكا والسوفيت وحتى مؤتمر السلام في أنابولس وهو الاقتراح الذي قدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش لحل كافة القضايا بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وما تبع ذلك من أحداث حيث لا تزال المفاوضات تراوح مكانها ويتغول الاستيطان الصهيوني وتعريد قواته برا وبحرا وجوا ، فتحرق البشر والشجر والحجر . وقد تم تحديد البعد الجغرافي (المكاني) بالوطن العربي حيث أن فلسطين جزء لا يتجزأ من هذا الوطن الكبير وتمثل القلب النابض فيه .

¹ - الموقف ألتصاري هو موقف ديناميكي يتمثل بالتحدي الذي يبديه أحد الأطراف والقدرة على الاستجابة الواعية من قبل الطرف الآخر ، وخبر نموذج لهذا النمط لتصاري هو الصراع العربي - الإسرائيلي ، للمزيد أنظر :سعد الدين إبراهيم ،في سوسولوجية الصراع العربي - الإسرائيلي بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1973 ،ص13 . ويستخدم المصطلح للتدليل على المواقف التي تتضمن تعارضا حادا وصريحا في القيم و الأهداف والمصالح لطرفين أو أكثر .

عليه فان الإشكالية التي تبحث فيها هذه الدراسة تكمن في محتويات ونصوص ما طرح من حلول غير عادلة وكارثية على مستوى القضية والشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وبالتالي يمكننا إثارة عدد من التساؤلات التالية :

- هل كل تسوية سياسية يمكنها أن تنهي أي صراع وتحقق السلام المنشود لأطراف الصراع خاصة إذا كان هذا الصراع وجود لا صراع حدود ؟

- ما مدى تأثير الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية من أجل تغيير موقفها من الكيان الإسرائيلي ودفعها للتطبيع من منظور المصلحة الأمريكية - الإسرائيلية؟

- هل القادة العرب قادرين على إدارة مفاوضات بينهم وبين القيادة الإسرائيلية تحقق سلام عادل وشامل للفلسطينيين ؟

- هل الحكومة الأمريكية كوسيط وراعية للمفاوضات حكم عادل في الصراع (العربي - الإسرائيلي) ؟
- ما مدى حجم الضغوط الأمريكية والدولية والعربية على القيادة الفلسطينية للقبول بتسوية مفروضة عليهم؟

- هل توافق الدولة العربية على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف ؟
- هل تحقق الهدف الأمريكي - الصهيوني من حرب الخليج (السيطرة على النفط العربي والقضاء على المقاومة الفلسطينية) وتدمير قوة العراق البوابة الشرقية للدفاع عن الأمن العربي والتي قد تشكل خطرا على الكيان الإسرائيلي ؟

أما فرضيات الدراسة فإنها تتمثل في التالي :

- الفرضية الأولى تكمن في أن الدائرة العربية هي الحلقة الضعيفة وغير مؤثرة في مجرى الصراع العربي - الصهيوني ، على الرغم من إمكاناتها المادية وعلى رأسها النفط .

- الفرضية الثانية تتمثل في أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية سواء كانت علاقات تعاون أم صراع تقوم على أساس ضمان التصرف في النفط العربي بالطريقة التي تراها وضمن أمن الكيان الإسرائيلي .

- الفرضية الثالثة ، تنطلق من أن المصالح الأمريكية هي العامل المحدد لعملية ما يسمى بالتنسوية للصراع (العربي - الإسرائيلي) برعاية أمريكية . فالقضية العربية وفقا للفرضيتين السابقتين تعتبر هي المتغير التابع (The Dependent Variable) ، بينما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) هما المتغير المستقل (Independent Variable) .

وقد اعتمدنا المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة لجمع المعلومات التي تخص دراستنا وتحليلها للوقوف على الحقائق بموضوعية ، وحتى تحقق هذه الدراسة هدفها المنشود تم تقسيمها إلى

المباحث التالية :

المبحث الأول: بوش وحرب الخليج الثانية (تنفيذ المشهد الأول من السيناريو الأمريكي) .

المبحث الثاني : مؤتمر مدريد وما أعقبه من مفاوضات (تنفيذ المشهد الثاني من السيناريو الأمريكي) .

المبحث الثالث : مآزق المفاوضات .

المبحث الرابع : تأثير الثورات العربية المعاصرة على مسار التسوية .

الخاتمة

وتفصيل ذلك كما يلي :

المبحث الأول :- بوش وحرب الخليج الثانية (تنفيذ المشهد الأول من السيناريو الأمريكي)

عندما تسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)⁽¹⁾ لرياسة عام 1989 ، صدم بتوقعات الأزمة البترولية القادمة ، التي ستدفع بلاده إلى كارثة، فالعجز في الميزانية قد وصل إلى 250 مليار دولار والدين القومي الداخلي بلغ ثلاثة تريليونات ما يعادل 3000 مليار دولار وانخفض الناتج القومي بمعدل درجتين ، وتراجعت التكنولوجيا الأمريكية التي كانت على قمة العالم، وبالتالي يمكننا القول أن حرب الخليج الثانية كانت ضرورة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من التدهور ، ولو لم يجدها الرئيس جورج بوش لأخترعها⁽²⁾ . فمنذ لحظة غزو القوات العراقية الكويت في 2 أغسطس 1990 ، كانت القوات الأمريكية جاهزة للتدخل ، مما يدل على أن الترتيبات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية كانت مدروسة مسبقا ، تمثلت في الاستعدادات الدبلوماسية والعسكرية الكاملة لهذه الحرب في مدة لا تتجاوز اثنتان وسبعون ساعة حيث تم دفع الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات الإدانة والمقاطعة والحظر واستتفار القوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية للتوجه مباشرة إلى منطقة الخليج العربي مزودة بأحدث آلات الدمار والأقمار الصناعية ، ودخل الاتحاد السوفييتي في التحالف الدولي لإخراج العراق بالقوة المسلحة من الكويت، وجرى تنسيق كامل مع معظم الدول الغربية الفاعلة عسكريا ولوجستيا ، وفرض مبالغ مالية على اليابان وألمانيا وبعض الدول العربية النفطية لتمويل حرب الخليج ، وتم استقطاب عدد كبير من الدول العربية إلى جانب التحالف الدولي للمشاركة عسكريا ، وإقناع الكيان

¹ .ب- ولد جورج بوش عام 1924 وعمل في شركة بترول تسمى أبديكو عام 1948 ، وفي عام 1950 ، أسس أسس شركة بترول مستقلة للمزيد أنظر ، بير سلنجر و أريك لوران، حرب الخليج ، الملفات السرية ، ط 1 ، ترجمة عزمي مخلوف بيروت ، دار سفلكس 1991 ، ص 16- 17 .

² . المصدر نفسه ، ص 18 .

الإسرائيلي بعدم المشاركة في هذه الحملة العسكرية- لعدم إثارة الحكام العرب _ مقابل إغراق الأموال الطائلة وتزويده بأحدث الصواريخ من نوع باتريوت ،وطلبت في الوقت نفسه من دول أخرى بالمشاركة الرمزية والتي ليس لها علاقة بحرب الخليج مثل : كندا ، وتشيكوسلوفاكيا و استراليا وغيرهم ، وكلف مراسلي وكالة (CNN) الأمريكية للتغطية الإعلامية ،التي لعبت الدور الرئيس في إثارة الرأي العام العالمي⁽¹⁾ ضد الرئيس صدام والقوات العراقية.

انتهت حرب تحرير الكويت من القوات العراقية ،بتدخل القوات الدولية المسماة بعاصفة الصحراء (Desert Storm) ، في فبراير 1991 ، وبلغت تكاليفها نحو 60 مليار دولار ، دفعت الجزء الأكبر منه المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، بخلاف 100 مليار دولار خسائر الكويت في ظل الغزو العراقي ، و 150 مليار تحتاجها إلى إعادة البناء والتعمير ، أما العراق فعليها أن تتحمل مبالغ قد تصل إلى 300مليار دولار ، ما بين تعويضات وتكاليف إصلاح ما دمرته هذه الحرب ⁽²⁾ .

لقد كانت حرب الخليج الثانية إحدى المحطات التي حققها المعسكر الغربي على الصعيد الدولي فتحقق الهدف الأمريكي -الصهيوني من هذه الحرب والمتمثل في تدمير قوة العراق العسكرية والقضاء على القيادة السياسية العراقية ، وتم تجاوز أزمة الطاقة والسيطرة على أسعار النفط وهو لا يزال في باطن الأرض والإجهاز على منظمة الأوبك (OPEC) ، ولأن بترول الشرق الأوسط هو عصب الحياة في اليابان وأوروبا فقد كانت تلك الدول على استعداد للمشاركة في القتال من أجله لضمان تدفقه بالسعر المناسب لذلك كان التحالف مع حكومة واشنطن في هذه الحرب ، أما بالنسبة للكيان الإسرائيلي ،فان هدف السياسة الأمريكية وصانعي قراراتها هو الحرص الدائم على أن تتفرد دولة الكيان بالقوة وسط المحيط العربي ، مما يجعل توريث العراق في حرب يضعف قوتها هو بكل تأكيد في صالح هذا الكيان الإسرائيلي ، و ليس في صالح القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي .كان ذلك على مستوى المتغير الدولي.

أما على مستوى المتغير العربي فانه تمثل في النظام العربي حيث بدا في أضعف حالاته وتراجعت العلاقات العربية -العربية وأضحى الشك نهجا وانقسم الصف العربي الرسمي صفوفًا وكذلك الشعوب بين مؤيد ومعارض للتدخل العراقي في الكويت ، ووقفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية موقفًا مؤيدًا للعراق ، مما انعكس سلبًا على القضية الفلسطينية ، وتسبب في عواقب جسيمة على العاملين الفلسطينيين في دول الخليج وزادت من الأزمة السياسية والاقتصادية لمنظمة التحرير وكذلك تأثرت الانتفاضة الفلسطينية (ثورة الحجارة) التي تفجرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1987 .

¹ . مسعود ضاهر ، المتغيرات الدولية ، حرب الخليج ومستقبل الوطن العربي ، مجلة الوحدة ، الرباط ، ع 79/ 80 ، أبريل - مايو 1991 ، ص 41 .

² . بيير سلنجر وأريك لوران ، مصدر سابق ، ص 16

هذان المتغيران الكبيران وظهور الولايات المتحدة كقطب دولي وحيد على حساب القوى الكبرى ومنها المجموعة الأوروبية الذي اقتصر دورها على الإعداد لمعاودة التسوية في الشرق الأوسط بعد ما ساهمت حرب الخليج في إضعاف الوجود الاستراتيجي الأوروبي في الشرق الأوسط لصالح الوجود الأمريكي المتعاضم ، (1) وبعد بضعة أشهر من هذه الحرب ، وقبل شهرين من الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفيتي ، كان التحضير لمؤتمر مدريد .

المبحث الثاني : مؤتمر مدريد وما أعقبه من مفاوضات) تنفيذ المشهد الثاني من السيناريو الأمريكي).

نشطت الدبلوماسية الأمريكية إثر وقف إطلاق النار في منطقة الخليج العربي، إذ قام وزير خارجيتها (جيمس بيكر) في الفترة ما بين شهري (أبريل-وأكتوبر) 1991، بثمانية جولات للمنطقة ، شملت الكيان الإسرائيلي وعدد من الدول العربية (2) ، ونظرا للتعقيد البالغ في قضية الصراع (العربي - الإسرائيلي) ، انصب الجهد الدبلوماسي الأمريكي على محاولة تحقيق تقدم في هذا المجال ، محاولا الابتعاد عن المسائل الجوهرية لهذا الصراع ، مفضلا حل المسائل التقنية والشكلية التي تعرقل بدء مفاوضات مباشرة بين الأطراف ، وعلى الرغم من أن هذه الشكليات حملت مغزى عميقا في معظم الأحيان بالنسبة لأطراف الصراع ، فإن التنازلات الرئيسية في هذا المجال كان لا بد من أن تقدمها الأطراف العربية ، وقد حملت رسائل التطمينات التي قدمتها الخارجية الأمريكية لمختلف الأطراف في سبتمبر 1991 ، دلالات واضحة على ذلك ، فقد ألقى الرئيس الأمريكي (جورج بوش) كلمة افتتاح مؤتمر مدريد جاء فيها "لقد جننا إلى مدريد في مهمة أمل هي بدء العمل على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط ..." (3) .

انعقد هذا المؤتمر في مدريد (العاصمة الأسبانية) في 30 أكتوبر 1991 ، بحضور ممثلين عن كل من (إسرائيل) ، الأردن ، ولبنان ، سوريا ووفد فلسطيني برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي ، ضمن إطار الوفد الأردني حيث اشترطت القيادة الإسرائيلية بعدم تمثيل الفلسطينيين بوفد مستقل وحضرت مصر بصفه شريك كامل، وراعى المؤتمر أمريكا والاتحاد السوفيتي ، أما الأمم المتحدة فقد مثلها الدبلوماسي السويسري (ادوار برورنر) بصفة مراقب وقد مثل المجموعة الأوروبية وزير خارجية هولندا (هانز) بصفة مراقب أيضا ، وكذلك مجلس التعاون الخليجي ممثلا بأمينه العام (عبد الله بشاره) (4).

1 - عدنان السيد حسين ، التسوية الصعبة ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، 1998 ، ص 77-78 .

2 - المرجع نفسه ، ص 75 .

3 - خليل حسين ، المفاوضات العربية - الإسرائيلية (وقائع ووثائق) من 19/10/1991 - 12/19/1992 ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع ، 1993 ، ص 229-237 .

4 - عدنان السيد حسين مرجع سابق ، ص 79 .

لقد كان هذا المؤتمر سابقة غريبة في تاريخ السياسة الدولية ، ففيه طُلب من المشاركين العرب أن تجرى المفاوضات بين كل وفد عربي وبين الوفد الإسرائيلي على انفراد أي على أساس ثنائي وفي كتمان شديد ، وتم رفض مشاركة أفراد معلنين في منظمة التحرير الفلسطينية أو سكان القدس أو مناطق الشتات الفلسطيني، وأن يسلم كل وفد عربي ما لديه من تصور أولاً ، وبعد ذلك يجيء اتفاق على صيغة العقد الذي تنتظم بموجبه علاقات الأطراف⁽¹⁾، وقد قيل أن هذا المؤتمر لممارسة عملية شعار الأرض في مقابل السلام⁽²⁾، ومن ثم فإن الذي يحتل الأرض هو الذي يملك مقدرات السلام ، أي أن العرب لم يكن في مقدورهم أن يعطوا السلام في مقابل الأرض . فكان المطلوب من الأطراف العربية في هذا المؤتمر الإذعان لمن يسيطر على الأرض ومن ثم على السلام ، ولم يكن في يدهم إلا أن يقولوا "نعم" وقالوها على استحياء ، وكان الوفد الإسرائيلي يعرف ما يجري في كل مسارات المفاوضات ، مما أدى إلى تباعد بين الوفود العربية ، فأعطى ذلك الفرصة للإسرائيليين للتلاعب بكل الأطراف العربية ، والانفراد في النهاية بالوفد الفلسطيني⁽³⁾، ثم تواصلت جولات المفاوضات في واشنطن وغيرها.

و لم تتوقف عمليات بناء المستوطنات والوحدات السكنية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بعد بدء المفاوضات (العربية- الإسرائيلية) في مدريد، بل أنها زادت خلال عام 1991 حسب ما جاء في تقرير وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى 25% بالمقارنة للعام 1990 ، بهدف فرض سياسة الأمر الواقع ، وعلى الرغم من كافة النداءات الموجهة من الدول الكبرى وخاصة الحكومة الأمريكية وروسيا بخصوص تجميد العمل في بناء المستوطنات ، غير أن دولة الكيان الإسرائيلي لم تلتزم بأي من تلك النداءات كعادتها، وقد فضح اسحق شامير نوايا دولة الكيان الإسرائيلي خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة (يديعوت أحرונوت) في يوليو 1991 ، وقد وردت تلك المقابلة مترجمة للغة العربية في مجلة الفرسان⁽⁴⁾، حيث ألقى اسحق شامير اللوم على الولايات المتحدة بشكل رئيس وأوروبا كذلك لما أسماه تبعثر المستوطنات حين قال " إن من ساعد على إخراج اليهود من الاتحاد السوفيتي يتوجب عليه أن يساعد على استيعابهم في (وطنهم القديم - الجديد) ، وأضاف أن استيعاب المهاجرين اليهود وتوسيع الاستيطان ليشمل هؤلاء المهاجرين وطالب تلك الدول ب 10 مليار دولار ، لاستكمال المراحل المطلوبة للاستيطان، مؤكداً أن البناء مستمر في كل جزء من أرض (إسرائيل الكبرى) .

1 - محمد عطوي ، كيان غزة أريحا - أولاً ببيروت ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر ، 1994 ، ص 188 .
2 - نواف أبو الهيجا ، ظواهر وموقف ، لا أرض ولا سلام ، دمشق ، مجلة إلى الأمام ، ع 23962 ، أغسطس ، 2010 ، ص 12.

3 - محمد عطوي ، مرجع سابق ، ص 188 ، 189

4 - مجلة الفرسان ، الاستيطان الإسرائيلي بين التكتيك المبرمج والإستراتيجية الثابتة ، باريس ، ع 706 ، 19 أغسطس / 1991 ، ص 25 ، 26

تبادل الاعتراف بين ياسر عرفات و إسحاق رابين في أطار عملية السلام

جاء الاعتراف بدولة الكيان الإسرائيلي من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من خلال الرسائل المتبادلة الثلاث يوم 9 سبتمبر 1993، وهي كالتالي

-رسالة من ياسر عرفات إلى إسحاق رابين، بتاريخ 9 سبتمبر 1993 ، جاء فيها : " إن توقيع إعلان المبادئ يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط ومن منطلق اقتناع راسخ بذلك أود أن أؤكد الالتزامات الآتية لمنظمة التحرير الفلسطينية . تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن . تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن الرقمين 242 و 338 . تلزم منظمة التحرير الفلسطينية نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وحلا سلميا للنزاع بين الجانبين وتعلن أن كل القضايا العالقة المتعلقة بالوضع النهائي ستحل عن طريق المفاوضات . تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع إعلان المبادئ يشكل حدثا تاريخيا يفتتح عهدا جديدا من التعايش السلمي يخلو من العنف وكل الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار." (1) .

ورد إسحاق رابين على رسالة ياسر عرفات برسالة تحمل نفس التاريخ وتتضمن التالي "ردا على رسالتكم في 9 أيلول ، أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الواردة في رسالتكم قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط" (2) .

أما الرسالة الثالثة فكانت من ياسر عرفات إلى ممثل المنظمة الدولية (يوهان يورغن هولست) وقد حملت نفس التاريخ وجاء فيها " أؤكد لكم أنه لدى توقيع إعلان المبادئ سأضمن المواقف الآتية في تصريحاتي العلنية . في ضوء الحقبة الجديدة التي يمثلها توقيع إعلان المبادئ فان منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة في الخطوات التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها ورفض العنف والإرهاب التي لا تساهم في السلام واستقراره والمشاركة بنشاط في تشكيل إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون" (3) .

وتعتبر اتفاقية أوسلو الموقعة في 13 سبتمبر 1993، أول اتفاق رسمي بين الكيان الإسرائيلي وممثله بوزير خارجيتها (شمعون بيريز) وبين أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (محمود عباس) حيث جرى التقاهم في العاصمة النرويجية(أوسلو) وتم التوقيع في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) ونصت هذه الاتفاقية على إقامة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية

1 - صحيفة النهار البيروتية بتاريخ 10 / 9 / 1993 وانظر ا نص الرسائل المتبادلة بين دولة الكيان الإسرائيلي ومنظمة

التحرير الفلسطينية في الموسوعة السياسية، ج7، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص 644-645 .

2 - المصدر نفسه

3 - المصدر نفسه

أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية ومجلس تشريعي منتخب من الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات يتم خلالها مفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى تسوية على أساس قراري مجلس الأمن رقمي (242 ، 338) وفقا للاتفاقية فان هذه الفترة الانتقالية تبدأ عند انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين في أقرب وقت ممكن لا يتجاوز السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية يتم البحث في بقية القضايا مثل :القدس والللاجئون والحدود والترتيبات الأمنية والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك ومرجعية ذلك كله قراري مجلس الأمن الدوليين 242 ، 338 (1)

دللت مجريات الأمور لاحقا عند التطبيق أن هذا الاتفاق كان مجرد إطار فضفاض يحمل عناوين عريضة ،يحتاج كل عنوان منها إلى شرح وتفاصيل ومفاوضات صعبة ، لذلك كان دخول الجانب الفلسطيني بهذا الشكل من التسوية بمثابة مغامرة تحفها المخاطر لأن موازين القوى الدولية كانت وما تزال في صالح الكيان الإسرائيلي ولأن النظام العربي كان في أضعف حالاته . وما يؤكد عمومية هذا الاتفاق دخول الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي) في مفاوضات معقدة التطبيق تحتاج إلى عدة تفاصيل واتفاقات أخرى ، وهذا ما حصل بالفعل ، فكان اتفاق القاهرة ، في 10 يناير 1994 ، الذي وقعه ياسر عرفات وبييريز ، حول المعابر والترتيبات الأمنية في غزة وأريحا ، وكان اتفاق الخليل في 31 مارس الذي وقع في القاهرة لدخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا ، والبروتوكول الاقتصادي في 29 ابريل إلى اتفاق القاهرة التنفيذي لاتفاق أوسلو في 4 مارس 1994 ، إلى اتفاق نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية الذي وقع في القاهرة أيضا يوم 27 أغسطس 1995 ، إلى اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي الموقع من حكومة واشنطن في 28 سبتمبر 1995 والمعروف باتفاق أوسلو الثاني (2) .

و في 4 يوليو 1995 دخل ياسر عرفات إلى غزة ،مع مساعديه من القيادة الفلسطينية إلى الأراضي التي أعلنت عليها السلطة وهي أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد التزم عرفات خلال ذلك بإيقاف الأعمال المسلحة ونبذ (الإرهاب) (3) أي المقاومة ، ثم جرى انتخاب عرفات رسميا كرئيس للسلطة الفلسطينية في انتخابات كانت مراقبة من قبل الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) فتحصل على نسبة 88 % من الأصوات ، ومع أنه اتخذ لنفسه لقب الرئيس الفلسطيني ، إلا أنه كان يشار إليه من قبل المحافل الدولية بلقب تشيرمان (Chairman) وهي كلمة ليست بدرجة رئيس .

1 - المصدر نفسه

2 - عدنان السيد حسين مرجع سابق ، ص93 .

3 - شبكة المعلومات الدولية (HTTP/WWWktime.com/word/article/0)

حاول عرفات من جانبه تطبيق التزامات أوسلو، لكنه صدم بأن حكومة الكيان الإسرائيلي لا تريد الالتزام بوعودها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق كل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في الموعد المتفق عليه وهو 4 مايو 1999⁽¹⁾ . وفي شهر يوليو عام 2000 ، التقى عرفات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي 'يهود باراك' في كامب ديفيد بإشراف الرئيس الأمريكي كلنتون لتوقيع اتفاقية الحل النهائي ، لإنهاء الصراع (الفلسطيني - الإسرائيلي) ، غير أن عرفات رفض التوقيع على الحل المطروح الذي اعتبره منقوصا ولا يلبي من وجهة نظره الحد الأدنى الذي يطمح إليه الفلسطينيون وهو الأراضي المحتلة عام 1967 والتي تشكل فقط 22 % من فلسطين التاريخية بما فيها القدس الشرقية . وهو صاحب شعار " على القدس رايعين شهداء بالملايين " ⁽²⁾ ، وعلى الرغم من تمتع الرئيس عرفات بشعبية واسعة لدى الفلسطينيين سيما في عقد الثمانينات بعد اجتياح القوات الإسرائيلية للأراضي اللبنانية وصمود المقاومة الفلسطينية ، إلا أن شعبيته تراجعت أثناء رئاسته السلطة ، واتهمت الجماهير السلطة بالفساد وسوء الإدارة الأمنية والمالية والمؤسساتية في داخل أراضي السلطة ، أما حركة حماس فقد هاجمت اتفاق أوسلو وعددت سلبياته، وطرحت الاستمرار في المقاومة ضد العدو المحتل، وبدأت شعبيته في تلك الفترة في الصعود وخاصة في قطاع غزة ⁽³⁾ .

وخلال الممارسات العملية على أرض الواقع لم تلتزم القيادة الإسرائيلية بشيء من اتفاق أوسلو وبذلك انكشف هدف تلك القيادة من اتفاق أوسلو وهو التحالف الأمني بين السلطة و بين الكيان الإسرائيلي وبرعاية دولية واضحة ومكتوبة بهدف تصفية الانتفاضة الشعبية والمقاومة داخل فلسطين التي انطلقت منذ عام 1987 ، أما التفاصيل الأمنية والإدارية والاقتصادية فقد عبرت عنها ملاحق تفصيلية واحتفظ الكيان الصهيوني على مستوى الأمن الداخلي والخارجي بحقه في مطاردة ما أسموهم بالمطلوبين والمشبوهين (الإرهابيين) أي كل من يحاول أن يقوم بعمل مقاوم ضد الكيان الإسرائيلي .

وما أعقب ذلك هو فرض حظر التجول من قبل الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة وتشديد الإجراءات على المصلين في المسجد الأقصى والإنذارات المتلاحقة بالعودة إلى الإغلاق الشامل للقطاع والضفة الغربية إذا استمرت فعاليات الانتفاضة الشعبية ، وسمح لبعض عمال غزة والضفة بالعودة للعمل في مؤسسات الاقتصاد الإسرائيلي ، لإبعادهم عن المشاركة في الانتفاضة .

¹ - عبد القادر ياسين مسيرة ياسر عرفات ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع 159 ، يناير 2005 ، ص 78 .

² - شبكة المعلومات الدولية ([HTTP://WWW.ktime.com/word/article/0](http://www.ktime.com/word/article/0))

³ - المصدر نفسه .

وبعد مفاوضات كامب ديفيد وطابا وتمسك الرئيس عرفات بالحد الأدنى من الثوابت الوطنية الفلسطينية وهي⁽¹⁾ :

- استعادة كل الأراضي المحتلة عام 1967 غير منقوصة .

- إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف (القدس الشرقية) .

- ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

بدأت الدوائر الأمريكية وأوساط من الحكومة الإسرائيلية وبعض سياسيينهم بالقول بعدم جدوى المفاوضات مع ياسر عرفات ، حيث ازداد العنف خلال الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) التي اشتعلت في 28 سبتمبر 2000، و ازداد أيضا العنف المضاد من جانب قوات الكيان الإسرائيلي وقامت عدة عمليات استشهادية أسفرت عن مقتل كثير من الجنود الإسرائيليين ، وعلى الرغم من شجب الرئيس عرفات واستنكاره لهذه العمليات إلا أن رئيس الوزراء الصهيوني (أرئيل شارون) حمل الرئيس الفلسطيني كل هذه الأعمال ورفض مقابلته وحاصره في مقره بمدينة رام الله ، لذلك لم يتمكن من حضور مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بيروت يوم 26 مارس 2002⁽²⁾، حيث تقدم الملك عبد الله بن عبد العزيز (ملك المملكة العربية السعودية) بمبادرة عربية للسلام مع الكيان الإسرائيلي والفلسطينيين⁽³⁾ هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود 1967 وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية مع الكيان الإسرائيلي، . وقد نالت هذه المبادرة تأييداً عربياً ما يؤكد إجماع العرب على الرغبة في تحقيق السلام العادل والشامل - خشية ألا يسمح له بالعودة إذا غادر الأراضي الفلسطينية ، وفي 29 من نفس الشهر حاصرته القوات الإسرائيلية داخل مقره في المقاطعة مع 480 من مرافقيه ورجال الشرطة الفلسطينية⁽⁴⁾، وهكذا بدأت حالة من المناوشات و كان يقتحم خلالها الجيش الإسرائيلي ويطلق النار على مقر عرفات مما أدى إلى عدة ثقب في جدرانه ، وظل عرفات صامداً في مقره متمسكا بموقفه ، حتى بدأت تتوافد عليه في مقره بالمقاطعة مئات المتضامنين الدوليين ، كذلك تعرض عرفات من قبل الإدارة الأمريكية والقيادة الإسرائيلية لحملة لإقصائه عن السلطة أو إبعاده عن مركز القرار فيها بدعوى تحميله مسؤولية ما وصلت إليه الأوضاع من تدهور في أراضي السلطة الفلسطينية⁽⁵⁾) ومن ثم فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقوي من جديد العلاقات الأمريكية-

¹ - إشراف : عماد جاد ، ملف العدد ، فلسطين : المشهد السياسي بعد عرفات ، مجلة السياسة الدولية ، ع 159 ، القاهرة ، يناير 2005 ، ص 74 ، 75

² - شبكة المعلومات الدولية (HTT/WWWK,Arabs48.com/display,x2.)

³ - نواف أبو الهيجا ، مرجع سابق ، ص 13 .

⁴ - الموسوعة الحرة ، من ويكيبيديا .

⁵ - عماد جاد ، مستقبل التسوية بعد عرفات ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص 122 .

الإسرائيلية - وهي دائما كذلك - على حساب العلاقات الأمريكية- العربية و تبعا للموقف الإسرائيلي الواضح والنهائي من الإرهاب الذي وضع الكيان الإسرائيلي في خندق واحد مع الحكومة الأمريكية لمكافحة ما أطلقوا عليه الإرهاب .

وتباينت التحديات التي أثارها أحداث 11 سبتمبر أمام القضية الفلسطينية، فقد حدثت في وقت تصاعدت فيه وتيرة المقاومة والنضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتعددت وسائل وآليات الانتفاضة الأقصى التي حققت إشعاعا دوليا وإجماعا وطنيا، فاستغلت القيادة الإسرائيلية أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتوصف الانتفاضة الفلسطينية بالإرهاب مستفيدة من الحملة الأمريكية لمواجهة "الإرهاب"، متناسية أن من حق حركات التحرر انتهاج كافة السبل من أجل التحرير و حق تقرير المصير وان المقاومة الفلسطينية هي حركة تحرر وليس حركة إرهابية .

وأمام التناغم القائم بين مكونات الإدارتين الجمهورية في الولايات المتحدة و"الليكودية" في الدولة العبرية ، جاء الخطاب الأمريكي بشأن المقاومة الفلسطينية يتماهى مع خطاب أريئيل شارون بالكامل، فهو يركز على التقيد بالأمن الإسرائيلي وضبط التنظيمات المعارضة لأوسلو وإلقاء القبض على المجاهدين، بحجة مقاومة الإرهاب !

وأمام تصاعد حركة المقاومة الفلسطينية ، طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) في 24 مايو 2002، تشكيل قيادة فلسطينية جديدة متهما ياسر عرفات بمساندة الإرهاب، وبسبب الضغط الدولي وانسداد الأفق السياسي ، اضطر عرفات للتنازل عن بعض صلاحياته لرئيس الوزراء أحمد قريع (أبو علاء) لكنه سرعان ما استقال وتولى المنصب محمود عباس (أبو مازن) .

وفي مؤتمر صحفي مشترك للرئيس الأمريكي بوش وارئيل شارون يوم 14 أيرسل 2004 ، عبّر فيه الرئيس بوش عن مدى تحيزه بالكامل إلى جانب الكيان الإسرائيلي على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها شطب القدس القديمة كعاصمة للدولة الفلسطينية من قضايا الحل النهائي إلى جانب إلغاء حق اللاجئين في العودة وإعطاء (إسرائيل) الحق في التوسع وبناء المستوطنات وإبراز الصفة اليهودية للدولة وتناسى ما كان قد وعد به الفلسطينيين عن قيام الدولة الفلسطينية مع نهاية 2005 (1) .

وبدا على الرئيس عرفات المرض وتدهورت صحته فنقل إلى باريس حيث وافته المنية في 11 نوفمبر 2004 م ، وبذلك انتهت مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني كانت على ثلاثة مستويات : المستوى الوطني (المحلي) والمستوى(الإقليمي) والمستوى (الدولي) ، لما كان يتميز به من سمات

¹ - أحمد يوسف القرعي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع 159 ، يناير 2005 ، ص 119-120 .

كاريزمية ، فقد نجح عرفات كرمز لجيله في فرض القضية الفلسطينية على الساحة الدولية منذ النصف الثاني من القرن العشرين .

رحل عرفات تاركا المؤسسات الفلسطينية عاجزة وضعيفة ، كما أن رحيله أقام نوعا من التنافس ما بين جيل عرفات وجيل الشباب ، واختلطت الأوراق في حركة فتح ، وبدأت الفصائل الأخرى الأعضاء في منظمة التحرير تطالب بعملية التغيير وكذلك الفصائل خارج المنظمة بدأت تتطلع إلى الحصول على جزء من كعكة السلطة على الأقل .

انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة

نجح محمود عباس (أبو مازن) في الانتخابات الرئاسية ، خلفا للرئيس الراحل ياسر عرفات ، في 9 يناير 2005 ، وقد ورث تركة متقلبة وخصوصا على المستوى الداخلي من خلافات وتفسخ طال حركة فتح وحصار إسرائيلي محكم وانحياز أمريكي سافر و تباين مواقف الأشقاء العرب ، أما هو فله سياسة لا يحدد عنها تتمثل في معاداته للكفاح المسلح ، تحت شعار رفض عسكرة الانتفاضة أو استخدام العنف وهو أحد القيادات الفلسطينية التي فتحت حوارا مع الجناح اليساري اليهودي والحركات الداعية إلى السلام في (إسرائيل) خلال فترة السبعينات من القرن الماضي وكان أبرز مهندسي أوصلو⁽¹⁾، و تحت ذريعة التقدم بعملية السلام و تحت شعار "نبذ الإرهاب وتدمير البنى التحتية لمنظماته" (2) أصبح التخلص من قوى المقاومة مطلبا أمريكيا وإسرائيليا كشرط مسبق لاستئناف للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية .

فوز حماس في الانتخابات التشريعية و موقف اللجنة الرباعية الدولية منها :

في 25 يناير 2006 ، جرت تحت الضغط الدولي انتخابات تشريعية الفلسطينية ، اعترف العالم كله بنزاهتها ، وفازت فيها حركة حماس وفي يوم 19 فبراير من نفس العام، اجتمع المرشحون الفائزون في الانتخابات في المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة رام الله ، وأدوا القسم وأصبحت حركة حماس تشغل 76 مقعدا من مجموع مقاعد المجلس البالغة 132 مقعدا وهذا يدل على شعبيتها و في استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية نشرت نتائجه في 9 يونيو 2008 سجل تزايدا نسبيا في شعبية حركة حماس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأشهر الثلاثة السابقة⁽³⁾ ، في حين شغلت حركة فتح (أكبر فصائل الثورة الفلسطينية) 34 مقعدا ، واحتفظ أبو مازن (فتح) بمنصبه كرئيس ، وطلب رسميا من حركة حماس تشكيل حكومتها، فعينت إسماعيل

¹ - عبد القادر ياسين ، مسيرة ياسر عرفات ، مجلة السياسة الدولية ، المرجع نفسه ، ص 79 .

² - عوني صادق ، مشروع وطني تحت الأنقاض ، مجلة الهدف ، دمشق ، ع 1386 بتاريخ 5 فبراير /شباط 2007 ، ص 23

³ - الموسوعة الحرة ويكيبيديا .

هنية رئيسا للوزراء، وصرح المتحدث الرسمي باسم حركة حماس بأن الحركة سوف تمارس حقها الشرعي في مقاومة الاحتلال ،واضطلع محمود الزهّار بمسؤولية الخارجية ومفاوضات الأمن والسلام ، فشكل ذلك بداية أزمة حقيقية للحكومة الجديدة لأن حركة حماس ترى أن مسيرة التسوية بين العرب والكيان الإسرائيلي التي انطلقت رسميا في مؤتمر مدريد عام 1991 أقيمت على أسس خاطئة، وتعتبر اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ) الذي وقع عام 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل ثم تغيير في مواد ميثاق المنظمة وحذف العبارات التي تدعو للكفاح المسلح (1).

فاجتمع ممثلو اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) في لندن لدراسة المشكلة حيث أن هذه الدول تساهم بمبالغ كبيرة لدعم السلطة الفلسطينية ، واتخذ الأعضاء قرارا بضرورة اعتراف حماس أولا (بإسرائيل) ونبذ العنف ، ولكنهم اتفقوا على استمرارهم في تقديم الدعم على الأقل أثناء تشكيل حماس لحكومتها على أمل إقناعها بتعديل سياستها الخارجية ، وقد اتخذت روسيا موقفا أكثر ايجابية بدعوته لحماس لإرسال وفد إلى موسكو ، وقد وصل الوفد فعلا إلى موسكو يوم 3 مارس من نفس العام ،حيث استقبله وزير الخارجية الروسية ، الذي حاول إقناع وفد حماس بتغيير سياستها الخارجية لتكون أكثر قبولا لدى دول اللجنة الرباعية ،وأبدى استعداد بلاده لتزويد حماس بالسلاح إذا غيرت من موقفها ، كما أن الحكومة الأمريكية عبرت عن قلقها بشأن الارتباط بين حماس وسوريا (2)

. هكذا دخل الوضع الفلسطيني مرحلة جديدة ، أصبح فيها المشروع الوطني الفلسطيني بعد عام من العزل والحصار للشعب العربي الفلسطيني وللحكومة التي شكلتها حماس خارج التداول السياسي ،كما أصبح الشعب الفلسطيني يقف على حافة الحرب الأهلية ، فقد رفضت حماس أوسلو كما سبق القول ،مما عرضها للمواجهة مع حركة فتح وبعض الأنظمة العربية ثم الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الكيان الإسرائيلي ودول الاتحاد الأوروبي ، ومما يؤخذ على حركة حماس المشاركة في عملية سياسية معروف سقفا مسبقا ،

¹ -الموسوعة الحرة (وكيبديا)

² - طارق فوزي، مرجع سابق ، ص 150، 151 .

مبادرة بوش لتسوية الصراع العربي - الفلسطيني :

خارطة الطريق

كشفت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، عن الهوية الواسعة بين المبادئ التي تتادي بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النظام الدولي الجديد بما يمثله من سيادة الروح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية بصورة سلمية فنصبت أمريكا نفسها للقيام بدور قيادة العالم والمنظم له مما أدى إلى زيادة انغماسها في القضايا الدولية . وفق تقسيم العالم إلى محورين هما : محور الخير بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومحور الشر الذي تقوده الدول (المارقة) والتي تمارس (الإرهاب) حسب وجهة نظر الرئيس بوش من منطلق من ليس معنا فهو ضدنا .

وفي ظل تلك الأجواء الدولية المتأزمة من تجهيزات لاجتياح العراق والحرب الأفغانية ، تقدم الرئيس الأمريكي بوش في أبريل 2002م، بمبادرة جديدة لتسوية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، أطلق عليها خارطة الطريق ، عكست وجهة النظر الأمريكية للحل خلال تحديد مجموعة من الالتزامات أشترط على الجانب الفلسطيني القيام بها وهي⁽¹⁾ :

1. إيقاف كافة الأعمال (الإرهابية) الموجهة لإسرائيل .
2. بناء ديمقراطية حقيقية تعتمد على التسامح والحرية .
3. إذا تحقق ما سبق تعمل واشنطن على إقامة دولة فلسطينية مؤقتة في انتظار محصلة المفاوضات حول معظم القضايا

4. ستدعم الولايات المتحدة إعلان دولة فلسطينية مكتملة السيادة بعد اختيار قيادة جديدة
5. ضرورة إجراء إصلاح شامل في السلطة الفلسطينية يتضمن تغيير القيادة .

وبعد خطاب بوش ، قامت اللجنة الرباعية التي تشكلت في مدريد بمتابعة ما جاء في هذا الخطاب في مايو 2002 م، لدعم عملية التسوية فطرحت تلك اللجنة المسودة الأولى لخارطة الطريق وكان تنفيذ آلياتها على ثلاث مراحل كالتالي⁽²⁾ :

المرحلة الأولى : تستمر حتى أواسط عام 2003 يتم من خلالها ترتيبات ومبادئ أمنية لوقف العنف تماما وتهدئة الأوضاع وتنفيذ انسحاب (إسرائيل) إلى حدود ما قبل اندلاع الانتفاضة ، ويتم خلال تلك الفترة إجراء انتخابات فلسطينية عامة في موعد أقصاه عام 2003 .

¹ - صبحي عسيلة ، خريطة الطريق واحتمالات إقامة دولة فلسطينية ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، 2003 ، ص 8، 9

² - المرجع نفسه . ص 10

المرحلة الثانية : تتركز في الجهود حول إعلان الدولة الفلسطينية ضمن حدود مؤقتة تعمل وفق الدستور الجديد.

المرحلة الثالثة : تمتد من 2004-2005 ، تجرى خلالها مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية مباشرة لتسوية نهائية تقوم على أساس قراري 242 ، 338 وانسحاب (إسرائيل) إلى حدود أمانة معترف بها.

الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق :

أعلن رئيس دولة الكيان الإسرائيلي (أريئيل شارون) قبوله بمشروع خارطة الطريق مع بعض التعديلات منها⁽¹⁾ :

- الجدول الزمني ، رفض الجانب الإسرائيلي التقيد بجدول زمني لتطبيق خارطة الطريق ، وطالبوا بأن تكون الخطوات المطلوبة منهم مرتبطة بخطوات سابقة من الجانب الفلسطيني ، بحيث يستطيع الجانب الإسرائيلي وقف التقدم فيها إذا لم يلتزم الجانب الفلسطيني بما عليهم ، كما اعترضوا على السقف الزمني للخطة على أساس أن عام 2005 هو موعد مبكر كثيرا⁽²⁾.

- رفض الجانب الإسرائيلي أن يبدأ حل التنظيمات العسكرية الفلسطينية وجمع الأسلحة (غير الشرعية) في المرحلة الثانية من تلك الخطة بعد الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل الانتفاضة في 28 سبتمبر 2000 ، وطالبوا أن يتم التركيز أولاً على وقف (العنف) الفلسطيني قبل البدء في تنفيذ أي التزامات يقومون بها .

- رفض الجانب الإسرائيلي إعطاء مهمة ومراقبة الخطة إلى اللجنة الرباعية ، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني الفلسطيني ، وطالبوا أن تقوم بهذه المهمة الولايات المتحدة الأمريكية .

- رفض الجانب الإسرائيلي ذكر مبادرة السلام العربية كواحدة من الأسس التي تقوم عليها عملية السلام ، ودعت إلى أن تقوم خارطة الطريق على المبادئ التي وردت في خطاب بوش .

- رفض الجانب الإسرائيلي الحديث عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين حيث أشارت خارطة لطريق بالخصوص عن حل متفق عليه عادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين في إطار الحل النهائي .

بالنسبة للدولة الفلسطينية ، طالب الجانب الإسرائيلي باستبدال الحديث عن دولة فلسطينية ، إلى دولة فلسطينية مؤقتة ذات طابع سياسي ، كما رفضوا الالتزام بمسؤوليتهم عن إيجاد تواصل إقليمي يسمح للفلسطينيين إقامة الدولة الفلسطينية.

ولو تمعنا قليلا في هذا الرفض الإسرائيلي نستنتج بكل بساطة أن قادة الكيان الإسرائيلي يريدون سلاما وفق مفهومهم ، وهو أن يتنازل الفلسطينيون عن كل شيء بدون مقابل وهم على استعداد

¹ - شبكة المعلومات الدولية ، الموسوعة الحرة .

² - المرجع نفسه

للاستمرار في المفاوضات ما دامت لا تلزمهم بشيء فالاستمرار في عملية الاستيطان وتهويد الأراضي المحتلة قائم والاعتقالات والاعتقالات للفلسطينيين لا تتوقف ، فلماذا لا يستمرون في المفاوضات ؟
الموقف الفلسطيني من خارطة الطرق (1): مع أن الفلسطينيين لم يتسلموا نسخة رسمية من هذه المبادرة ، إلا أنهم أعلنوا موافقتهم مع بعض التحفظات المتعلقة بطول مدتها وضرورة إعطاء المراقبة للجنة الرباعية ووضع مراقبين للفصل بين القوات الإسرائيلية والمناطق الفلسطينية والانسحاب من المدن ووقف الاعتقالات وإنهاء الحصار على المدن وتحرير الأموال الفلسطينية المحتجزة والانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة ، والتوقف عن نهب الأراضي الفلسطينية من خلال بناء الجدار العنصري العازل . وهذه المطالب كان من المفروض أن تتجز من خلال اتفاق أوسلو عام 1993 وليس في أواسط عام 2003 ! وفي ضوء جملة الملاحظات السابقة من كلا الجانبين ، أدخلت الإدارة الأمريكية بعض الملاحظات التي تخص الجانب الإسرائيلي وكذلك الجانب الفلسطيني على نص تلك المبادرة . غير أن خارطة الطريق ظلت حبرا على ورق بسبب التعنت الإسرائيلي وعدم رغبتها في المفاوضات الجادة .

مؤتمر أنا بولس للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين: انعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الحكومة الأمريكية وبإشراف وزيرة خارجيتها (كوندوليزا رايس) وحضور عدد كبير من المسؤولين العرب يوم 27 نوفمبر 2007 في مقر الكلية البحرية في أنابولس ، ماريلاند ، انتهى بصور بيان مشترك بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس ، يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي ، وقد حلل عدد من المراقبين أن الحضور العربي الكبير داخل هذا المؤتمر كان يهدف إلى رغبة الدول العربية في التطبيع مع الدولة العبرية ، لكن أيضا كان هناك شبه إجماع من الدول العربية على أن التطبيع لن يتم إلا بعد إحلال السلام الشامل مع الفلسطينيين (2) . ويمكننا حصر أهداف المؤتمر كما يلي :

1. سعت أمريكا للتوصل في هذا المؤتمر إلى إعادة إحياء خطة خارطة الطريق .
2. يكون الهدف هو إقامة دولة فلسطينية قبل نهاية فترة رئاسة بوش أمل الطرف الفلسطيني أن يتمخض المؤتمر عن إعلان مبادئ مشترك مع الإسرائيليين بشأن القضايا الرئيسية، وأن يسفر عن أجندة زمنية لإقامة دولتهم. وكان الطرف الإسرائيلي متفائل بتفعيل المحادثات لكنهم لم يوافقوا على جدول زمني لإقامة دولة فلسطينية (3). بمعنى أنهم كانوا يريدون المفاوضات لمجرد المفاوضات ، ليوهمو العالم أنهم مع السلام فقط .

1 - شبكة المعلومات الدولية ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة

2 - شبكة المعلومات الدولية ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة .

3 - شبكة المعلومات الدولية ، الموسوعة الحرة

و قد لاقى هذا المؤتمر إجماعا عربيا شبه كامل تمثل بحضور وفود من جميع الدول العربية، ومع ذلك كان هنالك رفض شعبي في فلسطين للمؤتمر تمخض في هيئة مظاهرات سلمية أقامتها بعض الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية مثل حزب التحرير وحماس والجهاد الإسلامي وبعض القوى الأخرى في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد اعترضت قوى الأمن الفلسطينية التظاهرات التي دعا إليها حزب التحرير في خمس مدن في الضفة كان أعنفها في مدينة الخليل حيث قتل الشاب هشام اللبرادعي الذي ينتمي إلى حزب التحرير⁽¹⁾ .

المبحث الثالث : مآزق المفاوضات.

لقد بدأت أزمة المفاوضات (العربية - الإسرائيلية) منذ مؤتمر مدريد حيث اشترط الفريق الإسرائيلي على الوفود العربية أن يجتمع بهم منفردين كل فريق على حده فرده وفي كتمان شديد ، وكان ذلك لبث الفتنة وإثارة الشكوك بين الوفود العربية ، ومع ذلك قبلت تلك الوفود بما أملاه عليهم الوفد الإسرائيلي .

و بانتهاء المرحلة الانتقالية التي حددها اتفاق أوسلو دخلت عملية التسوية في مآزق حرج وبالتالي توقفت المفاوضات للتباين بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني، فقد وضع المفاوض الإسرائيلي الخطوط الحمراء أمام الحل الذي يمكن التوصل إليه في القضايا المصرية الفلسطينية ومنها : القدس واللاجئين والمستوطنات والدولة الفلسطينية . ، وفي 14 سبتمبر 2009 أعلن بنيامين نتنياهو أن الاستيطان في القدس سوف يتواصل لأن القدس ليست مستوطنة وفي كل يوم يحمل أبناء عن بناء استيطاني جديد ومصادر أراض واعتداءات على المواطنين الفلسطينيين وكرومهم وأشجارهم وأراضيهم ، كما يعلن قادة الكيان أن موضوعات القدس واللاجئين ليست محلا للتفاوض².

ومع كل تلك التصريحات والقرارات الإسرائيلية عاد المبعوث الأمريكي جورج ميتشل إلى المنطقة العربية بعد أن أجل زيارته لعدة أيام كنوع من العتاب على تلك القرارات ببناء مئات الوحدات السكنية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة ، كرد على المطالبة الأمريكية بتجميد مؤقت للبناء الاستيطاني من أجل عودة المفاوضات ودفع عملية السلام ، وفي الوقت ذاته يصل بنيامين نتنياهو إلى القاهرة للقاء الرئيس حسني مبارك ، لبحث عملية السلام وما سمي بالتحديات التي تواجه المنطقة ، والتي ربما يقصد البرنامج النووي الإيراني . وتحديث التقارير الصهيونية عن تفاهات تم التوصل إليها لاستئناف المفاوضات في شهر أكتوبر 2009 ، بعد لقاء ثلاثي في نيويورك يجمع الرئيس أوباما مع نتنياهو مع محمود عباس ، وتم طرح الرئيس أوباما خطته للسلام في الشرق الأوسط في خطابه في الأمم المتحدة

¹ - المصدر نفسه .

² - نواف أبو الهيجاء ، سلطة رام الله ويهودية الكيان الصهيوني ، مجلة إلى الأمام ، دمشق ، ع 3399 ، نوفمبر 2010 ، ص

والتي تقوم على التوصل إلى حل خلال عامين وترتكز المفاوضات على مسألة الحدود بين الكيان الإسرائيلي والدولة الفلسطينية الموعودة (1). كل ذلك مجرد كلام في الهواء. وهو ما أكده المبعوث الأمريكي حين نفى حدوث تقدم في تلك المفاوضات حول تجميد الاستيطان في الضفة الغربية ولكنه بدلا من الضغط على الجانب الإسرائيلي للالتزام بالحد الأدنى للاستمرار في مسيرة المفاوضات ، طالب الدول العربية بخطوات حسن نية يجب أن تقوم بها تجاه (إسرائيل) لإعطائها الثقة في عملية السلام عبر خطوات تطبيعية (Normalization) تتمثل في فتح ممثلات وفتح الأجواء للطيران المدني الإسرائيلي والسماح له بالطيران المباشر إلى أراضي هذه الدول، وفتح الاتصالات الهاتفية مع هذا الكيان ومنح رجال الأعمال والسياح تأشيرات دخول لهذه الدول . وفي مقابل هذا الجهد الأمريكي لدفع العرب نحو التطبيع الكامل ، فان حكومة نتنياهو التي أطلقت نفسها العنان لهجوم استيطاني مسعور وغير مسبوق في الضفة الغربية والقدس المحتلة ويتبارى وزرائها في التأكيد على ما يسمونه "حق اليهود في الاستيطان في أرض (إسرائيل)" ففي الفترة الأخيرة صادق وزير الحرب (إيهودا باراك) على بناء 455 وحدة استيطانية في الضفة الغربية ، وتحدث وزير النقل (يسرائيل كاتس) عن المضي في البناء في 12 حيا استيطانية في القدس الشرقية وفي 2500 وحدة استيطانية في الضفة الغربية وبناء المزيد من المدارس والكنس والمدارس الدينية والمستوطنات والطرق داخل تلك المستوطنات(2) وأعلن موشي يعلون (نائب رئيس الحكومة) ، أن لليهود الحق في الاستيطان من النهر إلى البحر .

والسؤال الكبير هو :على ماذا يتفاوض الفلسطينيون إذن ؟!

قبل أن يمضي شهر على استئناف المفاوضات المباشرة في واشنطن تحدثت التقارير الإسرائيلية في مطلع سبتمبر 2010، أن تلك العملية اصطدمت بالحائط حين رفضت حكومة نتنياهو تمديد فترة تجميد الاستيطان التي انتهت في 26 من نفس الشهر ليس هذا فقط بل أعلنت بشكل استنفازي مناقصة لبناء 238 وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية (3).

وهنا لا بد من القول أن عملية السلام هذه مع الكيان الإسرائيلي هي من الأساس عملية بلا أرجل ومحكوم عليها بالفشل على الرغم من إصرار فريق السلطة الفلسطينية تمسكه بالمفاوضات ،ومن هنا جاء رفض نتنياهو وحكومته تمديد تجميد الاستيطان ولو لشهرين كما طلب الرئيس أبو مازن ، والأدهى والأمر أن نتنياهو طلب من السلطة الفلسطينية الاعتراف بيهودية الدولة التي تسقط حق

1 - شبكة المعلومات الدولية ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة

2 - نواف الزرو ، سياسة وقف الاستيطان ، مجلة إلى الأمام ، دمشق ، ع 3389 ، يناير 2010 ، ص 16 .

3 -- محمد رشاد الشريف ، بين مأزق المفاوضات والمصالحة الفلسطينية ، مجلة إلى الأمام ، دمشق ، ع 2399 ، نوفمبر / تشرين ثاني 2010 ، ص 14 .

اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم المغتصبة وحق العرب المقيمين فوق أرضهم منذ 1948 ، بل وتنسف حق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه من الأساس ، مقابل ماذا ؟ المفاوضات ثم المفاوضات⁽¹⁾.

وفقط مقابل تمديد تجميد الاستيطان لمدة شهرين لا غير ، وحتى إدارة أوباما هي الأخرى تطلب من حكومة نتنياهو تمديد تجميد الاستيطان لنفس المدة ، مقابل أن لا يبحث ولا يطلب منها تجميد الاستيطان مرة أخرى ، وأن تقدم لها الولايات المتحدة الأمريكية ، أسلحة نوعية منها إل أف 35 ، التي لم يمتلكها أحد بعد ، وأن يؤجر لها غور الأردن لمدة 99 سنة ، ومع ذلك يستمر أبو مازن في تكرار قوله أنه لا بديل عن التفاوض سوى التفاوض⁽²⁾.

المبحث الرابع :- تأثير الثورات العربية على مسار التسوية.

أنه من المبكر أن نشهد تأثيرا واضحا لثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس ومصر وليبيا حيث أن عمر تلك الثورات لا يتجاوز السنتين ،وتواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ، ومع ذلك يمكننا مشاهدة مدى التعاطف والالتزام تجاه القضية الفلسطينية ،ففي حرب غزة عام 2008 أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية (تسيفي ليفني) الحرب على قطاع غزة من القاهرة وكان الرئيس المخلوع (حسني مبارك) مباركا لتلك الحرب الإجرامية غير أن الوضع اختلف كثيرا في حرب حجارة سجيل عام 2012 عندما أعلن الرئيس محمد مرسي أن مصر لن تسمح بقتل الفلسطينيين ،وكان للتعاطف والتجاوب الليبي والتونسي من خلال زيارة عدد كبير من المسؤولين القطاع وتقديم المساعدات ، علامات تمثل خطوة ايجابية للوقوف مع القضية الفلسطينية .

إن انهيار نظام الرئيس المصري (حسني مبارك) الذي أجبر على التنحي في يوم 11 فبراير 2011م، تحت ضغوط ثورة 25 يناير 2010 ، وسلم الحكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية. تدفق الملايين حينها إلى شوارع القاهرة احتفالاً برحيله عن السلطة³ وضع الكيان الإسرائيلي في ضائقة إستراتيجية بعد أن صار بدون أصدقاء بحجم هذا الرئيس في الشرق الأوسط، فقد انهار التحالف مع تركيا في العام 2010، بسبب قتل الجنود الإسرائيليين لعدد من المدنيين الأتراك أثناء توجههم في سفينة الحرية للمشاركة في فك الحصار عن قطاع غزة المحاصر، والآن ستكون العلاقات مع مصر محدودة عكس ما كانت عليه سابقا، فالعزلة المتعاطمة على هذا الكيان في المنطقة، تضيق عليه الخناق وهذا ما أشار إليه عدد من الدبلوماسيين في دولة الكيان مؤكدين على

¹ - فتحي نصار (الباحث) مشروع يهودية الدولة في فلسطين المحتلة ،صحيفة الحرية ، مصراته ، ع 14 ، 14/ 2/ 2013 ، ص 2 .

² - محمد رشاد الشريف ، المرجع ، نفسه والصفحة .

³ -الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)

أن ثورات الربيع العربي، وخاصة الثورة المصرية تشكل أزمة إستراتيجية للكيان ستؤدي إلى تداعيات سياسية⁽¹⁾ منها :

1. ازدياد عزلة الكيان الإسرائيلي في المنطقة، بعد سقوط الرئيس المخلوع مبارك الحليف الاستراتيجي للكيان.

2. تخوف الكيان الإسرائيلي من حسم الصراع في مصر لصالح سيطرة الإسلاميين على الحكم في القاهرة.

3. فقدان الدور الإقليمي الذي كان يلعبه الرئيس مبارك باعتباره "أحد أكبر أصدقاء الكيان الإسرائيلي وخسارة التوازنات الدقيقة التي كان يفوقها في منطقة الشرق الأوسط، وكانت تصب في النهاية في مصلحة هذا الكيان، حسب رأي وزير الأمن الإسرائيلي السابق بنيامين بن إيلعازر⁽²⁾

4. تضيق الهامش الذي كانت تتحرك فيه السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، في ظل التوقعات بزيادة عدد حكومات الربيع العربي .

5. الخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية على الطراز التركي، وهو ما يضع دولة الكيان الإسرائيلي في مواجهة محور إقليمي يضم تركيا ومصر

6. الخوف من قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة، على غرار الانتفاضة الأولى، في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، ولكن مع اكتساب زخم جديد من الثورات العربية، ومع مواكبة إعلامية كبيرة توفرها الفضائيات التي لم تكن موجودة إبان سنوات الانتفاضة الأولى.

وجاء تصورهم لمستقبل الأوضاع على مستويين كالتالي⁽³⁾ :

المستوى الأول : يتمثل بالحكومة المصرية ومدى تمسكها باتفاقيات كمب ديفيد الموقعة منذ 1979 أثناء حكم الرئيس السادات والتي التزم بها الرئيس مبارك . غير أن ثورة 25 يناير 2010 لن تكن بكل تأكيد نسخة من النظام السابق وان أعلنت التزامها بمعاهدة كمب ديفيد ، وهذا ما أكده عويد عيران، رئيس "معهد أبحاث الأمن القومي لدولة الكيان الذي أشار إلى إن النظام المصري في عهد الرئيس مبارك فاجأ (إسرائيل) عندما صمدت معاهدة "كامب ديفيد"، في الوقت الذي قامت إسرائيل بقصف المفاعل الذري العراقي عام 1981 وغزت لبنان عام 1982، وفي خضم الانتفاضة الفلسطينية 1988، وانتفاضة الأقصى 2000، وكذلك حرب لبنان الثانية 2006، وحرب غزة (الرصاص

¹ - http .\www.Badil-org.al-majdal\item.1842.art.4

² http .\www.Badil-org.al-majdal\item.1842.art-

4- المصدر نفسه، وأنظر أيضا :سامر راشد. الجيش السوري SYRNEV، NEWS. COM

المصوب (2008 - 2009، بل إنّ مصر بدلاً من الاحتجاج الحقيقي على سلوك (إسرائيل)، حرصت على تهدئة الأطراف العربية عندما أثارت الممارسات الإسرائيلية أعصاب الشعب العربي .. ولا يستبعد عوديد عيران تخلي مصر الثورة الجديدة، عن اتفاقية "كامب ديفيد"، مستنداً في حكمه هذا إلى نتائج استطلاع للرأي العام الذي أجراه معهد الأبحاث المسمى " the Pew Research Center"، و التي أظهرت أنّ نسبة 54% من أبناء الشعب المصري يرون وجوب إلغاء معاهدة "كامب ديفيد"، مقابل 36% من الذين رأوا الحفاظ عليها.

للمستوى الثاني: ستفوض الانتفاضات الاستقرار في الدول التي لا تعادي دولة الكيان ، مثل الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية، وأن اندلاع الثورات العربية ينذر بكارثة ستحلّ بالتجارة الخارجية للكيان عبر التحذير من إمكانية إغلاق الممرات البحرية أمام التجارة الخارجية لهذا الكيان (1).

الختاتة

هرول كثيرون من الزعماء العرب بعد حرب الخليج الثانية لتطبيع علاقاتهم مع الدولة العبرية مقابل لا شيء، ومارسوا ضغوطاتهم على الرئيس الراحل ياسر عرفات ،فانخرطت القيادة الفلسطينية في مسار المفاوضات بشكل رسمي منذ مؤتمر مدريد ثم أوسلو وتلتها عدة لقاءات في عدة عواصم، ثم خارطة الطريق وأنايوس ... لكن دون جدوى لأن القيادة الإسرائيلية لا تريد سلاماً عادلاً مع الفلسطينيين ، بل تريد استسلاماً في ظل الواقع العربي السيء والمحيط الدولي ذو القطب الواحد المتمثل في الولايات الأمريكية والحليف الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي والراعي لتلك المفاوضات . فمن خلال مسيرة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الطويلة اتضح أن القيادة الإسرائيلية قد وضعت الخطوط الحمراء أمام الحل الذي يمكن التوصل إليه من خلال المفاوضات مع الطرف الفلسطيني المفاوضات تلك الخطوط المتمثلة في اللاءات الإسرائيلية وهي :

لا لعودة اللاجئين عام 1948 وهذا مخالف لنص قرار مجلس الأمن رقم 194.

ولا لعودة النازحين عام 1967 ، وهذا مخالف لنص قرار مجلس الأمن رقم 242.

ولا للانسحاب من القدس الشرقية وهذا مخالف لنص قرار مجلس الأمن رقم 242، 338.

ولا لتجميد المستوطنات ولا لإزالة الجدار العنصري العازل والمقام فوق أراض فلسطينية من سكان الضفة الغربية والمرفوض دولياً من قبل مجلس الأمن .

ولا لدولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضي 1967 وعاصمتها القدس الشرقية . مع العلم أنها لا تمثل سوى 22% من أرض فلسطين التاريخية .

¹ - المصدر نفسه .

ولا لمبادرة السلام العربية الصادرة في بيروت عام 2002 التي عرضت مبدأ الأرض مقابل السلام ، الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة عام 1967 مقابل التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي . وما يجري الحديث عنه من طرح مشروعات لتصفية القضية الفلسطينية خلف الكواليس هو اتفاق مؤقت لتسليم بعض المساحات للسلطة الفلسطينية لا تشمل القدس والكتل الاستيطانية وسحب أعداد قليلة من المستوطنين والمستوطنات الهامشية إلى الكتل الاستيطانية الكبرى وإسدال الستار على القضايا الأساسية .

وخلال فترة المفاوضات زاد نشاط الاغتيالات الإسرائيلية للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة للقضاء على العناصر المؤثرة في حركة المقاومة ، واستهدفت رموز لها علاماتها البارزة في تاريخ المقاومة الفلسطينية

أمام هذا الواقع الدولي الجديد والانحياز الأمريكي الكامل للجانب الإسرائيلي لم يبق للفلسطينيين إلا أن يوحّدوا أنفسهم من أجل ممارسة كافة أشكال النضال ومعهم الأمة العربية والعالم الإسلامي والقوى الحرة في العالم في مواجهة وإسقاط كافة المخططات الصهيونية والأمريكية ضمن برنامج نضالي متصاعد في موازاة التطورات السياسية ، والتمسك بالثوابت الوطنية مهما كان الثمن ، حتى تحقيق كافة المطالب المشروعة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل تراب فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس الشريف وما ضاع حق وراءه مطالب .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

أ . المصادر

- 1-بيير سلنجر و أريك لوران ،حرب الخليج ، الملفات السرية ، ط1 ، ترجمة عزمي مخلوف بيروت ،دار سفلكس 1991
- 2-خليل حسين ،المفاوضات العربية -الإسرائيلية (وقائع ووثائق) من 19/10/1991 - 12/ 19/ 1992/ ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع ، 1993.
- 3- الموسوعة السياسية ،ج7 ،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1994.

ب . المراجع

- 3-:سعد الدين إبراهيم ،في سوسيولوجية الصراع العربي- الإسرائيلي بيروت ،دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1973 ، .
- صبحي عسيلة ، خريطة الطريق واحتمالات إقامة دولة فلسطينية ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة . 2003 .
- 4- محمد عطوي ، الحكم الذاتي الفلسطيني ، كيان غزة -ألريحا أولاً ، بيروت ، دار العلوم العربية ، 1994.
- عيد معروف، الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان،بيروت ، دار الكتاب الحديث ، ط1 ، 1994،
- 5 عدنان السيد حسين ، التسوية الصعبة ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998 ،
- 6 -هارولد تمبرلي وجرانت ، أوروبا في القرنين 19 ، 20 ،تعريب : محمد علي أبو درة ولويس اسكندر ،القاهرة ،مؤسسة سجل العرب ، 1965 .

ثانياً :الدوريات

أ. المجلات

- 1.حسن بكر ، النظام الدولي الجديد بعد أزمة الخليج ،مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، ع 3 ،مالطا ، صيف 1991
2. عماد جاد ، (إشراف) ملف العدد ، فلسطين : المشهد السياسي بعد عرفات ، مجلة السياسة الدولية ، ع 159 ، القاهرة ، يناير 2005
- 3.عوني صادق، مشروع وطني تحت الأنتقاض، مجلة الهدف ،دمشق ،ع 1386 بتاريخ 5 فبراير /شباط 2007.

4. كامل عمران ، نظام عالمي جديد ، مجلة الوحدة ، الرباط ، ع 100، كانون الثاني / يناير ، 1991 .
5. محمد رشاد الشريف ، بين مآزق المفاوضات والمصالحة الفلسطينية ، مجلة إلى الأمام ، دمشق ، ع 2399 ، نوفمبر / تشرين ثاني 2010 ،
6. مجلة الفرسان ، الاستيطان الإسرائيلي بين التكتيك المبرمج والإستراتيجية الثابتة ، باريس، ع 706 ، 19 أغسطس / 26 1991 .
7. مسعود ظاهر ، المتغيرات الدولية ، حرب الخليج ومستقبل الوطن العربي ، مجلة الوحدة ، الرباط ، ع 80 / 79 ، أبريل - مايو 1991
- 8 . نواف أبو الهيجا أ، ظواهر وموقف ، لا أرض ولا سلام ، دمشق ، مجلة إلى الأمام ، ع 23962 ، أغسطس ، 2010 ، ص. 12.
9. إشراف : عماد جاد ، ملف العدد ، فلسطين : المشهد السياسي بعد عرفات ، مجلة السياسة الدولية ، ع 159 ، القاهرة .

ب- الصحف

1. صحيفة النهار البيروتية بتاريخ 10 / 9 / 1993
2. صحيفة الحرية ، مصراته ، ع 14 ، 14 / 2 / 2013

ثالثاً:- مراجع أجنبية

Morton Kaplan, system and process in International Relations, John -1
Wiley's & sons : New York , 1952

رابعاً :شبكة المعلومات الدولية

1. "http\ar.wikipedia.org\wikil" (الموسوعة الحرة)
- 2 . 4 .art.1842.item.\www.Badil-org.al-majdal\ http // 1
- 3 .http\ar .Wikipedia. org\w\inder.php?titel
- 4 . www.mesc.com.jo\Activities\Act...Sem\...Measc-12-25,html
- 5 . HTTP/WWWK,Arabs48.com/display
- 6 . (HTTP/WWWKtime.com/word/article/0.
- 7 . سامر راشد. الجيش السوري SYRNEV، NEWS.COM .

روسيا و حلف الناتو : تعايش إجباري

د . محمد فرج بن لامة

تشير الوثائق الإستراتيجية من الجهتين إلى أن لروسيا و حلف الناتو أولويات لا تلتقي كلاً منها مع الآخر ، و أحياناً تناقض الآخر بشكل مباشر . حيث تعتبر العقيدة العسكرية السياسية الجديدة لروسيا في السياسة الخارجية أن منظمة حلف شمال الأطلسي من أبرز المخاطر العسكرية التي تواجهها البلاد ، وأن التهديد الرئيسي لروسيا يأتي من محاولات الولايات المتحدة وأقمارها الصناعية ضمن حلف الناتو إقامة سيطرة شاملة على موارد كوكب الأرض ، والاتصالات الإستراتيجية والمناطق الإقليمية في العالم ، بحيث تصبح روسيا الهدف الاول ، في حين أن الولايات المتحدة بدعم من حلفائها الأوروبيين سعت من خلال تبنيها الميثاق الاستراتيجي الجديد لجعل منظمة حلف شمال الأطلسي أن تصبح مؤسسة أمنية عالمية من خلال توسيع نطاق العضوية والشراكات وإعطاءها شرعية التدخل في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة .

وتسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء علي العلاقات الروسية الأطلسية التي أتسمت بمزيج من التعاون و التنافس في آن واحد ، وهذه التنافر ظهر جلياً في محاولة توسيع الرقعة الجغرافية لمنطقة منظمة حلف الناتو خصوصاً و أن هذا التوسيع يشمل مناطق كانت تحت سيطرة الإتحاد السوفييتي السابق ، والموافقة على إعلان استقلال كوسوفو وهو ما عارضته روسيا ، وصولاً الى الحدث الالهم ألا وهو الحرب الروسية الجورجية واستخدام القوة العسكرية لحسم جانب من جوانبها . كل هذه التجاذبات غيرت القناعات والتصورات والمدرجات الدولية عن القوة والدور الروسي العالمي ، سواء على صعيد إدراك الروس لدورهم و مكانتهم الاقليمية و الدولية الجديدة أو على صعيد إدراك حلفاء وأعداء روسيا الاقليميين و الدوليين لحجم الدور الروسي الى الحد الذي دفع بالكثير الى القول ان هذه التحولات في المواقف الروسية ستؤسس لبداية نوع جديد ومختلف من العلاقات الدولية تكون فيه روسيا طرفاً فاعلاً .

و تتطلق هذه الدراسة من مشكلة رئيسية يمكن صياغتها من خلال السؤال الآتي: هل ستؤثر العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تهديداً سياسياً وعسكرياً جديداً علي أمن وسيادة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي؟ وما طبيعة هذا التهديد وأنعكاساتها على العلاقات الروسية-الأطلسية ؟

تذهب فرضية البحث إلى أنه ستكون هناك تداعيات كبيرة للعقيدة العسكرية والسياسية الجديدة الروسية على العلاقات الروسية-الأطلسية وبشكل يدفعها الى التصعيد والتنافس بشكل أكبر من الماضي وينعكس ذلك على مجمل العلاقات الدولية من خلال ما عكسته الوثيقة من توجهات عامة لمرحلة جديدة فى السياسة الخارجية والدفاعية الروسية على نحو واضح، حيث تمثل الإطار العام الحاكم للسياسة الروسية على مدى السنوات العشر القادمة.

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هيكلية الدراسة الى ثلاثة جوانب رئيسية تغطي المجالات الأساسية المحتملة التي ستتمثل في

أولاً : عقيدة عسكرية وسياسية جديدة لروسيا الجديدة

الثانية : العقيدة الاستراتيجية للحلف الناتو

الثالثة علاقة روسيا بحلف الناتو بعد أحدث 11 سبتمبر

المحور الأول : عقيدة عسكرية وسياسية جديدة لروسيا الجديدة

نجحت روسيا في اجتياز المرحلة الانتقالية التي تلت عهد الاتحاد السوفيتي ، وما رافقها من صعوبات تنموية وأمنية ورغبتها في الاضطلاع من جديد بدور أوسع في السياسة الدولية وقيامها بتصحيح الخلل الذي كان قائماً في سياستها الخارجية حيث ركزت روسيا جهودها خلال السنوات الأخيرة لتحقيق هدف محدد يتمثل في استعادة إرادتها في الشؤون الدولية.

أولاً : العقيدة الأمنية الروسية الجديدة

تعتبر وثيقة عام 2010 امتداداً لهذه العقيدة الأمنية الروسية الأخيرة التي أصدرها الرئيس فلاديمير بوتين في 21 أبريل 2000 مع تعديلها فى ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المحيطة بروسيا. حيث عكست الوثيقة التوجهات العامة لمرحلة جديدة فى السياسة الخارجية والدفاعية الروسية على نحو واضح، حيث تمثل الإطار العام الحاكم للسياسة الروسية على مدى السنوات العشر القادمة . فالعقيدة العسكرية، كما عرفها الجنرال جارييف، رئيس أكاديمية العلوم العسكرية بوزارة الدفاع

الروسية، هي "إعلان حول سياسة الدولة في مجال الدفاع، حيث تتضمن منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولة ما، والترتيبات الواجبة لمواجهة التهديدات وضمان الأمن، ومنع الحروب والنزاعات المسلحة"¹.

وتتضمن الوثيقة الجديدة مقدمة توضيحية للمفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة في الوثيقة، وثلاثة أقسام أساسية، تضمن أولها الإشارة إلى "المخاطر والتهديدات العسكرية" الداخلية والخارجية، الحالية والمتوقعة لروسيا. وأشار ثانيها إلى "السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية" في مواجهة التهديدات السابقة. في حين ركز القسم الثالث على "الدعم الاقتصادي والعسكري التقني لمستلزمات الدفاع"، وتحسين المجمع الصناعي العسكري، وتزويد القوات المسلحة بأسلحة حديثة وتقنيات عسكرية متقدمة لتطوير قدراتها القتالية.

حيث تعتبر العقيدة العسكرية في روسيا أن منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية من أبرز "المخاطر العسكرية" التي تواجهها البلاد، و إن التهديد الرئيسي لروسيا يأتي من محاولات الولايات المتحدة وأقمارها الصناعية ضمن حلف الناتو لإقامة سيطرة شاملة على موارد كوكب الأرض، والاتصالات الاستراتيجية و المناطق الإقليمية في العالم، وإن روسيا هي العدو الأول². حددت الوثيقة أحد عشر تهديداً أمنياً يواجهه روسيا من بينها خمسة تهديدات عسكرية ارتبطت بالولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي وسياساتهما، من أهمها³:

1 -توظيف قدرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عمليات تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي، حيث تتم هذه المهام خارج مظلة الأمم المتحدة وبدون قرار من مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي لا يمكن روسيا من الاعتراض عليها إذا مثلت تهديداً مباشراً على أمن روسيا ومصالحها. ومثال ذلك قيام قوات الناتو في عام 1999 بعمليات عسكرية في كوسوفو بدون تفويض من الأمم المتحدة، ثم الاعتراف باستقلال الإقليم رغم قرار مجلس الأمن الدولي الذي

¹ Isabelle Facon, « Une nouvelle doctrine militaire pour une nouvelle Russie », *Revue Internationale et stratégique*, 2007/4 N°68, p. 144.

² Ibid .p. 144.

³ نور هان الشيخ ، "طموحات روسيا: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"، الأهرام

الرقمي <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=290653&eid=1538>

(21 أبريل 2013)

أكد وحدة وسلامة الأراضي الصربية، كما يعتبر الاحتلال الأمريكي للعراق مثالا واضحا لذلك أيضا.

2 -توسيع حلف شمال الأطلسي واقترب بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية . ففي حين تفكك الاتحاد السوفيتي، وتم حل حلف وارسو رسميا في يوليو 1991 وانضمت دوله تباعا إلى حلف الأطلسي، لم يتم حل الأخير، رغم كونه رمزا للحرب الباردة. ولم تتجح الضغوط الأوروبية التي قادتها فرنسا في ذلك الوقت، حيث أصرت الولايات المتحدة - بدعمها بريطانيا - على استمرار الحلف تأكيدا لاستمرار دوره الفاعل في أوروبا، وأن هذا الدور لم ينته بانتهاء الاتحاد السوفيتي. وقامت الولايات المتحدة في هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية.

3 -أما ثالث هذه الاعتبارات، فهو أن توسيع الحلف، بدعوى حماية دول شرق ووسط أوروبا من أى تهديد روسي مستقبلي لا أساس له من الصحة في ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقي دول شرق أوروبا ودول البلطيق، واحترامها لاستقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

4 -نشر قوات أجنبية في دول على حدود روسيا، والذي اعتبرته الوثيقة أحد التهديدات العسكرية الخارجية الرئيسية التي تواجهها الدولة الروسية. ويتضمن ذلك القواعد العسكرية الأمريكية في شرق أوروبا في كل من بلغاريا ورومانيا، إلى جانب القواعد العسكرية للولايات المتحدة ودول الناتو التي تمت إقامتها في آسيا الوسطى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وشملت قاعدة مناس في قيرغيزستان، وخان أباد في أوزبكستان الأمريكيتين، وقاعدة ترمز الألمانية في أوزبكستان، والقاعدة الفرنسية في طاجيكستان. فقد أقرت الوثيقة الجديدة نشر قوات روسية بناء على قرار من منظمة كومنولث الدول المستقلة، أو لحماية الروس الموجودين في جمهوريات أخرى ضد أى اعتداءات أو هجمات، كما حدث في جورجيا عام 2008، الأمر الذى يتيح لروسيا التدخل في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق لحماية الأقليات الروسية بها¹.

¹ نفس المرجع السابق.

5 - تتضمن قائمة المخاطر التي تهدد روسيا أيضا، وفقا للوثيقة، "عسكرة الفضاء"، ونشر أسلحة استراتيجية غير نووية ذات دقة عالية في الإصابة، إلى جانب نشر منظومة الدرع الصاروخية التي ترى روسيا أنها "تهدد الاستقرار العالمي وتخل بالتوازن العسكرى في مجال الصواريخ النووية." وتؤدى إلى إضعاف قدراتها الاستراتيجية للردع، حيث تحرم روسيا من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة، في حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا، ومن ثم تكون روسيا دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها.

6 - كما تتضمن العقيدة العسكرية الروسية الجديدة حق روسيا في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها ومواطنيها، وكذلك للمحافظة على السلم والأمن في العالم. حيث ورد فيها: "بهدف الدفاع وحماية مصالح روسيا الاتحادية ومواطنيها ومساندة السلم والأمن العالمي، فإن تشكيلات من القوات المسلحة الروسية يمكن أن تستخدم عمليا خارج حدود روسيا الاتحادية اعتمادا على مبادئ وبنود القانون الدولى المعترف بها، والاتفاقيات الدولية الروسية والقانون الفيدرالى." وبهذا، تكون العقيدة العسكرية الروسية الجديدة قد وسعت نطاق إرسال قوات روسية للخارج، والذى كان رهنا فى الماضى بتهديد وشيك على روسيا ذاتها أو فى إطار قوات حفظ سلام تحت قيادة الأمم المتحدة.

7 - تضمنت العقيدة العسكرية الجديدة أيضا النص على حق روسيا فى استخدام السلاح النووى لصد أى عدوان ضدها أو ضد حلفائها باستخدام السلاح النووى أو غيره من أسلحة الدمار الشامل. فقد جاء فيها: ضمن إطار تنفيذ إجراءات الردع الاستراتيجية، يسمح لروسيا الاتحادية باستخدام السلاح النووى ردا على أى عدوان عليها أو على حلفائها يستخدم فيه السلاح النووى أو أى نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك فى حالة العدوان على روسيا الاتحادية باستخدام الأسلحة التقليدية، إذا كان هذا يهدد كيان الدولة." فخلفا للعقيدة العسكرية لعام 2000، والتي كانت تقصر استخدام روسيا للسلاح النووى فى حالة تعرضها لهجوم نووى، أو فى حالة الحرب الواسعة النطاق التي تشن ضدها، تقضى العقيدة العسكرية الروسية الجديدة باستخدام السلاح النووى لصد العدوان باستخدام الأسلحة التقليدية، وفى الحروب الإقليمية والمحدودة النطاق، إذا مثلت تهديدا خطيرا لوجود الدولة الروسية¹.

¹ نفس المرجع السابق .

ثانياً: العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية

تستند سياسة روسيا الخارجية تقليدياً إلى مبادئ استراتيجية ثلاثة: الحفاظ على روسيا كقوة نووية عظمى، قوة كبرى في كل أوجه النشاط الدولي، وقوة مهيمنة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية و هذا قبل ان يضيف بوتين بعداً جديداً لسياسته الخارجية يقوم على التخلص تدريجاً من نتائج «الحرب الباردة» التي تم التعامل فيها مع موسكو باعتبارها الطرف المغلوب، ووضع مقدمات لاستعادة ما خسرت روسيا على الساحة الدولية بعد انهيار الدولة العظمى. بعبارة أخرى، كما قال خبير روسي: أن نتقدم هناك حيث يضعف نفوذ الآخرين أو يكاد¹.

أحدثت موسكو تغيراً كبيراً في عقيدتها الجديدة للسياسة الخارجية الروسية التي جاءت مكملة للعقيدة العسكرية التي حملت خطاباً متشدداً للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. ولم يخف الروس ان التحديات الجديدة وعلى رأسها التغيرات الجارية في العالم، خاصة الظواهر الكبيرة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإعادة توزيع موازين القوة في الشؤون العالمية، والتصعيد الحاد للاضطرابات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، شكلت حافزاً أساسياً لتشديد عدد كبير من البنود التي تقوم عليها العقيدة السياسية الجديدة. وقال بوتين في اجتماع لمجلس الأمن الروسي عقد بعد مرور يومين على توقيع الوثيقة الجديدة: «تركز العقيدة على ضرورة استخدام الأشكال والمناهج العصرية للعمل السياسي الخارجي، بما في ذلك الدبلوماسية الاقتصادية، وإدخال ما يسمى بعناصر «القوة الناعمة»².

ومن هذا المنظور، تحاول روسيا وبكل الوسائل المتاحة لها العودة من بوابة البلقان وآسيا الوسطى لاستعادة دورها على الساحة السياسية الدولية، وقد اختارت هذا الوقت الذي تمر فيه أوروبا الغربية بأوقات صعبة مع تنامي المشكلة الاقتصادية وما أفرزته من أسئلة حول مدى متانة الاتحاد الأوروبي وقدرته على الصمود والحفاظ على الدول الأعضاء فيه وحمايتها من الهزات الاقتصادية

¹ رائد جبر، عقيدة موسكو الجديدة إعادة الاعتبار "للفرد السوفياتي" .. وتفعيل "الفيتو الروسي". **جريدة الحياة** ، (لندن : 12 أبريل 2013) (<http://beta.daralhayat.com/Details/502233>) (30 أبريل 2013).

² نفس المرجع السابق .

والاجتماعية المتصاعدة على غرار ما تشهده اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، أو أيضاً على توحيد مواقفهم من القضايا المهمة مثل الملف الإيراني و الأزمة السورية ، كما أن الولايات المتحدة الأميركية قد صرفت جانباً مهماً من تركيزها إلى قارة آسيا باعتبارها وجهتها الإستراتيجية الأهم في المرحلة القادمة كما ورد في عدة تقارير وتصريحات صادرة عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية¹.

وقد حملت مجموعة العقيدة العسكرية السياسية الجديدة من الدلالات التي تتعلق بمكانة روسيا دولياً وإقليمياً، والتوجهات العامة الحاكمة لسياستها الخارجية والدفاعية حتى عام 2020 و التي يمكن ايجازها في الآتي²:

أولاً : إن العقيدة العسكرية الجديدة وما تضمنته من إشارة إلى التهديد الذي تمثله سياسات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على المصالح والأمن الروسي لا تعنى عودة إلى أجواء الحرب الباردة، أو التخلي عن الشراكة مع الولايات المتحدة، ولكن محاولة بناء علاقات متكافئة وشراكة كاملة غير منقوصة مع الولايات المتحدة وحلفائها، وتتضمن احتراماً من جانبها لأمن ومصالح روسيا. وهي تعبير عن رغبة القيادة الروسية في تأكيد مكانة روسيا كقوة كبرى و كونها لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه ، أو اختراق دائرة أمنه القومي . وقد شكلت الحرب الروسية ضد جورجيا في أغسطس 2008 إشارة قوية إلي حلف الناتو علي مدى ما يمكن أن تذهب إليه موسكو في الدفاع عن مصالحها الحيوية فيما تسميه 'الجوار القريب'.

ثانياً: إن هناك توجهها حاسماً لاستعادة مكانة روسيا والدفاع عن مصالحها في منطقة الكومنولث، التي تعتبرها روسيا امتداداً طبيعياً لها، ولأمنها القومي بمفهومه الواسع على أسس جديدة من الشراكة والتعاون وليس الهيمنة أو استخدام القوة الأمر الذي أدى إلى تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتنامي المد الروسي مرة أخرى. فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكي في مجالها

¹ كريم الماجري ، "شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا إلى الساحة الدولية"، تقارير، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات2013) <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/201333384940439315.htm> (8مايو 2103).

² نورهان الشيخ ، "طموحات روسيا: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة" ، مرجع سبق ذكره.

الحيوى، المتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعادا ليس فقط اقتصادية، ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق مع عدد من هذه الدول.

ثالثاً : تأكيد دورها الحاسم بصفتها بلداً دائم العضوية فى مجلس الأمن الدولى يمتلك حق الفيتو الذى يسمح لموسكو بالاعتراض على أى قرار دولى تتخذه المجموعة الدولية بكون متعارضاً مع إستراتيجية الكرملين ومصالحه، أو مصالح حلفائه فى المنطقة. وقد رفعت موسكو الفيتو فعلاً عام 2007 أمام مشروع الاعتراف بسيادة واستقلال كوسوفو وسدّت الطريق أمام سعي الاتحاد الأوروبى وأمريكا وعدد من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لتبني قرار الاستقلال ، وهو ما أبقى أمر هذا البلد، على المستوى السياسى وحتى على مستوى الشرعية القانونية الدولية مسألة غير منتهية حتى اليوم. إضافة الى ذلك ، فقد وجدت روسيا نفسها مضطرة فى الفترة الأخيرة للتذكير بوضعها فى مجلس الأمن. فهى بعد مرور عقدين من انهيار الأتحاد السوفياتى لم تستخدم خلالهما حق النقض الفيتو إلا مرات معدودة، استخدمت هذا الحق ثمانى مرات فى السنوات الأخيرة، ثلاث منها فى الشأن السورى وحده.

المحور الثانى : العقيدة الاستراتيجية للحلف الناتو

منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تبلور نظام دولى جديد، كانت أبرز مؤشرات: انتهاء الكتلة السوفيتية المتمثلة فى حلف وارسو، وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوى أنظمة الحكم فى شرق أوروبا ووسطها، وتبدلت طبيعة علاقات القوى العظمى وتوازاناتها، إذ انتهى الصراع الإيديولوجى وسباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتغير الخريطة السياسية لبعض الدول، حيث تفكك الاتحاد السوفيتى إلى خمس عشرة دولة، ويوغسلافيا إلى خمس دول، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، وتوحدت ألمانيا¹.

¹كريم الماجري ، "شبة جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا إلى الساحة الدولية"، مرجع سبق ذكره.

فقد كان التحدي الاول التحالف مابعد الحرب الباردة هو كيفية اعادة تكييف الاهداف التي قامت من اجلها منظمة حلف شمال الأطلسي مع الواقع الجديد الجيوسياسي والجيوسراتيجي للقارة القديمة¹.

أولاً : توسيع حلف شمال الاطلسي باتجاه الشرق

شهدت قمة الحلف في روما عام 1991، عقب انتهاء الحرب الباردة ، التوصية بصياغة استراتيجية جديدة للحلف، مفادها: " السعي الحثيث لتوسيع حلف شمال الأطلسي، وممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا التوسيع من جهة الشرق، وقد وقعت قيادة الحلف والقيادة الروسية اتفاقات أمنية تقوم على التعاون بين الجانبين، بعدما كان هذا الأمر مرفوضاً في السابق².

وتشكل مبادرة الشراكة من أجل السلام التي أقرت كاتفاقية في اجتماع مجلس شمال الأطلسي في بروكسل عام 1994 ، البداية الرسمية لتوسيع حلف الناتو، إذ عدت مدخلاً لانضمام أعضاء جدد من دول حلف وارسو سابقاً إلى الناتو. فقد واجه مشروع التوسع لمنظومة الحلف في قمة بروكسل عام 1994 خلافاً بين الأعضاء الأصليين حول صيغة التوسع وإجراءاته؛ إذ أملت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، أي أن يشمل حتى الدول غير الأوروبية الواقعة في حوض المتوسط وشمال أفريقيا، بينما فضلت ألمانيا أن يتخذ صيغة أوروبية - أطلسية خالصة، تشمل دول وسط وشرق أوروبا فقط ، وأن يتم ذلك بشكل جماعي ومباشر استثناء من شروط العضوية الجديدة، أما الولايات المتحدة ومعها بريطانيا فأرادتا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية مطلقة تشمل حتى دول رابطة الدول المستقلة، على أن يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات أو تدريجياً، وحسب استكمال شروط العضوية التي حددها مجلس الحلف في اجتماعه عام 1995. وقد حسم هذا الخلاف لصالح الموقف الأمريكي لذا اختار الناتو التوسع التدريجي الذي يعني ضم هذه الدول على شكل مراحل لكل منها مدة محددة، لكنها تنتهي جميعاً عام 2010، إذ يحقق هذا الأسلوب مزايا عدة؛ مثل انتقاء الدول التي لها قيمة استراتيجية سياسية وعسكرية كدول وسط ومركز أوروبا، وتقليل حجم التكاليف المترتبة على

¹ محمد حسون ،"الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد 26 العدد الثاني،(دمشق : 2010) ، ص

²André Dumoulin, « L'OTAN, UN mois avant Riga », *Politique étrangère*, Automne2006, p. 633-645.

احتمالات فشل عملية التوسع، كما أن هذا الأسلوب يجنب الحلف تحمل كل تكاليف التوسع دفعة واحدة ويحصرها فقط في التكاليف المقدرة لكل مرحلة.¹

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ترغب بترتيب الأوضاع العالمية بواسطة ترتيبات تنظيمية تقوم برسمها مع حلفائها ، وليس هناك أفضل من حلف الناتو للمشاركة في هذه المهمة ذات الإبعاد العالمية. فانضمام أعضاء جدد من وسط أوروبا، سوف يضاعف عدد الدول المؤيدة للولايات المتحدة في المجالس الأوروبية ، مما يحول دون خلق أوروبا متكاملة سياسيا تكون منافسة للولايات المتحدة.² خصوصاً إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما تستنزف قوتها الصلبة تميل إلى استخدام استراتيجية "الاقتراب الغير مباشر" عبر سياسة التحالفات باستخدام القوة الناعمة والذكية واستخدام القوة أو التلويح بها ، أو عبر فرض القوة من خلال طرف ثالث، الحرب بالوكالة . وهو ما يفسر سعي الولايات المتحدة بدعم من بريطانيا لجعل منظمة حلف شمال الأطلسي أن تصبح مؤسسة أمنية عالمية ، من خلال توسيع نطاق العضوية، والشراكات، ، وإعطاء الناتو شرعية التدخل للأسهام في منع نشوب الصراعات وادارة الأزمات في جميع أنحاء العالم.³

وفي عام 1999 خطى الحلف خطوة تحمل من المخاطر الشيء الكثير حينما بدأ بالتعدي على مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابقة، مفككاً المواقع الاستراتيجية للوجود الروسي، من خلال اغراء تلك الدول بالانضمام لحلف الناتو، تمهيدا لانضمامها للاتحاد الاوربي وقد نجحت هذه الطريقة مع دول المنظومة الاشتراكية السابقة "بولندا، تشكيا، سلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا " حينما انضمت لحلف الناتو، وياتت في اقل الاحوال سوءاً، مناطق وثوب بالحلف نحو روسيا في اوقات قادمة اذا احتاجها الناتو لتنفيذ سياساته وبرامج عمله.⁴

¹ محمد حسون ، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مرجع سبق ذكره ، ص 337.

² نفس المرجع السابق، ص 344.

³ Zbigniew Brzezinski, Le grand échiquier, L'Amérique et le reste du monde, *Hachette littératures*, collection Pluriel, 2000. <http://www.lalettrevolee.net/article-3464443.html> (25 avril 2013

⁴ Stéphanie Hofmann, « OTAN: vers UN nouveau concept stratégique? », *Politique étrangère*, Printemps1/2008, p. 105-118.

بعد التوسيع الأول 1999، وضع حلف الشمال الأطلسي خارطة جديدة للعضوية وكان الهدف منها كسب الوقت لتخفيف التوتر السياسي مع روسيا من جهة وعدم أستفزاز الدول التي لأترغب في توسيع الحلف من جهة أخرى. وفي 29 مارس 2004، جرت في واشنطن مراسم توسيع حلف شمال الأطلسي، حيث انضمت إليه سبع جمهوريات جديدة هي: بلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا ، سلوفينيا وجمهوريات البلطيق الثلاثة : لیتوانيا، ولاتفيا، واستونيا. وهو ما اعتبرته روسيا مخاطر تهدد أمنها، إذ إن هذا التوسع سيتيح تمركز المقاتلات البعيدة المدى التابعة لحلف الأطلسي على بعد بضعة كيلومترات من الحدود الروسية مع لیتوانيا، إضافة إلى أراضي وأجواء الأعضاء الجدد، مما سيجعل من روسيا مسرحاً للنشاط الاستطلاعي والتجسس للحلف¹. وفي 2009 انضمت كل من كرواتيا وألبانيا ، ليصبح عدد أعضاء الحلف ثمان وعشرون دولة.

ثانياً : مفهوم التدخل العسكري في العقيدة الأمنية للنااتو

كان بيان قمة واشنطن عام في ابريل 1999 في احتفالات اليوبيل الذهبي للحلف ،هو التطور الأهم والأبرز في تاريخ الحلف من خلال إقرار الميثاق الاستراتيجي الجديد، وهو "إدارة الأزمات" دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة. وجاء في ذلك المفهوم "ضرورة أن يبقي الحلف علي أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة علي حدة وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات خارج أراضيها التقليدية"² بما يتضمنه ذلك من تجنب أو نزع فتيل الأزمات عند حدوثها بالنيابة أو المشاركة مع الأمم المتحدة ، وذلك وفق القرارات الأممية"³. كما جاء في المفهوم "يجب علي الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكوني، إذ يمكن أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله بسبب مخاطر تتجاوز مجرد العدوان علي أراضي أحد أعضائه، بما فيها الأعمال الإرهابية، والجريمة المنظمة، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية إلي الدول الأعضاء"⁴.

¹ حميد حمد السعدون ، " الدور الدولي الجديد لروسيا"، مجلة الدراسات دولية ، العدد 142(بغداد) مركز الدراسات دولية جامعة بغداد(2009)، ص6.

2 Susanne Nies, « L'élargissement de l'OTAN: quelles répercussions sur les nouveaux membres et sur la structure de l'Alliance? », *Revue Internationale et stratégique*, N°59, mars 2003p. 48

3 Saïdy B , « Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient », *Revue internationale et stratégique*, N°73 , janvier 2009 p. 42-55

⁴ Michael Clarke, « Le débat sur une OTAN globale », *Politique étrangère*, Hiver 4/2009, p.25

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، عقدت قمة براغ لحلف الناتو (21 و 22 نوفمبر 2002) وشهدت تحولاً نوعياً في استراتيجية الحلف حتى يكون قادراً على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، و تطوير قدراتها العسكرية لدعم مهامه في مكافحة الإرهاب ولاسيما قوة الرد التابعة للناتو والمبادرات المختلفة المتعلقة بالدفع ضد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. كما تمت الموافقة على خطة العمل المشترك للدفاع ضد مخاطر الإرهاب. والتزاماً بالمادة الخامسة من ميثاق واشنطن¹.

ولكن الملفت للنظر في هذه القرارات هو عملية التحول من العقيدة العسكرية الدفاعية (دفاع عن أوروبا) إلى العقيدة العسكرية الهجومية (الحرب الوقائية) وتنفيذ مهام حربية هجومية في كافة دول العالم ، مما يترك الباب مفتوحاً للحروب مستقبلية. فالانتقال من وظيفة دفاعية إلى وظيفة هجومية تخلل كل القرارات الصادرة عن هذه القمة. فوظيفة حفظ الأمن والاستقرار وإعادة الانتشار في مختلف مناطق العالم وإبرام اتفاقيات شراكة بين الحلف ودول من خارجه تعطي لأول مرة مدلولاً عملياً لنظرية الحرب الوقائية وأبعاداً سياسية وجيوستراتيجية للحرب الدائمة على الإرهاب، وبذلك يتحول حلف الناتو من منظمة عسكرية للدفاع المشترك بين أعضائه ضد عدوان خارجي إلى منظمة عسكرية للتدخل الخارجي (الوقائي) من خلال اتفاقيات شراكة عسكرية جعلت من حفظ الأمن والاستقرار في مختلف مناطق العالم مسؤولية مشتركة بين الحلف ودول هذه المناطق. وفقاً لهذه المنظور، انتقال الحلف من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي. أي من مهمة الدفاع عن الجغرافية الأطلسية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله².

وانطلاقاً من هذين المفهومين، فقد جاء تدخل الحلف انطلاقاً من الاعتبارات الإنسانية في كل من كوسوفا 1999 وأفغانستان في عام 2003 ، وحماية المدنيين في ليبيا 2011، حيث كانت أفغانستان أول عملية عسكرية للحلف خارج منطقة عمله التقليدية في أوروبا. فعلى الرغم من تفعيل الحلفاء للمادة الخامسة بعد يوم واحد فقط من الهجمات وتنفيذ الحلفاء لبعض الآليات المعينة مثل منح الولايات المتحدة الغطاء لعبور مجالها الجوي، إلا أن الولايات المتحدة لم تضع حلف الناتو ضمن

¹ محمد حسون ، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره، ص 337.

² Jean Dufourcq, « OTAN: pour UN nouveau rapport Harmel », *Politique étrangère*, Automne 2005, p. 643.

حساباتها عند توجيه الرد. وعندما اتضح أن مصادر هذه الهجمات هو أفغانستان، خلصت واشنطن إلى أن ثمة حاجة إلى وجود تحالف مختلف تماماً.

فقد كان التصور في وزارة الدفاع منذ البداية أن طبيعة الحرب ضد الإرهاب تقتضي "تحالفات عائمة" وليس "تحالفات مستقرة" على غرار التحالفات التقليدية مثل حلف الناتو، وهي تحالفات تفرضها "المهمة" و"المصلحة" وليس تحالفات "القيم" أو "العقائد"، لذلك كان هجوم رامسفيلد الشديد على دول أوروبية أعضاء في حلف الناتو مثل فرنسا وألمانيا لرفضهما غزو العراق ووقوفهما ضد صدور قرار من مجلس الأمن يجيز الغزو. وفي مقال له بعد أحداث 11 سبتمبر بشهرين ونصف الشهر بعنوان "تمط جديد من الحرب"، تحدث رامسفيلد عن طبيعة الأحلاف المطلوبة في الحرب على الإرهاب، مؤكداً أن: "هذه الحرب لن يشنها تحالف كبير موحد في الهدف المحدد بإلحاق الهزيمة بمحور قوى معادية، وبدلاً من ذلك ستشمل تحالفات عائمة متبدلة لدول عدة يمكن أن تتغير وتتخذ أشكالاً مختلفة. وفي هذه الحرب ستقوم المهمة بتحديد التحالف وليس العكس¹.

وبناءً على ذلك ، أضحي مفهوم التدخل العسكري في العقيدة الأمنية للناتو يبنني على ثلاثة مرتكزات²:

1.المرتكز الأول: وجود علاقة بين النزاع والأمن الأطلسي. وهذا معناه أن أي تدخل عسكري لحلف الناتو في نزاع ما، يجب أن يقاس بمدى تأثيره على مصالحه وطبيعة الأطراف المتدخلة في هذا النزاع : هل هي دول أعضاء أم شريكة. فإذا تعلق الأمر بالدول الأعضاء، فإنه في هذه الحالة سيتم تفعيل مقتضيات الفصل الخامس من معاهدة واشنطن ، وفي حالة ما إذا تعلق الأمر بالشركاء من غير الأعضاء، فإنه سيتم مراعاة مصالحهم دون إعطائهم أية ضمانات للتدخل العسكري المباشر. خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار تطوير القدرات العسكرية وانتشار تكنولوجيات الأسلحة في المنطقة، والتي منها أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية والتي يمكن أن تصل إلى أراضي بعض الدول الأعضاء في التحالف.

¹ معتز سلامة، "الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية" ، كراسات إستراتيجية ، العدد 162 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، أبريل 2006) .

² إبراهيم اسعدي، "الناتو وحسابات التدخل العسكري في سوريا" ، تقارير، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات2013) <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201321110383364372.htm> (30أبريل 2013)

2.المرتکز الثاني: وجود شرعية قانونية للتدخل العسكري، بمعنى أن الناتو لا يسعى لأن يكون بديلا عن الأمم المتحدة، وإنما يشترط مسبقا ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، وأيضا المنظمات الجهوية كالجامعة العربية من أجل بناء تصور شامل للتدخل العسكري للحلف. وبناء على هذا المرتکز، يشترط الناتو وجود تفويض واضح من مجلس الأمن الأممي حتى يكون التدخل في إطار قواعد القانون الدولي، كما حدث في الأزمة لیبيا بعد تبني القرار 1973 اصدر من مجلس الأمن ، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا.

3.المرتکز الثالث: توفير الشروط السياسية والفعالية الميدانية للتدخل العسكري. ترتبط الشروط السياسية بوجود طلب لتدخل الناتو من جهة الأطراف المتدخلة مباشرة في النزاع، وأيضا توفر دعم إقليمي وجهوي. أما على مستوى الفعالية الميدانية، فإن الناتو لا يطمح إلى للتدخل من أجل التدخل، ولكن يطمح لربح المعركة على المستوى الميداني. إلا أن العملية العسكرية الليبية قد برهنت بأن القدرات العسكرية لحلف الناتو دون الولايات المتحدة الأميركية، هي قدرات متواضعة ولا تتمتع بالكثير من الاعتمادية.

المحور الثالث : علاقة روسيا و حلف الناتو

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية عقد التسعينات بخطاب الرئيس الروسي بوريس يلتسين أمام مجلس الأمن الدولي في 31 كانون الثاني من العام 1992 ، والذي أكد فيه بأن روسيا تعد الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ليس شركاء فقط بل حلفاء أيضا .إلا أن أكثر المسائل التي أدت إلى خلافات بين روسيا والولايات المتحدة هي مسألة نقل التكنولوجيا النووية الروسية ذات الاستخدام المزدوج إلى دول تعدها الولايات المتحدة دول خارجة علي القانون مثل إيران وكوريا الشمالية. وجاءت ردود أفعال الولايات المتحدة قوية ومهددة بقطع المساعدات عن روسيا و برزت هذ الحالة بوضوح في قضية بيع مفاعل نووي روسي إلى إيران¹.

¹ عبد العزيز مهدي الرواي ، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مجلة الدراسات

دولية، العدد 35 (بغداد: مركز الدراسات دولية جامعة بغداد 2008). ص 169

أولاً : إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين حلف الناتو وروسيا بعد أحدث 11 سبتمبر شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001، دون أدنى شك نقطة تحول جذري في العلاقات الروسية الاميركية، فقد كانت فرصة كبيرة لروسيا للتقارب مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب الذي كانت موسكو تشكو منه دائماً، خاصة في الشيشان، باعتباره هدفاً مشتركاً محدداً ، وإلى إعادة تأكيد نفسها على الساحة الدولية. هذا الحدث أتاح لروسيا أن تظهر في أعين الولايات المتحدة كشريك موثوق وحليف رئيسي . فقد عملت موسكو وواشنطن معا بشكل جيد في إطار شراكة استراتيجية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي وكانت النقطة المركزية في هذه التحالف تبادل المعلومات الاستخباراتية باعتبار روسيا تعرف جيداً الوضع في أفغانستان¹.

فالرئيس فلاديمير بوتين لم يخف رغبته في تجديد الروابط مع الغرب ، فكان أول من اتصل بالرئيس بوش تعبيراً عن غضبه الشديد لما حدث، ولبيلغه أنه لم يأمر برفع درجة استعداد القوات الروسية، وعلى نحو ما كان يحدث من قبل، رداً على قرار وضع القوات الأمريكية في كل أنحاء العالم على وضع الاستعداد. وهكذا يؤكد هذا القرار على تفهم موسكو أن الحرب الباردة قد انتهت. وفي خطوة مماثلة، قام الرئيس بوش بإبلاغ الرئيس الروسي قبيل بدء العمليات في أفغانستان، في إجراء له دلالة بوضع روسيا على قائمة الدول الحليفة. وقد جاء الرد الروسي متمثلاً في قرار بمشاركة وإطلاع الولايات المتحدة على المعلومات المخابراتية الروسية، كما وافق أيضاً على فتح المجال الجوي الروسي أمام رحلات المساعدات الإنسانية والإغاثة الأمريكية، وزيادة المساعدات الروسية للجماعات المناهضة لنظام الطالبان في أفغانستان. إضافة إلى ذلك، فقد أعطى بوتين الضوء الأخضر لجمهوريات آسيا الوسطى السابقة بالسماح للقوات الأمريكية بالمرابطة في قواعد هناك، وهو قرار ذو دلالة بالغة إذا علم أن الوجود العسكري الأمريكي على مقربة من الحدود الروسية القريبة أمر لم يكن وارداً مجرد التفكير فيه قبل أحداث سبتمبر 2001².

وفي مايو 2002 تم تأسيس مجلس الناتو وروسيا" والذي سمح لروسيا بالجلوس على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الـ 28 في حلف شمال الأطلسي " حتى إذا لو كان الاتفاق يسمح حلف شمال الأطلسي بعودة الي أعضائها أذا فشل في اتفاق مع روسيا" . غير أن روسيا لم تستفيد من أي شيء يشبه الـضمانات الأمنية ، ولم يتم حتى الإشارة الى المادة الخامسة من ميثاق حلف الشمال

¹ Charlotte Lepri, « Les relations russo-américaines: les questions stratégiques au coeur de toutes les tensions », *Revue Internationale et stratégique*, N°68, Mars 2007, p156

² حمد ذياب، "أوباما وأعادة صياغة العلاقات الروسية الأمريكية"، *السياسية الدولية*، أبريل 2009

www.almethaq.info/news/article1740.htm (10 أبريل 2013).

الأطلسي في الوثائق التأسيسية¹. لكن بالنسبة لروسيا المساواة هي الإدارة المشتركة بحسب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الدوما كوستانتين كوزاتشيف: "قبول كامل في النادي البيورو الأطلسي وتأثير حقيقي على عملية صناعة القرار". وتعتبر القيادة الروسية أنه يحق لهذه الدولة أن تحظى بهذه المساواة نظراً لمساهمتها في إنهاء الحرب الباردة وحل حلف وارسو وأهميتها الاستراتيجية.

في حين كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة لتسريع التقارب ، كانت الحرب في العراق 2003 مناسبة لتباعد المواقف, فقد تمكنت روسيا بدعم من (ألمانيا وفرنسا) منع صدور قرار من الامم المتحدة من شأنه أن يضفي الشرعية على استخدام القوة لضرب العراق ، مما أدي الي فتح واحدة من أخطر المشاجرات الأطلسية. فقد اعترضت روسيا الاتحادية على الحرب الامريكية تجاه العراق ، وجاء هذا الاعتراض لاعتبارات استراتيجية واقتصادية، فالموقف الروسي كان قائماً على الخشية من التداعيات الاستراتيجية التي سوف تتجم عن هذه الحرب، فروسيا الاتحادية تقلق من وجود قوات امريكية ضخمة على مقربة من التخمم الجنوبية لروسيا، فضلاً عن القلق من طبيعة الاهداف اللاحقة التي سوف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها، وما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تواصل الحرب لتشمل مناطق اخرى بعد العراق، كما كانت تخشى من ان تكون هذه الحرب مقدمة لاقدام الولايات المتحدة على اعادة النظر في استراتيجيتها العالمية².

شكلت الحرب الروسية الجورجية نقطة محورية في العلاقة بين الحلف وروسيا. في الواقع، كانت تراكماً للتباينات الاستراتيجية المتنامية بين روسيا والحلف، إذ توصل كل منهما إلى استنتاجات متناقضة عن الحدث نفسه من ثورات الألوان في جورجيا وأوكرانيا إلى الخلافات على الغاز بين غازيروم ونافتوهاز أوكراني³. ومجرد أن بدأت الحرب الروسية الجورجية 2008 أعلن حلف شمال الأطلسي تعلق اجتماعات مجلس الناتو وروسيا حتى تسحب روسيا قواتها من جورجيا، ويلمقابل قررت روسيا وقف إلى أجل غير مسمى أي تعاون مع حلف الناتو .وبما في ذلك التعاون في أفغانستان، ضد الإرهاب، وغيرها من المناطق الأخرى .

¹ Julianne Smith, « La relation OTAN/Russie: moment de vérité ou déjà vu? », *65Politique étrangère*, Hiver 4/2008., p. 7.

² مثنى علي حسين المهداوي، "أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة"، مجلة الدراسات دولية، العدد 35 (بغداد: مركز الدراسات دولية جامعة بغداد 2009) ص.10.

³ Andrew Monaghan, "L'OTAN et la Russie: ressusciter le partenariat ", http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/Resuscitating-partnership/FR/index.htm (20 avril 2013).

ويمكن القول إن اللقاء، الذي جمع هيلاري كلينتون ونظيرها الروسي سيرجي لافروف في جنيف في 6 مارس 2009، رغم أنه لم يمكنهما من التوصل إلى نتائج إيجابية بصدد الملفات المتنازع عليها، إلا أنه سمح لهما بإذابة الجليد والتوتر اللذين كانا يحولان دون عودة الدفاء والهدوء إلى العلاقة بين البلدين، وذلك قبل الانتقال في مرحلة مقبلة إلى معالجة الموضوعات الشائكة، مثل اتفاقية نزع الأسلحة النووية الإستراتيجية، وبرنامج الدرع الصاروخية، وأفاق توسيع حلف الأطلسي، إضافة إلى استئناف التشاور مع الحلف بصدد الملف الأفغاني والبرنامجين النوويين الإيراني والكوري الشمالي. واعتبرت كلينتون أن هذا اللقاء بداية جيدة ليس فقط لتطوير علاقات البلدين الثنائية، وإنما لقيادة العالم في القضايا المهمة، وعلي رأسها الأسلحة النووية والأمن النووي، لكنها أوضحت أن الانقسامات لا تزال قائمة بشأن توسع حلف شمال الأطلسي وعلاقات روسيا مع جيرانها، في إشارة إلى التوغل الروسي في الأراضي الجورجية¹.

ثانيا التطورات الراهنة وآفاق المستقبل

على الصعيد الاستراتيجي، يبدو أن الطرفين قد اتفقا على الاختلاف على بعض المسائل التي فصلت بينهما سابقاً . فالصراع الروسي الجورجي أوضح طبيعة الصعوبات بين الناتو وروسيا. لقد أوضحت هذه الأزمة بأن الطريق مازالت طويلة لبناء ثقة حقيقية بين موسكو والحلف. فبعض الدول الأعضاء في الحلف مازالت ترى في روسيا بأنه خصم الحرب الباردة. وصلت إلى درجة أبدي فيها البعض تخوفهم من الرجوع إلى حقبة الحرب الباردة بكل ذكرياتها المريرة.

1 - مصادر العداء الروسي الأطلسي

أ - الحرب علي صربيا

في 23 مارس 1999، شن قوات التحالف عملياتها ضد صربيا في ذلك اليوم نفسه، علقت روسيا علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، وسحبت ممثليها من مقر التحالف. عندما بدأ حلف شمال الأطلسي غاراته الجوية، دون قرار من الأمم المتحدة، أعربت روسيا عن تحفظاتها، فالحرب علي كوسوفو كانت مؤشرا للرئيس فلاديمير بوتين على ضرورة إعادة النظر في السياسة الأمنية لبلاده². فالنخب السياسية الروسية أدركت أن التهميش الاستراتيجي لروسيا خلال هذه الحرب، يكمن

¹ أحمد نياي، «أوباما وأعادة صياغة العلاقات الروسية الأمريكية»، مرجع سبق ذكره.

² Smith Julianne, « La relation OTAN/Russie: moment de vérité ou déjà vu? », *op cit*, p. 759-773

في أن حلف شمال الأطلسي غير قادر على تخطي نشوة الانتصار في الحرب الباردة ، وانه الحلف العسكري الأقوى على الإطلاق .

وتتطلب موسكو من عدة اعتبارات في موقفها تجاه قضية كوسوفو: أولها ضرورة احترام قواعد القانون الدولي التي تنص علي احترام الحدود القائمة بين الدول والسلامة الإقليمية لكل دولة فيما تتمسك روسيا بقرار مجلس الأمن الدولي 1244 الذي صدر في عام 1999 بشأن كوسوفو ، الذي ينص علي وحدة وسيادة الأراضي الصربية ،تهيئة الأوضاع الديمقراطية الأساسية الضرورية للبت بصورة نهائية في صفة الأقليم مستقبلا¹. ثانيا أن حرب كوسوفو هي خرق لإعلان بودابست لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية سنة 1994 والميثاق التأسيسي في العام 1997. واللذان أكدت فيهما روسيا احترامها لسيادة واستقلالية أراضي كل الدول وحققها باختيار الطريقة التي توفر لها أمنها. كما أنها تخلت عن دوائر النفوذ². وأخيرا ،وكان الاعتراف الأمريكي والأوروبي باستقلال كوسوفو في 2008 أثار في زيادة التوترات مع موسكو قبل الحرب في جورجيا ، وكانت روسيا حذرت قبل عدة أشهر من أثار إعلان من جانب واحد استقلال كوسوفو حتي أنها هددت بالاعتراف بالمناطق الانفصالية من جورجيا. ويمكن فهم الموقف الروسي المعادي لأستقلال كوسوفو من جانب واحد أن هذه الأستقلال سوف يؤثر علي الحليفة صربيا ووضعها الجغرافي والأستراتيجي ، فهناك مخاوف روسية من أن تفتح هذه الطريقة من أثاره موجه مطالب أستقلالية في داخل روسيا مثل الشيشان وغيرها في مناطق أخرى في العالم. ومع ذلك كان وراء كوسوفو بالنسبة لروسيا مثال آخر على استعداد الناتو لتوسيع الهيمنة الغربية في المنطقة³.

¹نزار اسماعيل الحياي، عبد الحميد العيد الماوساوي، العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)، قضايا سياسية، المجلد 16- الأصدار 1 ،(بغداد: جامعة النهرين 2009)،ص 41-62.

² James Sherr ،L'OTAN et la Russie: inévitablement déçues? [Revue de l'OTAN](http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/Disappointment/FR/ind_ex.htm) http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/Disappointment/FR/ind_ex.htm (20 avril 2013).

³نزار اسماعيل الحياي، عبد الحميد العيد الماوساوي، العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)،مرجع سبق ذكره، ص 41-62.

ب - مشروع الدرع المضادة للصواريخ

بدأت أزمة الدرع المضادة للصواريخ عقب إعلان الولايات المتحدة في يناير 2007 عن خططها لإقامة درع مضادة للصواريخ، تتضمن نظاما لردادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك، ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. على الرغم من احتجاجات موسكو التي رأت نشر الصواريخ يفسر نية واشنطن القضاء على الردع النووي الروسي، واعتبرته تهديدا مباشرا لها، خاصة في ظل انسحاب الولايات المتحدة، من جانب واحد في 13 ديسمبر 2001، من معاهدة الدفاع المضادة للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق¹، وعدم توقيع دول حلف الأطلسي الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي باسطنبول عام 1999، والتي تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجدات التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام 2004، كما صدقت عليها بيلاروسيا، وكازاخستان، وأوكرانيا، ورفضت دول حلف الأطلسي جميعا القيام بذلك².

غير أن واشنطن لم تكتف بالاعتراضات الروسية على هذا المشروع، بل ورفضها اقتراحات ومبادرات موسكو للوصول إلى حل وسط بشأنه من قبيل تخلي واشنطن عن تنفيذ المشروع، مقابل مشاركتها موسكو في محطة 'جابالا' الرادارية في روسيا وأذربيجان، بما يسمح بمواجهة أخطار محتملة من جهة الجنوب. فضلا عن عدم اكتراث واشنطن بتهديد موسكو بالانسحاب من معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا، أو نصب صواريخ اسكندر في جيب كلينجراد الروسي الواقع بين بولندا وليتوانيا، العضوين في حلف الناتو³. من جهته أشار الحلف إلى التزامه واطمئنانه إلى الدول الأعضاء فيه بالحفاظ على أمنها. ويعود ذلك بشكل جزئي إلى مخاوف بعض هذه الدول من دور روسيا في المسائل الدولية. وكرر الحلف دعوته المفتوحة للانضمام إليه ونواياه لتعزيز الالتزام شركائه من حول العالم⁴.

وقد أعلن الرئيس أوباما في 17 سبتمبر 2009 عن تراجع الولايات المتحدة عن مشروع الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ بالصورة الأولية التي تم طرحها، و أن الولايات المتحدة أعادت النظر في

¹ Julianne Smith, « La relation OTAN/Russie: moment de vérité ou déjà vu? », Op. cit. p. 759-773.

² Sergueï Rogov, « L'OTAN et la Russie: vu de Moscou », *Politique étrangère*, Hiver 4/2009 , p. 837.

³ أحمد ذياب، «أوباما وإعادة صياغة العلاقات الروسية الأمريكية»، مرجع سبق ذكره.

⁴ Isabelle Facon, « Les ambivalences de la transformation des forces armées russes », *L'Économie politique*, N 21, janvier 2004, p. 68

خطتها الرامية إلى نشر عناصر من منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية. كما أعلن أن بلاده ستبنى منظومة درع صاروخية أكثر تطوراً وأقل تكلفة، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستراعى مصالح روسيا في خططها الجديدة. إلا أنه تم في مايو 2010 نشر صواريخ "باتريوت" الأمريكية في بولندا على مشارف مدينة مورونج، على بعد 100 كم من الحدود الروسية، بدلاً من ضواحي وارسو كما كان مقرراً سابقاً. ورغم تأكيد الخبراء العسكريين أن صواريخ "باتريوت" غير قادرة من الناحية التقنية على اعتراض الصواريخ الروسية، وأن القوات الأمريكية واجهت صعوبات، حتى في اعتراض صواريخ "سكود" العراقية القديمة بواسطة صواريخ "باتريوت" في حرب "عاصفة الصحراء"، فإنها تظل خطوة ترى روسيا أنها تستهدفها وتمثل تهديداً لأمنها.¹

ج - توسع حلف الشمال الأطلسي إلي الحدود الروسية

وكان الشرخ الأكبر في العلاقات الأطلسية الروسية عندما قرّر حلف الناتو في عام 2002 ضم سبعة أعضاء جدد من بينهم ثلاث جمهوريات السوفييتية السابقة، استونيا، لاتفيا، وليتوانيا. من وجهة نظر روسية أن حلف الناتو خطى خطوة عام 1999 تحمل من المخاطر الشيء الكثير فقد أستغل ضعف روسيا بسبب الأضرار الداخلية والحرب الشيشانية الأولى، من أجل إضعاف روسيا، حينما بدأ بالتعدي على مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابقة، مفككاً المواقع الإستراتيجية للوجود الروسي، من خلال إغراء تلك الدول بالانضمام لحلف الناتو، تمهيدا لانضمامها للاتحاد الأوربي وقد نجحت هذه الطريقة مع دول المنظومة الاشتراكية السابقة "بولندا، تشكيا، سلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا" حينما انضمت لحلف الناتو.² وقد عارضت روسيا فكرة توسيع الحلف منذ بدايات عملية التوسع مطلع التسعينيات، واعتبرته عملاً عدائياً ضدها. فموسكو تعتبر أوروبا الشرقية، عزل امني بين الغرب وروسيا. حيث وان لم يكون لديها الوسائل للسيطرة علي هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة. فأنها كانت لاتتمني رؤية سقوطها في يد التحالف الذي كان لسنوات طويلة عدوها الألد.³

وانطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات، أولها: عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف لاحتوائها، وثانيها: أن توسيع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوروبا، ويجعل الهدف الأساسي منه هو تطبيق روسيا وعزلها عن أوروبا أما ثالث هذه

¹ أحمد نياي، "أوباما وأعادة صياغة العلاقات الروسية الأمريكية"، مرجع سبق ذكره.

² حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ Sergueï Rogov, « L'OTAN et la Russie: vu de Moscou », *Politique étrangère*, Hiver 4/2009, p. 837.

الاعتبارات، فهو أن توسيع الحلف، بدعوى حماية دول شرق ووسط أوروبا من أى تهديد روسي مستقبلي، لا أساس له من الصحة فى ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقى دول شرق أوروبا ودول البلطيق، واحترامها لاستقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق.

2 - الأفاق المستقبلية للعلاقات الروسية وحلف الناتو

تمثل العلاقات مع روسيا عنصرا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للدول الأعضاء فى حلف الناتو، فبرنامج السياسة الخارجية الأمريكي يضع على رأس أولوياته ملفات معقدة لا يمكن حلها بدون الاستعانة بمساعدة موسكو كالمفء النووي الإيراني أو الوضع الداخلى الملتهب فى أفغانستان أو حتى البرنامج النووي لكوريا الشمالية والأزمة السورية . من ناحية أخرى، تؤيد معظم الدول الأوروبية (خصوصا ألمانيا وفرنسا)، فكرة التوجه نحو الانفتاح على روسيا، وليس حصارها أو احتواءها على خلفية رغبة تاريخية دافنة، إضافة إلى أن روسيا هي أحد مصادر إمدادات الطاقة لأوروبا. أما روسيا كما هو واضح فى عقيدتها العسكرية السياسية الجديدة، مهتمة باقامة نظام للأمن الجماعى فى عالم متعدد الأقطاب بمشاركة القوى الكبرى سوف يكون من المستحيل إنشائها دون تعاون الولايات المتحدة، والمصلحة الأمنية الروسية منع سباق مكلف على الأسلحة النووية والتقليدية الحديثة ، فالاقتصاد الروسى القائم أساسا على الربيع النفطى والغاز لا يتحمل أعباء الدخول فى سباق تسلح جديد ، وهذه أيضا لا يمكن أن يتحقق دون تعاون مع واشنطن وحلف الناتو .

فى الواقع ، حتى لو ظهرت دلائل مشجعة على استعدادهم للعمل معا فى شراكة استراتيجية ، هناك التباسات مستمرة فى العلاقة بين الطرفين نفسها. ولكن مما لا شك فيه أن مسألة الدرع الصاروخى ستعود لتظهر فى العلاقات الروسية الأمريكية التى ترسم بطبيعة الحال شكل علاقة روسيا بالحلف و طالما يملك كل من الدولتين ترسانة نووية تفوق غيرها إلى حد بعيد ستعود مسألة الاستقرار الاستراتيجى للظهور مهما بدت قديمة الطراز. لكن حتى الآن، مسألة الدرع الصاروخى لا تزال مرتبطة بالسياق الأوروبى الأطلسى الواسع النطاق، أى أنها لم تكسر بعد جليد الحرب الباردة¹. لعل هذه المسألة ستطرح من جديد بعد بضعة سنوات حين يلاحظ جميع المعنيين أن أوروبا لم تعد مسرحًا

¹ Thomas Gomart, « OTAN-Russie: la « question russe » est-elle européenne? », *politique étrangère*, Hiver 4/2009. p. 856

استراتيجيًا. ومع حلول آسيا تدريجيًا مكان أوروبا سنتنقل مسألة الدرع الصاروخي بدورها إلى تلك المنطقة، مما يعني أن الحوار الروسي الأمريكي سيشهد تغييرًا مرة أخرى لأن دور كل من موسكو وواشنطن في آسيا مختلف عن دورهما في أوروبا¹.

النقطة الثانية روسيا، كما هو واضح في عقيدتها العسكرية السياسية عازمة على استعادة مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤًا بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي . فالمحاولات الروسية لاستعادة موطنها في جنوب شرق أوروبا تجددت مع استعادة بوتين لسيادة الرئاسة للمرة الثالثة ، وشعور الكرملين بأن واشنطن وبروكسل قد اقتربتا من فرض حصار خانق على روسيا، في مسعى لتحديد دورها وتحجيمه، ليس فقط في منطقة البلقان بل أيضًا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بشكل عام . وتعتمد موسكو في استرجاع مكانتها وتعزيز دورها على عدة عوامل قد تكون مساعدة لها في تحقيق مشروعها الإستراتيجي المتجدد، منها العامل العرقي والديني، والتأثير الاقتصادي القوي، فروسيا تعتبر المصدر الأول والأبرز للطاقة في المنطقة كما أن روسيا شريك قوي بامتياز فيما يعرف بمسار الخصخصة غير الشفاف الذي تنتهجه عدة دول بلقانية لكبريات شركاتها الوطنية من خلال طرحها في مزادات دولية لخصخصة رؤوس أموال تلك الشركات. فهذه الشراكة لن تكون هدفًا نهائيًا في حد ذاته، فهي من دون شك لها تأثير واضح على أمن المنطقة من حيث الطاقة، لكنه في عيون صانع القرار في الكرملين آلية لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى².

¹ Robert Pszczel ، Comment l'OTAN est perçue en Russie (ou leçon d'optimisme), Revue de l'OTAN “ la relation OTAN Russie : vingt ans après l'URSS” ,http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/lessons-optimism/FR/index.htm

² كريم الماجري ، "شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا إلى الساحة الدولية"، مرجع سبق ذكره.

الخاتمة

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001، دون أدنى شك نقطة تحول جذرية في العلاقات الروسية الاطلسية، فقد كانت فرصة كبيرة لروسيا الاتحادية للتقارب مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي الذي كانت موسكو تشكو منه دائماً، خاصة في الشيشان، باعتباره هدفاً مشتركاً محددًا ، وإلى إعادة تأكيد نفسها على الساحة الدولية. هذا الحدث أتاح لروسيا أن تظهر في أعين الولايات المتحدة كشريك موثوق وحليف رئيسي. و في حين كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة لتسريع التقارب ، كانت الحرب في العراق 2003 لمناسبة لتباعد المواقف. فقد تمكنت روسيا بدعم من (ألمانيا وفرنسا) منع صدور قرار من الامم المتحدة من شأنه أن يضيء الشرعية على استخدام القوة لضرب العراق ، مما أدى الي فتح واحدة من أخطر المشاجرات الأطلسية بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

وبعد الثورة الوردية في جورجيا في فبراير 2003 ، والثورة " البرتغالية" في أوكرانيا عام 2004، إلتقت موسكو اللوم علي واشنطن بأنها وراء هذه الثورات ، التي تضاف إلى قائمة طويلة من "المناورات" التي استخدمت ضد سيادة و أمن روسيا الاتحادية ، أخرها كان عملية توسيع الحلف باتجاه الشرق ، بإنضمام سبع جمهوريات جديدة من بينها جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا، ولاتفيا، واستونيا).

وقد شكلت الحرب الروسية ضد جورجيا، في أغسطس 2008، إشارة قوية إلي واشنطن وحلفائها الأوروبيين علي مدي ما يمكن أن تذهب إليه موسكو في الدفاع عن مصالحها الأستراتيجية . كما أن عقيدتها السياسية العسكرية الجديدة تبين سعي روسيا لأستعادة مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، ليس فقط في منطقة القوقاز بل أيضاً في منطقة البلقان وآسيا الوسطى ، في محاولة لتأكيد هيمنتها ونفوذها في المناطق التي لا تزال روسيا تعتبرها مجالها الحيوي.

وبالنظر إلى الأزمة الحالية من فقد الثقة والاستياء المتراكم على كلا الجانبين، فمن الصعب أن نتصور سيناريو فيه روسيا وحلف شمال الأطلسي يعودان إلى أجواء الحرب الباردة، أو التخلي عن الشراكة وفك الارتباط بينهما. وعلي الرغم من الخلافات بين الجانبين حول عدة قضايا أهمها الموقف حول كوسوفو ، وامتداد حلف شمال الأطلسي شرقاً، وإقامة الدرع الصاروخي في دول قريبة من حدود روسيا بولندا وتشيكيا، واعتراف روسيا باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. فالأولوية الجديدة التي لدي حلف الناتو وروسيا تتجه نحو التركيز في المرحلة المقبلة علي تقليص مساحات الخلاف بينهما عبر إيجاد مجالات العمل المشترك، لحلحلة الموضوعات الشائكة علي الصعيد الدولي ، كالملف النووي الإيراني ، والبرنامج النووي لكوريا الشمالية، والأزمة السورية ، وأفغانستان ، حيث لا يمكن أن تحل أياً من التحديات الراهنة دون المشاركة من الطرفين.

المراجع

- 1 -الرواي ،عبد العزيز مهدي ، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة الدراسات دولية** ،العدد 35 (بغداد :مركز الدراسات دولية جامعة بغداد2008)
- 2 - الحياي ، نزار اسماعيل ، عبد الحميد العيد الماوساوي، " العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)" ، **قضايا سياسية**، المجلد 16- الأصدار 1 ،(بغداد: جامعة النهريين2009)،ص 41-62.
- 3 -السعدوان، حميد حمد ، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **مجلة الدراسات دولية** ،العدد 142(بغداد :مركز الدراسات دولية جامعة بغداد2009) .
- 4 -المهدوي ،مثنى علي حسين ،" أثر المتغير الامريكى في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة" ، **مجلة الدراسات دولية** ،العدد 35 (بغداد :مركز الدراسات دولية جامعة بغداد2009).
- 5 -حسون ،محمد، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** -المجلد 26 العدد الثاني،(دمشق : 2010).
- 6 -سلامه، معتز سلامه، "الأمن القومي الأمريكي :التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية" ، **كراسات إستراتيجية** ، العدد 162 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، أبريل 2006) .

المصادر الالكترونية

- 1 -إبراهيم اسعدي، إبراهيم ، "الناتو وحسابات التدخل العسكري في سوريا" ، **تقارير** ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات2013)
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201321110383364372.h>
[tm](http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201321110383364372.h)
(30أبريل 2013).
- 2 -الشيخ ، نورهان ، "طموحات روسيا: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"، **الأهرام الرقمي**
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=290653&eid=1538>
(21أبريل 2013)

3 -الماجري، كريم ، "شبة جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا إلى الساحة الدولية"، **تقارير**،

(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات2013)

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/20133384940439315.ht>

m (8مايو 2103).

4 -جير، رائد ، "عقيدة موسكو الجديدة إعادة الأعتبار للنفوذ السوفياتي .. وتفعيل الفيتو الروسي"

. **جريدة الحياة** ، (لندن : 12 أبريل 2013)

<http://beta.daralhayat.com/Details/502233> (30 أبريل 2013).

5 -ذياب،أحمد ،"أوباما وأعادة صياغة العلاقات الروسية الأمريكية"، **السياسية الدولية**، أبريل

2009 www.almethaq.info/news/article1740.htm (10أبريل 2013).

المراجع الأجنبية

- 1- Clarke, Michael. « Le débat sur une OTAN globale », *Politique étrangère*, Hiver 4 /2009.
- 2- Dufourcq, Jean. « OTAN: pour UN nouveau rapport Harmel », *Politique étrangère*, Automne 2005.
- 3- Dumoulin, André. « L'OTAN, UN mois avant Riga », *Politique étrangère*, Automne2006.
- 4- Facon, Isabelle. « Une nouvelle doctrine militaire pour une nouvelle Russie », *Revue Internationale et stratégique*, N°68, Hiver 2007.
- 5- Facon, Isabelle. « Les ambivalences de la transformation des forces armées russes », *L'Économie politique*, N 21, janvier 2004.
- 6- Gomart, Thomas. « OTAN-Russie: la « question russe » est-elle européenne? », *politique étrangère*, Hiver 4/2009.
- 7- Hofmann, Stéphanie. « OTAN: vers UN nouveau concept stratégique? », *Politique étrangère*, Printemps 1/2008.
- 8- Lepri, Charlotte. « Les relations russo-américaines: les questions stratégiques au coeur de toutes les tensions », *Revue Internationale et stratégique*, N°68, Mars 2007.

- 9- Nies, Susanne. « L'élargissement de l'OTAN: quelles répercussions sur les nouveaux membres et sur la structure de l'Alliance? », *Revue Internationale et stratégique*, N°59, mars 2003.
- 10- Rogov, Sergueï. « L'OTAN et la Russie: vu de Moscou », *Politique étrangère*, Hiver 4/2009.
- 11- Saïdy, B. « Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient », *Revue internationale et stratégique*, N°73, janvier 2009.
- 12- Smith, Julianne. « La relation OTAN/Russie: moment de vérité ou déjà vu? », *Politique étrangère*, 2008/4 Hiver 4/2008.

Les Ressources électroniques

- 1- Monaghan, Andrew. L'OTAN et la Russie: ressusciter le partenariat", http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/Resuscitating-partnership/FR/index.htm (20 Avril 2013).
- 2- Pszczel , Robert. Comment l'OTAN est perçue en Russie ou leçon d'optimisme, *Revue de l'OTAN l'URSS*", http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/lessons-optimism/FR/index.htm (22Avril 2013)
- 3- Sherr, James. L'OTAN et la Russie: inévitablement déçues? *Revue de l'OTAN* http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/Disappointment/FR/index.htm (20Avril 2013).
- 4- Brezinski, Zbigniew. Le grand échiquier, L'Amérique et le reste du monde, *Hachette littératures*, collection Pluriel, 2000. <http://www.lalettrevolee.net/article-3464443.html> (25 avril 2013).

الإستراتيجية السوفييتية في أفغانستان والتوجهات الروسية الجديدة

أ . محمد صالح سويسي

المقدمة

لقد تعددت الدوافع السوفييتية للتدخل المباشر في أفغانستان ، فقد تدخل الاتحاد السوفييتي وبشكل مباشر وعلى نطاق واسع لأول مرة في دولة ليست عضوا في حلف وارسو ولا تعتق الماركسية وخارج النطاق التقليدي لنفوذهم في أوروبا الشرقية. كما أن الدولتين لم تكونا في حالة حرب تتيح لأحدهما غزو الأخرى. وفي أصعب المواقف وأحلكها لم يقدم الاتحاد السوفييتي إلا المساعدات العسكرية للدول الحليفة والشيوعية ، وكانت تلك المساعدات مقصورة على الأسلحة والمعدات فقط دون الجنود. وعلى سبيل المثال ، وفي أثناء الحرب الكورية بين الأمريكيين والشيوعيين فإن السوفييت لم يرسلوا جندياً واحداً إلى ميدان القتال وهو ما حدث أيضا في الحرب الفيتنامية التي استمرت من عام 1945م حتى نهاية عام 1973م⁽¹⁾.

ومن المعروف فقد ادخل انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي العالم عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة مرحلة جديدة في إطار ما أصبح يعرف بالنظام الدولي الجديد ذات القطب الواحد ، وأدى إلى تحول شامل لمجموعة من المبادئ والمفاهيم والمواثيق الأممية التي تضبط مساوئ العلاقات الدولية بين الدول ، فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي أصبحت روسيا الوريث الوحيد له ، و بمكانتها الدولية كونها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن و باعتبارها اكبر الجمهوريات المستقلة التي كانت في إطار الاتحاد السوفييتي من حيث المساحة والسكان والنتاج القومي والقوة العسكرية - ولاسيما بعد التحسن الاقتصادي الكبير الذي شهدته روسيا - أصبح لها دور كبير ومؤثر على الساحة الدولية .

(1) فيحاي سين بودهارج، فكرة السوفييت للأمن الجماعي في آسيا، جريدة الهند لسياسات، لكتاب الرابع عشر (1، 2، 3) ترجمة احمد برو، (1980م) ص 23

الإشكالية البحثية :

هل تحققت الاستراتيجية السوفييتية في أفغانستان من خلال تدخلها المباشر ؟

هل تمثل التوجهات الروسية الجديدة امتداداً للاستراتيجية السوفييتية ؟

فرضية البحث :

سعى الاتحاد السوفييتي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال التدخل المباشر في أفغانستان ، و لكنها لم تتحقق بشكل كامل ، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي اتبعت السياسة الروسية استراتيجية مشابهة لما كانت عليه في حالة الاتحاد السوفييتي .

أهداف البحث :

- 1 - يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى إستراتيجية الاتحاد السوفييتي السابق في أفغانستان و الدول الإسلامية و محاولته لتحقيق السيطرة على دول المنطقة .
- 2 - يهدف إلى التعرف على التوجهات السياسية الخارجية لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حسب النهج والتوجه الجديد في المنطقة .

المبحث الأول : الاستراتيجية السوفييتية في أفغانستان

أولاً : دعم ونشر الأيدلوجية الماركسية في أفغانستان و العالم الإسلامي

تعد أفغانستان بوابة العالم الإسلامي، والاستيلاء عليها هو بمثابة بداية التطويق للأرض الإسلامية، ولا يقتصر على جارتها المسلمتين باكستان وإيران بل يتعدى انطلافاً منهما إلى دول الخليج .

ونظراً لموقع أفغانستان الاستراتيجي ، فهي تعد مفتاح وسط آسيا، وجسراً يؤدي إلى أكبر دول القارة المحيطة بها وهو الاتحاد السوفييتي والصين والهند، لذلك كان الجميع يطمعون فيها، إذ أن السيطرة عليها من قبل أي قوة ذات شأن - عسكرية أو غير عسكرية - يعني على الفور الوصول إلى أبواب بقية الجيران⁽¹⁾.

(1) محمد أحمد عبد القادر ، المسلمون في أفغانستان ، مكتبة النهضة المصرية (1983) ، ص 65.

والاتحاد السوفييتي قد عمل على مد نفوذه إلى أفغانستان منذ أمد بعيد لذلك تسلسل إلى البلاد على هيئة خبراء وأصدقاء، وظل يفرض سيطرته على البلاد إن لم يكن فعلياً، فعلى أقل تقدير معنوياً، وهذا ما تحقق له ليس فقط منذ انقلاب أبريل 1978 ف بل منذ بدأ التعاون بين الدولتين عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وإعلان استقلال أفغانستان، ذلك التعاون الذي بدأ بعقد اتفاقية صداقة وتعاون بين الدولتين، اشترك بموجبها الاتحاد السوفييتي - عن طريق فنيين وخبراء - في حركة الإصلاح والتطوير الأفغانية، حتى وصل إلى احتلال عسكري.⁽¹⁾

وتبرز قيمة أفغانستان الاستراتيجية بالنسبة للاتحاد السوفييتي إلى كونها: " دولة متاخمة للصين في جزء صغير من حدودها، وبذا تكمل حلقة البلدان الحليفة للاتحاد السوفييتي والمطوقة للصين، ومتاخمة لباكستان حيث يمكن حصرها بينها وبين الهند، ومتاخمة لإيران التي تموج بالتفاعلات، والتي يؤدي مد حدود الاتحاد السوفييتي إلى أقاليمها الشرقية عبر أفغانستان إلى تعزيز الحضور السوفييتي غير المباشر في تقرير أوضاع إيران الجديدة.⁽²⁾

إن الشيوعيين سعوا إلى ما كان الأمريكيون يسمونه بنظرية "الدومينو" التي يهدفون بها إلى السيطرة على الحكم في بلد ما وبالنتيجة يسقط في أيديهم البلد التالي ثم الذي بعده وهكذا ...

ولم يكن الاتحاد السوفييتي هو الوحيد الذي أدرك أهمية هذه المنطقة من العالم، إذ سبقها إليها الإمبراطورية البريطانية ومنذ ذلك الوقت تصادمت مطامع الدولتين في أفغانستان وحاول كل منهما جاهداً إلى إدخال هذا البلد ضمن مناطق نفوذها، وعملت بريطانيا ومن بعدها الحلفاء على إبعاد الاتحاد السوفييتي عن المياه الدافئة، ولضمان ذلك أطلقوا يدها في أوروبا الشرقية عقب الحرب العالمية الثانية، وحرصت القوتان العظيمة على استمرار التوازن بين مصالحهما في أفغانستان.

ولكن الاتحاد السوفييتي لم يصرف النظر عن تحقيق حلمه، فاتبع سلوكاً جديداً، من أجل الوصول إلى أهدافه، وسعى إلى كسب صداقات ومناطق نفوذ وإنشاء قواعد عسكرية يستفيد منها عند الحاجة مثل أثيوبيا، ويمكنه عن طريقها أضعاف نفوذ الغرب في المنطقة وتضييق مجالها الجوي.⁽³⁾

(1) إيهاب الشريف ، " الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان " ، الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان سنة 1985م ، ص 226-228 .

(2) صلاح أبو النجا ، ((أفغانستان وأزمة الوفاق الدولي)) ، السياسة الدولية ، العدد 60 (أبريل 1980م) ، ص ص 100-101 .

(3) محمد أحمد عبد القادر ، المسلمون في أفغانستان ، مرجع سابق ، ص 66 .

ثانياً: الوصول إلى موارد البترول في الشرق الأوسط:

يعد هذا الهدف من أهم الأهداف التي كانت أمام السوفييت عندما أقدموا على غزو أفغانستان والوصول إلى المياه الدافئة و موارد البترول في الشرق الأوسط لأن موارد البترول السوفيتية في التضاؤل ولا يتعذر الوصول تكنولوجياً أن الكلفة عالية ، وعندما ترتفع أسعار البترول ، تكون الكلفة مجدية ، وهذه المصادر متوفرة في أفغانستان، ويمكن الوصول إليها مستقبلاً عن طريق صحاري بلوخستان ثم الانطلاق من أفغانستان إلى المياه الدافئة للقفز إلى آبار البترول في الشرق الأوسط ويذهب أحد الكتاب⁽¹⁾ إلى أن بريجنيف وهو يغزو أفغانستان ينفذ وصية (بطرس الأكبر) التي أودعها ضمن وثائق الكرملين وجاء : ” أياً كان فمن سيخلفني فإن عليه أن يزحف جنوباً نحو القسطنطينية والهند، لأن من يخضع هاتين المنطقتين ستكون له السيادة الحقيقية على العالم يحدث هذا في وقت أشارت فيه التقارير في تلك المرحلة أن الاتحاد السوفيتي أنه ما تزال الاحتياطات البترولية جيدة ، ولن ننسى أن روسيا تمتلك الاحتياط الأول للغاز في العالم في ذلك الوقت⁽²⁾.

ثالثاً: قمع حركات التحرير الإسلامية في الأقاليم الجنوبية من روسيا:

اعتمدت روسيا على القوة المسلحة في ضم الأقاليم الإسلامية في جنوبها وهي إمارات فيما وراء النهر وهي أذربيجان، وتركمانستان، وكازاخستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، والقرغيز. وقضت على شخصيتها الذاتية، وحاربت عقيدة أبنائها السامية و الدين الإسلامي الحنيف بقوة وشراسة وحالت بينهم وبين مبادئهم السامية ومثلهم العليا، وفرضت عليهم مفاهيم الشيوعية والمادية والإلحادية.

إن المسلمين في هذه الأقطار قد عانوا معاناة شديدة لأن السوفييت قد عملوا على وقف انتشارهم بكافة الوسائل و اتخذت معهم سياسة التهجير الإجباري وإحلال غيرهم ، فقد كانت حملة ضارية لنشر الإلحاد في بلادهم.

ومن المؤكد أن المسلمين لا يتقبلون بمشاعرهم ووجدانهم ما ينشر عليهم ، أو يراد غرسه من مبادئ في ضمير ناشئتهم، ولا تربطهم روابط ثقافية، أو فكرية عميقة بأصحاب الجذور الفكرية الأخرى حولهم.

وعلى الرغم من أن الشيوعية فرضت عليهم فرضاً فإنها لم تتسلل إلى ضمائرهم، ولم تغير من عقائدهم ولم تقض على اليقين الإسلامي في أفئدتهم. وقد سيطر على سياسة الاتحاد السوفيتي العقيمة على

(1) ماجد علاء الدين ، الأقصوة السوفيتية المعاصرة ، ط3(دمشق : amack للنشر 1985 م) ، ص224.

(2) محمد أحمد عبد القادر ، المسلمون في أفغانستان ، مرجع سابق ، ص72.

أساس أن استيلاءها على أفغانستان سيستأصل أية اتجاهات تحريرية قد تنمو في هذه الأقاليم الجنوبية المسلمة. خاصة وأن الثورة الإيرانية في المنطقة أحدثت موجة من الحماس الإسلامي من الممكن إذا ما استمرت في الانتشار أن تتأثر بها هذه الشعوب على المدى الطويل.

ومن ناحية أخرى فإن ما عرفته أفغانستان من التغلغل السوفييتي في الإمارات المسلمة من قتل وطغيان وظلم وفتنة قد وقف سداً منيعاً فترة طويلة من الوقت أمام الشيوعية حال بينها وبين التغلغل في أفغانستان المؤمنة إلا أن روسيا كانت تتحرك بأناة وبنفس طويل، وكانت ترى في وجود أفغانستان المؤمنة المسلمة خطراً كبيراً على وجودها في الإمارات الإسلامية. لذلك خطت بإحكام لغزو أفغانستان.

وكان على الدول الإسلامية ولا سيما تلك المجاورة لأفغانستان أن تفكر ملياً، وأن تتلمس أسباب الاعتداء السوفييتي على أفغانستان وعلى الإمارات الإسلامية من قبل ولا شك أنها ستتيقن إن المذهب الإلحادي الذي تدين به روسيا يتعارض تعارضاً تاماً مع الإسلام ولا بد من التصادم بين الإسلام والالحاد.

وإن حاجة روسيا إلى الموارد وقسوتها المتناهية في سبيل الحصول عليها لا تعدو أن تكون المظهر الخارجي لهذا المذهب الإلحادي⁽¹⁾.

رابعاً : استغلال الموارد الطبيعية لأفغانستان :

تضم أرض أفغانستان ثروات طبيعية معدنية، وتعد أفغانستان من أغنى بلاد العالم بالغاز الطبيعي، كما أثبتت الدراسات التي أجراها الروس إمكانية الحصول على البترول، ومن أجل ذلك أقام الروس الطرق والجسور لتيسير حركة نقل المواد الخام من أفغانستان إلى روسيا، بالإضافة إلى الإفادة من المحصولات الزراعية الأفغانية، وتحويل أفغانستان إلى مزرعة حبوب للاتحاد السوفييتي لتسد النقص الشديد في الحبوب الذي يعانيه السوفييت.

وتركز هذه الخطة على التعدين والصناعات الاستخراجية. وبلغ نصيب الاستثمارات في هذه القطاعات في هذه الخطة 50% في حين أنها كانت تمثل 28% فقط . أما نصيب الزراعة فقد ارتفع من 18% إلى 25% . ولما كانت خطة (داود) ترتبط أشد الارتباط بتصدير المواد الخام إلى إيران مما يتطلب إدخال تحسينات على مرافق النقل الجوي، فقد خصص حوالي 30% من مجموع الاستثمارات لتحسين هذه المرافق. ولكن هذه المخصصات تنخفض إلى ما لا يزيد عن 59% في الخطة الجديدة.

(1) محمد أحمد عبد القادر ، "المسلمون في أفغانستان ، المرجع السابق ، ص74

ويرجع السبب في ذلك إلى أن النقل الجوي المؤدى إلى الحدود السوفيتية قد تم إرساء قواعده وتحسينه بالفعل ، حيث يوجد طريق معبد يربط كابول بالحدود السوفيتية عن طريق نفق يمتد مسافة ميل واحد .

وبعد أن استولى الشيوعيون على مقاليد الأمور في أفغانستان، شرع السوفييت في اتخاذ الخطوة التكميلية — بإنشاء جسر على نهر آمو بلغت تكاليفه (50 مليون دولار). ومد الخط الحديدي من طاجيكستان مسافة تقرب من 10 كيلو مترات داخل أفغانستان. وهناك برنامج إضافي لتحسين الطرق في المنطقة بلغت تكاليفه حوالي 6 ملايين دولار، أتاح للسوفييت طريقاً ميسوراً إلى الموارد المعدنية والمواد الخام في أفغانستان وما وراءها. وإذا كانت قد انقضت أعوام كثيرة ما بين حفر نفق في قلب جبال هندوكوش وبين إنشاء جسر على نهر آمو، فإن ذلك إنما يدلنا على مدى صبر الاتحاد السوفيتي في تنفيذ خطة بعيدة المدى.⁽¹⁾ وتتضمن الخطة التزامات واسعة النطاق من جانب السوفييت في مجال الكشف الجيولوجي والتقيب عن المعادن. فقد حصل السوفييت على امتياز استغلال البترول والغاز. وقد بلغت الارتباطات الفعلية لروسيا ودول كتلة الكوميكون في مجال استغلال المواد الخام والمعادن بعد سيطرة الشيوعيين على البلاد 82 مليون دولار من بينها 54 مليون دولار لشراء معدات التصوير والمسح الجيولوجي ومبلغ 562 مليون دولار لإنشاء مصنع لصهر النحاس ربما تبلغ تكاليفه الإجمالية 1000 مليون دولار. ومبلغ 61 مليون دولار لتعدين الفحم، ومبلغ 195 مليون دولار لتنفيذ حوالي 30 مشروعاً آخر من المشروعات المساعدة.⁽²⁾

ويمكن النظر إلى هذه الارتباطات الضخمة في مجال التعدين في أفغانستان على أنها امتداد للسياسة الاقتصادية السوفيتية العالمية التي يرغب من ورائها الاتحاد السوفيتي في أن يكون من أكبر الموردين والتجار في سوق المعادن الدولية :

إن هذه الاستثمارات الكبرى في عمليات التعدين والسعي الحثيث وراء موارد الغاز والبترول في أفغانستان هو بلا شك عامل قوي إن لم يكن السبب الوحيد وراء الغزو السوفيتي لأفغانستان. فهذه البلاد مستودع لموارد هائلة، وهي حقيقة يعرفها السوفييت حق المعرفة بحكم تاريخهم الطويل في الكشف عن المعادن.⁽³⁾

وإسهام الاتحاد السوفيتي في التنمية الزراعية قليل لكنه سعى للحصول من بقية دول العالم على أموال لاستثمارها في قطاع الزراعة فقد بلغت جملة الاستثمارات في قطاع الزراعة حوالي 210

(1) عبد الرحمن ألفت، روسيا وأفغانستان، ملحدون ومسلمون، (كابول : منشورات مكتب أفغانستان 1992م) ، ص8.

(2) المرجع نفسه ، ص 10

(3) المرجع نفسه ، ص 12

مليون دولار قدمها البنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية، والبنك الآسيوي، ودول الخليج العربي، وغير ذلك من المصادر، وعلى الرغم من ذلك فإن إنتاج هذا القطاع سيذهب إلى الاتحاد السوفيتي كما هو الحال بالنسبة لإنتاج المنطقة الزراعية التي أنشأها السوفييت في إقليم نجرهار.⁽¹⁾

وهدفت سياسة الاتحاد السوفيتي الزراعية على المستوى الداخلي إلى تشجيع العداء بين الطبقات في المجتمع الأفغاني وتوسيع قاعدة التأييد للحكومة الحالية. فقد تم توزيع 60.000 فدان على 76.000 أسرة من بين الأراضي المصادرة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ثلاثة ملايين فدان. ومن الواضح أن الهدف المرسوم هو إعادة توزيع جميع الأراضي المصادرة بغية كسب تأييد قطاع من الشعب الأفغاني يصل تعداده إلى 2.5 مليونين ونصف نسمة، ولتهيئة النجاح لهذا البرنامج تم استيراد أسمدة قيمتها حوالي 8.5 ثمانية ملايين ونصف دولار من كوريا الجنوبية على الرغم من سحب الاعتراف الدبلوماسي بهذه الدولة لصالح كوريا الشمالية. ولم تكف الحكومة بالاعتماد على هذا البرنامج كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة، فقد عملت على تحويل الأراضي التي حصلت عليها مؤخراً إلى مزارع للدولة ذات مساحة هائلة تصل في بعض الأحيان إلى (50.000 فدان) من خلال استصلاح الأراضي البكر. ولهذا التركيز على الزراعة أهميته البالغة إذا وضعنا في الاعتبار أن نقص الموارد الغذائية في عام 70-1971م أدى إلى تقويض قواعد الحكومة الملكية في أفغانستان في ذلك الوقت. ولما كان السوفييت يستورد الحبوب فإنه لا يسعه إلا أن يستغل الإمكانات الزراعية الشاسعة في أفغانستان إلى أقصى حد ممكن. وتهدف الحكومة بهذه البرامج الزراعية والمشروعات الصناعية مع التوسع في بعض الخدمات إلى أن تتمكن من تحويل موجة السخط وكسب تأييد عدد من سكان البلاد. والجدير بالذكر أن سياسة الاتحاد السوفيتي ومن ورائه سياسة الحكومة قد فشلت وأدرك الشعب الأفغاني هدف الاستغلال الاقتصادي، ورفض أن تكون بلاده مزرعة حبوب في خدمة السوفييت، أو أن ترضخ البلاد لاستغلالها الصناعي.⁽²⁾

المبحث الثاني : التوجهات الروسية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

أولاً : طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد الاتحاد السوفيتي :

لقد كانت روسيا وما تزال من أهم الدول التي تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي، ذلك لأنها الوريث السياسي والعسكري للاتحاد السوفيتي السابق ، إضافة إلى ذلك الطبيعة الجيوسياسية التي تتمتع بها روسيا من حيث الموقع الجغرافي ما بين آسيا وأوروبا ، فهي تشكل حلقة

(1) المرجع نفسه ، ص 15

(2) محمد أحمد عبد القادر ، المسلمون في أفغانستان ، مرجع سابق ، ص ص 68-70.

الوصل وتقرب وتمتلك من منابع النفط والغاز التي على أساسها قامت الحروب والأزمات في العالم في القرن العشرين وهذا يجعلها طرفا محوريا وفعالا على المستوى الدولي .

كانت توجهات السياسة الخارجية لروسيا بعد تفكك انهيار الاتحاد السوفيتي من أهم المعضلات التي واجهتها في ظل المعطيات الجديدة المتمثلة في الانهيار الشامل للإتحاد السوفيتي وفي ظل تشكل النظام الدولي القطبية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التفرد به وترعمه .

مما زاد من معضلة بناء توجهات السياسة الخارجية الروسية إبان تلك الفترة أن روسيا كانت الوريث الشرعي والوحيد لتركه الاتحاد السوفيتي ، فوريث التركة الدولية للإتحاد السوفيتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج ، كما ووريث الترسانة العسكرية والنووية ، كل ذلك وضع الساسة الروس في معضلة كيفية صياغة سياسة خارجية دولية تتناسب مع النقل الدولي للوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي يتفق مع قدراتها العسكرية في ظل الضعف الاقتصادي والديون المتراكمة التي كانت نتاج الحرب الباردة التي انتهت بتفككه .

فانقسم الرأي الداخلي لساسة الروس وصانعي القرار حول طبيعة السياسة الواجب إتباعها والتي من المفترض أن تحقق الأهداف الروسية والتي كانت أهمها الاقتصادي ، لخروج روسيا من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها ، فكان هناك اتجاهين.⁽¹⁾

الاتجاه الأول :

- أ - الاهتمام بالمشكلات الداخلية وإيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية .
- ب - تطبيق مبدأ العزلة خلال المرحلة الانتقالية الصعبة للتفرغ لعملية إعادة البناء في الداخل.

الاتجاه الثاني :

- أ - إتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة .
 - ب - الحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى .
- وانطلقت رؤية الساسة الروس الذين تقلدوا مقاليد الحكم في روسيا سنة 1991 ف ، في ظل نائب وزير الخارجية كوزيريف والرئيس الروسي يلتسين من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية ، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطنطي وذلك لعدة اعتبارات هي :

(1) ابراهيم عرفات (إعادة التعريف الاقليمي في رابطة الدول المستقلة وآثارها على النظام الاقليمي العربي) ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، معهد البحوث للدراسات العربية، يونيو 1994م. ص 79

- أ - إن هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية لروسيا .
- ب - انطلاق أصحاب هذا التوجه متبنين الاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية عادية ، أي إنها إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي ، وليست أحد ركني هذا النظام .
- ج - أهمية عدم لجوء روسيا إلى استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية .
- د - إن سياسة روسيا الخارجية ينبغي أن تكون سياسة مصلحية أي غير أيديولوجية لان روسيا لم يعد لها أعداء في النظام العالمي ولا أيديولوجية مهيمنة على نظامها السياسي .
- هـ - تأثر من ورثوا الحكم عن غورباتشوف سياسته الموالية للغرب وكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية .
- و - تصاعد المشكلات الداخلية ، الاقتصادية والسياسية التي أثرت على وضعها الدولي .
- م - إن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا وإخراج روسيا من محتنها ، فالمشاكل الاقتصادية التي عصفت بروسيا من أهم الأسباب والعوامل الرئيسية في تغيير المبادئ التي حكمت السياسة الخارجية خلال فترة الحرب الباردة (1).

ثانياً : أهداف الإستراتيجية الروسية :

تمثل منطقة الشرق الأوسط بما تتمتع به من ثروات نفطية ومكانة جيو إستراتيجية دائرة من دوائر الصراع الدولي التي تسعى الدول على إيجاد مكانة إستراتيجية بداخلها ، سعياً منها لتحقيق أهدافها ، وروسيا الاتحادية بما تتمتع به من ثقل دولي قدرات عسكرية هائلة سعت للتغلغل في منطقة الشرق الأوسط خلال العهد السوفييتي السابق ، ومن الأهداف العامة للإستراتيجية الروسية في عهد الرئيس بوتين ، وهي :

أ - تقوية القدرات الروسية ، والحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية :
إن الخوف من النزعات التي قد تنشأ مع جيرانها بسبب الحدود ، وملكية الأرض ، والمطالب المتبادلة لكل منها في الإقليم الروسي ، فرض على روسيا إيجاد الوسائل اللازمة لفرض الردع ، وذلك من خلال تعزيز القدرات الروسية من خلال التركيز على الدور السلاح النووي لمستقبل الأمن القومي الروسي بإدامة هامش من الردع يضمن سلامة الاتحاد الروسي ، ومن ذلك امتلاك عامل الردع

(1) عبدالله زكريا محمد(العلاقات العربية الروسية بين الواقع والمستقبل).مجلة الشؤون العربية، العدد 79 سبتمبر 1994م.

النووي، وتحسين القدرات القتالية للجيش الروسي من اجل حماية الأمن القومي ، ومنع أي اقتراب من الحدود الروسية .

ب - تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي :

لقد أقرت روسيا خطوات تقوم على إقامة علاقات طيبة ووثيقة مع الدول هدفت من خلالها إلى : -
جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال ، والحصول على المساعدات الاقتصادية .

- تنشيط والتجارية ، علاقات روسيا الاقتصادية والسعي للحصول على المعاملة التفضيلية وزيادة الصادرات الروسية من السلع والخدمات .

-تنشيط تجارة السلاح ، وزيادة الصادرات الروسية من الأسلحة وبدون أي ديون أو تأجيل الدفع.

ج - إقرار السلام العالمي :

حيث منها تجنب النزاعات العسكرية والتأكيد على مبدأ التعاون والصداقة مع شعوب ودول العالم كافة ،وهو مطلب أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي لروسيا.⁽¹⁾

د - مكافحة الإرهاب :

إن الاعتبار الأساسي الذي جعل مكافحة الإرهاب أحد أهداف السياسة الخارجية الروسية ينبع بالدرجة الأولى من مصالح أمنية روسية ، فشعور روسيا بتنامي موجة الفوضى على حدودها الجنوبية في القوقاز واسيا الوسطى ، التي من شأنها إن تقود إلى أعمال إرهابية .

فروسيا تعتبر الحركات الأصولية الإسلامية من اخطر التحديات التي تواجه أمنها الإقليمي ولاسيما أن ثمة جماعات متطرفة على غرار تنظيم القاعدة نجحت في تثبيت أقدامها في مواجهة النظم الشيوعية السابقة ، وفي تهديد المصالح الغربية الروسية معا في منطقة جمهوريات آسيا الوسطى .

ثالثاً : وسائل الإستراتيجية الروسية :

من أجل تحقيق أهدافها تسعى الدول إلى الاعتماد على أبرز الوسائل واكثرها توفرا وفعالية بغية الاعتماد عليها ، ولقد اعتمدت روسيا على مجموعة وسائل منها :

أ - الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية : سعت روسيا الاتحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في حل أي أزمة في العالم ، وتؤكد دوما على ضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال

(1) جمال زهران(أمن الخليج ومحددات وأنماط تأثير العامل الدولي).مجلة قضايا خليجية،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، العدد 1،سنة 1998م، ص 16

الجهود الجماعية ، فسعيها لتفعيل دور الأمم المتحدة ما هو إلا وسيلة لتجاوز تراجع دورها الدولي ، ومحاولة للاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها ، وإجهاض أي محاولة أمريكية للاستفراد بالقرار .

ب - التوسط لحل الأزمات الدولية : من خلال التوسط مابين الدول المختلفة ، وحل الأزمات بالطرق السلمية ، والحيلولة دون نشوب أي صراعات في مناطق العالم الساخنة ، وشجب أي عدوان من جانب أي دولة ، ودون اللجوء إلى القوة العسكرية .

ج - بيع الأسلحة والقيام بالتدريبات وتحديث المؤسسة العسكرية : تحتل روسيا المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للأسلحة ، حيث تعتبر مسألة بيع الأسلحة والصناعات العسكرية من أكثر المسائل أهمية في روسيا ، وذلك لما هذه المسائل من عوائد كبيرة في الدخل القومي الروسي ، إضافة إلى توفيرها العملة الصعبة التي هي بحاجة شديدة لها.(1)

د - المساومات السياسية : إن الكثير من التحركات والتوجهات الروسية تعد نوعا من المناورات والمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما ، للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتجارية الروسية ، من خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول المناهضة والرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات لانتزاع أكبر قدر من المساعدات الاقتصادية والمالية .

أي بعبارة أخرى ليس هناك فائز وحيد أو خاسر وحيد ، ولكن من يكتسب شي يخسر في المقابل شي آخر ، وذلك اعتمادا على ميزان القوى والقدرات الذاتية مما يمكن من المساومة والتفاوض لتحقيق المكاسب .

رابعاً: تنفيذ الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط ومجالاتها المختلفة :

فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخياً الاهتمام بالشرق الأوسط ، بحكم أنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورواسيوية الملاصقة للشرق الأوسط ، وقد بقيت السياسة السوفييتية تعطي اهتمام بالغ للشرق الأوسط حتى انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفييتي ، وعادت روسيا الاتحادية في عهد الرئيس الروسي بوتن لتولي اهتماما بالشرق الأوسط بعد فترة ساد فيها تراجع واضح لسياستها نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية في روسيا ، وبالنظر إلى السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، نجد أن ثمة مجموعة من الاعتبارات من أهمها: أ - تحقيق الأمن للحدود

(1) إليزابيث سكوتز هانيس بومان(إنتاج الأسلحة ، مؤتمر التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي)،ترجمة هادي حمودة وآخرون،مركز دراسات الوحدة العربية،2004م. ص 111

الجنوبية، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية من الدول المستقلة الذي نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي .

ب - ضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، والمنطقة العربية على وجه الخصوص على مختلف المستويات .

ج - العمل على الاستفادة من القدرات الاقتصادية للمنطقة ، وهو يمثل ضرورة حيوية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني من الأزمات من خلال إيجاد شركاء اقتصاديين وسوق للسلاح.

د - إعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط ، أد ترى روسيا أنه اذا ما أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسطى ، فيجب أن تطور علاقاتها مع إيران.⁽¹⁾

الخاتمة

إن الدول الكبرى و توجهاتها نحو الدول الإسلامية ، قد بلغت حداً من التعارض الذي يعكس كل الأزمات السابقة سواء داخل الاتحاد السوفيتي نفسه أو في علاقاته مع الدول الكبرى وكذلك دول العالم الثالث ، أو داخل أفغانستان حيث كانت تعاني أفغانستان صراعاً داخلياً مبريراً يعود في الأساس إلى تفاعل العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. ولعل أول ما يمكن أن نستخلصه من الاستنكار الواسع المدى للتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان ، تبين لنا الرأي العام العالمي أصبح - نتيجة خبرات مريرة شتى - رافضاً لأي تدخل من دولة كبرى في شئون الدول الأخرى ، التي قد تركت أثارا ونتائج أثرت بشكل سلبي على العلاقات الدولية ومفاهيم الأمن وحقوق الإنسان .

كما سعت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وتؤكد استقلالية وتوازن وبنائية سياستها الخارجية ، ومراعاتها في الوقت نفسه لمصالح الدول الأخرى وهذا ما ينعكس على سياستها تجاه آسيا التي تقوم على رفض قواعد المباراة الصفرية والالتزام بصيغة توازن المصالح ، والإصرار على تخفيض درجة التوتر الدولي ، وتراجع الموجهات العسكرية ، وتعزيز التقسيم الدولي للعمل والتجارة الدولية في المنطقة ، والمشاركة الواسعة في التجمعات الدولية ، والانفتاح على دول المنطقة بغض النظر عن طبيعة نظمها الاجتماعية والاقتصادية .

(1) إليزابيث سكونز هانيس بومان (إنتاج الأسلحة ، مؤتمر التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - (203) - السنة الأولى - العدد الثاني - سبتمبر 2013 م -

المراجع

1. فيجاي سين بودهارج ، فكرة السوفييت للأمن الجماعي في آسيا ، جريدة الهند للسياسات ، الكتاب الرابع عشر (1 ، 2 ، 3) ترجمة احمد برو (1980م) .
2. محمد أحمد عبد القادر ، المسلمون في أفغانستان ، مكتبة النهضة المصرية (1983) .
3. إيهاب الشريف ، الانسحاب المتزامن من الخليج و أفغانستان .
4. صلاح ابو النجا ، أفغانستان وأزمة الوفاق الدولي ، السياسة الدولية ، العدد (60) .
5. عبد الرحمن ألفت ، روسيا وأفغانستان ، ملحدون ومسلمون ، بحث من منشورات مكتب أفغانستان ، (1992 م) .
6. ماجد علاء الدين ، الأقصوصة السوفييتية المعاصرة - ط 3 (دمشق : amack للنشر ، 1985م) .
7. إبراهيم عرفات ، إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثرها على النظام الإقليمي العربي ، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة : معهد البحوث والدراسات العربية يونيو 1994 م .
8. عبدالله زكريا محمد : العلاقات العربية الروسية بين الواقع والمستقبل ، مجلة شؤون عربية العدد 79 ، سبتمبر 1994 م .
9. جمال علي زهران : أمن الخليج ، محددات وأنماط تأثير العامل الدولي ، مجلة قضايا خليجية .المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، 1998م .
10. البزاييث سكونز وهانيس بومان : إنتاج الأسلحة ، مؤتمر التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ،ترجمة : فادي حمود وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004م .
11. روسيا اليوم : نبذة عن العلاقات الروسية السورية ، شبكة روسيا اليوم الإعلامية ، 7 يونيو 2009م .
12. سكونز وهانيس بومان : إنتاج الأسلحة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013م .

دور الإدارة العليا في عدم استقلالية اقسام المراجعة الداخلية

أ . محمد أحمد دياب

مستخلص

هدفت الدراسة الي التعرف علي مفهوم وأهمية معيار الاستقلالية في المراجعة الداخلية وإبراز دور احد أهم الأسباب التي تساعد علي تحقيق ذلك الا وهو "دور الإدارة العليا بالوحدة الاقتصادية في استقلالية اقسام المراجعة الداخلية لديها ", وتوصلت الدراسة الي جملة من العوامل المرتبطة بالإدارة العليا والتي تعتبر المحرك أو الموجه الأساسي في الدفع بأقسام المراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية للبيبة الي عدم تحقيق احد أهم معايير الأداء المهني الصادر عن مجمع المراجعين الداخليين* والخاص باستقلالية اقسام المراجعة الداخلية.

المقدمة

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى عناصر نظام الرقابة الداخلية [البديري, 2005: 193], باعتباره نظام يعنى بجميع السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة في المنشأة للمساعدة علي تحقيق أغراض الإدارة في التأكد من أداء الأعمال بكفاءة عالية بما في ذلك تنفيذ السياسات الإدارية, وحماية الأصول، ومنع الغش والخطأ أو اكتشافه, ودقة واكتمال السجلات والدفاتر المحاسبية, وإعداد المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب[حنان, 2004: 6]. ويعتبر معيار استقلالية المراجع الداخلي من أهم معايير الأداء المهني الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين, حيث يعتبر توافر الاستقلالية بالنسبة للمراجع الداخلي من أهم الشروط اللازمة لتأدية أعمال المراجعة الداخلية بحرية, خاصة مع توسع نطاق نشاط المراجعة الداخلية, بحيث أصبح يشمل مراجعة كافة أنشطة وعمليات المنظمة . ولتحقيق هذا المعيار

*لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الي :

فإن هنالك جملة من الاشتراطات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الإدارة العليا و التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر علي استقلالية أقسام المراجعة الداخلية، وخاصة أن المراجع الداخلي موظف لدالمنشأة، أو الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها.

الدراسات السابقة

لقد تعرض البعض من البحاث في ليبيا شأنهم في ذلك شأن أقرانهم في الدول الأخرى لموضوع أقسام المراجعة الداخلية لما لها من أهمية، ولعل من أهم هذه الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئة الليبية ما يلي

*دراسة بشير محمد عاشور (1990) : أجريت هذه الدراسة لتقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، وقد خلصت الدراسة إلي أن أغلب الشركات الصناعية الليبية يوجد بها أقسام أو إدارات للمراجعة الداخلية، غير أنها تفتقر إلي أغلب المتطلبات والمقومات الخاصة بتحقيق الكفاءة، والتأهيل. و الاستقلالية لأقسام المراجعة الداخلية .

*دراسة محمد المسلاتي(1995) : هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مدي توافر مقومات نظام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقد توصلت إلي أن الإدارة العليا في هذه المصارف لا تهتم بأعمال إدارة المراجعة الداخلية، ولا يوجد وضوح في أهداف وإجراءات أقسام المراجعة الداخلية.

*دراسة كاميليا غير (1995) : هدفت هذه الدراسة أيضاً إلي التعرف علي مدي توافر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقد خلصت إلي نتيجة مؤداها عدم توافر الخبرة الكافية والمؤهلات العلمية المناسبة بأقسام المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، وكذلك عدم إعداد البرامج الخاصة بالمتطلبات المالية والبشرية اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية بفروع هذه المصارف، وأن مقومات الاستقلالية غير متوافرة في اغلب المصارف التجارية الليبية .

*دراسة جميل محمد خلاط (2003) : هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مدى إدراك الإدارة العليا في الشركات الليبية لأهمية المراجعة الداخلية، وقد خلصت الدراسة إلي جملة من النتائج تشير في مجملها إلي أن اغلب الإدارات العليا بالشركات الليبية لا توفر الإمكانيات اللازمة لتأهيل المراجعين الداخليين فضلاً عن عدم توافر المقومات الأساسية اللازمة لهذه الأقسام بما فيها الاستقلالية، بل إن الإدارة العليا لا تعطي اهتمام كافي لتقارير قسم المراجعة الداخلية .

*دراسة محمد الفطيمي (2004) : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية إدارات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية، وقد توصلت إلى أن استقلالية المراجعة الداخلية تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كمؤشر مستخدم في قياس فعالية إدارات المراجعة الداخلية، و انه لا يوجد اهتمام كافي باستقلالية المراجع الداخلي.

*دراسة مسعود البدري (2005) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي، وقد خلصت الدراسة إلى أن أقسام المراجعة الداخلية في مدينة بنغازي تتمتع بالاستقلال من ناحية الهيكل التنظيمي فقط ، فهي تتبع أعلى سلطة في الشركة، ولكن من الناحية العملية لا يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي وخاصة من نواحي الكفاءة الاقتصادية و الإدارية، وتتحصر خدماتهم في المراجعة المستندية قبل الصرف، وأكدت الدراسة على ضرورة توفير الاستقلالية للمراجع الداخلي والرفع من المستوى العلمي والمهني له.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يتضح جلياً القاسم المشترك بين هذه الدراسات علي الرغم من اختلاف مجتمعاتها ومناطقها، وهو وجود خلل في استقلالية أقسام المراجعة الداخلية، غير أن هذه الدراسات لم تتعرض إلى الأسباب المؤثرة أو المفسرة لمثل هذا الخلل المؤدي الي عدم استقلالية أقسام المراجعة الداخلية .

مشكلة الدراسة

إن ما يتسم به العصر الحديث من تقدم، وتطور، وسريع ومتلاحق في كافة المجالات سواء في الإنتاج، أو التسويق، أو الخدمات، أو التقدم التكنولوجي، ومع ما تواجهه الوحدات الاقتصادية من مشكلات مرتبطة باستخدام الموارد بكفاءة، والرقابة الداخلية، وتقييم الأداء، والتحقق من مدى فعالية الأقسام المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، ومع النمو السريع والمطردي في حجم المشروعات، كل ذلك جعل الإدارة عاجزة عن توفير نظم للتقارير، وتقييم مدى كفاءة وفعالية التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع، والتأكد من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة العليا [مصطفى الشامي، 1989]. من هنا كانت أهمية أقسام المراجعة الداخلية باعتبارها إحدى عناصر نظام الرقابة الداخلية، وأهمية أن تكون هذه الأقسام تتمتع بالاستقلالية المطلوبة، لكي تساعد الإدارة والوحدة الاقتصادية ككل علي الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ الخطط الموضوعة، والتمكن من متابعة الأحداث بصورة منتظمة، وبالتالي فان استقلالية أقسام المراجعة الداخلية تعتبر من أهم المقومات التي يجب أن تتوفر لهذه الأقسام لكي تؤدي واجباتها بالشكل المطلوب .

وعلى الرغم من هذه الأهمية لأقسام المراجعة الداخلية عموماً ولاستقلالية هذه الأقسام خصوصاً، فقد أشارت العديد من الدراسات في البيئة الليبية -كما ذكرنا سابقاً- إلى أن الاهتمام غير كافي باستقلالية المراجع الداخلي، وأن أقسام المراجعة الداخلية تتمتع بالاستقلال من ناحية الهيكل التنظيمي فقط، مع عدم وجود دليل يبين أهداف ومجالات ومسئوليات قسم المراجعة الداخلية، وأن استقلالية أقسام المراجعة الداخلية تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كمؤشر مستخدم في قياس فعالية إدارات المراجعة الداخلية، وانه لا يوجد اهتمام كافي باستقلالية المراجع الداخلي، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى الأسباب المفسرة لعدم تمتع أقسام المراجعة الداخلية بالاستقلالية المطلوبة، وعليه فان هذه الدراسة جاءت كمحاولة لتحديد المعوقات أو العوامل التي تحد من مدي توافر الاستقلالية لأقسام المراجعة الداخلية من خلال دراسة أحد الأسباب المفسرة لعدم استقلالية أقسام المراجعة الداخلية الا وهو "الإدارة العليا".

الهدف من الدراسة

من خلال التأسيس العلمي لمشكلة الدراسة، يتضح جلياً أن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في التعرف علي مفهوم واهمية استقلالية أقسام للمراجعة الداخلية، وماهية أحد اهم الأسباب المؤثرة علي عدم استقلالية أقسام المراجعة الداخلية ممثلاً بالإدارة العليا.

منهجية الدراسة

ارتكزت الدراسة علي المنهج الاستنباطي، والذي يعتبر قوامه العقل والتفكير المنطقي، من خلال تحليل الكتابات والأبحاث المتوافرة في الأدب المحاسبي [البشتي ودش، 2002] والمرتبطة بموضوع الاستقلالية للتعرف على طبيعة هذا المفهوم، وكذلك الشروط الواجب توافرها في أقسام المراجعة الداخلية لكي تعتبر قد حققت هذا المفهوم، والدور الذي تلعبه الإدارة العليا لكي تساهم في تحقيق الاستقلالية لأقسام المراجعة الداخلية من عدمه، تم استنباط العوامل المرتبطة بالإدارة العليا والمؤثرة علي عدم استقلالية أقسام المراجعة الداخلية في البيئة الليبية.

مفهوم الاستقلالية في المراجعة الداخلية ومقوماتها

إن المراجع الداخلي موظف بالمنشأة يربطه بها عقد عمل، فالإدارة هي التي تقوم بتعيينه وتحديد أتعابه، ولها وحدها حق عزله، أو منحه علاوة دورية، أو حرمانه منها، وهذا يعني أنه يتحتم أن يكون له ميل إداري بمعنى أن يري المشكلة من وجهة نظر الإدارة العليا، وقد تتعارض مصلحته مع مصلحة الإدارة الأمر الذي يؤثر في استقلاله و اتخاذ قراراته بما يخدم أهداف المراجعة الداخلية، وخصوصاً الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية كما عرضه

مجمع المراجعين الداخليين، وهو مساعدة جميع العاملين بالمنشأة في أداء واجباتهم بصورة فعالة من خلال إمدادهم بالتحليل والتقييم المناسب عن الأنشطة التي يتم مراجعتها، وحتى يؤدي المراجع الداخلي دوره على نحو فعال، يجب أن يكون مستقلاً عن الوظائف التنفيذية داخل الشركة التي يعمل بها، ولكنه في نفس الوقت لا يستطيع أن يكون محايداً ما دامت تربطه علاقة عمل بالوحدة الاقتصادية، ولكي تحقق المراجعة الداخلية هذه المعادلة يجب أن يكون المراجع الداخلي أميناً مع نفسه ومع الآخرين، ويقوم بعمله بما يمليه عليه الضمير والواجب، وأن يكون غير ذي مصلحة في إبداء رأي معين، بمعنى أن يكون موضوعياً في أحكامه، وألا ينحاز لجانب الإدارة في موضوعات تكون في غير مصلحة المنشأة، فكيف يمكن التوفيق بين تبعية المراجع الداخلي للإدارة و استقلاله [البديري، 2005] ؟

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل، من خلال تطبيق المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية، وهو أن تقوم المراجعة الداخلية بخدمة المنشأة ككل، وأن هدفها في الأساس هو رفع الكفاءة الإنتاجية، أو التسويقية، أو التمويلية، فإنه ليس للإدارة مصلحة في أن يبدي المراجع الداخلي رأياً لا يحقق الكفاءة المنشودة طالما أن الإدارة مهتمة بكفاءة عملياتها والوصول إلى الكفاءة والفعالية كما يسعى إليها المراجع الداخلي، وطالما أن الإدارة العليا في المنشأة هي المسئول الأول عن تحقيق الأهداف وبمهما ذلك، فإنه يمكن الحفاظ على استقلالية المراجع الداخلي بأن يكون تابعاً لها مباشرة، وأن يرفع تقاريره إلى هذا المستوى الإداري والذي يجب ألا يقل عن أعلى سلطة إدارية في الوحدة الاقتصادية [القباني، 2006: 40].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نحدد مفهوم استقلالية المراجع الداخلي، من خلال المعيار الأول من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والذي حدد معيار الاستقلال والحياد بمعنى [معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين، 2002: 14] :

((أن يكون المراجع بعيداً عن تأثير الجهة التي يقوم بمراجعة أعمالها، فيتوفر له الاستقلال التام عنها ولا يكون لها أي تأثير عليه)) .

كما أن معيار الاستقلالية يقوم على ركنان أساسيان مرتبطان بقسم المراجعة الداخلية ، أولهما **المركز التنظيمي** للمراجع الداخلي، بحيث يكون لمدير قسم المراجعة الداخلية خط اتصال مباشر مع مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، وثانيهما **الموضوعية**، بحيث يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وفيما يلي توضيح لهما [معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين، 2002: 14-15] :

أولاً :- **الاستقلال التنظيمي**: يقصد به مكانة قسم المراجعة الداخلية بالمنشأة من حيث:

1. كون المركز أو الموقع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كفؤاً بما يسمح له بإنجاز أعماله والمسئوليات المكلف بها .
2. الشخص أو الجهة المسؤولة في المنشأة التي يرفع إليها رئيس قسم المراجعة الداخلية تقريره عن عمليات المراجعة الداخلية، ومدى توافر الاتصال المباشر بينهما .
3. يعزز الاستقلال في حالة ما تكون سلطة تعيين أو عزل المراجع الداخلي من اختصاص مجلس الإدارة.

إصدار وثيقة رسمية ومكتوبة تحدد هدف وسلطة ومسئولية قسم المراجعة الداخلية.

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي وحيويته لخدمة المنشأة، لذا يجب أن يحظى بمكانة مناسبة في المنشأة بالقدر الذي يكفي لتنفيذ المهام والمسئوليات التي يكلف بها، حيث يؤدي عدم توافر المكانة المناسبة للمراجع الداخلي في المنشأة إلى سلبيات لا يستهان بآثارها نتيجة لفقد الاتصال المباشر له بالمستويات الإدارية العليا من ناحية، واحتمال عدم تعاون مديري الأقسام الأخرى في المنشأة من ناحية أخرى، لذلك فقد تضمنت معايير المراجعة الداخلية ما يؤكد على ضرورة دعم وتأييد المنشأة له حتى يستطيع القيام بأعماله بدرجة عالية من الاستقلالية والحرية، ويوضح أحد المعايير المرشدة هذه الفكرة حيث ينص على أنه ((ينبغي أن يكون مدير قسم المراجعة الداخلية مسئولاً أمام شخص له من السلطة في المنشأة بما يسمح بحياد المراجعة الداخلية، وتغطيتها في عملها لقطاع كبير من مجالات المراجعة مع وجود تقدير مناسب لتقاريرها، واتخاذ القرارات المناسبة بناء على توصياتها))، وعلى ذلك يجب أن يكون المراجع الداخلي مسئولاً أمام جهة محددة في المنشأة تتمتع بقدر من السلطة الكافية حتى يتوفر له الآتي [القباني، 2006: 41]:

. دعم استقلاله وإتاحة مجال أوسع لتأدية أعماله .

. إعطاء التقدير والاعتبار الكافي لتقارير المراجعة .

. متابعة توصيات المراجع الداخلي والعمل على تنفيذها من خلال الإدارات الأخرى.

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون المراجع الداخلي مسئولاً أمام جهة عليا في المنشأة، والتي يتوافر لديها الوقت والسلطة الكافيتين لدعم ومتابعة توصيات المراجع الداخلي، وهذه الجهة إما أن تكون رئيس مجلس الإدارة بالمنشأة، أو لجنة المراجعة، ولكن يفضل الثانية نظراً لضيق

وقت رئيس مجلس الإدارة في المنشأة، وعدم إعطائه الاهتمام الكافي الذي تتطلبه مهمة المتابعة والأشراف على أعمال قسم المراجعة [البديري، 2005] .

وبالإضافة إلى الموقع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية، يجب أن نأخذ في الحسبان مدى أثر العدالة التنظيمية بجانب الموقع التنظيمي المناسب على سلوك المراجع الداخلي وأدائه، ويقصد بالعدالة التنظيمية الطريقة التي تعامل بها المنظمة مرؤوسيه، ولقد أوضحت كثير من الدراسات النتائج المترتبة على عدم إدراك الفرد العامل للعدالة التنظيمية، حيث إذا أدرك أنه يعامل معاملة غير عادلة، يترتب على ذلك انخفاض رضائه الوظيفي، وانخفاض التزامه التنظيمي، وكذلك انخفاض تعاونه مع زملاء العمل، وانخفاض سلوك المواطنة التنظيمية الخاصة به، ولقد كان هنالك عدد من الدراسات التي اهتمت بالعدالة التنظيمية ومدى إدراك الفرد لها وكذلك العوامل المؤثرة عليها، وأهمها الولاء التنظيمي، والرضا الوظيفي [حامد، 2002].

ثانياً:- الاستقلال الموضوعي: يتعين على المراجع الداخلي أن يؤدي عمله بموضوعية، ويقصد بالموضوعية هنا أن يتوافر لذي المراجع الداخلي اتجاه فكري مستقل يلتزم به حال أدائه لعمليات المراجعة، بحيث يتضح معه أمانة وجدية المراجع من حيث عدم قبوله أي مساومة على عمله، وأنه قد كون رأيه وحكمه عما قام بمراجعتة بحرية وبدون تحيز، وعلى ذلك يجب أن يبعد المراجع الداخلي نفسه عن التأثيرات الشخصية، ويكون اعتماده على الأدلة اعتماداً موضوعياً ومنطقياً، بحيث تتضح أمانته وجديته، وأن يكون نزيفها في توصله إلى أدلة الإثبات وصحة العمليات، ونزيفاً في إجراء عملياته [القبايني، 2006: 42-43] .

وحتى تتم عملية المراجعة بموضوعية يجب أن يكون لرئيس قسم المراجعة الداخلية دور في تحقيق ذلك، بحيث يضع رئيس قسم المراجعة الداخلية نصب عينيه الاعتبارات التالية:

1 . يجب ألا يعهد إلي قسم المراجعة بتأدية أي عمليات تنفيذية مما يدخل في نطاق الإدارات الأخرى بالمنشأة.

2 . ومع ذلك إذا دعت الحاجة في بعض الظروف والتي تربي فيها إدارة المنشأة إمكانية قيام قسم المراجعة الداخلية ببعض أعمال الإدارة التنفيذية، يجب أن يكون مفهوماً حينئذ لدى المراجع الداخلي انه لا يقوم بهذه المهام بصفته مراجعاً ولكن بصفة أخري (محاسب مثلاً)، وعند قيام المراجع في الفترات اللاحقة بمراجعة هذه المهام التي كلف بتنفيذها فيما سبق، يجب مراعاة هذه الحقيقة عند دراسة وتحليل تقريره الخاص بهذه المهام ومدى تأثير ذلك على تنفيذ

لأعمال المراجعة بموضوعية ، ويفضل عادة ألا يقوم المراجع الداخلي بمراجعة أعمال منجزة بمعرفته.

3 . على رئيس قسم المراجعة الداخلية تحديد اختصاصات العاملين في القسم بما يتلاءم مع متطلبات عملية المراجعة المزمع تنفيذها وبدون تحيز .

4 . على رئيس قسم المراجعة إجراء حركة تنقلات بين موظفي القسم من وقت لآخر .

5 . يقوم العاملون بالقسم بتزويد رئيس القسم بمعلومات عن حالات التعارض في اختصاصاتهم، وكذلك الحالات التي توزع فيها هذه الاختصاصات بتحيز .

6. أفراد الإدارات الأخرى الذين ينتدبون للعمل أو التدريب في قسم المراجعة الداخلية بصفة مؤقتة، يجب أن لا يسمح لهم بتأدية الواجبات الداخلية نفسها في نطاق العمليات والأنشطة التي قاموا بمراجعتها أثناء عملهم في قسم المراجعة، عند عودتهم لممارسة وظائفهم الأصلية في الإدارة التنفيذية التابعين لها .

7. يجب على رئيس قسم المراجعة الداخلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد ومراجعة تقرير المراجعة لإثبات الموضوعية في عرض النتائج لمراجعة العمليات .

8 . موضوعية المراجع الداخلي لا تختل إذا ما قام بإعداد توصيات عن معايير رقابية للنظم الموضوعية، أو إذا ما أعاد النظر في الإجراءات الإدارية و أوصي بتغييرها [معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين، 2002: 6-7] .

9 . يجب الحفاظ علي خطوط اتصال مفتوحة بصفة منتظمة مع كل أفراد المنشأة، وذلك للاهتمام بالتغذية العكسية الفورية (السلبية، والإيجابية) المستمرة عن المجالات الخاضعة للمراجعة، بهدف إثبات مصداقية المعلومات، وتقديم النصيحة المهنية الملائمة لكل مستوي، كما أن التعاون مع الأشخاص الخاضعين للمراجعة يهدف إلي محاولة تحسين جودة الأعمال الخاضعة للمراجعة، وتحسين موقف الخاضعين للمراجعة، وتحسين جودة عملية المراجعة الداخلية (أداء، ونتائج)، لذا فإن المراجعين الداخليين اليوم مطلوب منهم العمل بصورة أكثر قرباً من عملائهم (الموظفين) عن ذي قبل، ليكونوا أكثر دقة وسلامة في أحكامهم، وتوصياتهم، ومقترحاتهم، بما يعود بالنفع العام على المنشأة.

10 . الالتزام بالأهداف والقيم الأخلاقية التي تضعها إدارة المنشأة، فبجانب دور المراجع الداخلي في تحسين كفاءة وفعالية عمليات المنشأة، أصبح للمراجع دور في نشر الممارسات الأخلاقية والسلوكية المختارة من قبل الإدارة العليا، عبر مقترحات يقدمها المراجع الداخلي لتطوير هذه الأهداف والقيم، أي أصبح مطلوب من المراجع الداخلي القيام بدوره الوقائي من

خلال تأثيره الإيجابي على عمليات المنشأة، وقد ترتب على ذلك زيادة أهمية تدعيم استقلال المراجع الداخلي والمحافظة عليه لضمان الحصول على خدمات مهنية بجودة مرتفعة، والتي أصبحت اليوم مطلباً جوهرياً لكافة الأطراف التي لها علاقة بنتائج عملية المراجعة الداخلية" [سليمان، 2005: 156] .

ومن خلال ما ذكر أنفاً يمكن أن نعرف الاستقلال في المراجعة الداخلية علي أنه: [أحد معايير الأداء المهني لنشاط المراجعة الداخلية، والمؤكد علي ضرورة أن يكون المراجع الداخلي بعيداً كل البعد عن أي عوامل قد تؤثر في استقلاله التنظيمي والموضوعي، بحيث يؤدي المراجع الداخلي عمله التقييمي ويصدر أحكامه بكل أمانة، وموضوعية، ونزاهة، ومهنية، بعيداً عن تأثير الجهة التي يقوم بمراجعتها] .

. أهمية استقلالية المراجع الداخلي

إن لقسم المراجعة الداخلية أهمية كبيرة لأكثر من طرف، فهو مهم للإدارة العليا كونها رغبة في تحسين درجة أداء الإدارات ، ولكي يتسنى لها مواجهة مسؤولياتها أمام أصحاب المنشأة في حماية الأصول، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتوفير بيانات موثوق بها لمستخدميها، كل ذلك يتطلب من الإدارة العليا أن تستعين بهيئة للمراجعة الداخلية تساعدها علي تحقيق ذلك [عبد العزيز أبو بكر، 2007: 383]، ولكي تتمكن هذه الهيئة من أداء واجباتها يجب أن يتمتع العاملون بها بقدر من الاستقلالية لكي يتمكنوا من أداء مهامهم، بالتالي فإن استقلالية أقسام المراجعة الداخلية ذات أهمية كبيرة للإدارة العليا وللمراجع الداخلي.

كما أن استقلالية أقسام المراجعة الداخلية مهمة لأطراف أخرى كالمراجع الخارجي، حيث يعتمد المراجعون الخارجيون على المراجعين الداخليين، من خلال استخدام نموذج مخاطر المراجعة، من خلال قيام المراجعون الخارجيون بتخفيض معنوي لمخاطر الرقابة، وبالتالي تخفيض الاختبارات الأساسية الخاصة بعملية المراجعة إذا اتسم المراجعون الداخليون بالكفاءة ، واستناداً علي هذا التخفيض يمكن للإدارة العليا أن تجري تخفيضاً جوهرياً في أتعاب المراجع الخارجي، إذا كانت هنالك إدارة مراجعة داخلية تقوم بالعمل على مستوى عالي من الجودة، ويعتقد المراجعون الخارجيون أن أداء المراجعين الداخليين وكفاءتهم تتسم بالفعالية والجودة في حالة تمتعهم بالاستقلالية عن وحدات التشغيل التي يعملون على تقييمها، وذلك في حال توافر التدريب الجيد لهم مع قيامهم بتنفيذ اختبارات المراجعة المناسبة (للرقابة الداخلية، والقوائم المالية) [لطفى، 2008] .

وتسمح معايير المراجعة للمراجع الخارجي أن يستخدم المساعدة المباشرة للمراجع الداخلي خلال عملية المراجعة، ويعني ذلك انه قد سمح للمراجعين الخارجيين بمعاملة المراجعين الداخليين على أنهم من هيئة المراجعة التي تعمل معهم، ويعد ذلك حافزاً لمنشأة المحاسبة للاحتفاظ بالعمل، ولكن يجب هنا على المراجع الخارجي قبل أن يستخدم المراجعين الداخليين، أن يقوم بتقييم مدى كفاءتهم، واستقلالهم، ومدى الموضوعية التي يتمتعون بها، أضف إلى ذلك أنه عادة ما يؤدي المراجعون الخارجيون فحص عينة من العمل الذي قام به المراجع الداخلي للتأكد من انه نفذ بشكل صحيح [ارينز ولويك، 2008: 1036]، وبالتالي يمكن أن نحدد شرطان أساسيان يجب علي المراجع الخارجي أن يتأكد من توافرها لدي المراجع الداخلي حتى يمكن الاعتماد عليه، وهذان الشرطان هما [نشرة معايير المراجعة رقم 9، 1975]، نشرة معايير المراجعة رقم 65، 1991* [نقلًا عن [البدري، 2007: 534]:

*مدي قدرة واستعداد المراجع الداخلي للقيام بمساعدة المراجع الخارجي، أي كفاءة المراجع الداخلي.

*مدي الاستقلال الذي يتمتع به المراجع الداخلي، والسلطات الممنوحة له، والمستوي الإداري المسئول أمامه .

ولأغراض وفاء المراجعين الداخليين بدور واسع المدى، يتعين أن يكون لديهم خلفيات ذات مدى عريض من الثقافات تنصب أهمها على التأهيل العلمي، والمهني، ولعل أبرزها التأهيل الملائم في مجال المحاسبة، والخبرة التخصصية في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولاشك أن أحد العوامل المقيدة لعمل المراجعين الخارجيين في الوفاء بدور المراجعين الداخليين، يتمثل في الوقت المحدد الذي ينفقه المراجع الخارجي في أداء عملية المراجعة الملائمة، حيث عادة ما يكون المراجع الخارجي موجود في أوقات محددة من العام، وبالتالي فان استفادة المراجع الخارجي من استقلالية المراجع الداخلي تسهل إتمام عمله وإنجازه بشكل مهني [لطي، 2005: 659] ، كما يجب أن يترك للمراجع الداخلي حرية الاتصال بالمراجع الخارجي [الشكري، 1994].

* لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلي:

- 1 - نشرة معايير المراجعة رقم (9) الصادرة عام 1975، بعنوان تأثير وظيفة المراجعة الداخلية علي نطاق اختبارات المراجع الخارجي،الصادرة عن المجمع الأمريكي للمراجعين القانونيين .
- 2 - نشرة معايير المراجعة رقم (65) الصادرة عام 1991، بعنوان اعتبارات المراجع بالنسبة لوظيفة المراجعة الداخلية.

دور الإدارة العليا في تحقيق الاستقلالية لأقسام المراجعة الداخلية:

إن لدى الإدارة العليا وجهة نظر و دور في مدى فعالية أقسام المراجعة الداخلية، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال ما يمكن أن تحدده الإدارة العليا من دور مطلوب تحقيقه من قبل المراجع الداخلي، وكذلك ما يجب أن يتوفر من مقومات لقسم المراجعة الداخلية من وجهة نظر الإدارة العليا، والكيفية التي تقيمها الإدارة العليا فعالية المراجعة الداخلية، ومن خلال ذلك يظهر دور الإدارة العليا في توفير الاستقلالية لأقسام المراجعة الداخلية [محمد يوسف ومحمد الحموي، 1992 : 1308]، وفيما يلي تفصيل لذلك:

• دور إدارة المراجعة الداخلية:

ينحصر دور إدارة المراجعة الداخلية من وجهة نظر الإدارة العليا في الآتي [محمد يوسف ومحمد الحموي، 1992]:

1. فحص أوجه الرقابة الداخلية لتحديد مدى كفايتها ومدى الالتزام بها .
2. منع واكتشاف حالات الغش .
3. تقييم الأداء في الأقسام .
4. تنمية وتطوير الأفراد العاملين في إدارة المراجعة الداخلية لشغل وظائف قيادية .
5. تطوير أنظمة المعلومات والمساعدة في حل المشاكل .
6. العمل على إنجاز عمليات المؤسسة بكل كفاءة وفعالية .

ضمان تحقيق الأهداف

و يرى ((محمد يوسف، ومحمد الحموي)) أن الإدارة العليا أقل اهتماماً بأدوار المراجعة الداخلية الأخرى، والتي من أهمها اعتبار المراجعين الداخليين امتداداً لها بوصفهم عيون وآذان الإدارة، كما أن الإدارة العليا ترى أن المراجعين الداخليين يوفرون الحماية، حيث أنهم أكثر شبيهاً برجال الشرطة، وأن المراجعين الداخليين أقرب ما يكونوا بمدراء إدارة تشغيل العمليات، وقد يرجع السبب في ذلك إلى إشراك المراجعين الداخليين في القيام ببعض الأعمال التنفيذية لسد أي عجز طارئ، أو لحل بعض الإشكاليات القائمة [محمد يوسف ومحمد الحموي، 1992: 1310 : 1315].

• مقومات يجب أن تتوافر لقسم المراجعة الداخلية

لكي تحقق المراجعة الداخلية أهدافها والدور المطلوب منها، يجب أن تكون هنالك مقومات لدي قسم المراجعة الداخلية تساعده على تحقيق ذلك، و من أهم تلك المقومات التزام المراجعين الداخليين بالموضوعية، والعدالة، والجدية، والمرونة، وأن تكون إدارة المراجعة

الداخلية قادرة على توفير إنذار مبكر عن المشاكل المحتمل حدوثها، وبالتالي يجعل التعرض للمفاجآت والأمور غير العادية في أقل حد ممكن، وتؤكد على ضرورة أن يعرف المراجع الداخلي الأدوار المطلوبة منه بالتحديد، وأن تكون الإدارات الأخرى علي علم بذلك، وأن تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بالاستقلال الوظيفي عن طريق تبعيتها للإدارة العليا مباشرة، وكذلك يمكن أن تساهم الإدارة العليا في المحافظة على استقلال إدارة المراجعة الداخلية من خلال قيام الإدارة العليا بمنح المراجعين الداخليين سلطات التعديل، ويعنى ذلك أن الإدارة العليا تفضل ألا يكون المراجع الداخلي مستشاراً فقط، وإنما يكون شريكاً في فريق العمل حتى أنه يأخذ صلاحيات تعديل الأنظمة واللوائح من خلال الاقتراحات التي يقدمها، ويفضل أن يتم فحص أعمال إدارة المراجعة الداخلية من قبل المراجع الخارجي في المرتبة الأولى، أما في المرتبة الثانية فيمكن إتمام هذا الفحص من قبل مراجع منشأة أخرى تعمل في نفس الصناعة [محمد يوسف ومحمد الحموي، 1992: 1316].

• تقييم قسم المراجعة الداخلية

من خلال ما يتوافر لقسم المراجعة الداخلية من مقومات تساعده على أداء دوره المطلوب منه، وذلك تحقيقاً للأهداف المرجوة، يمكن تقييم فعالية قسم المراجعة الداخلية من خلال مؤشرات هي :

1. التأهيل العلمي والخبرة العملية لدي العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.
2. تنمية وتطوير الأفراد العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.
3. استقلالية إدارة المراجعة الداخلية.
4. إعداد خطط المراجعة الداخلية والتقييد بها .
5. تقرير المراجعة الداخلية والمستوي المرفوع إليه.
6. توفير الموارد اللازمة لإدارة المراجعة الداخلية .
7. نوعية وجودة أوراق العمل في إدارة المراجعة الداخلية" [محمد الفطيمي، 2004 : 127 : 129].

8. تكلفة تشغيل إدارة المراجعة الداخلية مقارنة مع الفائدة المرجوة منها" [محمد يوسف ومحمد الحموي، 1992 : 1317] .

إن الدور الذي تحدده الإدارة العليا لأقسام المراجعة الداخلية، والمقومات الخاصة بهذه الأقسام، مع المؤشرات التي تضعها الإدارة لتقييم قسم المراجعة الداخلية، يجب أن تتوافق مع ما تقوم به الإدارة العليا فعلياً، بحيث تحدد الأدوار ومدى توافر المقومات الرئيسية لتحقيق هذه الأدوار

والتي تعتبر الاستقلالية من أهم تلك المقومات، ويجب أن تكون الإدارة العليا مقتنعة بأهمية الاستقلالية والفعالية لأقسام المراجعة الداخلية، وتؤكد قناعتها على أرض الواقع من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة العليا في تحقيق الاستقلالية .

• دور الإدارة العليا في دعم استقلالية أقسام المراجعة الداخلية:

لكي تؤكد الإدارة العليا قناعتها بأهمية استقلالية قسم المراجعة الداخلية، وخاصة أن استقلال قسم المراجعة الداخلية من الدعائم التي تجعل لعمل هذا القسم قيمة وفائدة، وبدون هذا الاستقلال فإنه يصبح عديم الفائدة، فيجب عليها أن توفر بعض الضمانات التي تساهم في تحقيق الاستقلالية لأقسام المراجعة الداخلية، وهذه الضمانات هي:

أولاً :- تعيين المراجع الداخلي: تتعزز استقلالية أقسام المراجعة الداخلية في حالة ما تكون سلطة تعيين أو عزل المراجع الداخلي من اختصاص مجلس الإدارة ، فيتعين أن يتم إبعاد المراجع الداخلي عن سلطة وتحكم الأشخاص الذين ستخضع أعمالهم للفحص والمراجعة، وعلى ذلك فإن مدير شؤون الأفراد لا يعد الشخص المناسب لتعيين المراجع الداخلي، ذلك لأن إدارة المنظمة هي التي يجب أن تكون مسئولة عن تعيين المراجع الداخلي، على أن يراعى أن تكون سلطة التعيين في يد مجلس الإدارة نفسه، وليس في يد رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام ضماناً للاستقلالية، ومن الأمور التي تساهم في تدعيم مكانة المراجع الداخلي واستقلاله هو ضرورة ترك سلطة التصديق النهائي على تعيين، أو عزل رئيس قسم المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة، بناء على التوصيات المسببة من لجنة المراجعة، وفي هذا الإجراء ما يحرر رئيس قسم المراجعة من الضغوط النفسية والاعتبارات الشخصية التي قد يوليتها إلى رئيسه المباشر، إذا ما تركت لهذا الأخير السلطة المنفردة في قرار تعيينه، أو عزله، ومما سبق نخلص إلى المعيار الخاص بتعيين المراجع الداخلي وذلك على النحو التالي : يتم تعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية بقرار يصدر من مجلس إدارة المنظمة نفسه وليس من أي جهة أخرى[معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين، 2002: 15].

ثانياً :- التبعية الإدارية: يمكن أن يكون المراجع الداخلي مسئولاً أمام رئيس قسم المراجعة الداخلية الذي يتبع بدوره لمجلس إدارة المنظمة ويقدم له تقريره، ولا يكون مسئولاً أمام رئيس الحسابات، أو المراقب المالي، أو يكون له علاقة بالإدارة التي يتوقع أن تقع في نطاق فحصه، وتتوقف استقلالية المراجع الداخلي على مكانة المراجع الداخلي في المنشأة وعلى المستوى الإداري في الهيكل التنظيمي للمنشأة التي ينتمي إليها، كما أن الشخص أو الجهة

التي يرفع إليها رئيس قسم المراجعة الداخلية تقاريره لها دور مهم. ونظراً لأهمية وحيوية الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي لخدمة المنشأة، يجب أن يحظى بمكانة مناسبة بالقدر الذي يكفي لتنفيذ المهام أو المسؤوليات المطلوبة منه، حيث يؤدي عدم توافر المكانة المناسبة إلى سلبيات لا يستهان بها، نتيجة لفقدان الاتصال المباشر له بالمستويات الإدارية العليا من ناحية، واحتمال عدم التعاون واستهانة مديري الأقسام الأخرى في المنشأة من ناحية أخرى [القباني، 2006 : 92]، ويوضح أحد المعايير المرشدة هذه الفكرة حيث ينص على أنه [معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين] نقلاً عن [بشير عاشور و جميل خلاط، 2007: 419]:

" ينبغي أن يكون مدير المراجعة الداخلية مسؤولاً أمام شخص له من السلطة في المنشأة بما يسمح بحياد المراجعة الداخلية، مع وجود تقدير مناسب لتقاريرها، و اتخاذ القرارات المناسبة بناء على توصياتها " وحيث تعتبر تبعية المراجع الداخلي للإدارة العليا من أهم المقومات التي تؤثر على استقلالية المراجع الداخلي، فعلى ذلك يجب أن يكون المراجع الداخلي مسؤولاً أمام جهة محددة في المنشأة تتمتع بقدر من السلطة الكافية لدعمه.

وبالتالي يمكن أن يتبع قسم المراجعة الداخلية في المنشأة إلى رئيس مجلس الإدارة مباشرة، ولكن لكثرة الانشغال والأعباء الملقاة على عاتق رئيس مجلس الإدارة، والتي قد تصل إلى حد من التعقيد والضخامة ما يمنعه من إعطاء الاهتمام الواجب الذي تتطلبه مهمة المتابعة والإشراف على أعمال قسم المراجعة الداخلية، وبذلك قد يفقد المراجع مميزات ودعم المسؤولية المباشرة أمام رئيس مجلس الإدارة، وقد يصبح منعزلاً، ولا يتمكن من طلب التأييد أو الدعم والمساندة في الأوقات الحرجة، ومن الحلول العملية المعقولة للتغلب على مثل هذه الصعوبات المشار إليهما تكوين ما يعرف بلجنة المراجعة [القباني، 2006 : 93] .

ثالثاً :-عدم القيام بالأعمال التنفيذية: إن الأساس في عمل المراجع الداخلي هو إدراكه أن وظيفته ليست تنفيذية، لذلك فالمراجع الداخلي لا يباشر سلطة على الأشخاص الذين يراجع أعمالهم، ويجب أن لا يسند إلى قسم المراجعة الداخلية أعمال تدخل في اختصاص أقسام أخرى بالمنظمة، وذلك حتى لا يجمع المراجع بين الأداء والمراجعة في نفس الوقت، كذلك ينبغي أن لا يحل المراجع الداخلي محل أي موظف غائب تابع لقسم آخر ولو كان ذلك بصفة مؤقتة [المنيف ، 2006: 3] .

رابعاً:-فصل المراجع: إن من يملك سلطة التعيين يملك سلطة الفصل، ولذا فإن سلطة فصل المراجع الداخلي يجب أن تكون بيد مجلس إدارة المنظمة، ويدخل في نطاق الفصل أيضاً نقل

المراجع الداخلي إلى قسم آخر داخل المنظمة، ويجب أن يتم الفصل، أو النقل بناء على تقرير من رئيس قسم المراجعة الداخلية، وذلك لضمان الحياد والاستقلالية، وبالتالي يفصل المراجع الداخلي بناء على توصية من رئيس قسم المراجعة الداخلية، ولكن هنا يجب مراعاة أسباب فصل المراجع، حيث يجب أن تكون هنالك أسباب موضوعية للفصل، ولقد تعددت الأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك ولكن نذكر منها [القباني، 2006 :94]:

1. انخفاض مستوي أداء المراجع الداخلي، ممثلاً في عدم قدرته على القيام بالمهام والواجبات الموكلة إليه، وعدم استطاعته الوفاء بمعايير الأداء الموضوعية.

2. السلوكيات والتصرفات الخاطئة من جانب المراجع، والتي تجعله لا يمثل للقواعد والإجراءات الموضوعية.

3. الافتقار للمؤهلات اللازمة لأداء واجبات الوظيفة بنجاح الأمر الذي ينعكس على قدرته على إنجاز ما يوكل إليه من أعمال، وهنا يمكن محاولة الاحتفاظ بالمراجع من خلال تدريبه على عمل آخر، وفي حالة تكرار فشله يتم اتخاذ قرار فصله.

4. تغيير متطلبات شغل الوظيفة كنتيجة لتغير طبيعة العمل بها .

ولضمان تحقيق العدالة عند إجراء فصل لأي مراجع، فإن هنالك العديد من الإجراءات التي يجب مراعاتها، والتي منها [ديسلر، 2007 ، 364 - 366]:

5. وضع إجراءات رسمية صارمة لتحقيق الانضباط ونذكر منها :

- التأكد من أن هنالك دليل يدعم الاتهام الموجه ضد المراجع الداخلي.
- التأكد من عدم المساس بالمراجعين الذين يؤديون عملهم على أكمل وجه.
- تحذير المراجعين الداخليين من عواقب الجهل بتطبيق النظام.
- توكي الإدارة العدالة عند تطبيق النظام.
- عدم التمييز بين العاملين عند تطبيق النظام.

تصميم نظام تحكم محايد يساهم في تخفيض رغبة المديرين في اتخاذ قرار الفصل

وبالرغم من أن هنالك ضمانات يمكن أن يتم توفيرها لتحقيق الاستقلالية للمراجع الداخلي من قبل الإدارة العليا، إلا أن ضعف العلاقة بين قسم المراجعة الداخلية وإدارة الوحدة الاقتصادية، وإحساس الإدارة والمتعاملين مع قسم المراجعة بأن نشاطها لا يضيف قيمة بل يستهلك جزءاً من القيمة المتحققة من باقي الأنشطة، و عدم اقتناع الإدارة والمتعاملين مع قسم المراجعة بمدى أهمية أن يتمتع قسم المراجعة الداخلية بالاستقلالية، هي ما تفسر احدي الصعوبات التي تواجهها المراجعة الداخلية عند أداء دورها التقليدي. ولضمان التغلب على هذه الإشكالية في

التواصل، ولضمان استمرارية نجاح وظيفة المراجعة الداخلية يجب مناقشة الإدارة في نهاية العام للتعرف على تقييمها لقسم المراجعة، من خلال إجابتها على مجموعة من الأسئلة منها على سبيل المثال [الكاشف، 2000] :

1. هل حققت إدارة المراجعة الداخلية أهدافها من منظور الإدارة ؟
2. هل تتسم نتائج المراجعة بالدقة ؟
3. هل كانت التوصيات التي قدمها قسم المراجعة الداخلية ملائمة ؟
3. هل ساعدت إدارة المراجعة الداخلية على التحكم في المخاطر التي تعرضت لها الوحدة الاقتصادية؟

خامساً:- الدعم المادي من قبل الإدارة العليا: ينبغي علي الإدارة العليا في المنظمة أن تقوم بتأييد إدارة المراجعة الداخلية بصفة مستمرة، ويتمثل أحد أوجه هذا التأييد والدعم في اعتماد الإدارة العليا لموازنة كافية للمراجعة الداخلية تستطيع من خلالها إدارة المراجعة الداخلية انجاز المهام المناط بها [محمد يوسف ومحمد الحموي، 1992 : 1329] .

سادساً:- التأهيل المهني والخبرة في العمل : ينبغي علي إدارة المنظمة أن تحرص علي استخدام مجموعة من المراجعين الداخليين ذوي التأهيل المهني والخبرة للعمل في إدارة المراجعة الداخلية، ويمكن استخدام هؤلاء، إما من الكليات الجامعية، ويضمن هذا المصدر اختيار أفضل الخريجين الذين يتمتعون بالموهبة والذكاء، وتدريبهم كمراجعين داخليين سواء داخل المنظمة أو في برامج التدريب التي تعدها الجامعات المهنية، أو يمكن استخدام العاملين في مؤسسات المحاسبة والمراجعة، ويضمن هذا المصدر الحصول على محاسبين ذوي خبرة في النواحي المالية، أو يمكن استخدام العاملين داخل المنظمة نفسها، ويضمن ذلك دراية وفهم مسبق بسياسات المنظمة وطرق التشغيل بها ويساعدهم ذلك كثيراً في عملية المراجعة، ويعتمد اللجوء إلى استخدام العاملين داخل المنظمة نفسها للقيام بعملية المراجعة إلى الاعتقاد لدى البعض بفلسفة التركيز على نوعية الفرد بغض النظر عن خلفيته السابقة، أما إذا تم استخدام مراجعين داخليين من العاملين في المنشآت الأخرى فيجب اختيار المراجع الموضوعي، وغير المتحيز، والجدير بالثقة، والمتعاون، وإلى غير ذلك من الصفات ، كما يجب على المسؤولين في إدارة المنظمة أن يحرصوا كل الحرص على وجود برامج التدريب المستمر للمراجعين الداخليين، على أن تكون هذه البرامج متنوعة وتشمل التدريب على أعمال المراجعة وكافة أعمال المنظمة وكل المستجدات فيها، كما يمكن أن يوفر المسئولون في المنظمة الاستقلالية للمراجعين الداخليين من خلال إعطائهم حصانة وسلطة الإطلاع على كافة السجلات

والمستندات والتقارير، مع ترك الحرية لهم في جدول أعمال المراجعة الداخلية، وبالإضافة إلى ما ذكر سابقاً ولضمان الموضوعية والعدالة للمراجعين الداخليين يجب على المسؤولين في المنظمة توفير المراجعين الداخليين ذوي التأهيل المهني والخبرة للعمل في إدارة المراجعة الداخلية، وتوفير فحص داخلي وخارجي لأعمال المراجعين الداخليين، ومن خلال هذه الضمانات فإنه يمكن أن نحقق أهم مقوم مطلوب لقسم المراجعة الداخلية لكي يكون قادراً على تحقيق الأدوار المطلوبة منه [محمد يوسف ومحمد الحموي، 1992] .

إن توافر الضمانات سالفة الذكر يقوى الترابط بين قسم المراجعة الداخلية والإدارة العليا، ويؤدي إلى التفاعل المشترك لتطوير أداء سلسلة الأنشطة المكونة للعمليات الرئيسية للوحدة الاقتصادية، كما أن تغيير طريقة تفكير وسلوك المسؤولين عن عملية المراجعة يعزز ثقة الإدارة العليا في فاعلية عمليات التخطيط والتنفيذ، وإعداد التقارير، كما أن سعي إدارة المراجعة الداخلية للحصول على دعم الإدارة العليا من خلال الاتصال الدائم يساهم في تعزيز الترابط بينهما [الكاشف، 2000 :49].

النتائج

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص ان الإدارة العليا تؤثر في استقلالية أقسام المراجعة لديها من خلال جملة من العوامل وان عدم توافرها وبالشكل المطلوب سوف يؤدي ذلك الي عدم استقلالية أقسام المراجعة الداخلية وهذه العوامل هي :

1. الدورات التدريبية [محمود الكاشف 2000، أمين السيد لطفي 2007].
2. كيفية تعيين وعزل المراجع الداخلي [إبراهيم المنيف 2006، بشير محمد عاشور 2007] .
3. الهيكل التنظيمي بالشركة [إبراهيم الشكري 1994، مسعود البديري 2005] .
4. الدعم المادي المناسب [محمد يوسف ومحمد الحموي 1992].
5. ضغوط الإدارة العليا [محمد يوسف ومحمد الحموي 1992، حسن سويلم 2002] .
6. خطوط الاتصال بين المراجع الداخلي والإدارة العليا [مسعود البديري 2005، إيناس سليمان 2005، ثناء القباني 2006] .
7. عدد المراجعين الداخليين [أمين السيد لطفي 2007].
8. مدي تواجد لجان المراجعة [إيناس سليمان 2005، إبراهيم المنيف 2006، ثناء القباني 2006، أمين السيد لطفي 2007].

9. المتابعة و التقييم العلمي لتوصيات المراجع الداخلي [إبراهيم الشكري 1994, ايناس سليمان 2005, أمين السيد لطفي 2007].
10. القيام ببعض الأعمال التنفيذية [محمد يوسف و محمد الحموي 1992, شعبان حامد 2002, أمين السيد لطفي 2007].
11. المراجع الخارجي [أمين السيد لطفي 2005, أمين السيد لطفي 2007].
12. مد المراجع الداخلي بالمعايير والقوانين [إبراهيم الشكري 1994, أمين السيد لطفي 2007].

التوصيات

يجب أن يكون هنالك تطوير في العقلية الإدارية للشركات الصناعية الليبية، بحيث تكون واعية بأهمية أقسام المراجعة الداخلية بشكل عام وباستقلالية هذه الأقسام بشكل خاص، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الندوات العلمية فيما يخص دور المراجعة الداخلية كمنشآت يخدم المؤسسة ككل، مع توضيح الفوائد المرجوة من توفير الاستقلالية لأقسام المراجعة الداخلية بجانبها التنظيمي و الموضوعي، مع توضيح الاشتراطات الواجب توافرها لكي تكون أقسام المراجعة الداخلية مستقلة وبشكل فعلي، وكذلك حث الإدارة العليا علي الأخذ بالسبل التي يمكن من خلالها الحفاظ علي استقلالية أقسام المراجعة الداخلية، والتي منها :

1. توفير الموقع الإداري المناسب لأقسام المراجعة الداخلية بالهيكل التنظيمي .
2. توفير الدورات والتدريب المستمر المرتبط بالنشاط الذي يعمل به المراجع الداخلي للرفع من كفاءته.
3. توفير الدعم المادي المناسب لأقسام المراجعة الداخلية، مع توفير خطوط اتصال مفتوحة بين قسم المراجعة الداخلية و الإدارة العليا .
4. الحرص علي ألا يعهد إلي قسم المراجعة الداخلية بتأدية أي عمليات تنفيذية مما يدخل في نطاق الإدارات الأخرى بالمنشأة، و إن دعت الحاجة في بعض الظروف والتي تري فيها الإدارة العليا إمكانية قيام قسم المراجعة الداخلية ببعض أعمال الإدارة التنفيذية، يجب مراعاة هذه الحقيقة عند دراسة وتحليل تقرير المراجع الداخلي الخاص بمراجعة الأعمال التي كلف بتنفيذها فيما سبق، ومدى تأثير ذلك علي تنفيذ أعمال المراجعة بموضوعية، ويفضل ألا يقوم المراجع الداخلي بمراجعة أعمال منجزة بمعرفته.

5. الحرص علي أن تكون سلطة تعيين وفصل المراجع الداخلي في يد مجلس الإدارة، بحيث يتم إبعاد المراجع الداخلي عن سلطة وتحكم الأشخاص الذين ستخضع أعمالهم للفحص والمراجعة.
6. اعتماد الإدارة العليا لموازنة كافية لقسم المراجعة الداخلية، يستطيع من خلالها انجاز المهام المناطة به .
7. الحرص علي وضع دستور للمراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية .
8. إعطاء التقدير الكافي لتقارير قسم المراجعة الداخلية، و تقييمها بشكل علمي .

المراجع

1. إبراهيم الشكري ، "معايير المراجعة واستقلالية المراجع الخارجي"، دراسة تحليلية مقارنة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ملحق العدد الأول، 1994 ف.
2. إبراهيم عبد الله المنيف ، "مهام المراجعة الإدارية مطلوبة بإلحاح للشركات العربية"، مجلة المدير، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد السابع والستون، 2006 ف .
3. ألفين ارينز، جيمس لوبك، "المراجعة مدخل متكامل"، تعريب محمد عبدالقادر الدسيطي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، الطبعة السابعة، 2008 ف .
4. أمين السيد أحمد لطفي، "دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد"، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007 ف.
5. بشير محمد عاشور، جميل محمد خلاط ، "مدي اهتمام الإدارة العليا بالشركات الليبية بوظيفة المراجعة الداخلية"، مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس _ ليبيا، 2007 ف.
6. ثناء القباني، "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006 ف .
7. جارى ديسلر ، "إدارة الموارد البشرية"، ترجمة محمد المتعال ، عبد المحسن جودة ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثامنة، 2007 ف .
8. حنان عبده، "اثر تغير بيئة الرقابة علي تقديرات المراجع لخطر الرقابة المرتبط بتأكيدات الإدارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2004 ف .

- *شعبان حامد ، " أثر المتغيرات الشخصية والتنظيمية والوظيفية على إدراك العاملين للعدالة التنظيمية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد التاسع والخمسون ، 2002ف.
9. عبد العزيز أعبيد أبو بكر، " دور المراجعة الداخلية في دعم الهيكل الرقابي بالوحدات الاقتصادية"، مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس _ ليبيا، 2007ف.
10. فاروق عبد الحميد البشتي، عبدا لله المعلول ددش، "مبادئ الإحصاء"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، 2002ف.
11. مجمع المراجعين الداخليين ، "قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية"، تعريب صالح ميلود خلاط ، (محاضرات غي منشورة أُلقيت في الدورات التدريبية المقامة بمعهد تنمية الموارد البشرية - أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2002ف).
12. محمد رشاد يوسف مينا، محمد هشام الحموي، "تقييم فعالية إدارات المراجعة الداخلية" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، 1992 ف .
13. محمد مسعود المسلاتي، "مقومات نظام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس _ ليبيا، 1995ف.
14. محمد مفتاح الفطيمي ، "تقييم فعالية إدارات المراجعة الداخلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس _ ليبيا، 2004ف.
15. محمود يوسف الكاشف، " نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كمنشآت مضيف للقيمة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000 ف .
16. مسعود عبد الحفيظ البديري، " المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي" ، مجلة دراسات في الاقتصاد ، مكتب البحوث بكلية الاقتصاد ، جامعة قار يونس ، المجلد الثاني والعشرون والثالث والعشرون ، 2005 ف .
17. مصطفى نبيل الشامي ، " المراجعة الإدارية ودورها في تقييم الأداء للنشاط التسويقي بالمنشآت" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني، 1989ف.

تطور حجم السكان الليبيين ومدى مساهمتهم في النشاط الاقتصادي لسنوات الحصر الفعلية " 2006-1995 "

د. هدى محمد أبو خريص

الملخص

يختلف حجم السكان من دولة لأخرى من حيث توزيعها الجغرافي، فبعض الدول نلاحظ تركّز سكانها في المدن، مما يزيد من تركّز الخدمات وفرص العمل في المدن ، في حين نجد مساحات شاسعة في الريف تفتقر للمورد البشري، مما يجعل الدول تضع من ضمن اهتمامها وضع السياسات اللازمة لإعادة التوزيع السكاني، بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما نجد كثير من الدول كما هو الحال في الدول النامية يتميز سكانها بظاهرة الفتوة السكانية، أي النسبة الأكبر من السكان صغار السن مما يرفع من درجة الإعالة ، إضافة إلى معاناة بعض الدول من مشكلة الانفجار السكاني (ارتفاع معدل النمو السكاني)، والأهم من ذلك هو تفاوت الدول فيما بينها من حيث مدى نجاحها في إعداد مواردها البشرية كماً ونوعاً من خلال التعليم والتدريب، مما يجعلها تتناسب مع احتياجات سوق العمل وبما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الدولة الليبية من الدول التي تتميز بالندرة النسبية لعنصر العمل، مما يجعلها تعتمد على استخدام العمالة المستوردة. ونظراً لأهمية السكان نلقي اهتماماً في هذه الورقة على تطور حجم السكان في الدولة الليبية، ومدى مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، اعتماداً على البيانات الإحصائية المنشورة .

المقدمة

يلعب حجم السكان دوراً مهماً وحيوياً على مستوى الاقتصاد الكلي، ويبرز ذلك الدور بوضوح من خلال المساهمة الفعّالة والمباشرة لبعض السكان في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى التأثير الكلي للسكان على جانبي العرض والطلب على عنصر العمل المحددان لسوق العمل، إذ أن زيادة حجم السكان من شأنه أن يسهم في زيادة عرض العمل، خاصة عند تزايد الفئة العمرية للسكان في سن العمل، كما يؤثر حجم السكان على الجانب الآخر من سوق العمل وهو الطلب على عنصر العمل، حيث تزايد حجم السكان يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات، مما

— مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية — (225) — السنة الأولى — العدد الثاني — سبتمبر 2013 م —

يحفز على زيادة الإنتاج لتغطية ذلك الطلب، وهو ما يعني بالضرورة زيادة الطلب على عناصر الإنتاج منها عنصر العمل.

ومما سبق يتبين بشكل بارز أن لحجم السكان وتطوره آثار متعددة ومتداخلة على العديد من المتغيرات الاقتصادية ، منها الإنتاج، والاستهلاك، و الطلب على عنصر العمل، و عرض العمل، مما يعكس لنا الدور المهم للسكان في النشاط الاقتصادي.

ويختلف واقع حجم السكان وتطوره من دولة لأخرى تبعاً للاختلاف في التركيب العمري للسكان، ومدى مساهمتها في العملية الإنتاجية، واختلاف معدل النمو السكاني، مما يجعل بعض الدول تعاني من ظاهرة الانفجار السكاني كنتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني، في حين بعض الدول تتمتع بانخفاض الحجم الكلي للسكان، مما يجعلها تلجأ إلى الاستخدام للعمالة الأجنبية في القيام بالمشروعات التنموية كما هو الحال في الاقتصاد الليبي. إذ نظراً لتمتع الاقتصاد الليبي بالندرة النسبية لعنصر العمل، مما دفع بالدولة إلى تعويض النقص باستخدام العمالة المستوردة مع سياسة الإحلال لها بالعمالة الوطنية، اعتماداً على تطور حجم السكان الليبيين كماً ونوعاً، ومن هنا تزداد الحاجة إلى دراسة تطور الحجم السكاني، وواقع التركيب العمري للسكان في ليبيا ، ومدى مساهمته في الأنشطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث بشكل أكثر دقة في إنخفاض معدل النمو السكاني في الفترة الأخيرة ، ولما له من آثار مباشرة على سوق العمل ، وذلك من خلال زيادة عدد السكان ممن هم في سن العمل.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل التطورات السكانية في الاقتصاد الليبي ، بقصد معرفة التطورات التي حدثت في الأوضاع السكانية في الاقتصاد الليبي ، ومدى تأثير ذلك على سوق العمل فيه.

فرضية البحث

بناءً على مشكلة البحث فإن الدراسة تقوم على الفرضية التالية:

يعاني الاقتصاد الليبي من إنخفاض مستمر في معدل نمو سكانه الليبيين ، مما أثر بشكل مباشر على سوق العمل فيه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة الإعالة وإنخفاض نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان الليبيين.

منهجية البحث

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي ، وذلك من خلال تحليل الأوضاع السكانية، ودور السكان في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الليبي، و استنتاج بعض النسب والمؤشرات للوصول إلى النتائج.

تقسيمات البحث

تم تقسيم البحث على النحو التالي:

أولاً:- مفهوم السكان والموارد البشرية.

ثانياً:- تطور الحجم الكلي للسكان الليبيين لسنوات الحصر الفعلية (1995، 2006).

ثالثاً:- تطور توزيع التركيب العمري للسكان الليبيين.

رابعاً:- تطور نسبة المشتغلون والعاطلون إلى إجمالي السكان الليبيين.

خامساً:- الخاتمة، النتائج والمقترحات.

ويمكن دراسة ما سبق في الفقرات التالية:

أولاً:- مفهوم السكان والموارد البشرية

أ . مفهوم السكان

تعددت تعريفات السكان إذ البعض يعرف السكان بأنه عبارة " عن عدد الأفراد الذين يقطنون قطراً معيناً ، بصورة دائمة في لحظة معينة"⁽¹⁾، وهناك من يعرفه أيضاً " أنه جميع أفراد الدولة من كل الأعمار الذين يقيمون فيها بصفة دائمة، ويطلق عليهم القاعدة السكانية "⁽²⁾. وبذلك يمكننا تعريف حجم السكان بأنهم جميع الأشخاص الذين يقطنون أقاليم الدولة في لحظة إجراء التعداد السكاني أو المسح السكاني لهم.

ويمكن تقسيم حجم السكان إلى فرعين رئيسيين كالتالي⁽³⁾:

1.حجم السكان غير الفعال: وهم السكان الذين تقع أعمارهم خارج سن العمل ،أي أن أعمارهم تقع أقل من سن العمل وأكثر من سن العمل ، يعني أقل من 18 سنة وأكثر من 65 سنة.

2.حجم السكان الفعال: وهم السكان الذين يقعون داخل حدود سن العمل ، أي أن أعمارهم محصورة بين (20-64) ، ويستثنى منهم ذوي العاهات والمرضى .

(1) فليح حسن خلف ، عملية تكوين المهارات ، ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق ، دار الرشيد للنشر ، الموصل ، 1980، ص 48.

(2) السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون ، إقتصاديات الموارد والبيئة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2007، ص 27.

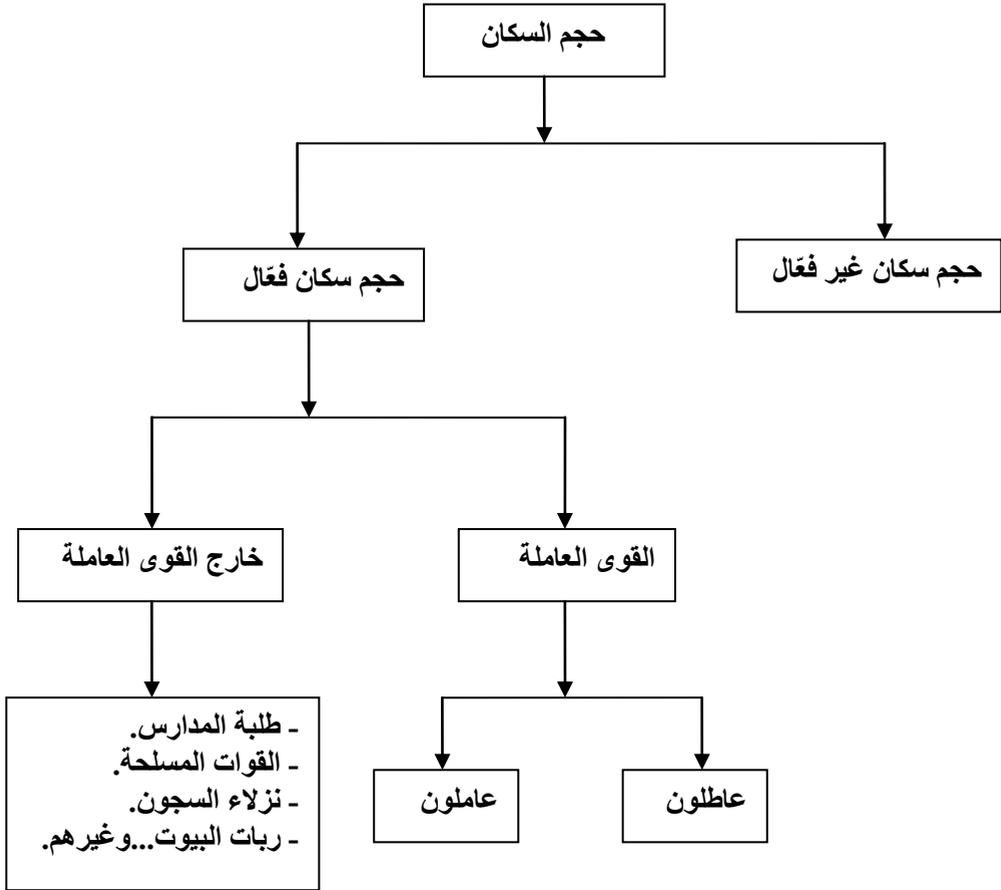
(3) طارق عبد الحسين العكيلي ، إقتصاديات الموارد البشرية ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007، ص 36.

وبذلك يُقسم حجم السكان الفعّال إلى قسمين هما:

أ. **حجم السكان الفعّال إقتصاديًا**:- أو ما يُعرف بالقوى العاملة ، وهم جميع الأشخاص المساهمين في العملية الإنتاجية ، بما في ذلك الأشخاص العاطلون عن العمل في وقت معين ، أي أنه يشمل (العاطلون والعاملون) ، وبذلك تصبح معادلة القوى العاملة كالتالي: القوى العاملة(*) = العاطلون + العاملون.

ب. **خارج القوى العاملة**:- وهم الأفراد المنسحبون من القوى العاملة ، مثل طلبة المدارس ، وأفراد القوات المسلحة ، ونزلاء السجون ، وريبات البيوت وغيرهم ممن لا يمارسون أي نشاط اقتصادي. وبذلك يمكن أن نترجم حجم السكان في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (1) (1)



(*) - يُعرف العاملون ، بأنهم الأفراد الذين في سن العمل ولهم القدرة والرغبة ومستعدين للعمل ، وهم متحصلين على فرصة عمل ، في حين العاطلون ، أفراد في سن العمل ولهم القدرة والرغبة ومستعدين للعمل ولكنهم غير متحصلين على فرصة عمل ، لمعرفة المزيد أنظر في ذلك ، صلاح الدين أنبيه جمعة ، " القوى العاملة ودورها في تطوير الإقتصاد الليبي للفترة (1995-2005) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، الجزائر ، 2009-2010 ، ص 3.
(1) طارق عبد الحسين العكيلي ، إقتصاديات الموارد البشرية ، مصدر سابق ، ص 38.

تقسيم حجم السكان

ومن الشكل السابق نستنتج أن إجمالي السكان ينقسم أساساً إلى شقين، فئة السكان العاملون اقتصادياً ، وفئة السكان غير العاملين اقتصادياً، وهو ما يعني أن حجم السكان الفعال هو الذي يلعب دوراً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وبالتالي كلما زاد حجم السكان الفعال أسهم في تلبية احتياجات سوق العمل وتغطية احتياجات القطاعات الاقتصادية من العنصر البشري، (بعد إعداده من خلال التعليم والبرامج التدريبية .. وغيرها) ، إلا أن في كل الاقتصاديات ليس الحجم الكلي للسكان الفعال من الممكن أن يساهم في الأنشطة الاقتصادية ، كنتيجة لوجود فئات متعددة خارجة من دائرة القوة العاملة، منها الطلبة ، القوات المسلحة، ونزلاء السجون ، وريبات البيوت،... إلخ، أضيف إلى ذلك الفئة القادرة على العمل وباحثة عن العمل ولكن بدون جدوى تبقى عاطلة عن العمل.

وهو ما يبرز لنا تزايد انخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في الإنتاج ، والتي يعبر عنها (بمعدل العاملون من السكان) ، أي مدى مساهمة إجمالي السكان في العملية الإنتاجية ، وكما ارتفعت هذه النسبة دل على تزايد دور السكان في العملية الإنتاجية، ولابد من الإشارة إلى أن تلك النسبة تختلف من اقتصاد لآخر نظراً للاختلاف في التركيب العمري للسكان ، نسبة الطلاب ، القوات المسلحة وغيرها .

والجدير بالذكر هنا أن حجم السكان الفعال يُعد مورداً مهماً للدولة يطلق عليه بالموارد البشري، والذي يختلف حجمه من دولة لأخرى كنتيجة للاختلاف في نسبة حجم السكان الذين في سن العمل ، ولذا تبرز الحاجة هنا إلى التعريف بالموارد البشرية ومدى أهميتها، كما هو وارد في الفقرة التالية.

مفهوم الموارد البشرية .

يُقسم مفهوم الموارد البشرية إلى قسمين هما على النحو التالي:

1. **المفهوم الضيق للموارد البشرية :-** وهو يشمل كل الأفراد العاملين في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك العاطلين عن العمل والراغبين فيه وهم في سن العمل (بين 20-64)، وهو ما يعني أن هذا الجزء من الموارد البشرية هو الذي يشارك ويساهم في العملية الإنتاجية ويطلق عليه أسم القوى العاملة⁽¹⁾.

2. **المفهوم الواسع للموارد البشرية:-** يتطابق مفهوم الموارد البشرية بشكله الواسع مع مفهوم القوى البشرية، والذي يتضمن ذلك الجزء من السكان الذي يضم القادرين على العمل والداخلين في حدود سن

(1) فليح حسن خلف ، إقتصاديات التعليم وتخطيطه ، عالم الكتاب الحديث ، أريد ، عمان ، الأردن ، 2007، ص 124، 126.

المقدرة على العمل ، والمشتغلين منهم في الاقتصاد الوطني وغير المشتغلين أيضاً، إلا أنهم يملكون المقدرة على العمل ، والأشخاص الخارجين عن حدود سن المقدرة على العمل إلا أنهم مازالوا يشاركون في العمل الاجتماعي⁽¹⁾. **ونسنتج من المفهوم الضيق والواسع للموارد البشرية** ، أنه في حالة التركيز على مدى مساهمة السكان في الأنشطة الاقتصادية، والذي يتوقف على مهاراتهم وخبراتهم وكفاءتهم ، وهو ما جعل البعض يرى أن الموارد البشرية هي عبارة عن رأس المال البشري⁽²⁾، والذي يُعرّف بأنه " مجموعة المعارف والمهارات وقدرات الناس القاطنين في دولة ما"⁽³⁾، في حين يُعرّف البعض الآخر الموارد البشرية بأنها ، جميع سكان الدولة بمختلف فئاتهم العمرية⁽⁴⁾، ونلاحظ هنا أن هذا المفهوم أخذ جميع الفئات العمرية للسكان ، نظراً لدور السكان وتأثيرهم على حجم الإنتاج، والذي يتأتى من مشاركتهم في العملية الإنتاجية. إضافة إلى مساهمتهم في التأثير على الطلب الكلي، والذي بدوره يحفز على زيادة الإنتاج.

أما في حالة التركيز على مدى أهمية السكان في العملية الإنتاجية ، وهو ما يعني الأخذ في الاعتبار الفئة العمرية من السكان التي في سن العمل فقط. أي محصورة بين الحد الأدنى لسن العمل والحد الأعلى لسن العمل ، والتي يحددها المشرع القانوني للدولة، وبناءً على ذلك نجد أن الموارد البشرية تُعرّف بأنها " جميع سكان الدولة في سن العمل"⁽⁵⁾

ومن خلال السرد السابق ، يتبين تعدد التعريفات للموارد البشرية، ونتيجة للدور الفعّال للسكان في الأنشطة الاقتصادية المختلفة والأثر المتداخل للسكان، في التأثير على الطلب الاستهلاكي والإنتاج الكلي وعرض العمل، إضافة إلى الحركة العمرية للسكان . لذا يمكن أن نصل إلى أن الموارد البشرية، هي عبارة عن جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم العمرية ، والمقيمين في الدولة، مع اختلاف الأهمية الاقتصادية للفئات العمرية ، تبعاً لاختلاف مدى تأثيرهم على حجم الإنتاج ، إضافة إلى الاختلاف في مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم.

ثانياً:- تطور الحجم الكلي للسكان الليبيين لسنوات الحصر الفعلية (1995 ، 2006)^(*)

تبرز الحاجة إلى دراسة واقع الوضع السكاني للأفراد الليبيين في الاقتصاد الليبي ، كنتيجة للتأثيرات المختلفة لنمو السكان على العديد من المتغيرات الاقتصادية ، منها عرض العمل ، ومستويات المعيشة

(1) محمد جميل عمر ، إقتصاد وتخطيط القوى العاملة ، منشورات جامعة دمشق ، 1994 ص 125 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانه ، أساسيات في الموارد البشرية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2005 ، ص39.

(3) عبد الله زاهي الرشدان ، في إقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن ، ط 3 ، 2008، ص 82.

(4) فليح حسن خلف، إقتصاديات التعليم وتخطيطه، مصدر سابق ، ص125.

(5) - فليح حسن خلف ، عملية تنمية تكوين المهارات ، مصدر سابق ، ص 50.

(*) - تم الإعتماد على السنيتين (1995 ، 2006) ، باعتبارهما سنتي حصر فعلية ، ويعتبر تعداد السكان في ليبيا للعام 2006 ، أخر تعداد وبياناته منشورة ومعتمدة من قبل الدولة.

، ومستوى الخدمات. كما أن نمو السكان من شأنه أن يزيد الضغط على سوق العمل الليبي ، مما يستوجب العمل على إستيعاب الزيادات المتتالية في عرض العمل، الأمر الذي يزيد من أهمية دراسة واقع التطورات في حجم السكان الليبيين . وقد أوضحت البيانات الفعلية لسنوات الحصر ، أن حجم السكان الليبيين على النحو التالي:

جدول رقم (1)

التطور الكلي للسكان الليبيين لسنوات الحصر الفعلية (1995 ، 2006)

السنة	العدد " نسمة "	% " معدل النمو السكاني "
1995	4,389,739	3.5
2006	5,298,152	2.1

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الإحصائي، 2008، طرابلس ، ليبيا، نتائج التعداد السكاني ، للعام 2006.ص 57.

ومن الجدول السابق يمكن إستنتاج ما يلي:

1. بلغ حجم السكان الليبيين 4,389,739 نسمة ، وبمعدل نمو 3.5% ، ولمعرفة مدى التطور في حجم السكان يمكن مقارنته بحجم السكان الليبيين للعام 1984، حيث تشير البيانات الإحصائية ، أن حجم السكان الليبيين للعام 1984 بلغ 323,105,400 نسمة ، وبمعدل نمو 4.21%⁽¹⁾ ، ومن خلال المقارنة يتبين انخفاض معدل النمو للسكان الليبيين بمقدار 0.71% مقارنة بالعام 1984.
 2. بلغ حجم السكان الليبيين 5,298,152 نسمة للعام 2006 ، وبمعدل نمو 2.1% ، وعند المقارنة بنسبة الحصر الفعلية للعام 1995 ، يتبين إستمرار معدل النمو السكاني في الانخفاض ، حيث انخفض بمقدار 1.4% مقارنة بالعام 1995.
- ويمكن التوصل من الفقرتين السابقتين ، على الرغم من الزيادة في الحجم المطلق للسكان الليبيين ، إلا أنه يتزايد بمعدل نمو متناقص ، وهو يعتبر مؤشراً سلبياً على النمو السكاني في الاقتصاد الليبي، ويعود الإنخفاض في معدل النمو للسكان الليبيين إلى مجموعة من العوامل منها ما يلي:
- أ. عدم توفر السكن اللازم لتكوين الأسرة، وفي حالة وجوده يكون بأسعار عالية ، مما يدفع بالشباب إلى التأخر في سن الزواج.
- ب. عدم توفر فرص عمل ، كمصدر للدخل اللازم للأسرة، مما يجعل كثير من الشباب لا يفكر في الزواج ، خاصة الزواج المبكر.

(1) الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الإحصائي، 2008، طرابلس ، ليبيا، نتائج التعداد السكاني ، للعام 2006.ص 57.

ج. انخفاض الدخل مع ارتفاع مستوى المعيشة ، يدفع بالأفراد المتزوجين إلى تخفيض عدد أفراد الأسرة إلى طفل أو طفلين فقط.

د. تدني الخدمات التعليمية والصحية، التي تؤدي إلى وجود نظرة تشاؤمية لدى الآباء، عن حياة أولادهم المستقبلية ، مما يدفع بهم لتحديد الإنجاب.

هـ. تزايد متطلبات المعيشة، إذ كثير من السلع الكمالية أصبحت ضرورية ، مما يزيد من ارتفاع التكاليف ، والتي يقابلها دخول منخفضة ، مما لا يدفع بالشباب إلى الزواج.

و. عدم وجود سياسة سكانية مناسبة ، وهادفة للحفاظ على معدل النمو السكاني ، خاصة و الاقتصاد الليبي يتمتع بالندرة النسبية لعنصر العمل، ويفتقر للعنصر البشري اللازم للعملية التنموية.

ثالثاً: توزيع التركيب العمري للسكان الليبيين.

تزداد الأهمية الاقتصادية لتوزيع السكان الليبيين حسب الفئات العمرية ، نظراً لأن ذلك يتيح لنا التعرف على التغيرات في فئة السكان الذين في سن العمل، والتي تُعد أهم الفئات العمرية ، نتيجة لدورها الفعّال في النشاط الاقتصادي، وبناءً على هذه الأهمية حظيت باهتمام ، مما دعى إلى دراسة توزيع التركيب العمري للسكان لسنتي الحصر 1995، 2006 ، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

تطور توزيع التركيب العمري للسكان الليبيين لسنوات الحصر الفعلية (1995، 2006)

ألف نسمة

2006	1995	فئات العمر / السنوات
575345	546914	4-0
527595	582250	9-5
542893	585099	14-10
573026	582472	19-15
573287	507527	24-20
566458	390383	29-25
492828	286222	34-30
390800	196555	39-35
281849	132721	44-40
199142	127193	49-45

132619	104458	54-50
122277	98278	59-55
95127	78235	64-60
80018	69222	69-65
57851	44837	74-70
87037	57373	75-فما فوق
5,298,152	4,389,739	المجموع

المصدر:

سنة 1995، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، 1999، طرابلس، ليبيا، من واقع الحصر الفعلي للسكان لسنة 1995، ص 17.

سنة 2006، الهيئة العامة للمعلومات، الكتيب الإحصائي، 2008، طرابلس، ليبيا، نتائج التعداد السكاني، للعام 2006، ص 57.

ومن الجدول السابق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: - بالنسبة للعام 1995

1. إن إجمالي السكان الليبيين صغار السن الذين أعمارهم محصورة بين (0-19) ، بلغ عددهم 2,296,735 نسمة ، أي بنسبة 52.3% من إجمالي السكان للعام 1995.
2. بلغ إجمالي السكان الليبيين الذين في سن العمل (20-64) 1,921,572 نسمة ، وهو ما نسبته 43.8% ، وهو ما يبين أن نسبة السكان صغار السن أكبر من نسبة السكان الذين في سن العمل، وهو ما يبرز وجود ظاهرة الفتوة السكانية في الاقتصاد الليبي.
3. بلغ إجمالي السكان الليبيين كبار السن ، والذين أعمارهم (65- فما فوق) 171,432 نسمة وبنسبة 3.9% من إجمالي السكان ، لسنة الحصر 1995.

نستنتج مما سبق أن نسبة إجمالي السكان الليبيين الذين خارج سن العمل، تبلغ 56.2% ، إضافة إلى أن نسبة السكان في سن العمل والتي بلغت 43.8% ، لا تعني جميعهم يشاركون في العملية الإنتاجية ، بل يوجد انسحاب مثل الطلاب ، السجناء ، أفراد القوات المسلحة، ربات البيوت... إلخ ، وهو ما يشير إلى أن نسبة السكان في سن العمل المشار إليها في الواقع أقل من ذلك ، مما يبرز تزايد نسبة السكان الذين لا يشاركون في الأنشطة الاقتصادية ، مما يزيد من درجة الإعالة.

ثانياً: بالنسبة للعام 2006

1. إن مجموع السكان الليبيين للعام 2006 والذين أعمارهم محصورة بين (0-19) بلغ 2.218,859 نسمة ، وبنسبة 41.9% ، وعند المقارنة للعام 1995 يتبين انخفاض نسبة السكان صغار السن بمقدار 10.4% مقارنة للعام 1995.

2. إن إجمالي السكان الليبيين الذين في سن العمل للعام 2006 بلغ 2,854,387 نسمة وبنسبة 53.9% ، وهذه النسبة أكبر من نسبة السكان صغار السن للعام 2006. إضافة عند مقارنتها أيضاً بنسبة السكان الليبيين الذين في سن العمل للعام 1995 ، نجد أن هذه النسبة أكبر ، وهو ما يعني تزايد نسبة السكان الذين في سن العمل.

3. بلغ عدد السكان كبار السن (65- فما فوق) 224,906 نسمة، للعام 2006 وبنسبة 4.2% ، وعند مقارنة هذه النسبة بنسبة السكان الليبيين كبار السن للعام 1995، نجد أن هذه النسبة أكبر ، مما يوضح تزايد عدد السكان كبار السن ، كنتيجة للحركة العمرية للسكان.

وبعد تحليل النتائج الفعلية لتعداد السكان الليبيين للعامي 1995، 2006 ، حسب الفئات العمرية المختلفة ، ومن خلال المقارنة بين سنتي الحصر ، يمكن استنباط النتيجة الرئيسية والتي فحواها يتمثل في ، انخفاض حجم السكان الليبيين صغار السن ، مع تزايد عدد السكان كبار السن ، وهو ما يعني تحقق العديد من الآثار على الاقتصاد الليبي في المدى البعيد، منها إصابة الهيكل السكاني بالشيخوخة ، وانخفاض عدد السكان الذين في سن العمل ، مما يزيد من حاجة الاقتصاد الليبي للعمالة المستوردة.

رابعاً: تطور نسبة المشتغلون والعاطلون إلى إجمالي السكان الليبيين

للتعرف على مدى دور السكان الليبيين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، يتطلب دراسة التغيرات في نسبة مساهمة السكان الليبيين في القوى العاملة ، ومن خلال واقع البيانات الإحصائية الفعلية للعامي 1995 ، 2006 ، تبين أن عدد المشتغلون والعاطلون ونسبتهم من إجمالي السكان الليبيين ، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

تطور نسبة المشتغلون والعاطلون إلى إجمالي السكان الليبيين لسنوات الحصر الفعلية (1995) ،
(2006،

السنة	مشتغلون	عاطلون	إجمالي السكان	نسبة المشتغلون إلى إجمالي السكان %	نسبة العاطلون إلى إجمالي السكان %	نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان %
1995	905551	119532	4389739	20.6	2.7	23.4
2006	1430526	205257	5323991	26.9	3.9	30.7

المصدر: - العمودين 2،3 مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، المجلد 48، الربع الرابع 2008، طرابلس ، ليبيا،

ص 17

- العمود 4 اعتماداً على الجدول رقم (1)

- العمود 5، 6، 7 تم حسابهم.

من الجدول السابق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. بلغ عدد المشتغلون 905551 عامل ونسبة 20.6 % من إجمالي السكان، ذلك للعام 1995 ، في حين بلغ عدد العاطلون 119532 عاطل ونسبة 2.7% لنفس العام ، الأمر الذي جعل نسبة إجمالي القوى العاملة من إجمالي السكان 23.4%⁽¹⁾، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من السكان لا تدخل ضمن القوى العاملة ، وهو ما يزيد من العبء الاقتصادي على فئة القوى العاملة ، التي تُعد نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي السكان.

2. تبين سنة الحصر الفعلية 2006 أن عدد المشتغلون في الاقتصاد الليبي بلغ 143,052,6 عامل ونسبة 26.9 % من إجمالي السكان ، بينما بلغ عدد العاطلون 205,257 عاطل ونسبة 3.9% من إجمالي السكان ، مما يبرز تزايد نسبة العاطلون مقارنة بالعام 1995 ، في حين نسبة المشتغلون لم تتغير إلا بنسبة ضئيلة ، الأمر الذي أتبعه أن نسبة إجمالي القوى العاملة من إجمالي السكان في الاقتصاد الليبي لم تتجاوز 30.7% للعام 2006.

والجدير بالذكر أن انخفاض نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان ، تشير إلى ارتفاع نسبة الإعاقة في الاقتصاد الوطني، و بالاعتماد على الجدول رقم (2)^(*) ، يتبين أن نسبة الإعاقة في العام 1995 بلغت 128.4 %، وفي العام 2006 بلغت 85.6 %، وهو ما يعني أن في العام 1995 كل مائة عامل يعولون 128.4 ، وفي العام 2006 كل مائة عامل يعولون 85.6 ، وفي كلتا الحالتين تعتبر نسبة الإعاقة مرتفعة ، الأمر الذي يتطلب من الدولة وضع السياسات اللازمة ، والتي من شأنها أن تسهم في زيادة مشاركة السكان في القوى العاملة.

(1) يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1996 ، أن نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان في الدول النامية بلغ (47%)، في حين في الدول الصناعية بلغت (49%) ، لذا تعتبر نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان في الإقتصاد الليبي منخفضة لمعرفة المزيد أنظر في ذلك ، الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1996 ، أكسفورد ، نيويورك ، 1996 . ص 219.

(*) نسبة الإعاقة = { [إجمالي السكان صغار السن (0-19) + إجمالي السكان كبار السن (65-فما فوق)] / إجمالي السكان في سن العمل (20-64) } × 100 .

خامساً: - الخاتمة، النتائج والمقترحات

بعد تحليل بعض الجوانب ذات الصلة بحجم السكان الليبيين، المتمثلة في دراسة تطور حجم السكان الكلي، وتطور توزيع التركيب العمري للسكان الليبيين، ودراسة تطور نسبة المشتغلون والعاطلون من إجمالي السكان الليبيين، يمكن الوصول إلى أهم النتائج وكذلك تقديم بعض المقترحات التي تخدم الإقتصاد الليبي وهي كالتالي:

أ. أهم النتائج:

1. تزايد عدد السكان الليبيين، إلا أنه بمعدل نمو متناقص، حيث إنخفض من 3.5% للعام 1995، إلى 2.1% للعام 2006.
2. إن النسبة الأكبر من السكان الليبيين صغار السن للعام 1995، حيث بلغت 52.3%، إلا أن ذلك الوضع أنقلب في العام 2006، حيث أصبحت النسبة الأكبر من السكان ممن هم في سن العمل، والتي بلغت 53.9%.
3. إن نسبة المشتغلون من إجمالي السكان الليبيين تعتبر منخفضة، مما يزيد من حاجة الإقتصاد الليبي للعمالة الوافدة.
4. ارتفاع نسبة الإعالة في الإقتصاد الليبي، وهو ما يعني زيادة العبء الإقتصادي على العمالة الوافدة.

ب- المقترحات

1. أتباع سياسة سكانية من شأنها، تشجيع الشباب على الزواج من خلال توفير السكن اللائق وبأسعار مناسبة.
2. ضرورة وضع وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية من شأنها استيعاب أعداد الباحثين عن العمل، من خلال توفير فرص العمل لهم.
3. الاستمرار في سياسة إحلال العمالة المحلية، محل العملة الوافدة، بعد إعدادها عن طريق عقد الدورات التدريبية لهم في الداخل والخارج، وبما يلبي حاجة سوق العمل الليبي.

المراجع

أولاً: الكتب

1. السيدة إبراهيم مصطفى ، وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، 2007.
2. طارق عبد الحسين العكيلي ، اقتصاديات الموارد البشرية ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2007.
3. عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، ط3، 2008.
4. عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانه، أساسيات في الموارد البشرية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005/2004.
5. فليح حسن خلف، عملية تكوين المهارات، ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، دار الرشيد للنشر، الموصل، 1980.
6. فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتاب الحديث، أريد، عمان، الأردن، 2007.
7. محمد جميل عمر ، اقتصاد وتخطيط القوى العاملة، منشورات جامعة دمشق، 1994.

ثانياً: التقارير والدوريات

1. الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، أكسفورد، نيويورك ، 1996.
2. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، الكتيب الإحصائي 1999، طرابلس ، ليبيا، من واقع الحصر الفعلي للسكان لسنة 1995.
3. الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الإحصائي 2008، طرابلس ، ليبيا، نتائج التعداد السكاني للعام 2006.
3. صلاح الدين أبينه جمعة، القوى العاملة ودورها في تطوير الاقتصاد الليبي للفترة (1995-2005) رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، الجزائر ، 2009 ، 2010.
4. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، المجلد 48، الربع الرابع 2008، طرابلس ، ليبيا.

دور التحليل المالي في تقييم أداء المصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني للفترة (2005-2008م)

أ.خالد عبد الله رحيل شقاف

المقدمة

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار و إفلاس الكثير من الشركات والمصارف العالمية والتي كان من بين أهم أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقص والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المؤسسات وأدائها الحقيقي.

يعتبر تقييم أداء المصارف اللببية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الليبي من تحولات وإصلاحات، وتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء، كفاءة ومردودية المصارف ومدى تأهيلها لمنافسة المصارف الإقليمية والدولية.

ومن أجل تحديد الأداء الفعلي للمصرف تم استخدام التحليل المالي للوصول إلى قراءة صحيحة لما حدث في الماضي أو لما يمكن أن يحدث في المستقبل وذلك حسب طبيعة الهدف من التحليل ويعتبر تحليل القوائم المالية أحد أهم مجالات التحليل المالي حيث تمثل القوائم مخرجات النظم المحاسبية للمنشآت الاقتصادية التي بدورها تمثل دعائم النشاط الاقتصادي في أي دولة وتلعب المعلومات ونوعيتها دوراً محورياً في نجاح عملية تحليل القوائم المالية وما ينتج عنها من ترشيد لقرارات المطلوب اتخاذها وتتوقف كمية البيانات والمعلومات المطلوب تجميعها وتحليلها على الهدف من وراء عملية التحليل.

مشكلة البحث:

تتحدد المشكلة البحثية في مدى جدوى وكفاءة أدوات التحليل المالي في إبراز حقيقة الأداء والعمل الجاري في المصارف التجارية وبيان الانحرافات وتوجيهها في المسار المناسب.

فرضيات البحث:

- لمعالجة إشكالية البحث، ثم الاعتماد على الفرضيات التالية:
- إن تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية يمكن المصارف التجارية من معرفة مركزها المالي ومدى قدرتها على تنميته.
 - إن تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية يوضح الانحرافات والتعثرات الناجمة عن المعاملات المالية لها ومحاولة تصحيحها وتقاديها في المستقبل.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي للمصارف والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها ومعرفة الاتجاهات والتطورات والدراسات الحديثة في هذا المجال.

أهمية البحث:

- إن أهمية البحث تكمن في ارتكازه على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية، وهو تقييم الأداء والذي يكتسي أهمية من خلال:
- درجة التقيد باللائمة للأعمال المصرفية والظروف المحيطة بها، والتي تتميز بعدم الاستقرار.
 - محاولة التعرف على واقع المؤسسة المصرفية الليبية.

حدود البحث:

- الحدود المتعلقة بالزمان: ركز البحث على تقييم الأداء المالي للمصرف التجاري الوطني في الفترة بين 2005 إلى 2008
- الحدود المتعلقة بالمكان: ركز البحث على المصرف التجاري الوطني الليبي.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي يعتمد على تشخيص الإحصائيات المتعلقة بالمصارف والمنهج التحليلي يستعمل في دراسة الحالة المقترحة في الدراسة التطبيقية، حيث يتم التحليل من خلال تطبيق نماذج تقييم الأداء السابق ذكرها لتقييم أداء مصرفي الوحدة والتجاري ومن ثم الخروج بالنتائج الضرورية.

المحور الأول: متعلق بتقييم الأداء وأساليب قياسه في المصارف .

المحور الثاني: المتعلق بدراسة الحالة وهي المصرف التجاري.

المحور الأول : تقييم الأداء وأساليب قياسه في المصارف .

التحليل المالي

تقديم:

يقصد بالتحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء المعرفة بكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوءها وظهور الأرقام المالية.

وبعد التحليل المالي الخطوة الرئيسية التي يبني عليها المدير المالي القواعد السلمية لوظيفتي التخطيط المالي والرقابة المالية في قوائم التحليل المالي(1).

مفهوم التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي: بأنه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية تحليها وتفسيرها تساعد في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء وكشف انحرافاتنا و التنبؤ بالمستقبل.

أركان التحليل المالي:

- 1 -تقييم وتحليل البناء المالي للمنشأة من أصول ثابتة وأصول متداولة .
- 2 -تقييم وتحليل عمليات المنشأة المالية أو دورتها التشغيلية .
- 3 -تقييم وتحليل اتجاهات المنشأة المالية التي تسير على وفقها وتنتهجها.
- 4 -تقييم وتحليل مرونة المنشأة في التعامل التدفقات النقدية .

استعمالات التحليل المالي:

يستخدم التحليل المالي للوصول إلى قائمة طويلة من الأغراض المختلفة أهمها:

- 1 -معرفة المركز المالي للمنشأة .
- 2 -تحديد المركز الائتماني للمنشأة .
- 3 -الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمنشأة .
- 4 -تخطيط السياسة المالية للمنشأة .
- 5 -اختيار مدى كفاءة وصلاحيه السياسة المالية والتشغيلية .
- 6 -معرفة مركز المنشأة في قطاعها الذي تنتمي إليه .

(1) هيثم محمد الزعبي/ الإدارة و التحليل المالي- دار الفكر للطباعة والنشر ص157، ص168.

مجالات التحليل المالي:(1).

1-التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف إلى تنظيم المعلومات المالية المدروسة ليستخدمها المحللون الماليون عند وضع الخطط ويستند إليها المخطط المالي.

2-الرقابة المالية وتحليل الأداء:

يعد التحليل المالي من خلال أدواته الوسيلة الفعالة والناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية من خلال قدرات أدوات التحليل المالي . على تقييم ربحية وكفاءتها وسيولتها ومخططاتها وتوازنها المالي .

3-التحليل الائتماني:

يقصد بالتحليل الائتماني تحديد مركز المنشأة أي علاقة المنشأة مع العملاء الذين تباعهم بالائتمان أي أن يكون جزء أو كل الأموال التي يجب عليهم دفعها للمنشأة بالآجل وتحديد سلامة أموال المنشأة

4-التحليل الاستثماري:

المعلومات التي يقدمها التحليل المالي الاستثماري والتي تخدم المستثمر في المنشأة

أ- نتائج نشاطات المنشأة المالية وعملياتها .

ب- ثبات معدل العائد على الاستثمار أو تغييره .

ج- سيولة المنشأة المالية .

د- إظهار قيم حديثة ومستثمرة للقيمة الحالية للعائد على الاستثمار .

هـ- تركيبة المنشأة المالية وهيكل رأسمالها لمصادر التمويل .

خطوات التحليل المالي :

1 -التصنيف: وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بالمأخوذة من القوائم المالية وتبويبها

في جزئياتها تحت البحث والتحليل المالي .

2 -المقارنة: وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية مع كل بند مع بعضها البعض ومقارنة

المجموعات المحددة للقوائم المالية .

3 -الاستنتاج: عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها من خلال البحث والدراسة

مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل مدى قدرتها وإمكانياتها للمركز المالي .

(1) هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي (مرجع سابق)، ص170.

الجهات التي تستعمل وتستفيد من التحليل المالي :

أولاً: إدارة المنشأة نفسها:

يستعمل المدراء المتخصصين في المنشأة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض التالية :

- 1 -التخطيط المالي لفترات مالية مقبلة .
- 2 -تقييم كفاءة عمليات المنشأة ونشاطاتها والتعرف على اتجاهات المنشأة .
- 3 -اكتشاف الانحرافات في مخطط المنشأة .

ثانياً: العاملون في المنشأة نفسها :

يستفيد العاملون في المنشأة من التحليل المالي للأغراض التالية :

- 1 -تقوية الروح المعنوية لدى العاملين وتقوية انتمائهم للمنشأة .
- 2 -إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل بالعمل لدى الموظفين .
- 3 -إطلاع الموظفين على المركز المالي للمنشأة متناسقة مع قدرات المنشأة المالية.

ثالثاً: أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها :

يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض التالية:

- 1 - تحليل كفاءة عمليات المنشأة قصيرة الأجل وطويلة الأجل .
- 2 -تحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة .
- 3 -تحليل قدرات المنشأة على التوسع والنمو والهيكل المالي للمنشأة .

رابعاً: أصحاب الديون على المنشأة:

- 1 -تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المنشأة في إطارها .
- 2 -تحليل سيولة المنشأة ونسبة التدفق النقدي .
- 3 -تحليل سياسة وقدررة المنشأة بالتزاماتها وتسديد الاستحقاق .

خامساً: المنشآت التي تعمل في مجال التحليل المالي.

تستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض الآتية :

- أ - الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشأة ومركزها المالي .
- ب -مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق .

وظيفة المحلل المالي: (1)

تستند وظيفة التحليل المالي على قيامه بما يأتي :

- 1 -تجميع البيانات التي تخدم أغراض التحليل المالي من القوائم المالي.
- 2 -تصنيف وتفرغ البيانات المجمعة في بنود التحليل المالي .
- 3 -احتساب النسب المالية المطلوبة .
- 4 -تفسير نتائج عملية المقارنة واكتشافها في الانحرافات وأسباب حدوثها .
- 5 -مقارنة النتائج من البيانات المحللة بالأرقام المعيارية لكل بند .
- 6 -تقديم شرح للظواهر المكتشفة وتحليلها من الجهات المستفيدة .

مظاهر الوظيفة المالية :

1 . المظهر الفني :

عبارة عن الإجراءات التي يقوم بها المحلل المالي من التقاط واستخراج وتجميع وتصنيف وتبويب البيانات المالية من القوائم المالية .

2 . المظهر التفسيري :

عبارة عن مجموعة الإجراءات والتحليلات التي يجريها المحلل المالي على النسب والنتائج المتوصل إليها العوامل المؤثرة في التحليل المالي

البيانات التي تخدم وظيفة المحلل المالي :

- 1 . القوائم المالية والمحاسبية الدورية التي تعدها المنشأة .
- 2 . المعلومات المالي التي تخص المنشأة وتشمل شكلها القانوني وملكيته وإدارتها .
- 3 . المعلومات التي تتعلق ببنية المنشأة وتشمل:

أ-معلومات المناقصة السائدة .

ب-بيانات السوق الذي تعمل فيه المنشأة .

ج-التعليمات والقوانين و الأنظمة و التشريعات الحكومية .

أهداف التحليل المالي : (2)

ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها:

- 1 . تحديد المركز المالي للمنشأة وتحديد قيمتها السوقية .
- 2 . تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري .

(1) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي الشركات وأسواق مالية، دار المريخ، الرياض، 2009، ص21

(2) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص23.

- 3 . تحديد نسبة العائد المتوقع على أحوال الملاك في كل منشأة .
- 4 . تحديد نسبة نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة .
- 5 . المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد .
- 6 . تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط .
- 7 . توجيه أصحاب الأموال بالاستثمار والعائد المتوقع في كل مجال

منهجية التحليل المالي :

يرشد المحلل المالي إلى الخطوات المثالية المتبعة في عملية التحليل المالي منهجية أو خطوات كما يلي :

أولاً: التأكد من وجود التكليف من الجهة التي ترغب بالتحليل:

إن تكليف محلل مالي بالقيام بتحليل نشاط أو خطوة أولية لازمة وضع المحلل المالي إي من داخل المنشأة ويقوم بوظيفة التحليل بشكل مستمر أو يكون موظفا عاديا بتحليل نشاط معين المركز المالي .

ثانياً: التأكد من وضوح الهدف من التحليل:

يعرف المحلل المالي نفسه بالقيام بواجب التحليل المالي وتحديد الواجب المطلوب لدى المحلل تحقيقه من التحليل المالي ويهدف إلى التعرف على مقدرة المنشأة على السداد وتقييم أداء إحدى الإدارات أو جميعها المتعلقة بنتائج التحليل.

ثالثاً: اختيار أساليب وأدوات التحليل المناسبة والملائمة:

إن أساليب التحليل المالي متعددة وكل أسلوب يختلف عن الآخر تطبيقه ومتطلباته ومخرجاته والذي يؤدي إلى تحقيق الهدف الذي يريده المحلل وترشد للإعطاء و تفسير المحلل المالي .

رابعاً: إظهار النتائج و الاستنتاجات:

ويقوم المحلل المالي بشرح سبب ظهور النتائج بالصورة النهائية وتحليل أسباب الانحرافات وتحديدتها وتفسير أسباب وقوعها للمحلل المالي لتوضيح الاستنتاجات والتفسيرات ومقارنتها بالحقائق والمعلومات والدلائل التي استند إليها

خامساً: كتابة تقرير التحليل:

يقوم المحلل المالي بكتابة جميع الخطوات التي تحتوي النقاط التالية :

- 1 . ذكر التفاصيل التحليل ومصادر البيانات ومدخلات التحليل .
- 2 . ذكر الهدف من إجراء التحليل .
- 3- ذكر منهجية التحليل عند تحليل البيانات والافتراضات التي أخذ بها المحلل.

أدوات التحليل المالي

تقديم :

تساعد أدوات التحليل المالي في الحكم على ظاهرة معينة ويهدف التحليل المالي من خلال اختبار أنسب أدوات التحليل المالي وتحقيق أهدافها .

أدوات التحليل المالي :

- 1 . القوائم المالية .
- 2 . النسب .
- 3 . تحليل التعادل .
- 4 . تحليل الرفع .
- 5 . الميزانيات التقديرية النقدية .

القوائم المالية :

تعد القوائم المالية المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والبيانات المالية وتعد منها الجهة المسؤولة عن إعداد وإصدار القوائم المالية ويتم تحليلها وتفسيرها من تلك القوائم المالية(1).

القوائم المالية :

- أ - أهداف القوائم المالية .
- ب - أنواع القوائم المالية .

أهداف القوائم المالية :

- 1 - عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة .
- 2 - إعطاء مؤشر دقيق عن مركز المنشأة المالي .
- 3 - تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما .
- 4 - استخراج نتائج عمليات المنشأة خلال فترة مالية معينة .
- 5 - التأكد من موجودات المنشأة والتزاماتها بالوحدات النقدية المتداولة .

(1) هيثم محمد الزعبي / مرجع سبق ذكره ص 181-198

* أنواع القوائم المالية: (1)

من أهم المصادر المعلومات التي يستند إليها المحلل المالي :

- 1- الشمول : القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات المالية المتعلقة .
- 2 -الدقة : تتم مراجعة الأرقام الواردة القوائم المالية والتأكد من دقتها .
- 3 -الواقعية : لأن جميع الأرقام تمثل العمليات الفعلية للمنشأة .
- 4 -إنها تتحدث عن كمية قابلة للقياس والمقارنة والاستنتاج .

قائمة الدخل :

تعرف قائمة الدخل بأنها صافي الدخل المتحقق للمنشأة نتيجة نشاطاتها وعملياتها ويتم استخراجها عن طريق طرح المصروفات من مجمل المبيعات المتحققة لها خلال فترة مالية محددة .

-قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

عبارة عن كشف يظهر حالة ومركز المنشأة المالي لحظة إعدادها و تبين الأصول التي تملكها المنشأة والخصوم والمطلوبة منها و يجب أن يتساوى جانب الأصول مع جانب الخصوم .

-طريقة التحليل المالي باستخدام القوائم المالية :

1 -التحليل المقارن للقوائم المالية :

يعرف التحليل المقارن للقوائم المالية بأنه مجموعة العمليات التي يجريها المحلل المالي على عدة قوائم مالية متتالية أو متتابعة .

أهمية تعدد القوائم المالية في عملية المقارنة:

- أ - لأن القائمة المالية الواحدة قد لا تعكس لأداء الفعلي لعمليات المنشأة العادية .
- ب- تعدد القوائم يظهر أما تحسنا أو إيجابيا أو تحسنا سلبيا يدل على فعالية نشاطاتها المالية .

أنواع التحليل المقارن للقوائم المالية:

1-المقارنة الداخلية للقوائم المالية: يتم مقارنة البنود الداخلية للميزانية لعدد معين من النسب .

2-المقارنة الخارجية للقوائم المالية: يتم مقارنة عدة ميزانيات بين المنشآت على المقارنة الداخلية .

المقارنة الداخلية القائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

يعرف تحليل الميزانية العمومية بأنه دراسة العناصر في ميزانيتين عموميتين أو أكثر دراسة اتجاه النسب المئوية المحسوبة .

(¹) هيثم الزعبي، المرجع السابق، ص186.

طرق المقارنة الداخلية لقائمة المركز المالي :

-المقارنة الداخلية لميزانيتين عموميتين متتاليتين .

عبارة عن إيجاد مقدار التغيير في قيمة كل بند من بنود الميزانية لقائمتين متتاليتين من هنا نقصد بالتغيير الزيادة أو النقص في قيمة البند ومن تم توجد نسبة هذا التغيير .

$$\text{نسبة التغيير في النقد} = \frac{\text{مقدار التغيير}}{\text{القيمة في سنة الأساس}} \times 100\%$$

المقارنة الداخلية لعدة ميزانيات :

تبين هذه الطريقة على جمع الميزانيات في كشف واحد يظهر في كل بند من البنود الميزانية بجانب بعضها وتعتمد المحلل المالي من خلال مراقبة ومتابعة التغيير واكتشاف الاتجاهات والانحرافات .

أ-المقارنة الداخلية النسبية للميزانيات العمومية:

عبارة عن استخراج نسبة كل بند من بنود الميزانية من القيمة الكلية للميزانية .

الوزن النسبي =

$$\%100 \times \frac{\text{قيمة البند}}{\text{إجمالي قيمة البنود}}$$

وتمثل أهمية هذه القائمة النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية .

التحليل المقارن لقوائم الدخل:

عبارة عن عمليات المتابعة والتحليل والمراقبة لقائمتين أو أكثر من قوائم الدخل وتبين نجاح المنشأة أو فشلها خلال فترة مالية محددة .

طرق المقارنة الداخلية لقوائم الدخل :

أ - المقارنة الداخلية لقائمتي دخل متتالين.

عبارة عن إيجاد مقدار التغير في كل بند من بنود قائمة الدخل لقائمتين متتاليتين لمنشأة واحدة هنا نقصد بالتغيير الزيادة أو النقصان في قيمة البند أن السنة الأولى هي سنة الأساس والسنة الثانية هي سنة القياس .

المقارنة الداخلية النسبية لقوائم الدخل: 1

عبارة عن استخراج نسبة كل من بند من بنود قائمة الدخل من قيمة المبيعات الكلية هذه القائمة بإظهار النسبة لكل بند من قائمة الدخل .

المقارنة الداخلية لعدم قوائم الدخل :

وتبنى هذه الطريقة على ترتيب الأرقام الواردة في عدة قوائم دخل لمنشأة واحدة يظهر الأرقام لكل بند من بنود قائمة الدخل بجانب بعضها والت يجريها المحلل المالي من خلال متابعة قائمة الدخل .

- التحليل الهيكلي للقوائم المالية:

يقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات الذي ينتمي إليها البند من خلال تقسيم كل بند من بنود الموجودات بالنسبة للمطلوبات.

التحليل بالنسب المالية

أولاً: نسب السيولة: (2)

تهدف هذه النسب إلى تحليل وتقسيم مركز رأس المال العامل و التعرف على درجة تداول والهدف الأساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماته الجارية .

- نسبة التداول:

وهي توضح قدرة الأصول المتداولة لشركة ما على السداد الخصوم المتداولة كلما كانت النسبة عالية دلت على الالتزامات الجارية .

- نسب النشاط:

وتقيس نسب النشاط مدى فاعلية استخدام الموارد المالية وتختص نسب النشاط بتحليل استخدام الموارد الاجماليه في التحليل و مدى كفاءة استغلال الأصول للمنشأة .

نسب الربحية:

تعطي النسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد أرباح المبيعات من الأموال المستثمرة وتستخدم عدة مقاييس للربحية.

-نسب الريح للمبيعات:

وتقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة ونجاح المنشأة في الرقابة وتشمل هامش الريح الإجمالي وتقيس مدى قدرة توليد المبيعات والأرباح .

¹ - ايمن الشطي . عامر شقر . الادارة والتحليل المالي . دار البداية ، عمان ، 2004 ، ص190

(²) سالم إسماعيل الحصادي، تحليل القوائم المالية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2005، ص106.

- ربحية الأموال المستثمرة:

تقاس ربحية الشركة للأرباح والاستثمارات والأصول وحقوق الملكية .

- نسب المديونية:

تقيس هذه النسبة مساهمة الدائنين في مجموع الأصول بمقارنة مع القروض الذي ساهم بها الدائنون في الأصول للمنشأة.

- نسب رأس المال:

وهذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي على المدى الطويل تبين قدرة المنشأة على تسديد ديونها و التزاماتها.

- نسب السوق:

تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات للمستثمرين والمحتلمين الذين يتعاملون في أسواق المال في التصرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم (1) .

المحور الثاني: دراسة حالة المصرف التجاري الوطني:

نبذة عن المصرف التجاري

تكون المصرف التجاري الوطني نتيجة فصل إدارة العمليات التجارية بمصرف ليبيا المركزي ودمجها مع كل مصرف العروبة ومصرف الاستقلال، وبذلك تكونت شركة مساهمة مملوكة للدولة بالكامل باسم المصرف التجاري الوطني برأس مال قدرة (2.5) مليون دينار ليبي رفع لاحقا إلى (100) مليون. ومنذ ذلك الحين يعتبر المصرف التجاري الوطني أحد أكبر المصارف العامة العاملة في ليبيا ومن المصارف المتقدمة على المستوى المحلي ويسخر كل الجهود لخدمة المجتمع في كل. مؤسساته من شركات ومؤسسات وبدعم كل الأنشطة التجارية والاقتصادية في الداخل والخارج ونظراً لتغير ظروف السوق وطبيعة المنافسة نتيجة دمج بعض المصارف المحلية ودخول شركات خارجية مع بعض المصارف الليبية ومنح تراخيص لبعض المصارف الأجنبية بممارسة العمل المصرفي بليبيا، بادر مصرف ليبيا المركزي لتطوير المصارف العامة لتحسين وضعها التنافسي وتمكينها من تأدية دورها لدعم الاقتصاد الوطني على أكمل وجه. وفي ذلك الإطار تعاقد مصرف ليبيا المركزي مع شركة

(¹) أيمن الشنطي / الإدارة والتحليل المالي مرجع سابق ص 209-212

استشارية عالمية متخصصة لإعادة هيكلة وتطوير المصرف التجاري الوطني، وقد بدء العمل المشترك بين الشركة الاستشارية وفريق التطوير بالمصرف مع بداية شهر أي النار/ 2007م.

الجانب التحليلي:

تحليل الوضع المالي للمصرف التجاري للفترة من (2005 إلى 2008) من خلال الميزانيات السنوية وتوضيح التغيرات التي طرأت على جانبي الأصول والخصوم. وفي ما يلي تحليل لأهم بنود الميزانية للمصرف التجاري خلال السنوات قيد البحث.

الجدول رقم (1-2) يوضح الوضع المالي للمصرف التجاري للفترة (2005 إلى 2008) القيمة بالمليون دينار

2008	2007	2006	2005	البيان
22238	14698	14939	16399	صافي الربح
100000	100000	100000	100.000	رأس المال المدفوع
7070231	4432716	3641607	3890502	إجمالي الموجودات
149734	12600	12400	121800	حقوق الملكية
6317501	3820118	3074328	3308887	ودائع العملاء
135097	982066	914577	914575	إجمالي القروض
6467235	3946118	3198328	3430687	إجمالي الموارد
5407066	840235	710587	788770	النقدية في الصندوق
1379288	3397544	2705935	2888056	إجمالي الاستثمارات
2093371	674823	490344	685472	أرصدة لدى المصرف المركزي

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الميزانيات السنوية.

الجدول رقم (2-2) يوضح معدلات النمو في الميزانية خلال سنوات الدراسة (2008/2005)

2008	2007	2006	2005	البيان
0.51	(0.01 -)	(0.08 -)	-	معدل نمو صافي الربح
100.000-	100.000-	(-100.00)	-	رأس المال المدفوع
0.59	0.21	(0.06 -)	-	إجمالي الموجودات
0.18	0.01	0.01	-	حقوق الملكية
0.65	0.24	(0.07 -)	-	ودائع العملاء
(-0.86)	0.07	2.18	-	إجمالي القروض
0.63	0.23	(-0.06)	-	إجمالي الموارد
5.43	0.18	(-0.09)	-	النقدية في الصندوق
(-0.59)	0.25	(-0.06)	-	إجمالي الاستثمارات
2.10	0.37	(-2.84)	-	أرصدة لدى المصرف المركزي

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الميزانيات السنوية.

أ- نسب السيولة

وهي تلك النسب التي تعين مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة خاصة من الوحدات الاقتصادية الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من خلال المودعين وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها:

$$1- \text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

$$2- \text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية وشبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

$$3- \text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الجدول رقم (2-3) يوضح نسب السيولة خلال سنوات الدراسة (2008/2005)

السنوات	الاحتياطي القانوني	نسب السيولة القانونية	نسب النقدية إلى إجمالي الموجودات
2005	20%	24%	20%
2006	16%	23%	19%
2007	17%	22%	19%
2008	33%	85%	76%

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الميزانيات السنوية.

بدراسة الجدول رقم (2-3) نلاحظ ما يلي:

يتضح من خلال حساب نسب السيولة لسنوات الدراسة أن كفاية السيولة للمصرف التجاري تعتبر جيدة رغم أنها تذبذبت بين سنة وأخرى إلا أن هذا التغير يعتبر طفيف جداً في السنوات الأولى ثم تحسنت هذه النسب في عام (2008) لتصبح السيولة لدى المصرف نسب مرتفعة.

ب- نسب الربحية:

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستمر سواء الداخلي أو الخارجي.

تبين نسب الربحية مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل تهتم أيضاً المودعين والملاك والمقرضين فالأرباح التي تحققها المصارف تعرض أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد فضلاً عن إن هذه المؤشرات تعرض أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف ويمكن من قياس قدرة

المصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستمرة وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها:

$$1- \text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

$$2- \text{نسب العائد على الموارد} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{حق الملكية}}$$

$$3- \text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حق الملكية}}$$

الجدول رقم (4-2) يوضح نسب الربحية للمصرف التجاري (2005-2008)

السنوات	معدل العائد على الودائع	نسب العائد على الموارد	معدل العائد على حق الملكية	معدل العائد على رأس المال المدفوع
2005	%49	%48	%13	%16
2006	%48	%47	%12	%14
2007	%38	%37	%11	%14
2008	%35	%34	%14	%22

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الميزانيات السنوية.

بدراسة الجدول رقم (4-2)

1- يتضح أن أرباح المصرف شهدت انخفاضاً في السنوات الأخيرة نظراً لزيادة الموارد أكثر من زيادة الاستثمار.

نسب توظيف الأموال:

تقوم نسب توظيف الأموال بقياس أداء المصارف في استخدام الأموال المتاحة والعائد على الاستثمار وفي شتى المجالات ومن بين أهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال هي:

$$1- \text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{حق الملكية}} \times 100\%$$

$$2- \text{إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

$$3- \text{معدل استثمار الودائع} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

الجدول رقم (5-2) يوضح نسب التوظيف في المصرف التجاري

السنوات	معدل التوظيف الموارد	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	معدل استثمار الودائع
2005	84%	27%	87%
2006	84%	29%	88%
2007	86%	25%	89%
2008	21%	21%	21%

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الميزانيات السنوية.

بدراسة الجدول رقم (5-2) يتضح:

1- إن نسبة التوظيف إلى إجمالي الموارد كانت نسب جيدة حيث كانت سنة 2005 (84%) ثم ارتفعت لتصل إلى (86%) عام (2007) ثم انخفضت إلى (21%) عام (2008) وأن سبب هذا الانخفاض نظراً لارتفاع الموارد بشكل كبير هذا العام.

ج-نسب ملاءة رأس المال:

تبين ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين وتتضمن نسب ملاءة رأس المال:

$$1 - \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

$$2 - \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة}} \times 100\%$$

$$3 - \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

الجدول رقم (6-2) يوضح نسب ملاءة رأس المال في المصرف التجاري (2008/2005)

السنوات	نسب حقوق الملكية إلى الموجودات	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
2005	%3	%13	%3
2006	%3	%13	%4
2007	%3	%13	%3
2008	%2	%11	%2

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الميزانيات السنوية.

بدراسة الجدول رقم (6-2) يتضح أن:

- 1- أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد تراوحت بين معدل 2% إلى 3%.
- 2- إن اتجاه حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد إلى الانخفاض يرجع إلى زيادة الموارد الخارجية (الودائع) وخاصة في النسبة الأخيرة (2008).
- 3- انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض وذلك لزيادة الموارد الخارجية بشكل أكبر من الموارد الداخلية.

النتائج

من خلال التحليل المالي لبيانات المصرف أتضح الآتي:

- 1 - انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد راجع إلى زيادة الموارد بشكل أكبر من حقوق الملكية.
- 2 - انخفاض نسبة التوظيف في السنة الأخيرة راجع إلى زيادة الموارد أكثر من زيادة التوظيف.
- 3 - هناك تدبب في مستوى الربحية لدى المصرف خلال السنوات البحث.
- 4 - من خلال تحليل المالي لنسب السيولة أتضح أن هذه النسب تعتبر نسب جيدة بالمقارنة بالنسب الموضوعية من المصرف المركزي وهي (20%) نسبة السيولة القانونية و(15%) نسبة الاحتياطي القانوني.
- 5 - يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المصارف التجارية.

التوصيات

من خلال دراسة التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء نوصي بما يلي:

- 1 - العمل على تحسين وتطوير الجهاز المالي والمصرفي والرفع من مستوى كفاءة الكادر الوظيفي الذي بجمع بين الجانب الأكاديمي النظري والجانب العملي التطبيقي وذلك من خلال تدريب الموظفين على استخدام أساليب التحليل المالي.
- 2 - على المصارف التجارية القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية للمصرف بشكل دوري وذلك للوقوف على قوة المركز المالي للمصرف واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها معالجة أي قصور قد يشوب أي جانب من جوانب الميزانية.

قائمة المراجع

- 1 - ايمن الشطي , عامر شقر , الادارة والتحليل المالي , دار البداية، عمان ، 2004 ، ص190
- 2 - سالم إسماعيل الحصادي، تحليل القوائم المالية، دار الكتب الوطنية بنغازي، 2005.
- 3 - محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ، الرياض، 2009
- 4 - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر الأردن، 2008.

الملحق
(2)

الجمعية الخيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرجعة المالية

المصرف التجارى الوطنى
الميزانية العمومية فى 2007/12/31 م

المجموع (بملايين الليبية)	2007/12/31	2006/12/31	2007/12/31	2006/12/31	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
	جزمى	جزمى	جزمى	جزمى	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
1,949,282,215	29,416,689	24,796,406	2,486,464,860	1,813,000,000	حسابات جارية تحت الطلب			
168,460,424	4,420,067	6,272,100	158,790,801	25,635,620	حسابات المصارف	حسابات المصارف	حسابات المصارف	حسابات المصارف
603,150,882	630,836,940	425,363,909	626,602,666	137,828,852	رصيد تحت الطلب لدى المصارف			
1,295,133	43,884,251	64,890,953	870,141	14,893,119	رصيد تحت الطلب لدى بنوك الاجانب			
362,140,483	115,054	835,179	3,820,118,623	53,276,768	رصيد تحت الطلب لدى مصرف ليبيا			
367,230,219	113,037,838	131,998,737	548,330,166	387,200,930	سكوك دارصحة لدى مصرف ليبيا			
	18,422,787	57,539,903			استثمارات وممتلكات	استثمارات وممتلكات	استثمارات وممتلكات	استثمارات وممتلكات
49,226,789	2,270,000,000	1,613,000,000			رصيد لاجل لدى مصرف ليبيا المركزى			
100,000,000	53,823,680	25,635,620			رصيد لاجل لدى مصرف ليبيا الخارجى			
21,800,000	66,411,316	137,828,852			مساهمات فى شركات اخرى			
2,200,000	25,243,206	14,893,119			فروض وممتلكات والبيانات المالية			
	286,422,415	184,736,458			المطل الاجمالية	المطل الاجمالية	المطل الاجمالية	المطل الاجمالية
	397,063,517	366,271,616			المطل الاجمالية	المطل الاجمالية	المطل الاجمالية	المطل الاجمالية
	221,210,732	270,149,508			فروض طويلة الاجل	فروض طويلة الاجل	فروض طويلة الاجل	فروض طويلة الاجل
	382,412,149	397,142,942			القروض الطارئة	القروض الطارئة	القروض الطارئة	القروض الطارئة
	(305,700,585)	(296,700,585)			مخصص التيون المشترك فيها			
	657,845	1,877,816			مستندات اعتمادات غير مستدة			
	982,066,133	3,712			معلومات مصرف الايجار والاستثمار الخارجى			
	114,454,890	160,885,937			اصول اخرى	اصول اخرى	اصول اخرى	اصول اخرى
	67,877,585	99,893,156			اصول التبرية	اصول التبرية	اصول التبرية	اصول التبرية
	12,604,500	(45,285,954)			المخصص الاستيعاب	المخصص الاستيعاب	المخصص الاستيعاب	المخصص الاستيعاب
	4,432,716,895	9,485,311			مجموع التتالي	مجموع التتالي	مجموع التتالي	مجموع التتالي
	4,432,716,895	3,641,807,684			المجموع التتالي	المجموع التتالي	المجموع التتالي	المجموع التتالي
	836,770,321	483,842,407			مخصصات وممتلكات	مخصصات وممتلكات	مخصصات وممتلكات	مخصصات وممتلكات
	94,667,471	76,850,426			ارزاق تحت رسم التتالي			
	13,550,364	15,371,909			مخصص فروض عقارية بمواد			
	944,978,166	537,777,684			المجموع التتالي	المجموع التتالي	المجموع التتالي	المجموع التتالي
	5,377,695,051	4,216,472,435			المجموع التتالي	المجموع التتالي	المجموع التتالي	المجموع التتالي

محمد عبدالله الكلى
مدير ادارة المحاسبة
المدبر العام
رئيس مجلس ادارة
جهاز الرجعة المالية
بن عبد الله ابو اعزيم
رئيس مجلس ادارة



أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على كفاءة الأداء المصرفي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية في مدينة بني وليد

د. خالد صالح عبود

الملخص:-

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الخدمات المصرفية الالكترونية على كفاءة الأداء المصرفي حتى تساعد في دعم قدرة المصارف محل الدراسة على التنافس فيما بينها قدرتها التنافسية.

ولتنفيذ هذه الدراسة قام الباحث بإجراء استبيان تم توزيعه على مدراء المصارف ونوابهم ينوب عنهم، ومدراء إدارات التسويق وبعض الموظفين، والقائمين على الخدمات الالكترونية في المصارف بمدينة بني وليد.

وقد خلصت الدراسة إلى أن غالبية المصارف الليبية لها مواقع الكترونية خاصة بها على شبكة الانترنت للتعريف بنفسها والفروع التابعة لها، إضافة إلى تعريف العملاء بخدماتها التقليدية والالكترونية المتواضعة والتي ما زالت في بداية الطريق والتي تقتصر على بعض البطاقات البلاستيكية الالكترونية. وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:-

1- إن المصارف في ليبيا ما زالت مترددة في الاستخدام الكامل للانترنت في مزاوله نشاطها وخدماتها المقدمة للعملاء وخاصة في فروعها بمدينة بني وليد مقارنة مع المصارف الأجنبية، حيث قامت المصارف الوطنية بخدمات الكترونية محدودة من خلال أجهزة الصراف الآلي والمستخدمه من عدد محدود جدا من الفروع، وهي الفروع التي تستخدم الخدمات المصرفية المحوسبة على عكس المصارف الأجنبية.

2- وجد الباحث أن الخدمات المصرفية الالكترونية عبر البطاقة البلاستيكية (ATM)، والخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت، والخدمات الالكترونية عبر الهاتف، تؤثر تأثيرا كبيرا على كفاءة الأداء في المصارف محل الدراسة، وكان متوسط التأثير الكلي "3.020" وهي نسبة تأثير عالية حسب مقياس الدراسة، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين الخدمات

الإلكترونية المصرفية مجتمعة وعلى كفاءة الأداء المصرفي، أي أنه كلما زاد اهتمام المصارف بالخدمات المصرفية الإلكترونية، كلما زادت من رفع كفاءة أدائها وقدرتها التنافسية.

وتم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها فيما يلي:-

1 - ضرورة التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، واستخدام البرامج التسويقية الموجهة لتعريف العملاء بما يستجد من خدمات الإلكترونية تقدمها المصارف وخاصة في فروع المصارف التجارية بمدينة بني وليد.

2 - ضرورة العمل على توسيع شبكة الصراف الآلي وتضمينه بكافة الخدمات، حيث مازالت بعض المصارف تمتلك عدد قليل من هذه الصرافات، والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، واستخدام البرامج التسويقية الموجهة لتعريف العملاء بما يستجد من خدمات الإلكترونية تقدمها المصارف محل الدراسة.

3 - ضرورة اهتمام المصارف التجارية في مدينة بني وليد بتحسين مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، وخاصة فيما يتعلق بجانب خدمات الهاتف والهاتف النقال التي مازالت لم تجد الاهتمام الكافي من المصارف محل الدراسة، وذلك من خلال مواكبة التطورات الحديثة في هذا الجانب وتدريب العاملين عليها وتعريف العملاء بها بشكل مستمر.

المقدمة:-

تواجه الصناعة المصرفية تحدي، حيث قال Bill Gates " إن المصارف ديناصورات تواجه الانقراض "، فإذا أمعنا النظر في التغيرات التي حصلت خلال العقدين الماضيين نجد إن أجهزة الحاسب الآلي، وتكنولوجيا المعلومات، وشبكات الأعمال قد اتحدت لتحل محل الأعمال والنشاطات التي تحتاج إلى كثافة عمالية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فإن التحول المفاجئ والسريع في التجارة بالتحول من الاعتماد على النشاطات ذات الكثافة العمالية إلى النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية، والتي أصبحت سمة من سمات هذا العصر بعد ظهور الشبكة العنكبوتية الدولية " الانترنت " والتي أصبحت من أهم وسائل استراتيجية التسويق الإلكتروني لاعتمادها على التكنولوجيا الرقمية، فالانترنت والتكنولوجيا الرقمية غيرت من العمليات التسويقية بينما بقيت مبادئها الرئيسية ثابتة، فالتسويق الرقمي استخدام الانترنت وتكنولوجيا المعلومات لزيادة وتحسين وظائف التسويق التقليدية، والتأثير في مواقف واتجاهات العملاء في محاولة لإعادة تشكيلها، بالتالي توجيه قراراتهم التي تحدد

طبيعة سلوكهم، فزاد ذلك من قوتهم وقوة مساومتهم فاتحا أفاق واسعة أمام المسوقين لإقامة علاقات مباشرة مع عملائهم بأقل التكاليف.¹

سيشهد هذا العقد قفزات هائلة في نظام الاتصالات العالمي، مع استمرار الانخفاض في تكاليفه، وسيؤدي هذا إلى تغير جذري في طريقه وأسلوب أداء الأفراد والمؤسسات لأعمالهم، وبطريقة نقل الأموال والمعلومات. ومن المؤكد أن يؤدي هذا التطور إلى تراجع الدور البشري في الخدمات المالية، والى نمو كبير في المنتجات الالكترونية والخدمات المالية عن بعد ونظام المدفوعات القائم على الانترنت.

إن الصناعة المصرفية بوضعها الحالي لا يمكن لها أن تستمر عليه، لان المصارف التي حققت ربحها في الماضي من جمع النقود وحفظها، ستواجه بوضع لن يكون فيه نقود تجمعها وتحافظ عليها، وذلك عندما تنتقل إلى المجتمع غير النقدي، حيث ستختفي النقود العادية، وتحل محلها النقود الالكترونية، ولن تحتاج المصارف لجمع الأموال وحمايتها وبذلك ستختفي مظاهر المصارف التي تعودنا عليها من أبنية محصنة، وقضبان حديدية وسيارات نقل مصفحة، كما إن التعامل لن يكون شخصيا، بل من خلال أجهزة الحاسب الآلي من أي مكان، وفي أي زمان.²

أولا - مشكلة الدراسة:-

إن انفتاح السوق المصرفية الليبية على الأسواق العالمية أمر قادم لا مفر منه، وسيضع هذا الانفتاح مصارفنا في مواجهة غير مسبوقه مع مؤسسات اكبر حجما وأكثر خبرة، وإن مواجهة تحدي المنافسة يفرض على المصارف الليبية التركيز على زيادة قدرتها التنافسية بالتمايز عن المصارف العاملة في قطاع الصناعة من خلال تدعيم قدرتها على أن تضع أمام العملاء خيارات لا متناهية من الخدمات المالية ومزودها، إعادة تنظيم منتجاتها، وقنوات تقديمها لمواجهة سوق تتصف بالديناميكية والتغير المستمر مما يقصر من عمر دورة حياة المنتجات التي تقدمها.

ويمكن تحقيق هذا الغرض عن طريق الإجابة عن التساؤلات التالية:-

1 - هل يوجد تأثير بين الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف لعملائها عن طريق بطاقة

السحب الذاتي وعلى كفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة؟

2 - ما تأثير الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف عبر الهاتف والهاتف النقال على كفاءة

الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة؟

¹ - Turban, E. Lee, J. Viehland, 2004 , " Electronic Commerce " : Amanagerial Perspective , Pearson Education , Inc , Upper Saddle River , New Jersey , p 355 – 356.

² - عقل مفلح، موجّهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص73.

3- هل يوجد تأثير للخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف لعملائها عن طريق شبكة الإنترنت على كفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة؟

ثانياً: أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى النقاط التالية:-

- 1- التعرف على ما إذا كانت هناك منافسة بين المصارف التجارية في مدينة بني وليد من خلال استخدامها للوسائل الإلكترونية في تقديم خدماتها للعملاء.
- 2- معرفة تأثير وسائل الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء على كفاءة الأداء المصرفي للمصارف في مدينة بني وليد.
- 3- محاولة الوصول إلى مجموعة من النتائج التي من شأنها أن تخدم موضوع الدراسة، ووضع المقترحات المناسبة لها.

ثالثاً - فرضيات الدراسة:-

انطلاقاً من تساؤلات الدراسة التي تم تحديدها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:-

- 1- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر بطاقة السحب الذاتي وعلى كفاءة الأداء المصرفي في المصارف بمدينة بني وليد.
- 2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الانترنت وعلى كفاءة الأداء المصرفي للمصارف في مدينة بني وليد.
- 3- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف والهاتف النقال وعلى كفاءة الأداء المصرفي في المصارف بمدينة بني وليد.

رابعاً: متغيرات الدراسة:-

- 1- **المتغيرات المستقلة:** تتضمن الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة والتي سيتم قياسها عن طريق بطاقة السحب الذاتي، والتسويق عبر الانترنت، والهاتف الثابت والنقال، وشملت التساؤلات من " 1-13 " في أسئلة الاستبيان.
- 2- **المتغير التابع:** ويتضمن كفاءة الأداء المصرفي للمصارف وسوف يتم قياسها عن طريق تخفيض تكاليف التعامل، والتميز في تقديم الخدمات، والربحية وشملت التساؤلات من " 14-18 " في أسئلة الاستبيان.

خامسا - أهمية الدراسة:-

تتمثل الأهمية بالنسبة لهذه الدراسة في الخطوات التالية:-

1 -محاولة إثراء المجلة العلمية للعلوم الاقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد جامعة الزنتونة بعنوان جديد وطرح يفيد الباحث والقارئ في الخدمات المصرفية الالكترونية.

2 -فتح الأبواب أمام المهتمين بأدبيات الموضوع لمعرفة الخدمات المصرفية الالكترونية وكفاءة الأداء المصرفي للمصارف التجارية بمدينة بني وليد، ومن ثم تقادي المعوقات لكي تستطيع هذه المصارف القيام بمهامها والنهوض بالعملية التنموية في الاقتصاد الليبي.

سادساً: مجتمع الدراسة وعينتها:-

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية غير التخصصية العاملة في مدينة بني وليد، على مستوى مدراء المصارف أو من ينوب عنهم، ومدراء التسويق في المصارف محل الدراسة، والقائمين على الخدمات الالكترونية المقدمة للعملاء " بطاقات السحب، ومدير الموقع "، ولصغر حجم المجتمع ولسهولة حصره لجأ الباحث إلى طريقة المسح الشامل للمجتمع الكلي للدراسة، وقد تم توجيه استبيانات لكل مصرف، استهدفت المدير العام و نائبه، ومدير التسويق ونائبه، واستمارتين لمديري الخدمة الالكترونية " بطاقة السحب، ومدير الموقع " وبعض موظفي التسويق في كل مصرف، وبذلك تصبح العينة هنا مسحاً شاملاً لمجتمع الدراسة كما تم تحديدها في حدود الدراسة، والجدول رقم " 1 " يوضح مجتمع الدراسة وعينتها على مستوى الإدارات في المصارف محل الدراسة.

الجدول رقم " 1 " يوضح مجتمع الدراسة وعينتها على مستوى الإدارات العامة:-

التسلسل	اسم المصرف	عدد الاستثمارات	التسلسل	اسم المصرف	عدد الاستثمارات
1	التجاري الوطني	8	3	الجمهورية سوف الجين	10
2	الجمهورية	8	4	سوف الجين الأهلي	6
المجموع الكلي					32

المصدر: من إعداد الباحث.

سابقاً: حدود الدراسة:-

- 1- الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية في مدراء المصارف التجارية محل الدراسة، ومدراء التسويق فيها، والقائمين على الخدمات الإلكترونية المصرفية.
- 2- الحدود المكانية: تستهدف الدراسة المصارف التجارية في مدينة بني وليد.
- 3- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة في الفترة من بداية شهر 1/2013 إلى نهاية شهر 6/2013.

ثامناً - الدراسات السابقة:-

أ - الدراسات العربية:-

1-دراسة صلاح تميمي، بعنوان البنوك الالكترونية المستقبل الذي أصبح واقعا، 2002:-

تهدف هذه الدراسة إلى ألقاء الضوء على الخدمات الالكترونية التي تقدمها المصارف الأردنية لعملائها، ومدى مواكبة هذه الخدمات للخدمات البنكية الالكترونية التي انتشرت مؤخرا في الدول المتقدمة، وقد استعرض الباحث أنماط العمل المصرفي الالكتروني والعوامل والأسباب التي تدفع المصارف للعمل المصرفي الالكتروني.

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن غالبية المصارف الالكترونية لها مواقع الكترونية على شبكة الانترنت للتعريف بخدماتها وفروعها، وأنها تقدم بعض الخدمات الالكترونية البسيطة مثل خدمات بطاقة الفيزا والمصرف الناطق والمصرف الخليوي والحوالات السريعة، ولا تقدم الخدمات التنفيذية الالكترونية للعملاء دون تعامل مباشر معهم، وقد توصل الباحث أيضا إلى مجموعة من التوصيات منها، إن على المصارف الأردنية أن تطور خدماتها البنكية إلى خدمات تنفيذية كاملة عبر شبكة الانترنت لمواكبة متطلبات العصر الحديث.

2-دراسة إسماعيل طراد، بعنوان العولمة وانعكاساتها على إمكانيات تطوير القطاع المالي

والمصرفي العربي " دراسة تحليلية " 2002:-

هدفت هذه الدراسة إلى استقراء أبعاد العولمة بشكل عام، وتحرير الخدمات المالية المصرفية بشكل خاص بغرض الوقوف على أثارها الايجابية والسلبية، إضافة إلى تحديد بنية مالية ومصرفية عربية جديدة في طابعها الهيكلي والوظيفي وبالشكل الذي يحد من طبيعة المشكلة العربية في مواجهة تحديات عولمة المال والصيرفة.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي العربي لا يستطيع الصمود أمام المنافسة الدولية بسبب التحديات الهيكلية " قدرات وإمكانات وتنظيم " والتحديات الوظيفية " طبيعة الأنشطة والخدمات المقدمة

" وتوصلت الدراسة إلى أن الكثافة والتركيز المصرفي والمالي للمؤسسات المالية والمصرفية العربية، فإن دخول مؤسسات مالية ومصرفية أجنبية تتميز بالحجم والمقدرة يشكل تحدياً حقيقياً للمؤسسات العربية.

ب - الدراسات الأجنبية:-

1 -دراسة Sadiq & Shaikh، بعنوان الخدمة المصرفية عن طريق الانترنت وجودة الخدمة

من وجهة نظر الدول النامية في الشرق الأوسط، 2008:-

هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر العملاء السعوديين، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور ونمو تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت. وقد أوضحت هذه الدراسة كيف يمكن للمصارف أن تكون منافسة من خلال جودة الخدمة المقدمة.

بنيت نتائج الدراسة على أساس التحليل العلمي أن هنالك ثلاث عوامل تؤثر على تقييم المستخدمين لجودة الخدمة المصرفية المقدمة عن طريق الشبكة العنكبوتية الانترنت، العامل الأول الكفاءة والأمان، والعامل الثاني إشباع الحاجة، والعامل الثالث الاستجابة.

2 -دراسة Alam and Others، بعنوان التطور ومستقبل التسويق المصرفي عن طريق

الانترنت في بنغلاديش، 2007:-

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار درجة التطور ومستقبل التسويق المصرفي عن طريق الانترنت في بنغلاديش التي ما زالت تعاني من نقص في البنية التحتية.

وتوصلت الدراسة إلى إن المصارف في بنغلاديش ما زالت مترددة في الاستخدام الكامل للانترنت في مزاولتها نشاطها وخدماتها المقدمة للعملاء مقارنة مع المصارف الخاصة والمصارف الأجنبية، حيث قامت المصارف الوطنية بخدمات إلكترونية محدودة من خلال أجهزة الصراف الآلي والمستخدم من عدد محدود جداً من الفروع، وهي الفروع التي تستخدم الخدمات المصرفية المحوسبة على عكس المصارف الخاصة والمصارف الأجنبية. وقد عزت الدراسة محدودية الفروع التي تستخدم العمليات المحوسبة نتيجة نقص البنية التحتية في بنغلاديش.

الإطار النظري:-

أولاً - مفهوم الخدمات المصرفية الإلكترونية:-

هي المحتوى الخدمي التي تقدمها المصارف لعملائها، ويتمثل هذا المحتوى في مجموعة المنافع التي يسعى العميل إلى تحقيقها، والتي تتمثل في عمليات السحب والإيداع والتحويلات للمبالغ المالية ودفع قيمة المشتريات.¹

ثانياً - قياس مستوى جودة الخدمات المصرفية:-

أن الأبعاد المذكورة تستخدم في قياس جودة الخدمات المصرفية تشكل الإطار العام لمحاولة قياس الجودة وتحديد مستواها لذا سنلقي الضوء على مستوى جودة الخدمات وفي هذا المجال يشير إلى أن هناك خمسة مستويات لجودة الخدمات المصرفية يمكن تحديدها بالاتي:-

1- الجودة المتوقعة من قبل العملاء والتي تمثل مستوى الجودة من الخدمات المصرفية التي يتوقعون أن يحصلوا عليها من المصرف الذي يتعاملون معه.

2- الجودة المدركة وهي ما تدركه إدارة المصرف في نوعية الخدمة التي تقدمها لعملائها والتي تعتقد أنها تشبع حاجاتهم ورغباتهم بمستوى عال.

3- الجودة الفنية وهي الطريقة التي تؤدي بها الخدمة المصرفية من قبل موظفي المصرف والتي تخضع للمواصفات النوعية للخدمة المصرفية المقدمة.

4- الجودة الفعلية التي تؤدي بها الخدمة والتي تعبر عن مدى التوافق والقدرة في استخدام أساليب تقديم الخدمة بشكل جيد يرضي العملاء، أي بعبارة أخرى كيف يرفع موظفي

المصرف من مستوى توقع العملاء للحصول على الخدمة المصرفية.

5- الجودة المرجوة للعملاء أي مدى الرضا والقبول التي يمكن أن يحصل عليه المصرف من عملائه عن تلقيهم لتلك الخدمات.

ثالثاً - إدارة تمايز الخدمة المصرفية:-

نظرا لكون الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف تكاد تكون نمطية في جوهرها وان ليس في هذه الجوهر ما يمكن تميزه فان خدمة العملاء تعد مجالا يحمل في طياته ميزة تنافسية تجعل

¹ - شاكر تركي إسماعيل، التسويق المصرفي الإلكتروني والميزة التنافسية للمصارف الأردنية، " دراسة ميدانية على البنوك الأردنية "، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 45، 2010، ص3.

المصرف مفضلا عن غيره من المصارف وتضيف إليه قوة تنافسية ومكانة متقدمة في السوق، مما يجعل خدمة العملاء احد المدخلات الاستراتيجية في القدرة التنافسية للمصارف.¹

في هذه الأيام في ظل المنافسة السعرية، غالبا ما يشتكي مسوقو الخدمات المصرفية من صعوبة تمييز خدماتهم عن خدمات المنافسين إلى الحد الذي وصل بالعملاء لان يروا جميع الخدمات التي يقدمها المنافسون متشابهة وعدم القدرة على التمييز بينها، حيث أصبح اهتمامهم بالسعر أكثر من اهتمامهم بمزود الخدمة، وبالتالي أصبح من الضروري التركيز على التمايز فيما تقدمه هذه المؤسسات وطريقة تقديمها فيما يتعلق بالخصائص التقنية والإبداعية التي من شأنها ما تقدمه مؤسسة عن مؤسسة أخرى، على سبيل المثال قدمت بعض المؤسسات المصرفية لعملائها خدمة العمليات المصرفية من خلال الانترنت كأفضل وسيلة للحصول على الخدمة المصرفية بدلا من تحمل الأعباء المالية والجسدية والذهنية للذهاب لموقع المؤسسة للحصول على الخدمة.²

رابعا - العمليات المصرفية الالكترونية:-

إضافة إلى العمليات التي تقدمها المصارف التقليدية، هنالك العديد من العمليات والخدمات المصرفية المستحدثة والجديدة التي تقوم بها المصارف الالكترونية، والتي لا يمكن للمصارف أن تقدمها، ومن أهم هذه العمليات ما يلي:-

1 -النقود الالكترونية: تعرف بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح

للمرسلة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، لذا فهي المكافئ الالكتروني

للقود التقليدية، لذا فهي الوسيلة الالكترونية.³

2 -البطاقات البلاستيكية الممغنطة: وهي البطاقات المدفوعة مسبق، تكون القيمة المالية مخزنة

فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الانترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن

استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية،⁴ وتتقسم البطاقات على اختلاف مسمياتها على الرغم

من التسمية الشائعة على أنها بطاقة ائتمان، وهي ثلاثة أنواع:-

¹- Turban, E. Lee, J. Viehland, 2004 , " Electronic Commerce " : Amanagerial Perspective , Pearson Education , Inc , Upper Saddle River , New Jersey, P. 99.

²- ناجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2007، ص272.

³- Kother, Ph, And Armstrong, G. 2004 , " Principle of Mraketing ", Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River , New Jersey., p. 302.

⁴ - محمود جنببهي، وممدوح جنببهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، مصر، 2005، ص 47 -

أ - بطاقات الخصم: وترتبط هذه البطاقة بحسابات جارية تخصم منها قيمة المشتريات في حال استخدام البطاقة، ويتوقف استخدام البطاقة على رصيد حساب العميل لدى المصرف، حيث يتم رفض البطاقة إذا تجاوز مبلغ العملية رصيد الحساب المتوافر للعميل.¹

ب بطاقة السداد الشهري: تمنح هذه البطاقة حاملها ائتمانا شهريا غير متجدد من قبل المصرف تصدر البطاقة، وبنهاية كل شهر يقيد أجمالي السحوبات على حساب العميل حامل البطاقة، ويلتزم بسداد كامل القيمة لضمان استمرارية استخدام البطاقة.

ت -البطاقة الائتمانية: وهي بطاقة تتيح لحاملها إمكانية تسديد سحوبات البطاقة على دفعات شهرية، مع استيفاء فوائد شهرية على المبالغ غير المسددة، بعد الأخذ بعين الاعتبار فترة السماح والتي قد تصل إلى " 51 " يوما، ويتم تجديد حد الائتمان " السقف المحدد من المصرف " بقدر ما يتم تسديده من دفعات لحساب البطاقة ضمن حدود الائتمان.²

ث -المنقود الإلكترونية البرمجية: وهي بطاقة ذكية تثبيتها على الكمبيوتر الشخص أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحه القرص المرن ليتم نقل القيمة المالية " منه أو إليه " عبر الانترنت، والبطاقة الذكية مزودة بشريحة حسابية وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقة البلاستيكية المغنطة.

ج -الصكوك الإلكترونية: وهي المكافئ الإلكتروني للصكوك الورقية التقليدية، والصك الإلكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الصك إلى مستلم الصك " حامله " ليستخدمه ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم المصرف بتحويل قيمة الصك المالية إلى حساب حامل الصك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الصك " حامله " ليكون دليلا على انه قد صرف.³

ح -الشيكات الإلكترونية: وهي المكافئ الإلكتروني للصكوك الورقية التقليدية، والصك الإلكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الصك إلى مستلم الصك " حامله " ليستخدمه

¹ - Cox , Barbara , G. And Koelzer . 2004 " Internet Marketing ", Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River , New Jersey, P. 91.

² - إبراهيم كشت آخرون، دليل القانونيين إلى الأعمال المصرفية، البنك الأردني الكويتي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2005، ص223.

³ - إبراهيم كشت آخرون، دليل القانونيين إلى الأعمال المصرفية، البنك الأردني الكويتي، مرجع سابق، ص223.

ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم المصرف بتحويل قيمة الصك المالية إلى حساب حامل الصك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الصك " حامله " ليكون دليلاً على أنه قد صرف.¹

خ -البطاقة الذكية: وهي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية، وتستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري للبائع.²

د -مصرف الهاتف النقال: تعد خدمة الواب المصرفي من أحدث التقنيات التي تقدمها المصارف، وهي تتيح لعملاء المصرف الوصول إلى حساباتهم المصرفية، وإجراء معاملاتهم عبر أجهزة الهاتف الخليوي ببسر وأمان، في أي مكان وعلى مدار " 24 " ساعة، كما تتيح لهم المجال للاستفادة من خدمات عديدة مثل، التحويل المالي ما بين حسابات داخل المصرف، التحويل المالي إلى عميل آخر في المصرف، تسديد الفواتير، معرفة العمليات التي تمت على الحساب، الاستفسار عن أرصدة حساباتهم الجارية والتوفير والودائع، الحصول على كشف حساب ملخص، طلب دفتر صكوك، وطاب بطاقة ائتمان، إضافة إلى الخدمات التي تقدمها المصارف الإلكترونية من خلال خدمة الرسائل القصيرة " SMS "، خدمة الصراف الآلي، وخدمة المصرف الناطق من خلال هاتف البنك المصرفي.³

خامساً - أشكال التوقيع الإلكتروني:-

للتوقيع الإلكتروني عدة أشكال يمكن إيجازها في الآتي:-

1 -التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني: ومعناه نقل التوقيع الإلكتروني بخط اليد على المحرر إلى الملف المراد نقل هذا المحرر إليه باستخدام جهاز " Scanner "، وهذه الطريقة غير آمنة تتمثل في عدم الثقة، حيث يمكن للمستقبل الاحتفاظ بهذا التوقيع الموجود على المحرر.

¹ - Strauss J., Ansary A., Frost R.. 2006 " E- Mrketing ", Pearson Prentice Hall , Upper Saddle River , New Jersey , P. 181.

² - Strauss J., Ansary A., Frost R.. 2006 " E- Mrketing ", Pearson Prentice Hall , Upper Saddle River , New Jersey , P. 181.

³ - Turban, E. Lee, J. Viehland, 2004 , " Electronic Commerce " : Amanagerial Perspective , Pearson Education , Inc , Upper Saddle River , New Jersey , p 497.

2 -التوقيع باستخدام الخواص الذاتية: يعتمد هذا النوع من التواقيع على الخواص الكيميائية والطبيعية للأفراد وتتمثل في البصمة الالكترونية، البصمة الشخصية، مسح العين البشرية، التحقق من مستوى ونبرة الصوت، خواص اليد البشرية، التعرف على الوجه البشري، التوقيع الشخص والتوقيع الرقمي.¹

سادسا - العوامل المؤثرة على سلوك العملاء في اختيار المصرف:-

يتأثر سلوك شراء الخدمة المصرفية بثلاث مجموعات من العوامل هي، عوامل البيئة الخارجية، وعوامل البيئة الداخلية للمصرف، والعوامل الداخلية المتمركزة في الشخص، وهذه العوامل هي:-²

1 -عوامل البيئة الخارجية، وتشتمل على الآتي:-

البيئة السياسية والقانونية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة الثقافية، والبيئة التكنولوجية.

2 -عوامل البيئة الداخلية للمصرف، وتتكون من:-

جودة الخدمة المصرفية، والخدمات المكتملة والمعززة، والوسائل الالكترونية المستخدمة لخدمة العملاء.

3 -العوامل الداخلية المتمركزة في الشخص، وتتضمن الآتي:-

الصفات الشخصية، والحاجات والدوافع، والإدراك والتعلم، والمعتقدات، والمواقف والاتجاهات، وعناصر المزيج التسويقي.

سابعا - الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها على كفاءة الأداء المصرفي:-

تساهم هذه الخدمات في حل كثير من المشاكل والصعوبات التي كانت تواجهها المصارف العامة في السابق، وذلك بدورها الهام في ترشيد الإدارة وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية، والخدمات ليست هدفا في حد ذاتها وإنما الهدف منها هو تحسين الإنتاجية وتطوير أساليب العمل المصرفي والرفع من مستوى كفاءة وأداء الموارد البشرية في هذا القطاع الهام والذي تركز عليه كل الدول في تطور ونمو اقتصادياتها، ولذلك يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من الخدمات المصرفية الإلكترونية للمصارف العامة في الآتي:-

1 -رفع الكفاءة، بينت التجارب في جميع دول العالم أن القطاع الخاص يكون في الغالب أكثر

كفاءة في استثمار رأس المال والموارد المتاحة وإدارة وحدات الأعمال بهدف الربح، ذلك لأن

المالك لرأس المال يبذل قصارى جهده لتحديد المعوقات للنشاط المنتج وبالتالي فتحويل ملكية

¹ - إبراهيم كشت آخرون، دليل القانونيين إلى الأعمال المصرفية، البنك الأردني الكويتي، مرجع سابق، ص 243 -

245.

² - محمود جنبيهي، وممدوح جنبيهي، البنوك الالكترونية، مرجع سابق، ص 71.

- المصارف العامة إلى القطاع الخاص والإدارة بمنطق السوق سوف تؤدي إلى تقليل التأثيرات السياسية والخارجية عموماً □ على قرارات الإدارة مع الأخذ بالأهداف القومية أو الاجتماعية من النشاط ولكن ليست على حساب الإنتاج والكفاءة والربحية والنمو.
- 2 -رفع مستويات جودة الخدمات المصرفية مع تقليل التكلفة مما يعطي المنتج ميزة تنافسية في الأسواق سواء المحلية أو العالمية مما يساهم في تطور هذه الخدمات مع نموها المستمر وبما يكفل لها التجدد والإحلال المستمر للألية واستيعاب العمالة وتقليل المعوقات وأثرها.
- 3 -رفع القدرة والكفاءة الإدارية للعاملين بالمصارف، وذلك من أجل اختيار الأفضل من بين هؤلاء العاملين دون الالتزام بتعيينات أو ترقيات أو ما إلى ذلك من المعوقات الإدارية السابقة.
- 4 -إتاحة الفرصة لنظم حوافز فاعلة ومؤثرة سواء على المستوى الإداري أو مستوى العمال والموظفين بما يكفل الكفاءة وارتفاع مستوى الأداء.
- 5 -خلق سوق للمديرين الأكفاء الذين يستجيبون للحوافز الفعالة وينتقلون من موقع إلى آخر حسب الحاجة لكفاءتهم وإلى المواقع التي تتحدى هذه الكفاءات والقدرات.
- 6 -زيادة فاعلية الرقابة على إدارة المصارف دون تدخل مباشر في القرارات أو في السياسات والخطط فللإدارة كامل الحرية في اتخاذ القرارات؛ ولكن الرقابة المالية أو غيرها هو ما يمارسه الملاك وأصحاب رؤوس الأموال وليس الموظفون المعينون.
- 7 -إخضاع المصارف إلى قوانين ومعايير سوق المال في تمويلها مما يدفعها إلى مزيد من الضبط المالي والحرص على تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء والمحاولة المستمرة لرفع كفاءة أداء الإدارة والعاملين داخل المصارف.
- 8 -ارتباط العاملين بالمصارف وإدارتها يدفعهم للعمل بأكثر كفاءة وفاعلية، والحرص على استمرار المصارف في مجال العمل المصرفي، ذلك نظراً □ لأن استمرارية المصارف أصبحت تخضع لسوق حرة تضبط من خلالها جميع المصارف وتقييم أدائها وتسمح للعمل فقط للمصارف الناجحة فيها. لهذا يحرص العمال على استمرارهم في العمل لان العمل هنا ليس مكفولاً ومضموماً بدعم الدولة.

9 -الاعتماد على الكفاءة في التعيين والترقي والحوافز ونظم الأجور ومعدلاتها، ولا مجال للوساطة أو ما إلى ذلك من عوامل أرهقت القطاع العام.

الإطار العملي:-

أولاً - عرض وتحليل البيانات:-

1 -أسلوب وأداة الدراسة:-

اعتمد الباحث على المنهج الميداني الذي جمع بين الوصف والتحليل للبيانات، التي تم جمعها ميدانياً، من المجتمع الكلي للدراسة، والمتمثلة في مدراء المصارف ونوابهم، ومدراء التسويق، والقائمين على الخدمات الإلكترونية في المصارف محل الدراسة بمدينة بنى وليد، حيث بلغ حجم المجتمع الكلي " 32 " مفردة.

ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة صمم استبيان أُعد خصيصاً لذلك، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء، حيث تناول المحور الأول خصائص المجتمع، أما المحور الثاني فقد تناول المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، بينما المحور الثالث تناول المؤشرات التي تبين كفاءة الأداء المصرفي للمصارف محل الدراسة وتمثل المتغير التابع، وتم قياس مجموعة البنود الخاصة بكل محور باستخدام مقياس " ليكرت " المتدرج والمكون من خمس درجات هي: " 5 " موافق تماماً، " 4 " موافق، " 3 " محايد، (2) غير موافق، " 1 " غير موافق على الإطلاق، وبعد ذلك تم توزيع " 32 " استمارة استبيان يمثلون مجتمع الدراسة، و تم استرجاع عدد " 28 " استمارة استبيان بسبب عدم تعاون المبحوثين في الإجابة على فقرات الاستبيان بحجة انشغالهم المستمر، وبذلك كانت نسبة الاستبيانات المرجعة تشكل " 87.5% " من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وبعد فرز الاستبيانات المرجعة وجد الباحث أنها صالحة وخضعت فعلاً للتحليل والجدول رقم " 2 " يوضح ذلك.

الجدول رقم " 2 " يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل:-

عدد استمارات الاستبيان الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
32	28	4	28

المصدر: من إعداد الباحث.

ولتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان تم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً (SPSS)، وقد أشتمل التحليل الإحصائي على تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بيانات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات،

والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، هذا بالإضافة إلى استخدام الانحدار (Regression) لاختبار الدلالة الإحصائية في إثبات الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة.

2 - صدق أداة الدراسة وثباتها:-

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان على اثنان من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس من أجل أخذ ملاحظاتهم حول الاستبيان، ولقد أبدوا موافقتهم عليها مع إعطاء بعض الملاحظات العلمية والخاصة بتعديل وصياغة بعض الفقرات الواردة في الاستبيان وذلك بما يساهم ويخدم مشكلة الدراسة وفرضياتها ويحقق أهدافها، وللتعرف على درجة وضوح وفهم البنود الواردة في استمارة الاستبيان من وجهة نظر المبحوثين، فقد تم أخذ عينة من المبحوثين بلغت " 11 " مفردة لهذا الغرض، حيث تم استخراج معامل " كرونباخ ألفا " للاتساق الداخلي حيث وجد أنه يساوي " 75.5% " وتعتبر نسبة ثبات عالية حسب الجانب الإحصائي، والجدول رقم " 3 " يوضح ذلك.

الجدول رقم " 3 " يوضح نسبة تحليل " كرونباخ ألفا " لصدق وثبات الأداء:-

ر.م	المتغير	كرونباخ ألفا
1	تأثير الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر بطاقة السحب الذاتي على كفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة.	74.5
2	تأثير الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الانترنت على كفاءة الأداء المصرفي للمصارف في محل الدراسة.	76.5
3	تأثير الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف والهاتف النقال وعلى كفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة.	75.5
4	المتوسط	75.5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج الدراسة.

3 - التحليل الوصفي للبيانات:-

تناول هذا التحليل تقديم وصفاً لأهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال بيان هذه العناصر وعدد تكراراتها والنسب المئوية لها، وكان من أهم الخصائص الديموغرافية التي تناولها هذا التحليل وهي " المستوى التعليمي، الخبرة " لإفراد المجتمع، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم "4".

الجدول رقم " 4 " يوضح أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:-

النسبة المئوية	التكرارات	البيان	الخصائص	ر.م
87.5%	28	ذكر	الجنس	1
12.5%	4	أنثى		
-	-	أقل من 20	السن	2
43.75%	14	من 20 إلى أقل من 35		
40.62%	13	من 35 إلى أقل من 45		
15.62%	5	من 45 إلى أقل من 60		
-	-	من 60 فأكثر		
15.62%	5	متوسط	مستوى التعليم	3
81.25%	26	جامعي		
3.12%	1	ماجستير		
-	-	دكتوراه		
12.5%	4	مدير عام	المهنة	4
12.5%	4	نائب مدير عام		
12.5%	4	مدير إدارة		
12.5%	4	نائب مدير إدارة		
50%	16	موظف		
15.62%	5	أقل من 5 سنوات	الخبرة	5
28.12%	9	من 5 إلى أقل من 10 سنوات		
40.62%	13	من 10 إلى أقل من 15 سنة		
15.62%	5	من 15 سنة فأكثر		

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق الذي يصف أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة والمتمثلة في مدراء المصارف ونوابهم، ومديري التسويق، والقائمين على الخدمات الالكترونية، في المصارف التجارية العاملة في مدينة بني وليد، لاستهدافهم في الإجابة على محاور الاستبيان، كان من الضروري معرفة أهم خصائصهم الديموغرافية نلاحظ ما يلي:-

1 -الجنس:- يتبين من الجدول أن نسبة الإناث تبلغ " 12.5 % " من مجموع المبحوثين، فيما بلغت نسبة الذكور " 87.5% " من إجمالي المبحوثين، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصارف محل الدراسة هم من الذكور.

2 -العمر:- يتضح من الجدول أن ما نسبته " 43.75 % " من مفردات عينة البحث من تقع أعمارهم في الفئة العمرية من " 20 إلى أقل من 35 "، في حين بلغت نسبة الذين أعمارهم من " 35 إلى أقل من 45 "، " 40.62 % "، وأما الذين بلغت أعمارهم من " 45 إلى أقل من 60 " كانت نسبتهم " 15.62 % "، وهذا يعني أن أكثر العاملين في المصارف هم من الفئة العمرية من " 20 إلى أقل من 35 ".

3 -المستوى التعليمي:-يتضح من الجدول أن " 15.62 % " من أفراد عينة البحث يحملون مؤهلات متوسطة، في حين كانت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي هي " 81.25% "، وبلغت نسبة ممن يحملون مؤهلات الماجستير " 3.12 % "، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصارف هم ممن يحملون مؤهلات جامعية.

4 -المهنة- يتبين من الجدول أن " 50 % " من أفراد عينة البحث هم من شريحة العاملين العاديين، وما نسبته " 12.5 % " هم من الذين يحملون صفة مدير عام، وبلغت نسبة نائب مدير عام " 12.5% "، واتضح من خلال التحليل إن نسبة مدير إدارة كانت " 12.5% "، وهي نفس نسبة نائب مدير إدارة بالمصارف محل الدراسة، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصارف هم من العاملين العاديين الذين لا يحملون أي درجات وظيفية عليا داخل المصارف.

5 -الخبرة:- يتضح من الجدول انه أصحاب الخبرة أقل من 5 سنوات كانت نسبتهم " 15.62% "، في حين شكلت مدة الخبرة المتراوحة بين " 5 إلى أقل من 10 " سنوات ما نسبته " 28.12% "، أما مدة الخبرة بين " 10 إلى أقل من 15 " سنة فقد كانت نسبتها " 40.62% "

"، وأخيراً يأتي العاملان الأكثر خبرة " 15 سنة فأكثر " بنسبة " 15.62% "، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصارف هم من الذين مدة خبراتهم تتراوح ما بين " 10 إلى أقل من 15 " سنة.

ولمعرفة أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في على كفاءة الأداء المصرفي للمصارف محل الدراسة، قام الباحث باستخدام الإحصاء الوصفي، لاستخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري على مقياس ليكرت الخماسي الرتب لإجابات أفراد المجتمع عن فقرات الاستبيان المتعلقة بالخدمات الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية، والخدمات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، والخدمات الإلكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال وأثرهم على كفاءة الأداء المصرفي، والجدول رقم " 5 " يوضح متغيرات الخدمات الإلكترونية الأكثر أهمية التي ساعدت على كفاءة الأداء المصرفي للمصارف حسب إجابات أفراد مجتمع الدراسة، ولتوخي الدقة والموضوعية في الوصف النظري لنتائج الاستبيان كما بينها المتوسطات الحسابية قام الباحث بإيجاد القيم الحسابية الفعلية للخيارات المتاحة للمبحوثين للإجابة على فقرات الاستبيان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي والذي أستخدم لقياس متغيرات الدراسة، وذلك من خلال تحويل المسافات بين الخيارات إلى " 4 " مستويات بحيث تمثل المسافة من " 1 - 2 " المستوى رقم " 1 "، والمسافة بين " 2 - 3 " المستوى رقم " 2 "، والمسافة بين " 3 - 4 " المستوى رقم " 3 "، والمسافة بين " 4 - 5 " المستوى رقم " 4 " ولتوزيع مدى الدرجات فإن " 4 = 1 - 5 " على خمسة خيارات من الإجابة يتضح أن طول كل مستوى هو " $0.8 = 4 / 5$ "، وبالتالي يصبح المستوى الأول: المدى من " 1 " إلى أقل من " 1.8 " يعني غير مؤثر بشدة، والمستوى الثاني: المدى من " 1.8 " إلى أقل من " 2.6 " يعني منخفض، والمستوى الثالث المدى من " 2.6 " إلى أقل من " 3.4 " يعني متوسط التأثير، والمستوى الرابع: المدى من " 3.4 " إلى أقل من " 4.2 " يعني مؤثر، والمستوى الخامس: المدى من " 4.2 " إلى " 5 " يعني مؤثر جداً.

الجدول رقم " 5 " يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات الخدمات الإلكترونية المصرفية:

مستوي التأثير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الخدمات المصرفية الإلكترونية
متوسط	0.656	*3.014	أولاً : الخدمات الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية ATM
مؤثر	0.711	3.956	1. ساعد الصراف الآلي على زيادة عدد العملاء المتعاملين مع المصرف.
متوسط	0.711	2.978	2. منح المصرف بطاقات السحب الذاتي لعملائه ساعد في كسب المصرف لعملاء جدد.
منخفض	1.387	2.571	3. توفير المصرف لفرصة الحصول على تسهيلات القروض من خلال البطاقات البلاستيكية الإلكترونية زاد من ولاء العملاء الحاليين.
منخفض	0.932	2.419	4. تقديم المصرف للتسهيلات الائتمانية من خلال البطاقات البلاستيكية الإلكترونية ساعد المصرف في جذب عملاء جدد
متوسط	0.989	3.150	5. تغطي خدمات الصراف الآلي مناطق واسعة.
متوسط	0.736	*2.823	ثانياً : الخدمات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت
منخفض	1.323	2.596	1. تقديم المصرف لخدمة الحوالات السريعة عبر الانترنت زادت من حجم التداول في المصرف.
منخفض	1.802	2.328	2. تقديم المصرف لخدمة تسديد الفواتير الماء والكهرباء والهاتف ساهم في زيادة العائد على الاستثمار للمصرف .
متوسط	1.870	3.110	3. تقديم المصرف لخدمة الحساب الإلكتروني والبنك الناطق شجع العديد من العملاء المتعاملين مع المصارف المنافسة على التحول والتعامل مع المصرف.
متوسط	0.988	3.257	4. الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف ساعدت في تسهيل حصول العميل على الخدمات وزيادة ولائه للمصرف.
متوسط	0.653	*3.198	ثالثاً : الخدمات الإلكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال
مؤثر	1.140	3.590	1. إرسال قائمة الحركات لحساب العملاء من خلال الهاتف النقال ساعد في إكساب المصرف لعملاء جدد.
متوسط	0.989	3.150	2. إرسال المصرف أسعار الفوائد والعملاء من خلال الرسائل القصيرة ساعد في جذب عملاء جدد.
متوسط	1.262	3.033	3. البرامج التسويقية للبنك من خلال الرسائل القصيرة ساهمت في إكساب البنك ميزة تنافسية .
متوسط	1.387	3.020	4. يستخدم البنك الهاتف النقال كوسيلة للتعريف بالخدمات المصرفية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج الدراسة.

• دال إحصائيا عند مستوى المعنوية " 0.01 " .

نلاحظ من الجدول رقم " 4 " أن الخدمات الإلكترونية عبر البطاقات البلاستيكية التي تقدمها المصارف لعملائها جاءت بمتوسط وقدره " 3.014 " وبانحراف معياري " 0.656 "، وهذا يعني وجود تأثير متوسط أي كلما زاد تبني المصارف لهذه الخدمة كلما زادت كفاءة الأداء للمصارف، فضلاً عن أن المصارف في مدينة بنى وليد لا يولون أهمية بالقدر الكافي لهذه الخدمة التي يقدمونها للعملاء، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذه الخدمة فيما يخص البطاقات البلاستيكية ما بين " 2.419 إلى 3.956 "، أي إنها كانت متوسطة على كفاءة الأداء المصرفي، فيما عدا الفئتين التاليين، تختص الأولى بتغطية الصراف الآلي لمناطق واسعة حيث كان متوسطها " 2.571 " أي إنها بتقييم منخفض حسب مقياس الدراسة، وأما الثانية فتختص بتوفير المصارف محل الدراسة لفرص الحصول على تسهيلات القروض من خلال البطاقات البلاستيكية الإلكترونية زاد من ولاء العاملين، حيث بلغ متوسطها الحسابي " 2.419 " أي أنها بتقييم منخفض حسب مقياس الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض إلى قلة انتشار الصرافات الآلية لبعض المصارف.

كما نلاحظ أن الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت كانت نسبة التأثير فيها متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها " 2.823 " وبانحراف معياري " 0.736"، وهذا يعني أن المصارف محل الدراسة لا يولون أهمية كبيرة لهذه الخدمة التي يقدمونها للعملاء عبر شبكة الانترنت، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذه الخدمة فيما يخص تقديمها عبر الانترنت ما بين " 2.328 إلى 3.257 " أي إنها كانت متوسطة التأثير على كفاءة الأداء المصرفي، فيما عدا الفئتين اللتان تخصا بتقديم المصرف لخدمة الحوالات السريعة عبر الانترنت بمتوسط حسابي قدره " 2.596 "، وهذا يعني بأنها منخفضة التأثير. أما فيما يخص الفقرة الثانية التي تعنى بتقديم المصرف لخدمة تسديد الفواتير الماء والكهرباء والهاتف كانت نسبة التأثير فيها منخفضة، حيث بلغ متوسطها الحسابي " 2.328 "، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف تبني كل المصارف محل الدراسة لهذه الخدمات.

أما الخدمات الإلكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال، كانت نسبة التأثير متوسطة، حيث كان المتوسط الحسابي " 3.198 " وبانحراف معياري " 0.653 " وهذا يعني وجود تأثير متوسط، أي كلما زاد تبني المصارف لهذه الخدمة كلما زادت كفاءة الأداء للمصرف، فضلاً عن أن المصارف محل الدراسة لا يولون أهمية كبيرة لهذه الخدمة التي يقدمونها للعملاء، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذه الخدمة فيما يخص الخدمات المقدمة عبر الهاتف ما بين " 3.020 إلى 3.590 " أي إنها كانت متوسطة التأثير على كفاءة الأداء المصرفي من وجهة نظر مجتمع الدراسة، أي إنها بتقييم

متوسط التأثير حسب مقياس الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف تبني المصارف محل الدراسة لهذه الخدمة.

ثانيا - اختبار فرضيات الدراسة:-

بعد استعراض أهم نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، سيتم اختبار فرضيات الدراسة وذلك كما يلي:-

1 - اختبار الفرضية الأولى للدراسة وتنص على أنه:-

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر بطاقة السحب الذاتي وكفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة، واختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (Regression) المبينة نتائجه في الجدول رقم " 6 ":-

الجدول " 6 " نتائج اختبار الانحدار للمتغير المستقل الخاص بالبطاقات البلاستيكية الإلكترونية وتأثيرها على كفاءة الأداء:-

المتغير المستقل	معامل الانحدار		دلالة النموذج الخطي		قيمة R	بيتا	النتيجة
	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة			
الخدمات الإلكترونية المصرفية عبر بطاقة السحب الذاتي	4.493	0.000	20.178	0,000	0.584	0.584	رفض الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار الانحدار لدرجة تأثير الخدمات الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية في على كفاءة الأداء حيث بلغت " 4.493 " وأن مستوى المعنوية المقابلة لقيمة اختبار " t " بلغت " 0.000 " وهي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد عند " 0.05 "، و كانت قيمة اختبار " F " المحسوبة لقياس ثبات صلاحية النموذج لاختبار التأثير بلغت " 20.178 " وأن مستوى المعنوية المقابلة لقيمة اختبار " F " بلغت " 0.000 " وهي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة عند " 0.005 "، كما يلاحظ ارتفاع قيمة " بيتا " حيث بلغت " 0.584 " وهي تشير إلى وجود تأثير في درجة تبني المصارف للبطاقات البلاستيكية الإلكترونية الممغنطة بنسبة " 58.4% " في زيادة كفاءة الأداء المصرفي، وكانت قيمة معامل الارتباط الخطي المستخرجة من تحليل الانحدار تشير إلى وجود ارتباط بين الخدمة المصرفية عبر البطاقة البلاستيكية وبين كفاءة الأداء، وهذا يؤكد أن بيع المصارف هذه الخدمة للعملاء من شأنه أن يزيد في كفاءة أدائها، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة لوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تقديم المصارف للخدمات الإلكترونية عبر البطاقة (ATM) وبين كفاءة الأداء المصرفي.

2 - اختبار الفرضية الثانية للدراسة وتنص على أنه:-

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الانترنت على كفاءة الأداء في المصارف محل الدراسة، ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء الاختبارات المبينة نتائجها في الجدول رقم " 7 :-

الجدول " 7 " يبين نتائج اختبار الانحدار للمتغير المستقل الخاص بالخدمات الإلكترونية عبر الانترنت وتأثيرها على كفاءة الأداء:-

النتيجة	قيمة R	بيتا	دلالة النموذج الخطي		معامل الانحدار		المتغير المستقل
			مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	
رفض الفرضية العدمية	0.537	0.537	0,000	15.827	0.000	3.978	الخدمات الإلكترونية المصرفية عبر الانترنت

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار الانحدار المحسوبة لدرجة تأثير الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت في على كفاءة الأداء حيث بلغت " 3.978 " وأن مستوى المعنوية المقابلة لقيمة اختبار " t " بلغت " 0.000 " وهي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد عند " 0.05 "، و كانت قيمة اختبار " F " المحسوبة لقياس ثبات صلاحية النموذج لاختبار التأثير بلغت " 15.827 " وأن مستوى المعنوية المقابلة لقيمة اختبار " F " بلغت " 0.000 " وهي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة عند " 0.05 "، كما يلاحظ ارتفاع قيمة " بيتا " حيث بلغت " 0.537 " وهي تشير إلى وجود تأثير في درجة تبني المصارف للخدمات الإلكترونية عبر الانترنت بنسبة " 53.7% " في كفاءة أدائها، وكانت قيمة معامل الارتباط الخطي المستخرجة من تحليل الانحدار تشير إلى وجود ارتباط بين الخدمة المصرفية عبر الانترنت وعلى كفاءة الأداء المصرفي، وهذا يؤكد أن بيع المصارف لهذه الخدمة للعملاء من شأنه أن يزيد في كفاءة أدائها، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة لوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تقديم المصرف للخدمات الإلكترونية عبر الانترنت و زيادة كفاءة أدائها.

3 - اختبار الفرضية الثالثة للدراسة وتنص على أنه:-

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف والهاتف النقال وكفاءة الأداء في المصارف محل الدراسة، ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء الاختبارات المبينة نتائجها في الجدول رقم " 8 :-

الجدول " 8 " يوضح نتائج اختبار الانحدار للمتغير المستقل الخاص بالخدمات الالكترونية عبر الهاتف وتأثيرها على كفاءة الأداء المصرفي:-

النتيجة	قيمة R	بيتا	دلالة النموذج الخطي		معامل الانحدار		المتغير المستقل
			مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	
رفض الفرضية العدمية	0.402	0.402	0,009	7.539	0.009	2.746	الخدمات الالكترونية المصرفية عبر الهاتف والهاتف النقال

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار الانحدار المحسوبة لدرجة تأثير الخدمات الالكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال على كفاءة الأداء حيث بلغت " 2.746 " وأن مستوى المعنوية المقابلة لقيمة اختبار " t " بلغت " 0.009 " وهي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد عند " 0.05 "، و كانت قيمة اختبار " F " المحسوبة لقياس ثبات صلاحية النموذج لاختبار التأثير بلغت " 7.539 " وأن مستوى المعنوية المقابلة لقيمة اختبار " F " بلغ " 0.009 " وهي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة عند " 0.05 "، كما يلاحظ ارتفاع قيمة " بيتا " حيث بلغت " 0.402 " وهي تشير إلى وجود تأثير في درجة تبني المصارف للخدمات الإلكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال بنسبة " 53.7% " على كفاءة أدائها، ولكنها لم تكن بقوة الخدمات الالكترونية عبر البطاقة البلاستيكية والخدمات عبر الانترنت، وكانت قيمة معامل الارتباط الخطي المستخرجة من تحليل الانحدار تشير إلى وجود ارتباط بين الخدمة المصرفية عبر الهاتف وعلى كفاءة الأداء المصرفي، وهذا يؤكد أن بيع المصارف هذه الخدمة للعملاء من شأنه أن يزيد من كفاءة أدائها، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة لوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تقديم المصرف للخدمات الالكترونية عبر الانترنت وعلى كفاءة الأداء المصرفي.

ومن خلال التحليل الإحصائي لهذه الدراسة سيبين الباحث أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على فقرات كفاءة الأداء المصرفي للمصارف محل الدراسة باستخراج المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات متغير كفاءة الأداء والجدول رقم " 9 " يوضح مستويات تأثير كل فقرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو كفاءة الأداء المصرفي.

الجدول رقم " 9 " يبين مستويات تأثير الخدمات الإلكترونية على فقرات كفاءة الأداء المصرفي:-

مستوى التأثير حسب مقياس الدراسة	المتوسط الحسابي	ساعدت الخدمات الإلكترونية في زيادة المؤشرات التالية
متوسط	3.214	في زيادة حجم التداول ونمو الأرباح السنوية
منخفض	2.593	في نمو الحصة السوقية للمصرف واستهداف أسواق جديدة.
منخفض	2.478	في قدرة المصرف على المنافسة في السوق المحلية والعربية
متوسط	3.399	في تعدد وتنوع الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف
مؤثر	3.417	زادت من كفاءة الموارد البشرية في المصرف
متوسط	3.020	المتوسط الكلي للتأثير

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق نجد أن الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر البطاقة البلاستيكية (ATM)، والخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الانترنت، والخدمات الإلكترونية عبر الهاتف، تؤثر تأثيراً متوسطاً على كفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة، وكان متوسط التأثير الكلي " 3.020 " وهي نسبة تأثير متوسطة، أما الفقرة التي استفادة من الخدمات الإلكترونية حسب إجابات أفراد المجتمع هي التي زادت من كفاءة الموارد البشرية في المصارف محل الدراسة بدرجة مؤثرة، وهذا بدوره مؤشراً واضحاً للقدرة التنافسية للمصارف، وجاءت باقي الفقرات بمتوسطات متوسطة ومنخفضة تبرهن على عدم وجود تأثير للخدمات المصرفية الإلكترونية على كفاءة الأداء المصرفي للمصارف محل الدراسة، وكلما تبنت المصارف محل الدراسة تلك الخدمات أدى ذلك على كفاءة أدائها.

النتائج والتوصيات:-

أولاً - النتائج:-

- 1- تم قبول الفرض البديل للفرضية الأولى، والذي ينص على وجود علاقة بين الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها عن طريق البطاقات البلاستيكية الإلكترونية الممغنطة وبين زيادة قدرتها التنافسية.
- 2- تم رفض فرض العدم في الفرضية الثانية، وبالتالي قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين تبني المصارف لشبكة الانترنت وخدمة عملائها وتخفيض تكاليف التعامل وزيادة عدد المتعاملين مع المصارف، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية.

3- في الفرضية الثالثة تم قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، أي انه توجد علاقة بين درجة تبني المصارف لخدمة العملاء عبر الهاتف والهاتف النقال وبين زيادة قدرتها التنافسية لمواجهة منافسة المصارف الأخرى.

4- إن المصارف في ليبيا ما زالت مترددة في الاستخدام الكامل للانترنت في مزاوله نشاطها وخدماتها المقدمة للعملاء مقارنة مع المصارف الأجنبية، حيث قامت المصارف الوطنية بخدمات الكترونية محدودة من خلال أجهزة الصراف الآلي والمستخدمة في عدد محدود جدا من الفروع، وهي الفروع التي تستخدم الخدمات المصرفية المحوسبة على عكس المصارف الأجنبية.

5- يجب على إدارات المصارف والعاملين بها العمل على بث الثقة بين صفوف المتعاملين، وذلك لان توفر الثقة يدعو إلى الأمان بين صفوف المتعاملين، وهذا بدوره يزيد من عدد المتعاملين مع المصارف.

6- وجود علاقة ارتباط معنوية بين استخدام المصارف للبطاقات البلاستيكية (ATM) لخدمة عملائها وجذب عملاء جدد وبين زيادة ربحيتها وقدرتها التنافسية، وقد احتلت البطاقات البلاستيكية الإلكترونية الممغنطة المرتبة الأولى من حيث تأثيرها في على كفاءة الأداء المصرفي.

7- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهاتف والهاتف النقال وعلى كفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة، وقد احتل هذا المتغير المرتبة الثانية بعد الخدمات الالكترونية عبر البطاقة البلاستيكية المقدمة للعملاء من حيث الأهمية.

8- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين درجة تبني المصارف لتقديم خدماتها المصرفية عبر شبكة الانترنت، وعلى كفاءة الأداء المصرفي، وقد احتل هذا المتغير المرتبة الثالثة بعد الخدمات الالكترونية عبر الهاتف والهاتف النقال من حيث الأهمية.

9- وجد الباحث أن الخدمات المصرفية الالكترونية عبر البطاقة البلاستيكية (ATM)، والخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت، والخدمات الالكترونية عبر الهاتف، تؤثر تأثيرا متوسطاً على كفاءة الأداء المصرفي في المصارف محل الدراسة، وكان متوسط التأثير الكلي "

3.020 " وهي نسبة تأثير متوسطة حسب مقياس الدراسة، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين الخدمات الإلكترونية المصرفية مجتمعة وعلى كفاءة الأداء المصرفي، أي كلما زاد اهتمام المصارف بالخدمات المصرفية الإلكترونية، كلما زاد من رفع كفاءة أدائها وقدرتها التنافسية.

ثانياً - التوصيات :-

على ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية للمصارف التجارية الليبية:-

- 1 - ضرورة التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، واستخدام البرامج التسويقية الموجهة لتعريف العملاء بما يستجد من خدمات الإلكترونية تقدمها المصارف.
- 2 - ضرورة الاهتمام بتطبيق مفهوم التوجه نحو العملاء الذي ينطوي على دراسة حاجات ورغبات العملاء لتقديم خدمات مصرفية بأسلوب Customized لتتلاءم مع حاجاتهم ورغباتهم وتتفق مع ادراكاتهم " القيمة المدركة.
- 3 - ضرورة اهتمام المصارف التجارية في مدينة بني وليد بتحسين مستوى جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، وخاصة فيما يتعلق بجانب خدمات الهاتف والهاتف النقال التي مازالت لم تجد الاهتمام الكافي من المصارف محل الدراسة، وذلك من خلال مواكبة التطورات الحديثة في هذا الجانب وتدريب العاملين عليها وتعريف العملاء بها بشكل مستمر.
- 4 - ضرورة العمل على توسيع شبكة الصراف الآلي وتضمينه بكافة الخدمات، حيث مازالت بعض المصارف تمتلك عدد قليل من هذه الصرافات، واهتمام المصارف التجارية باستخدام البرامج التسويقية لتعريف العملاء بالخدمات الإلكترونية الموجودة بالمصارف، والعمل على تحفيزهم لاستخدامها، ومحاولة تبسيطها لهم.
- 5 - الاهتمام بتطبيق مفهوم التوجه نحو العملاء الذي ينطوي على دراسة حاجات ورغبات العملاء لتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية، بالعمل على تبنى التسويق بالعلاقة كفلسفة رئيسة للمصارف.

المراجع:-

أولاً - المراجع العربية:-

- 1 - إبراهيم كشت وآخرون، دليل القانونيين إلى الأعمال المصرفية، البنك الأردني الكويتي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2005م.
- 2 - إسماعيل الطراد، البنوك الالكترونية المستقبل الذي أصبح واقعا، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المناخ المالي والاستثماري، جامعة اليرموك، الأردن، 29 - 31 - تشرين الأول، 2002م.
- 3 - الطائي وآخرون، الأسس العلمية للتسويق الحديث " مدخل شامل "، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006م.
- 4 - تيسير العجارمة، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005م.
- 5 - شاكر تركي إسماعيل، التسويق المصرفي الالكتروني والميزة التنافسية للمصارف الأردنية، "" دراسة ميدانية على البنوك الأردنية "، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 45، 2010م.
- 6 - صالح عمرو كرامة الجريدي، اثر التسويق الداخلي وجودة الخدمات المصرفية في رضا الزبون " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف اليمنية "، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006م.
- 7 - صلاح تميمي، وارشيد إمام، العولمة وانعكاساتها على إمكانيات تطوير القطاع المالي والمصرفي العربي " دراسة تحليلية "، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المناخ المالي والاستثمار، جامعة اليرموك، الأردن، 29 - 31 - تشرين الأول، 2002م.
- 8 - عماد صفر سالم، الاتجاهات الحديثة في التسويق " محور الأداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، ومنشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005م.
- 9 - محمد طاهر نصير، التسويق الالكتروني، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.

- 10 - محمد عبد الله الكردي، إدارة الجهاز المصرفي بالجمهورية العربية الليبية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الندوة العربية الأولى للمصارف، بيروت، لبنان، 13 - 22 نوفمبر 1972م.
- 11 - محمود جنبيهي، وممدوح جنبيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعين الإسكندرية، مصر، 2005م.
- 12 - عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.
- 13 - ناجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2007م.
- 14 - هاني الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003م.
- 15 - وفاء صبحي صالح التميمي، اثر الابتكار التسويقي في جودة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2007م.
- 16 - وليد صيام، قياس معدلات النمو في بورصة عمان بعد تحديثها وإدخال نظام التداول الإلكتروني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المناخ المالي والاستثماري، جامعة اليرموك، الأردن، 29 - 31 تشرين الأول، 2002م.
- 17 - يوسف أبو فارة، التسويق الإلكتروني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004م.

المراجع الانجليزية:-

- 1- Alam and other , 2007 , Development and Prospects of internet Banking in Bangladesh , An International Business Journal volume: 17, Issue: 1,2 " On - Line " Available on : www.emeraldinsight.com . 15 - 05 - 2008.
- 2- A wad Elias., 2004 , Electronic Commerce: form vision to fulfilment, Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.
- 3- Cox , Barbara , G. And Koelzer . 2004 " Internet Marketing " , Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.
- 4- Joseph, P.T., 2004 , " E-commerce : A managerial Perspective " , Prentice Hall of India, Privat Limited, New Delhi.
- 5- Kother, Ph. And Keller, K.L, 2006 , " Mraketing Management " , Pearson Prentice Hall Upper Saddle River, New Jersey.

- 6- Kotler, Ph, And Armstrong, G. 2004 , " Principle of Marketing " , Pearson Prentice Hall Upper Saddle River, New Jersey.
- 7- Mack, Tim , 2002 , " The Growth of Electronic Marketing " , USA Today " Magazine – O, Cenzo J.& glavin 2004, " Electronic Marketing " , Theory & Practice for 21st Century. London, FT Prentice Hall.
- 8- Post Gerald & Anderson David. L. 2006 " Management Information System " , New York: McGraw – Hill.
- 9- Richard Li –Hua, 2007 , " Benchmarking China Firm Competitiveness: a strategic framework. Journal of Technology Management in China. Volume : 2, Issue 2. (On – Line) Available on : www.emeraldinsight.com
- 10- Sahay B.S & other , 2006 , Managing supply chains for competitiveness: the Indian Scenario. Supply chains management, An International Journal, volume: 11.
- 11- Schullo. & Reedy, 2004 . E- commerce a managerial Perspective, Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.
- 12- Strauss J., Ansary A., Frost R.. 2006 " E- Marketing " , Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River , New Jersey.
- 13- Sekaran , Uma, 2002 " Research Methods for Business " , Fourth , Edition, John wiley & Sons , Inc.
- 14- Turban, E. Lee, J. Viehland, 2004 , " Electronic Commerce ": Amanagerial Perspective , Pearson Education , Inc , Upper Saddle River , New Jersey.
- 15- Winer , Russels , 2004 , " Marketing Management " , New Jersey: Prentice Hall , Englewood Cliffs , p. 40 , 232.

أثر تطبيق الخصخصة على كفاءة الأداء المصرفي

دراسة ميدانية بمصرف الصحارى في ليبيا

د. عبد السلام ساسي الصابري

المخلص:-

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق خصخصة المصارف على كفاءة أدائها، وذلك من خلال قياس اتجاهات العاملين وتسجيل أهم ملاحظاتهم حول تأثير الخصخصة على كفاءة أداء المصارف، وقد تم الاعتماد على آراء هؤلاء العاملين كمعيار لتقييم أداء المصارف قبل وبعد الخصخصة، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات، حيث أخذت عينة عشوائية منتظمة ممثلة في دراسة فروع مصرف الصحارى في المنطقة الغربية لمدينة طرابلس والبالغ عددها (7) فروع، حيث تم أخذ عينة عشوائية حجمها (40) مفردة من العاملين بهذه الفروع والتي شكلت نسبة من حجم المجتمع الكلي للدراسة بلغت (15%) . وقد تم التوصل إلى عدداً من النتائج أهمها ما يلي:

1 - أثبتت الدراسة أن للخصخصة تأثير إيجابي على كفاءة الأداء المصرفي وتظهر هذه الآثار الإيجابية في تحسن مستوى الإنتاجية وزيادة اهتمام إدارة المصرف بالموارد البشرية، وتحسن ظروف العمل وزيادة فاعلية وظيفة الرقابة.

2 - تبين أن هناك عدة صعوبات قد تحول دون نجاح الخصخصة في قطاع المصارف في تحقيق مستوى أداء جيد ولقد اختلفت هذه الصعوبات من صعوبات فنية واقتصادية وإدارية.

المقدمة:-

استحوذت الخصخصة على اهتمام معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية، وخاصة تلك الدول التي تناولت خصخصة المصارف العامة، وتأتي أهمية ذلك في إطار تطوير الجهاز المصرفي وزيادة كفاءة أدائه، ويتمثل هذا التطوير في التحسين المستمر للخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للمصارف في ظل التحديات المعاصرة والمتتمثلة بتحرير تجارة الخدمات المالية وأسواق المال، وشدة الأزمات المالية المعاصرة، حيث أن الاهتمام بخصخصة المصارف العامة أتى من أجل تمكين الإدارة

المصرفية لهذه المصارف من توجيه مواردها واستخدامها استخداماً كفواً وفقاً لأسس اقتصادية ومالية وفنية سليمة، واتخاذ القرارات الرشيدة المناسبة.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات والتجارب في عدد كبير من دول العالم أن القطاع الخاص يكون في الغالب أكثر كفاءة في استثمار رأس المال والموارد المتاحة وإدارة وحدات الأعمال بهدف تحقيق الربح لأن المالك لرأس المال يبذل قصارى جهده لتحديد المعوقات للنشاط المنتج، وبالتالي فتحويل الملكية إلى القطاع الخاص والإدارة بمنطق السوق سوف تؤدي إلى تقليل التأثيرات السياسية والخارجية عموماً على القرارات الإدارية مع الأخذ في الاعتبار الأهداف القومية أو الاجتماعية من النشاط ولكن ليس على حساب الإنتاج والكفاءة والربح والنمو¹.

مخطط الدراسة:-

يشمل مخطط الدراسة ما يلي:

أولاً: مشكلة الدراسة:

لقد تم خصخصة مصرف الصحارى منذ شهر 7-2008، وفي هذه الدراسة تم تقييم مستوى كفاءة أداء هذا المصرف بعد خصصته، وذلك من أجل معرفة ما إذا كان للخصخصة تأثير إيجابي على كفاءة أداء المصرف أم لا.

وتتمثل مشكلة الدراسة في كيفية إيجاد إجابات على التساؤلات التالية:-

- 1- هل أدى تطبيق برنامج الخصخصة إلى الرفع من مستوى كفاءة أداء المصرف؟
- 2- ما هي الصعوبات التي قد تحول دون تحقيق كفاءة الأداء المطلوبة من تطبيق خصخصة القطاع المصرفي؟

ثانياً: فرضيات الدراسة: -

- 1- لا توجد علاقة بين تطبيق نظام الخصخصة وبين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي.
- 2- لا توجد علاقة بين ارتفاع كفاءة الأداء المصرفي وبين بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:-

- 1- محاولة معرفة درجة تأثير تطبيق نظام الخصخصة على مستوى كفاءة الأداء.
- 2- محاولة تحديد أهم الصعوبات التي قد تحول دون تحقيق كفاءة الأداء المطلوبة من تطبيق خصخصة المصارف.

¹ - عباس، صلاح: الخصخصة" المصطلح و التطبيق" (مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر، 2003م).

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:-

1 - قد يكون موضوع الخصخصة بشكل عام قد حظي بنوع من الاهتمام من البحث والدراسة، ولكن دراسة تأثير الخصخصة على كفاءة أداء المصارف بعد الخصخصة لم يحظ بهذا القدر من الاهتمام وخاصة من قبل الدارسين والأكاديميين بالبلدان العربية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة وذلك في الاهتمام بموضوع خصخصة المصارف بشكل عام، والتركيز على دراسة مدى تأثير الخصخصة على كفاءة الأداء المصرفي بشكل خاص.

2 - نظراً لحدثة تطبيق الخصخصة في ليبيا، وباعتبار مصرف الصحارى من أول المصارف الليبية العامة التي تم خصخصتها فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات القليلة التي اهتمت بموضوع خصخصة المصارف بشكل عام، وتقييم كفاءة الأداء المصرفي بعد الخصخصة بشكل خاص، وهذه الدراسة إنما هي محاولة لإثراء المكتبة الليبية والعربية بمثل هذا النوع من الدراسات.

خامساً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العامة التي تمت خصخصتها، وهي متمثلة في مصرفي الصحارى والوحدة في ليبيا، وستكون عينة الدراسة ممثلة في مصرف الصحارى. حيث تم أخذ عينة عشوائية من فروع مصرف الصحارى المنتشرة في مدينة طرابلس ومن المنطقة الغربية.

سادساً: عينة الدراسة:

لقد تم أخذ عينة عشوائية من فروع مصرف الصحارى المنتشرة في مدينة طرابلس وغربها؛ حيث بلغ حجم هذه العينة سبعة فروع أي ما نسبته 15% من فروع مصرف الصحارى المنتشرة في أنحاء الجماهيرية.

سابعاً: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:-

أ - الحدود المكانية : تنحصر الحدود المكانية للدراسة في فروع مصرف الصحارى الموجود بمدينة طرابلس والمدن الغربية المجاورة لها وهي مدينة الزاوية والجميل وزواره وصبرا ته ورأس أجدير.

ب - الحدود الزمنية : تنحصر الحدود الزمنية في الفترة الواقعة ما بين 1-7-2008 الي 1-11-2009م أي منذ بداية تطبيق الخصخصة وحتى تاريخ هذه الدراسة.

ج - الحدود الموضوعية : تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر تطبيق الخصخصة على كفاءة الأداء المصرفي وذلك بقياس مستوى أداء الأعمال داخل المصرف وتطورها؛ هذا بالإضافة إلى محاولة دراسة أهم العقبات التي قد تحول دون تحقيق مستوى أداء جيد في مجال العمل المصرفي.

ثامناً: أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأدوات التالية:-

أ - استمارة الاستبيان.

ب - المقابلة الشخصية.

تاسعاً: أسلوب الدراسة:

1 - **الأسلوب المكتبي:** تم الاطلاع على أهم ما كتب في أدبيات هذا الموضوع وذلك من خلال المتاح من الدراسات و الأبحاث التي تناولت مثل هذا الموضوع.

2 - **الأسلوب الميداني:** تم من خلال هذا الأسلوب تجميع البيانات الميدانية عن طريق استخدام استمارة الاستبيان.

عاشراً: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستنتاجي حيث تمثل ذلك في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها عن طريق استمارة الاستبيان، وذلك بالاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية **spss** من أجل معرفة تأثير تطبيق الخصخصة على كفاءة الأداء المصرفي.

الحادي عشر: الدراسات السابقة:-

(1)- (دراسة محمود، ماجدة: 1998م)¹:

بينت هذه الدراسة أنه هناك علاقة بين تحسين الأداء والكفاءة الإدارية للقطاع المصرفي والملكية الخاصة وهو ما تبين من خلال استعراض أوجه الاختلاف بين طبيعة سلوك وأداء البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة والذي تم التحقق منه عن طريق تحليل المؤشرات المالية الرئيسية لتطور وأداء البنوك المكونة للقطاع المصرفي المصري ككل وتحليل مؤشرات الأداء للبنك التجاري الدولي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والمقترحات الهامة والتي من أهمها مايلي:-

أ - أن أي محاولة لإصلاح القطاع المصرفي في كثير من الدول النامية لابد أن تتضمن عنصرين أساسيين هما إصلاح سياسات القطاع المالي والبيئة المنظمة لعمل المصارف وإتباع الوسائل والأساليب التي تساعد على تحسين أدائه وكفاءته والتي منها التحول إلى القطاع الخاص.

¹ - محمود، ماجدة: برنامج السياسة العامة للتحول نحو القطاع الخاص في القطاع المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، 1998م)، ص9.

ب - تتطلب إدارة وتنفيذ برنامج التحول إلى القطاع الخاص في القطاع المصرفي إلى إعداد وتقييم لأوضاع القطاع المصرفي ومشاكله والفهم العميق للأسباب التي تحد من تطوره وفاعليته، وإعلان القيادة السياسية على مستوى التزامها بالبرنامج وصياغة خطة تفصيلية واضحة الأهداف ومحدد بها الإجراءات اللازمة لنجاح تطبيق برنامج خصخصة القطاع المصرفي .

(2) _ (دراسة المريمي ،سهام:2006م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي :-

أ - معرفة دور السياسات النقدية المتبعة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي وأهميتها في الرفع من مستوى أداء المصارف التجارية.

ب - دراسة تأثير الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد الليبي من (1980 -2005م) على مستوى أداء المصارف التجارية.

ج - دراسة الوسائل التي يمكن أن تتبعها المصارف الليبية لمواكبة المنافسة الشديدة التي يشهدها السوق المصرفي الليبي حالياً.

ولقد أوصت هذه الدراسة بما يلي:-

تطوير اختصاصات القيادات الإدارية والإشرافية بحيث تشمل التعرف على قدرات العاملين معهم وتوجيهها التوجيه الأمثل والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق التناغم والانسجام المطلوب في أداء كافة العاملين بالوحدة المصرفية ومن ثم تقديم الخدمة المصرفية بالشكل اللائق.

1. ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي المصارف التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة الفعالة في التشغيل والرقابة والإشراف.

(3) _ (دراسة محمد، هشام:2007م):1

قامت هذه الدراسة بتناول موضوع سياسة إعادة الهيكلية بالبنوك التجارية العامة في مصر، وقد اهتمت هذه الدراسة بالعديد من الاتجاهات المتعلقة بهذا الموضوع كان أهمها إبراز اثر تطبيق سياسات إعادة الهيكلية وكيف تؤدي دورها في تحقيق الأهداف العامة للبنك في إطار الإستراتيجية الشاملة وذلك بتحديد نظم جديدة للقياس تسمح بالتعرف على كفاءة العمليات المصرفية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة هامة وهي أن مقاييس كفاءة أداء العمليات المصرفية يجب ألا تركز على حجم العمل المنفذ بقدر ما تركز على الكفاءة في تلبية رغبات العملاء، فالقياس الحقيقي للكفاءة ينبع من القدرة على إمداد العملاء بأقصى قدر ممكن من القيمة المضافة.

¹ - إبراهيم محمد، هشام: سياسة إعادة الهيكلة بالبنوك العامة التجارية في مصر، "دراسة حالة بنك الإسكندرية" رسالة دكتوراه غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م)، ص9.

(4) _ (دراسة عبد العظيم، حمدي :2000م)1:

اهتمت هذه الدراسة بالمقارنة بين خصخصة المصارف والاندماج بين هذه المصارف حيث كان احد أهم أهداف هذه الدراسة وهو تحديد أيهما يسبق الآخر خصخصة المصارف أم اندماجها، وما هي أهم ايجابيات الخصخصة والاندماج، وما هي الشروط الواجبة لنجاح الاندماج بين المصارف. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهي:-

1. إن خصخصة المصارف يجب أن تأتي في المرتبة الأولى قبل اندماج هذه المصارف، وذلك لان عملية الخصخصة ستساعد على توفير أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة لنجاح عملية الاندماج المصرفي فيما بعد، وذلك لأن عملية الاندماج لن تنجح إذا لم تتوفر لها هذه الشروط المهمة والأساسية للنجاح.
2. ضرورة أن تكون هناك إعادة لهيكلية العمالة من جديد، حيث تُظهر النتائج أن ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية يرجع سببه الرئيسي إلى ارتفاع تكلفة العمالة في هذه المصارف ولهذا يجب إعادة الهيكلة لهذه العمالة.

(5) _ (دراسة Sinkey : 2002م، ص9): بينت هذه الدراسة أن التغيير والتطوير والابتكار المالي للمصارف في القرن الواحد والعشرين يتأثرون بعددا من العوامل الهامة والتي قد تشكل مع بعضها قوى دافعة لنجاح عملية التغيير والتطوير التي يشهدها القطاع المصرفي في عددا من دول العالم، وهذه العوامل هي كما يلي:-

1. إدارة المخاطر.
2. تكنولوجيا المعلومات.
3. الشفافية.
4. العملاء.
5. كفاية رأس المال.

ولقد أشارت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات المعاصرة التي شهدتها البيئة المصرفية منذ عام (2000م). قد نتجت عنها تحديات كثيرة أمام المصارف في كل أنحاء العالم.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع خصخصة المصارف وبحثت فيه في العديد من الجوانب التي لها علاقة به، نجد أن هذه الدراسات ركزت على عدداً من المعايير لقياس كفاءة أداء المصارف بعد خصخصتها مثل المعيار المالي والمتمثل في زيادة الأرباح وكفاءة الأداء المالي من خلال استخدام أساليب التحليل المالي المختلفة لهذه المصارف، وكذلك معيار قياس اتجاهات العملاء ومدى رضائهم عن جودة الخدمات المصرفية المقدمة بعد الخصخصة، هذا بالإضافة

¹ - عبد العظيم، حمدي: الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الأربعاء الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، (أكاديمية السادات للعلوم الإدارية والمالية . القاهرة، مصر ، 2001م)،ص 10.

إلى الدراسات التي اهتمت بتحديد العوامل المؤثرة على نجاح تطبيق خصخصة المصارف، وتأثير هذه العوامل على كفاءة الأداء.

وتعتبر هذه الدراسة محاولة لاستكمال ما بدأتها الدراسات السابقة وذلك في أنها تستخدم معياراً آخر لقياس اثر تطبيق الخصخصة على كفاءة الأداء المصرفي، وهذا المعيار يتمثل في قياس اتجاهات العاملين في مصرف الصحارى حول تأثير تطبيق الخصخصة على كفاءة الأداء المصرفي.

الدراسة النظرية:-

مقدمة : Introduction

في السنوات الأخيرة أزداد الاهتمام بموضوع تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في كلا من الدول المتقدمة والدول النامية؛ وتحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة يقصد به انتقال ملكية المؤسسات الخدمية والإنتاجية من الدولة إلى القطاع الخاص.

وتهدف سياسة التحول للقطاع الخاص إلى اعتماد الاقتصاد على المبادرات الفردية التي يتمتع بها القطاع الخاص بشكل واسع وأساسي ويعد هذا أحد صور التحرير الاقتصادي والذي يعني إطلاق آليات السوق وإفساح المجال لمبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة في الاقتصاد الوطني، وهناك دوافع عديدة وراء اتجاه الدول للتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ومن أهم هذه الدوافع مايلي:-

1. الضغوط المتنامية على الموازنات العامة للدول.
 2. أثبتت التجارب أن إدارة القطاع الخاص والمنافسة في السوق تحققان قدرا من الكفاءة الاقتصادية والإدارية والرفاهية الاجتماعية يفوق ما تحققه السيطرة الكبيرة للدولة على المؤسسات وملكيته لها.
- ومن هذا المنطلق فلقد نمت التحول للقطاع الخاص ليطغى على كافة القطاعات والأنشطة والمجالات الاقتصادية ومنها القطاع المالي والذي يمثل الجهاز المصرفي أحد أهم مكوناته الرئيسية خاصة في الدول النامية.
- وحول دور القطاع المصرفي في دعم سياسات الإصلاح الاقتصادي فان مؤيدو هذا التوجه يرون بأن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفي مقدمتها برامج التحول للقطاع الخاص يجب أن يبدأ بتحويل القطاع المالي وتحريره من قيود إدارة الدولة له على أن يشمل ذلك القطاع المصرفي. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن هناك علاقة وثيقة بين تحسين الأداء والكفاءة الإدارية في القطاع المصرفي والملكية الخاصة.

أولاً. مفهوم الخصخصة:-

لقد حاول الكثيرون إيجاد تعريف موحد لمفهوم الخصخصة لكنه لا يوجد إلى حد الآن مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يختلف مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكننا يمكن أن نوضح الخصخصة في المفاهيم التالية¹:

• المفهوم الأول:

يرى أن الخصخصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي والمالي، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع وذلك بالحد من احتكار الدولة.

• المفهوم الثاني:

ويرى هذا المفهوم أن الخصخصة علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز.

• المفهوم الثالث:

وينظر هذا المفهوم إلى شكل الملكية، بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أن خصخصة مشروع ما هو أن يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص.

الاتجاه الثاني: يميل هذا الاتجاه إلى الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع، أي بمعنى أن الخصخصة هي عملية يتم بمقتضاها بيع كل أو جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص، وهذا الاتجاه هو الأكثر قبولاً من الاتجاه الأول.

مما سبق يتضح أن خصخصة المصارف ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي وذلك من أجل زيادة كفاءة أداء هذه المصارف وتحسين مستوى الإنتاجية، والتخلص من الديون المتعثرة وتقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة وذات جودة عالية.

ثانياً. دوافع خصخصة المصارف العامة:-

هناك اتجاه في اغلب دول العالم إلى تحرير أسواقها وخصخصة مشروعاتها الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي، وهذا الاتجاه إنما هو انعكاساً لـ رغبة هذه الدول إلى مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح الأداء في مصارفها العامة، وهو ما يتضح في عدد من النقاط التالية²:

¹ - ديوب، محمد معن: المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (المجلد 28)، العدد الثاني (جامعة تشرين . اللاذقية . سورية، 2006)، ص2.

² - عبد العال حماد، طارق: اندماج وخصخصة البنوك (الدار الجامعية- الأسكندرية- مصر، 2003)، ص223
- مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (296) - السنة الأولى - العدد الثاني - سبتمبر 2013 م -

أ - التحديات والمتغيرات المالية التي تواجه العمل المصرفي وأهمها:

1. تغير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والتوريق وخدمات التأمين.
2. تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للمصارف وخاصة في شراء الفواتير بالجملة وتحصيل ديون العميل والحماية من مخاطر الائتمان وإصدار السندات والأسهم في أسواق المال مما أدى إلى تناقص نسبة الاقتراض من المصارف إلى جملة ما تحصل عليه الشركات من تمويل في معظم دول العالم حيث تراجعت هذه النسبة على سبيل المثال في فرنسا من 25% عام 1983م إلى 16% عام 1993م.
3. تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم بالمصارف إلى أدوات استثمار في سوق المال بشكل مباشر، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للمصارف أو الشركات.
4. التوسع في الخدمات الالكترونية عن طريق التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والحسابات الآلية، ومن أمثلة ذلك تنفيذ العملية المصرفية باستخدام التليفون ببصمة الصوت أو عبر شبكة الانترنت.
5. انتشار ظاهرة التكتل والاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية لتكوين كيانات مصرفية عملاقة، ومثال على ذلك اندماج مصرفي سيتي بنك الأمريكي مع سالمون سميث الفرنسي، ليكونا معا أكبر مصرف في العالم يخدم تجمعا يصل إلى بليون نسمة.

ب - إيجابيات خصخصة المصارف:

الوصول إلى المصارف الشاملة وتعميق المشاركة في الثورة المصرفية المصاحبة لثورة الاتصالات وجذب التكنولوجيا المصرفية المتقدمة، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة والارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاق الجغرافي والنوعي للخدمات والأنشطة مع تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة، وإيجاد فرص أفضل للاستثمار وتقليل معدلات المخاطر وتنمية سوق رأس المال.

ج- الخصخصة تعد أحد البدائل الضرورية: تعتبر الخصخصة أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير

وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، حيث أن البدائل الأخرى مثل الدمج والتحالفات الإستراتيجية قد تواجه عقبات عديدة أهمها التباين الكبير في الهياكل المالية والتوظيفات الاستثمارية للمصارف فضلا عن مشاكلها الروتينية والبيروقراطية في القطاع العام. ولذا لا يمكن إتباعها إلا في الحالات التي تسمح بذلك. وبالنسبة للعلاقة بين الخصخصة والاندماج أو الدمج في القطاع المصرفي وأيهما يأتي أولا وقبل الآخر فإن الدراسات أثبتت أنه يجب أن تأتي الخصخصة أولاً،

وذلك لكي تقوم بالعديد من الإصلاحات والتغيرات الهيكلية والتصحيحية في القطاع المصرفي. مكونة بذلك الأساس الصحيح والسليم الذي يمكن عليه بناء وتكوين عمليات اندماج أو دمج ناجحة بين مؤسسات القطاع المصرفي بشكل يؤدي إلي تحقيق أهداف المصرف بكفاءة وفعالية.

ثالثاً. الصعوبات التي تواجه خصخصة المصارف:

تواجه مرحلة تحويل ملكية المصارف العامة إلى الملكية الخاصة بعض الصعوبات والمشكلات، وتظهر هذه الصعوبات عند عملية تطبيق الخصخصة؛ وفيما يلي توضيح لأهم هذه الصعوبات وهي:

1. وجود أسواق هزيلة لرؤوس الأموال، وعدد قليل من المشتريين المحتملين.
2. يعتبر الأجنب مشتريين غير مرغوب فيهم، وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، وقد يكون هناك تردد كبير في تنفيذ برامج نقل الملكية العامة إلي الملكية الخاصة، أو بيع الاستثمارات خوفاً من أن يشتري الأصول المملوكة للدولة أشخاص غير مرغوب فيهم.
3. عندما تنتقل ملكية المصرف العام إلى القطاع الخاص فإنه قد يواجه تكوين قانوني صعب حيال النشاط الخاص، وقوانين عمل ذات قيود شديدة، ودولة تحدد الأجور ومستويات الأسعار وهذا الهيكل الاقتصادي يخلق عديد من المشكلات.
4. الخوف من فقد الوظائف: من معوقات الخصخصة التأكيد بشدة في المناقشات التي تدور حول هذا الموضوع عن مسألة خفض أعداد العاملين والخوف من فقدان الوظائف. ورغم أنه من المفروض أن تعقد ندوات ومؤتمرات ومناقشات علنية وعلمية حول فوائد استخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل عن طريق عملية الخصخصة حيث تقل الضغوط على الميزانية ويتم إعادة توزيع العاملين بصورة أفضل يتحقق معها ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية، والاتجاه إلى إدارة أكثر نشاط وفاعلية في العمل المصرفي.
5. الحاجة إلى مزيد من الانفتاح في المفاوضات: يوجد مخاطر كبرى في التعامل وراء الأبواب المغلقة، فقد يكون القائمين على مناقشة موضوع بيع الاستثمار العام (أو نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة) ممثلين أيضاً للمشتريين، وقد يكون لهم مصالح مع آخرين في شراء المشروع المطروح للبيع مما يشكل خطورة على الصالح العام.
6. قلة توافر المعلومات والبيانات: عند اتخاذ قرار بخصخصة مصرف أو أي مؤسسة عامة أخرى فإنه يجب أن تكون هناك دراسات علمية واضحة ومبنية على بيانات ومعلومات صحيحة توضح وضع المصارف العامة التي يراد خصصتها لأنه وفي أغلب الحالات لا تتوفر البيانات

والمعلومات اللازمة لإجراء دراسات علمية تساعد في نجاح عملية خصخصة المصارف أو غيرها من المؤسسات العامة.

رابعاً. كفاءة الأداء المصرفي ودور الخصخصة في رفعها:

تساهم الخصخصة في حل كثير من المشاكل والصعوبات التي كانت تواجهها المصارف العامة في السابق، وذلك بدورها الهام في ترشيد الإدارة وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية، والخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما الهدف منها هو تحسين الإنتاجية وتطوير أساليب العمل المصرفي والرفع من مستوى كفاءة وأداء الموارد البشرية في هذا القطاع الهام والذي تركز عليه كل الدول في تطور ونمو اقتصادياتها، ولذلك يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من خصخصة المصارف العامة في الآتي¹:

1. **رفع الكفاءة** : بينت التجارب في جميع دول العالم أن القطاع الخاص يكون في الغالب أكثر كفاءة في استثمار رأس المال والموارد المتاحة وإدارة وحدات الأعمال بهدف الربح، ذلك لأن المالك لرأس المال يبذل قصارى جهده لتحديد المعوقات للنشاط المنتج وبالتالي فتحويل ملكية المصارف العامة إلى القطاع الخاص والإدارة بمنطق السوق سوف تؤدي إلى تقليل التأثيرات السياسية والخارجية عموماً على قرارات الإدارة مع الأخذ بالأهداف القومية أو الاجتماعية من النشاط ولكن ليست على حساب الإنتاج والكفاءة والربحية والنمو.
2. رفع مستويات جودة الخدمات المصرفية مع تقليل التكلفة مما يعطى المنتج (الخدمة) ميزة تنافسية في الأسواق سواء المحلية أو العالمية مما يساهم في تطور هذه الخدمات مع نموها المستمر وبما يكفل لها التجدد والإحلال المستمر للألية واستيعاب العمالة وتقليل المعوقات وأثرها.
3. رفع القدرة والكفاءة الإدارية للعاملين بالمصرف الذي تم خصصته، وذلك من أجل اختيار الأفضل من بين هؤلاء العاملين دون الالتزام بتعيينات أو ترقيات أو ما إلى ذلك من المعوقات الإدارية السابقة.
4. إتاحة الفرصة لنظم حوافز فاعلة ومؤثرة سواء على المستوى الإداري أو مستوى العمال والموظفين بما يكفل ارتفاع مستوى الأداء.
5. خلق سوق للمديرين الأكفاء الذين يستجيبون للحوافز الفعالة وينقلون من موقع إلى آخر حسب الحاجة لكفاءتهم وإلى المواقع التي تتحدى هذه الكفاءات والقدرات.

¹ صلاح عباس: الخصخصة" المصطلح و التطبيق" (مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية . مصر، 2006م) ، ص91.

6. زيادة فاعلية الرقابة على إدارة المصارف دون تدخل مباشر في القرارات أو في السياسات والخطط فللإدارة كامل الحرية في اتخاذ القرارات؛ ولكن الرقابة المالية أو غيرها هو ما يمارسه المالك وأصحاب رؤوس الأموال وليس الموظفون المعينون.
7. إخضاع المصارف إلى قوانين ومعايير سوق المال الخاص في تمويلها مما يدفعها إلى مزيد من الضبط المالي والحرص على تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء والمحاولة المستمرة لرفع كفاءة أداء الإدارة والعاملين داخل المصرف.
8. ارتباط العاملين بالمصرف وإدارته يدفعهم للعمل بأكثر كفاءة وفاعلية، والحرص على استمرار المصرف في مجال العمل المصرفي، ذلك نظراً □ لأن استمرارية المصرف أصبحت تخضع لسوق حرة تضبط من خلالها جميع المصارف وتقيم أدائها وتسمح للعمل فقط للمصارف الناجحة فيها. لهذا يحرص العمال على استمرارهم في العمل لان العمل هنا ليس مكفولاً □ ومضموماً □ بدعم الدولة.
9. الاعتماد على الكفاءة في التعيين والترقي والحوافز ونظم الأجور ومعدلاتها، ولا مجال للوساطة أو ما إلى ذلك من عوامل أرهقت القطاع العام.

عرض وتحليل البيانات:-

1. أسلوب وأداة البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الميداني الذي جمع بين الوصف والتحليل للبيانات التي تم جمعها ميدانياً، من العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة، والمتمثلة في الموظفين العاملين بفروع مصرف الصحارى في المنطقة الغربية لمدينة طرابلس، حيث تم أخذ عينة عشوائية لهؤلاء العاملين من مختلف المستويات الإدارية سواءً من الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية، حيث بلغ حجم هذه العينة 60 مفردة.

ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان أعدت خصيصاً لذلك، حيث تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء أو محاور حيث تناول المحور الأول الخصائص الديموغرافية للعينة، أما المحور الثاني فقد تناول دراسة العلاقة بين تطبيق نظام الخصخصة وبين تحسن مستوى كفاءة أداء المصرف بعد الخصخصة، بينما تناول المحور الثالث تحسن مستوى كفاءة أداء المصرف بعد الخصخصة وبين بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة، وقد تم قياس مجموعة البنود الخاصة بكل محور باستخدام مقياس (ليكرت) المتدرج والمكون من خمس درجات هي: (1) موافق تماماً، (2) موافق، (3) محايد، (4) غير موافق، (5) غير موافق على الإطلاق، وبعد ذلك تم توزيع (60) استمارة استبيان، على 60 موظف يمثلون

مفردات عينة الدراسة، حيث استرجعت 48 استمارة استبيان أي ما نسبته 80% من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة. وبعد فرز الاستمارات المرجعة وجد أن هناك عدد 40 استمارة استبيان صالحة للتحليل والتي خضعت فعلاً للتحليل أي ما نسبته 25% من المجتمع الكلي للدراسة والجدول التالي رقم (1) يوضح ذلك.

العاملين بفروع المصرف	عدد استمارات الاستبيان الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
	60	48	12	40

ولتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان تم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً ببرنامج (spss)، ولقد اشتمل التحليل الإحصائي على تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بيانات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، هذا بالإضافة إلى استخدام اختبار (T) والذي استخدم لاختبار الدلالة الإحصائية في إثبات الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة، وكما سبق وذكر فإن عملية تحليل البيانات على جانبيين أساسيين وهما التحليل الوصفي والتحليل الكمي أو الاستنتاجي.

2. صدق أداة الدراسة وثباتها:

لاختبار صدق وثبات أداة البحث فقد تم عرض استمارة الاستبانة على بعض المختصين أو المحكمين في هذا المجال من أجل أخذ ملاحظاتهم حول استمارة الاستبانة ولقد أبدوا موافقتهم عليها مع إعطاء بعض الملاحظات العلمية والخاصة بتعديل وصياغة بعض الفقرات الواردة باستمارة الاستبانة وذلك بما يساهم ويخدم مشكلة الدراسة وفرضياتها ويحقق أهدافها.

وللتعرف على درجة وضوح وفهم البنود الواردة في استمارة الاستبانة من وجهة نظر المبحوثين فقد تم أخذ عينة من المبحوثين بلغت (25) مفردة لهذا الغرض. حيث تم استخراج معامل (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي والذي وجد أنه يساوي (97.7%) وبالنسبة لهذه النسبة فهي نسبة ثبات عالية.

حيث كانت متغيرات الدراسة كما هي موضحة في الجدول التالي رقم (2):

ر. م	المتغير	Cronbach's Alpha
1-	اتجاهات العاملين نحو أهمية تطبيق نظام الخصخصة.	97.9%
2-	اتجاهات العاملين نحو عوامل نجاح الخصخصة.	97.5%
3-	المتوسط	97.7%

3. التحليل الوصفي للبيانات:

لقد تناول هذا التحليل تقديم وصفاً لأهم الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة وذلك من خلال بيان هذه العناصر وعدد تكراراتها والنسب المئوية لها. ولقد كان من أهم الخصائص الديموغرافية التي تناولها هذا التحليل وهي (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة). بالإضافة للخصائص الديموغرافية فلقد تناول هذا التحليل تقديم تحليل وصفي للعلاقة بين الخصخصة وتحسن مستوى كفاءة الأداء المصرفي، كما قدم كذلك تحليلاً وصفاً للعلاقة بين تحسن مستوى الأداء المصرفي وبين بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة وذلك كما هو موضح بالجدول التالية.

جدول رقم (3): يبين التوزيعات التكرارية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة.

ر.م	المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
-1	الجنس	ذكر	29	72.5%
		أنثى	11	27.5%
2	العمر	من 20-29	7	17.5%
		من 30-39	13	32.5%
		من 40-49	14	35%
		50 فما فوق	6	15%
-3	المؤهل العلمي	ثانوية أو دون ذلك	2	5%
		دبلوم متوسط	12	30%
		دبلوم عالي	16	40%
		جامعة وما فوق	10	25%
-4	الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	15%
		من 5 إلى أقل 10 سنوات	18	45%
		من 10 إلى أقل من 15 سنة	9	22.5%
		من 15 سنة فأكثر	7	17.5%

تمثل العوامل الديموغرافية أهمية كبيرة في أي دراسة، ولهذا كان من الضروري استعراض أهم هذه العوامل وذلك لإبراز أهم مكونات عينة هذه الدراسة وفيما يلي نستعرض النقاط التالية التي توضح الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة:

1. بالنسبة لمتغير الجنس فإن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من حجم العينة أي ما نسبته 72.5% وقد كان عددهم 29 موظفاً، أما البقية الباقية من عينة الدراسة فقد كانوا من الإناث.
 2. كانت السنوات العمرية لأفراد العينة مختلفة حيث نلاحظ من جدول توزيع للفئات العمرية أن الأكثرية بين هؤلاء العاملين كانت من الذين تتراوح أعمارهم بين 40-49 بنسبة 35%، وتليهم بعد ذلك بنسبة 32.5% بينما تتوزع البقية الباقية على الفئات العمرية الأخرى.
 3. توضح النتائج التي تعكس المؤهلات العلمية لمفردات العينة أن هذه المؤهلات كان أغلبها محصوراً ما بين مرحلة التعليم المتوسط والعالي والجامعي، حيث كانت هذه المؤهلات العلمية متقاربة مع بعضها البعض من حيث عدد التكرارات حيث بلغت نسبة هذه المؤهلات كما هو موضح من الجدول رقم (3) أعلاه على التوالي 30%، 40%، 25%، ويُعزى ارتفاع نسبة أفراد العينة من حملة الدبلوم المتوسط إلى اعتماد المصارف التجارية في ليبيا بشكل عام ومصرف الصحارى بشكل خاص على خريجي المعاهد التجارية التي كانت منتشرة وبشكل كبير في الجماهيرية، قبل زيادة أعداد الجامعات وانتشارها في كل أنحاء ليبيا.
 4. لقد تفاوتت سنوات الخبرة بين مفردات عينة الدراسة حيث بلغت نسبة الخبرة من 5 إلى 10 سنوات 45% وهذا مما يدل على أن هؤلاء العاملين إذا ما استمروا في العمل المصرفي فسوف يلاحظون العديد من التغيرات التي تحدثها التخصصية على كفاءة الأداء بالمصرف خلال السنوات القادمة، وهذا يرجع إلى أنه ما زال هناك سنوات طويلة أمام هؤلاء للاستمرار في مجال العمل المصرفي. وتصل نسبة العاملين الذين تتراوح فترة خبرتهم بين (11-15 سنة) إلى 22.5% وتليها نسبة 17.5% للعاملين الذين تزيد خبرتهم عن 15 سنة، وقد تساعد خبرة هؤلاء العاملين أكثر من غيرهم في تقييم العلاقة بين تطبيق التخصصية وبين كفاءة أداء المصرف بعد التخصصية، وهذا يرجع إلى أن هؤلاء العاملين لهم القدرة أكثر من غيرهم على تقييم كفاءة أداء المصرف قبل وبعد التخصصية وذلك بحكم خبرتهم الطويلة في مجال العمل المصرفي.
- التحليل الوصفي للفرضية الأولى للدراسة:
- فيما يلي جدول رقم (4) يوضح نتائج التحليل الوصفي للفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي وبين تطبيق التخصصية.

ر.م	معايير قياس كفاءة أداء المصرف بعد تطبيق الخصخصة	البيان	التكرار	النسبة المئوية
1	تحسين مستوى الخدمات المصرفية كمعيار ويشمل مايلي:			
أ	سرعة إنجاز الأعمال المكتبية داخل المصرف في الوقت المحدد.	موافق بشدة	2	5%
		موافق	30	75%
		محايد	3	7.5%
		غير موافق	3	7.5%
		غير موافق بشدة	2	5%
ب	تخفيض وقت انتظار العملاء، وسرعة إنجاز معاملاتهم.	موافق بشدة	11	27.5%
		موافق	21	52.5%
		محايد	3	7.5%
		غير موافق	5	12.5%
		غير موافق بشدة	-	-
ج	تقديم خدمات ذات جودة عالية	موافق بشدة	12	30%
		موافق	22	55%
		محايد	-	-
		غير موافق	6	15%
		غير موافق بشدة	-	-
د	إضافة عدداً من الخدمات المصرفية الحديثة لم تكن مقدمة قبل الخصخصة.	موافق بشدة	16	40%
		موافق	19	47.5%
		محايد	2	5%
		غير موافق	2	5%
		غير موافق بشدة	1	2.5%
و	التوسع في الخدمات الدولية.	موافق بشدة	10	25%
		موافق	23	57.5%
		محايد	5	12.5%
		غير موافق	-	-
		غير موافق بشدة	2	5%

ر.م	معايير قياس كفاءة أداء المصرف بعد تطبيق الخصخصة	البيان	التكرار	النسبة المئوية
2	معايير تحسن مستوى الإنتاجية ويشمل ما يلي:			
أ	القدرة على خدمة المجموعات المتزايدة من العملاء والمعاملات.	موافق بشدة	17	42.5%
		موافق	21	52.5%
		محايد	2	5%
		غير موافق	-	-
		غير موافق بشدة	-	-
ب	تخفيض التكلفة بالنسبة لكل معاملة.	موافق بشدة	-	-
		موافق	9	22.5%
		محايد	6	15%
		غير موافق	25	62.5%
		غير موافق بشدة	-	-
ج	الحد من حجم المستندات وتدققها.	موافق بشدة	12	30%
		موافق	26	65%
		محايد	2	5%
		غير موافق	-	-
		غير موافق بشدة	-	-
د	تخفيض عمليات تسجيل المعاملات	موافق بشدة	23	57.5%
		موافق	9	22.5%
		محايد	4	10%
		غير موافق	4	10%
		غير موافق بشدة	-	-
هـ	الدقة في تسجيل البيانات.	موافق بشدة	7	17.5%
		موافق	30	75%
		محايد	-	-
		غير موافق	2	5%
		غير موافق بشدة	1	2.5%

ر.م	معايير قياس كفاءة أداء المصرف بعد تطبيق الخصخصة	البيان	التكرار	النسبة المئوية
و	تخفيض في التكاليف العامة مثل الأفراد والبريد والنماذج وغير ذلك.	موافق بشدة	1	2.5%
		موافق	27	67.5%
		محايد	9	22.5%
		غير موافق	3	7.5%
		غير موافق بشدة	-	-
3	المناخ التنظيمي كمعيار ويشمل الآتي:			
أ	وضوح الإجراءات والقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.	موافق بشدة	6	15%
		موافق	21	52.5%
		محايد	-	-
		غير موافق	8	20%
		غير موافق بشدة	5	12.5%
ب	الحد من الأعمال الروتينية وطرق العمل البيروقراطية.	موافق بشدة	8	20%
		موافق	22	55%
		محايد	-	-
		غير موافق	10	25%
		غير موافق بشدة	-	-
ج	إدخال معدات وتجهيزات حديثة ومتطورة في مجال العمل المصرفي.	موافق بشدة	27	67.5%
		موافق	11	27.5%
		محايد	1	2.5%
		غير موافق	1	2.5%
		غير موافق بشدة	-	-
د	الحصول على التقارير الإحصائية والمحاسبية بطريقة أكثر سهولة.	موافق بشدة	-	-
		موافق	26	65%
		محايد	9	22.5%
		غير موافق	4	10%
		غير موافق بشدة	1	2.5%

ر.م	معايير قياس كفاءة أداء المصرف بعد تطبيق الخصخصة	البيان	التكرار	النسبة المئوية
هـ	تخفيض ظاهرة ازدحام العملاء أمام شبكات التعامل بالمصرف.	موافق بشدة	3	7.5%
		موافق	29	72.5%
		محايد	4	10%
		غير موافق	1	2.5%
		غير موافق بشدة	3	7.5%
4	قياس أداء وظيفة الرقابة كمعيار وتشمل ما يلي:			
أ	سهولة التعرف على حركة النشاط بشكل يومي.	موافق بشدة	18	45%
		موافق	20	50%
		محايد	2	5%
		غير موافق	-	-
		غير موافق بشدة	-	-
ب	توفر التقارير الدورية لكل مستوى إداري.	موافق بشدة	24	60%
		موافق	11	27.5%
		محايد	3	7.5%
		غير موافق	1	2.5%
		غير موافق بشدة	1	2.5%
ج	صحة توجيه القيود المحاسبية.	موافق بشدة	16	40%
		موافق	18	45%
		محايد	1	2.5%
		غير موافق	2	5%
		غير موافق بشدة	3	7.5%
د	التعرف على كفاءة أداء القوى العاملة بالمصرف.	موافق بشدة	9	22.5%
		موافق	23	57.5%
		محايد	1	2.5%
		غير موافق	5	12.5%
		غير موافق بشدة	2	5%

ر.م	معايير قياس كفاءة أداء المصرف بعد تطبيق الخصخصة	البيان	التكرار	النسبة المئوية
5	معايير الموارد البشرية ويشمل ما يلي:			
أ	زيادة اهتمام إدارة المصرف بترشيد استخدام العاملين.	موافق بشدة	8	20%
		موافق	30	75%
		محايد	2	5%
		غير موافق	-	-
		غير موافق بشدة	-	-
ب	إعطاء أهمية كبرى لتدريب وتطوير أداء العاملين.	موافق بشدة	15	37.5%
		موافق	20	50%
		محايد	-	-
		غير موافق	3	7.5%
		غير موافق بشدة	2	5%
ج	تحسن نظام الحوافز ومكافأة الأداء الجيد للعاملين.	موافق بشدة	7	17.5%
		موافق	28	70%
		محايد	-	-
		غير موافق	2	5%
		غير موافق بشدة	3	7.5%
د	العدالة في المعاملة بين العاملين على أساس مبدأ الكفاءة وقدرة الإنجاز.	موافق بشدة	13	32.5%
		موافق	17	42.5%
		محايد	2	5%
		غير موافق	6	15%
		غير موافق بشدة	2	5%
هـ	زيادة قدرة الإدارة في التعامل مع التنظيمات غير الرسمية.	موافق بشدة	9	22.5%
		موافق	17	42.5%
		محايد	2	5%
		غير موافق	7	17.5%
		غير موافق بشدة	5	12.5%

لدراسة علاقة تطبيق الخصخصة مع كفاءة أداء المصرف بعد الخصخصة تم وضع عدة معايير لقياس هذه العلاقة بين الخصخصة وكفاءة الأداء، ولقد كانت نتائج التحليل الوصفي لكل معيار من هذه المعايير بالترتيب كما يلي:

أولاً: تحسن مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء:

لقياس مستوى تحسن الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بعد تطبيق الخصخصة فقد تم وضع عدة عبارات تتعلق بهذا الموضوع وتشكل مع بعضها مقياساً لهذا المعيار، ولقد كانت نتائج التحليل الوصفي لهذه العبارات كالتالي:

1. تبين أن نسبة العاملين الذين يؤكدون على أنه هناك ازدياد في تحسن سرعة إنجاز الأعمال المكتبية داخل المصرف وفي الوقت المحدد قد بلغت 80% من إجمالي عدد العاملين المبحوثين، وهذا مما يشير إلى أن هناك تأثير كبير للخصخصة على تحسين سير الأعمال المكتبية بالمصرف وخاصة فيما يتعلق بعنصر الوقت.
2. أظهرت نتائج إجابات أفراد العينة أن للخصخصة تأثير إيجابي وكبير على مستوى الكفاءة بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بعنصر الوقت والمتمثل في انخفاض الفترة الزمنية التي كان يقضيها لإنجاز معاملاتهم. حيث أكدت نسبة 80% من أفراد العينة على أن وقت الانتظار الذي كان يقضيه العملاء في إنجاز معاملاتهم قد انخفض عن السابق بعد خصخصة المصرف، وهذا مما ينعكس بشكل عام إيجابياً على كفاءة الأداء لهذا لمصرف الذي تمت خصصته.
3. أبدت نسبة 85% من أفراد العينة أنه هناك تحسن كبير في مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء بعد الخصخصة، وهذا التحسن يتمثل في المواصفات الجيدة التي تتوفر في نوع الخدمة المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه، وبطبيعة الحال فإن هذا التحسن سوف ينعكس إيجابياً وبشكل عام على مستوى الكفاءة الكلية لأداء المصرف.
4. يعتبر تطور نظم المعلومات عامل مساعد على إنجاز المعاملات بالمصرف وهذا من شأنه أن يساعد في تقديم أفضل الخدمات لعملاء المصرف، ولقد أبدت نسبة 83.5% موافقتها على أن الخصخصة تساعد في تطور نظم المعلومات واستمرارية تحديثها، وهذا من شأنه أن يساهم في رفع مستوى الكفاءة لأداء المصرف.
5. أكدت نسبة 87.5% من أفراد العينة أن الخصخصة ساهمت وستساهم مستقبلاً في تقديم تشكيلة من الخدمات المصرفية الجديدة التي لم تكن مقدمة في السابق، وهذا بدوره يعتبر مؤشراً على ارتفاع كفاءة أداء المصرف بعد الخصخصة وخاصة فيما يتعلق بتقديم خدمات مصرفية جديدة

ومبتكرة بما يلبي حاجة السوق المصرفي ويُعزز من قدرة المصرف على المنافسة والاستمرارية والتطور.

6. يعتبر دخول المصرف في مجال الخدمات المصرفية الدولية نقطة تحول كبيرة في خروج المصرف من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي، والتحول من مصرف محدود الخدمات إلى مصرف شامل يقدم العديد من الخدمات وفي عدد كبير من دول العالم، وعند استقصاء آراء عينة الدراسة حول دور الخصخصة في عملية دخول المصرف في مجال الخدمات الدولية، فقد أبدت نسبة 82.5% موافقتها على أن المصرف بعد الخصخصة سوف يتحسن أدائه وتكون له القدرة مستقبلاً على دخول مجال الخدمات المصرفية الدولية وخاصة في وجود الشريك الاستراتيجي والمتمثل في مصرف BNP الفرنسي.

ثانياً: تحسن مستوى الإنتاجية:

يعتبر قياس تحسن مستوى الإنتاجية بعد تطبيق الخصخصة من أحد أهم المقاييس التي يمكن بها قياس علاقة التأثير بين الخصخصة وبين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي، ولهذا الغرض فقد تم تحديد مجموعة معايير لقياس مستوى إنتاجية المصرف بعد تطبيق الخصخصة، وفيما يلي نتائج التحليل الوصفي لهذه المعايير:

1 - بينت نسبة 95% من أفراد العينة موافقتها على أن تطبيق الخصخصة سيساعد على ارتفاع قدرة المصرف على خدمة المجموعات المتزايدة من العملاء والمعاملات، وهذا يرجع إلى أن تطبيق الخصخصة سيؤدي إلى تطوير وتحسن مستوى كفاءة الأداء لدى إدارة المصرف والذي بدوره سيؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء.

2 - أكدت نسبة 22.5% موافقتها على أن قدرة المصرف في تخفيض التكلفة بالنسبة لكل معاملة مصرفية سوف تكون أكبر بعد خصخصة المصرف، بينما أكدت نسبة 62.5% عدم موافقتها على هذه النقطة ورأت أن الخصخصة لا تساهم في قدرة إدارة المصرف على تخفيض التكاليف المادية للمعاملات المصرفية.

3 - أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 95% من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن كفاءة إدارة المصرف في التقليل من حجم المستندات وحركتها ستكون أكبر بعد الخصخصة.

4 - تعتبر سرعة إنجاز وتسجيل المعاملات مقياس جيد يمكننا بواسطته قياس مستوى كفاءة الأداء للمصرف الذي تمت خصخصته، وفي هذه الدراسة وجد أن نسبة 89% من مفردات العينة أبدوا موافقتهم على أنه هناك علاقة بين الخصخصة وانخفاض عدد مرات تسجيل المعاملات المصرفية، بينما أبدت نسبة 10% فقط على عدم موافقتها على هذه النقطة.

- 5 - تبين من نتائج التحليل الوصفي أن نسبة 92.5% من أفراد العينة أكدوا موافقتهم على أنه ستكون هناك أكثر دقة ووضوح في تسجيل البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمل المصرفي، وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة كفاءة وفعالية العمل المصرفي.
- 6 - أبدت نسبة 70% من حجم العينة موافقتهم على أن خصخصة المصرف سوف تساعد على أن يكون هناك ترشيد أكبر لإدارة المصرف في تخفيض التكاليف العامة مثل التكاليف المتعلقة بالأفراد والبريد والنماذج وغير ذلك.

ثالثاً: المناخ التنظيمي:

يحتاج نجاح أي منظمة إلى مجموعة من العوامل المساعدة على ذلك، والمناخ التنظيمي يعتبر أحد أهم هذه العناصر وذلك نظراً لأهميته في توفير الظروف الجيدة والمناسبة لقيام العاملين بأداء الأعمال المكلفين بها بكل كفاءة وفعالية، والمناخ التنظيمي داخل المصرف يعتبر أحد المقاييس الهامة التي نقيس كفاءة أداء المصرف بعد الخصخصة. وفيما يلي مجموعة من العوامل التي تشكل مع بعضها المناخ التنظيمي داخل المصرف، وهذه العوامل هي:

- 1 - يعتبر وضوح الإجراءات والقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها أحد العوامل المكونة للمناخ التنظيمي، ومن خلال إجابات أفراد العينة على استمارة الاستبيان بينت النتائج أن نسبة 67.5% أكدت على أن الإجراءات والقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها ستكون أكثر وضوحاً ودقة بعد الخصخصة، وذلك يرجع إلى سعي الإدارة إلى تنظيم عملها والابتعاد عن العشوائية من أجل السعي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة بأكبر مستوى من الكفاءة والفاعلية.
- 2 - تمثل البيروقراطية وكثرة الروتين الإداري من سمات القطاع العام، وهذا من شأنه أن يتعارض مع العصر الحالي الذي يتميز بالسرعة، والذي يعتبر عامل الوقت مورداً أساسياً وعنصراً مهماً في مجال المال والأعمال، وعلى هذا الأساس فإن نسبة 75% من العاملين الذين تم إجراء الدراسة عليهم يرون أن تطبيق الخصخصة ساعد على تقليل الوقت الضائع والاتجاه إلى أسلوب العمل اللامركزي، بينما ترى نسبة 25% من أفراد عينة الدراسة عكس ذلك.
- 3 - هناك إجماع كبير من جميع العاملين على أن الخصخصة تساهم وبشكل كبير في متابعة كل ما هو حديث في مجال تقنيات العمل المصرفي سواء كانت هذه التقنيات أجهزة ومعدات أو أساليب وطرق عمل في مجال الأعمال المصرفية حيث وصلت هذه النسبة المؤيدة لهذه الفقرة إلى 95% من إجمالي عينة الدراسة.
- 4 - أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن نسبة 65% من أفراد العينة أكدوا على أن طبيعة سير العمل داخل المصرف بعد الخصخصة تحسنت وأصبحت أكثر سهولة، ويتمثل هذا التحسن في العديد

من العوامل، وخاصة في طريقة الحصول على التقارير والميزانيات وغيرها فإن هؤلاء العاملين يرون بأن الخصخصة قد ساعدت وسهلت في الحصول على هذه التقارير سواء الإحصائية أو المحاسبية، وهذا من شأنه أن يساهم في ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي.

5 - لاحظ العاملين بالمصرف أنه هناك انخفاض في الازدحام أمام شباك التعامل بالمصرف من قبل العملاء بعدما تم خصخصة المصرف حيث أبدت نسبة 80% من أفراد عينة الدراسة موافقتها على انخفاض ظاهرة انتظار العملاء أمام شباك الانتظار، وهذا مما يدل على وجود علاقة تأثير بين الخصخصة وارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي.

رابعاً: معيار وظيفة الرقابة:

تمثل وظيفة الرقابة أحد أهم الوظائف الإدارية التي تعتمد عليها العملية الإدارية وهي مكمل لل دور الذي تقوم به الوظائف الإدارية الأخرى مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق، وتتمثل أهمية وظيفة الرقابة في الكشف عن الأخطاء والانحرافات التي قد تنتج خلال القيام بالعملية الإنتاجية وفي جميع مراحلها، ولقياس علاقة الخصخصة وتأثيرها على كفاءة أداء المصرف بعد الخصخصة، ولهذا الغرض تم وضع عدة مقاييس فرعية لقياس وظيفة الرقابة بعد الخصخصة، وهي كما يلي:

1 - أكدت نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة وقدرها 95% أن عملية التعرف على حركة النشاط بشكل يومي داخل المصرف أصبحت أكثر سهولة من ذي قبل، حيث يؤكد هؤلاء على أن طريقة العمل مداخل المصرف أصبحت أكثر وضوحاً وسهولة.

2 - أظهرت النتائج المتعلقة بسهولة الحصول على التقارير من مختلف المستويات الإدارية أن نسبة 87.5% يؤكدون بأن عملية الحصول على التقارير بالنسبة لكل مستوى إداري بعد تطبيق الخصخصة أصبحت أكثر سهولة هذا إذا ما قورنت بطريقة الحصول على هذه التقارير قبل خصخصة المصرف.

3 - تعتبر التقارير المحاسبية والميزانيات العمومية وسيلة أو أداة مساعدة للمراقبين والذين يعملون في وظيفة الرقابة ولهذا فإنه يجب أن تتوفر شروط الوضوح والدقة والشمولية لكي تساعد في نجاح عملية الرقابة، وتظهر نتائج الدراسة أن نسبة 85% من حجم العينة يؤكدون على أنه بعد الخصخصة أصبحت بيانات القيود المحاسبية صحيحة وأكثر دقة، بينما رأت نسبة 12.5% عكس ذلك.

4 - بينت نتائج الدراسة أن 80% من أفراد عينة الدراسة أن عملية تقييم العاملين على أساس كفاءة الأداء أصبحت أكثر سهولة والطرق التي تستخدم لعملية التقييم هذه أصبحت أكثر سهولة

ووضوح، وهذا قد يرجع إلى الترشيح الجيد من قبل إدارة المصرف في استخدام الموارد البشرية وإعادة توزيعهم كلاً حسب تخصصه وكفاءته.

خامساً: معيار الموارد البشرية:

- 1 - أكدت نسبة 95% أن إدارة المصرف زاد اهتمامها أكثر من قبل بالعاملين داخل المصرف، وخاصة فيما يتعلق بإعادة توزيع هؤلاء العاملين كلاً حسب التخصص والكفاءة والخبرة.
- 2 - أبدى عدد كبير من العاملين بالمصرف والتي بلغت ما نسبته 87.5% موافقتهم على أنه هناك ازدياد في اهتمام إدارة المصرف بالتدريب والتطوير بعد خصخصة المصرف ودخول إدارة جديدة والاستفادة من خبراتهم والمتمثلة في الشريك الفرنسي الجديد وهو مصرف BNP.
- 3 - بعد خصخصة المصرف يؤكد العاملين أنه هناك اهتمام من قبل إدارة المصرف بنظام الحوافز ومكافأة الأداء الجيد، حيث تمثلت هذه الحوافز على سبيل المثال في رفع قيمة المرتبات التي يتقاضاها العاملين بشكل أكبر من قيمة المرتبات التي كان يتقاضاه هؤلاء العاملين قبل خصخصة المصرف، وقد بلغت نسبة هؤلاء العاملين 87.5%.
- 4 - يمثل تطبيق العدالة بين العاملين على أساس مبدأ الكفاءة في الإنجاز أحد العوامل التي قد تحفز العاملين وتشجعهم في القيام بأعمالهم على أكمل وجه، وهذا طبعاً من شأنه أن يساعد في نجاح تطبيق الخصخصة من جهة وتحسين مستوى كفاءة أداء المصرف من جهة أخرى، وهذا طبعاً ما أكدته نسبة العاملين والتي بلغت 75%، بينما رأت نسبة 20% عكس ذلك، وكانت النسبة المحايدة حول هذه الفقرة 5%.
- 5 - تُعرّف التنظيمات غير الرسمية بأنها مجموع العلاقات الشخصية التي تنشأ بين العاملين في المنظمة، والإدارة الجيدة هي التي تستطيع كيفية الاستفادة من هذا النوع من التنظيمات. ولقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن نسبة 65% من حجم عينة الدراسة أبدت موافقتها على أن إدارة المصرف أصبحت قادرة بعد الخصخصة على التعامل أكثر مع التنظيمات غير الرسمية، بينما ترى نسبة 30% عكس ذلك، وكانت النسبة المحايدة 5% فقط.

التحليل الوصفي للفرضية الثانية:

لدراسة العلاقة بين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي وبين بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة فإنه قد تم تصنيف الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة إلى ثلاثة أنواع من الصعوبات، والجدول رقم (5) يوضح نتائج التحليل الوصفي لهذه الصعوبات:

ر.م	العقبات التي تواجه الخصخصة	البيان	التكرار	النسبة المئوية
1	العقبات الاقتصادية وتشمل ما يلي:			
أ	سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي	موافق بشدة	28	70%
		موافق	6	15%
		محايد	2	5%
		غير موافق	3	7.5%
		غير موافق بشدة	1	2.5%
ب	عدم استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة تلك التي تتعلق بأعمال قوى السوق المنافسة.	موافق بشدة	30	75%
		موافق	5	12.5%
		محايد	4	10%
		غير موافق	1	2.5%
		غير موافق بشدة	-	-
ج	قصور واختلال السياسات المالية والائتمانية التي تؤثر مباشرة على ربحية المصرف.	موافق بشدة	34	85%
		موافق	3	7.5%
		محايد	2	5%
		غير موافق	1	2.5%
		غير موافق بشدة	-	-

النسبة المئوية	التكرار	البيان	العقبات التي تواجه الخصخصة	ر.م
%45	18	موافق بشدة	مشكلة تمويل بيع المؤسسات العامة وخاصة في الدول النامية حيث المدخرات محدودة و سوق الأوراق المالية ضعيف.	د
%27.5	11	موافق		
%7.5	3	محايد		
%20	8	غير موافق		
-	-	غير موافق بشدة		
%37.5	15	موافق بشدة	ضعف التمويل اللازم لإتمام عملية التحول للقطاع الخاص.	هـ
%30	12	موافق		
%7.5	3	محايد		
%25	10	غير موافق		
-	-	غير موافق بشدة		
العقبات الفنية وتشمل ما يلي:				2
%32.5	13	موافق بشدة	صعوبة تقييم وتسعير المصارف العامة والمرشحة للتحول للقطاع الخاص.	أ
%37.5	15	موافق		
%5	2	محايد		
%12.5	5	غير موافق		
%12.5	5	غير موافق بشدة		
%20	8	موافق بشدة	مشكلة الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها والتي قد تشكل أحد معوقات تحول المصارف من القطاع العام إلى القطاع الخاص.	ب
%65	26	موافق		
%10	4	محايد		
%5	2	غير موافق		
-	-	غير موافق بشدة		

النسبة المئوية	التكرار	البيان	العقبات التي تواجه الخخصة	ر.م
العقبات الإرادية وتشمل ما يلي:				
3				
12.5%	5	موافق بشدة	الروتين الإداري والبيروقراطية التي يتسم بها أداء الأعمال.	أ
55%	22	موافق		
5%	2	محايد		
27.5%	11	غير موافق		
-	-	غير موافق بشدة		
75%	30	موافق بشدة	قلة خبرة الإداريين الحاليين في التعامل مع أساليب وتقنيات العمل الحديث في مجال الخدمات المصرفية.	ب
15%	6	موافق		
2.5%	1	محايد		
7.5%	3	غير موافق		
-	-	غير موافق بشدة		
40%	16	موافق بشدة	معارضة بعض الإداريين والموظفين لفكرة الخخصة	ج
27.5%	11	موافق		
7.5%	3	محايد		
15%	6	غير موافق		
10%	4	غير موافق بشدة		
25%	10	موافق بشدة	القوانين المعمول بها حالياً في الدولة لا تساعد على نجاح الخخصة.	د
37.5%	15	موافق		
-	-	محايد		
7.5%	3	غير موافق		
30%	12	غير موافق بشدة		

من خلال ملاحظة النتائج الواردة في الجدول السابق نستنتج ما يلي: أولاً: الصعوبات الاقتصادية:

تمثل الظروف الاقتصادية الجيدة أحد أهم العوامل الأساسية في نجاح أي مشروع، ولهذا السبب فإن نجاح تطبيق الخصخصة من أجل تحقيق مستوى جيد من كفاءة الأداء يتطلب توفر مناخ اقتصادي مناسب تتوفر فيه كل الظروف المساعدة لنجاح الخصخصة والاستفادة منها، وفي هذه الدراسة تم حصر مجموعة من العوامل التي تشكل مع بعضها عدداً من أهم الصعوبات الاقتصادية الحالية التي قد تحول دون تحقيق مستوى جيد في كفاءة أداء المصرف، وفيما يلي نتائج إجابات أفراد العينة حول أهم هذه الصعوبات:

- 1 - أكدت نسبة 85% من عينة الدراسة أن سيطرة الدولة على العديد من أوجه النشاط الاقتصادي يمثل عقبة أساسية أمام نجاح تطبيق الخصخصة وبالتالي تحقيق مستوى جيد من الكفاءة في الأداء، ويرجع هذا طبعاً إلى احتكار الدولة للعديد من أوجه النشاط الاقتصادي الهامة والتي قد ترغب إدارة المصرف أن تعمل بها، بينما ترى نسبة 10% عكس ذلك.
- 2 - تمثل عملية الاستقرار والوضوح في السياسات الاقتصادية الكلية عامل مساعد ومهم جداً في نجاح برامج الخصخصة في أي دولة، ولهذا فإنه عندما لا يكون هناك استقرار ووضوح في هذه السياسات فإن هذا قد يشكل عقبة أمام تحقيق مستويات مرتفعة في كفاءة الأداء، وهذا طبعاً ما أكدته نسبة 85.5% من أفراد عينة الدراسة.
- 3 - هناك شبه إجماع من العاملين على أن هناك بعض القصور والاختلال في بعض السياسات المالية والائتمانية للمصرف وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على كفاءة الأداء بشكل عام، حيث بلغت نسبة هؤلاء العاملين 93.5%، وعند مقابلة عدداً من هؤلاء العاملين أبدوا رغبتهم في أن يقدم الشريك الجديد وهو مصرف BNP الفرنسي خبرته للمسؤولين في مصرف الصحارى من أجل تعديل هذه السياسات ووضعها على أساس علمي ومدروس وبما يساعد على تحقيق الأهداف المخطط لها .
- 4 - اتجهت العديد من المصارف التجارية في العالم إلى الخروج من النمط التقليدي في العمل المصرفي والاتجاه إلى نشاطات اقتصادية أخرى ومتنوعة مثل الاستثمار في أسواق الأوراق المالية والعديد من المشاريع الإنتاجية الأخرى. وتعتبر مشكلة تمويل بيع المؤسسات العامة مثل المصارف عائقاً كبيراً أمام الخروج من نمط البيروقراطية والديون المشكوك في تحصيلها، حيث أكدت على هذا النوع من الصعوبات نسبة 73.5%، بينما رأيت عكس ذلك نسبة 20% وأبدت نسبة 7.5% حيادها ولم تقدم أي إجابة على ذلك.

5 - أكدت نسبة 67.5% على أن التحول إلى القطاع الخاص يحتاج إلى تمويل جيد لكي تنجح برامج الخصخصة وتحقق الأهداف التي تسعى إليها والتي من أهمها الارتفاع بمستوى الأداء في مجال العمل المصرفي، بينما رأَت عكس ذلك نسبة 25%.

ثانياً: الصعوبات الفنية:

1 - أبدت نسبة 70% من أفراد العينة موافقتها على أن صعوبة تقييم وتسعير المؤسسات العامة والتي يعتبر الجهاز المصرفي أحدها تعتبر مشكلة أمام التحول إلى الخصخصة وخاصة تلك المؤسسات العامة المثقلة بالديون والتي تنخفض فيها معدلات الكفاءة في الأداء سواءً للعاملين أم للمصرف بشكل عام.

2 - تعاني الكثير من المؤسسات العامة من مشكلة الديون المدومة والمشكوك فيها، وتعتبر المصارف العامة إحدى المؤسسات التي تعاني من عملية تحصيل هذه الديون وهذا يمثل عقبة كبيرة نحو التحول إلى القطاع الخاص ودخول سوق فيه كثير من المنافسين، وقد أكد عدد من العاملين بلغت نسبتهم 85% على أهمية هذه النقطة باعتبارها قد تشكل عقبة أمام تحقيق مستوى جيد من الكفاءة في الأداء.

ثالثاً: الصعوبات الإدارية:

يحتاج تحسين مستوى كفاءة الأداء المصرفي إلى توفر عدة عوامل هامة والتي يعتبر المناخ التنظيمي أحدها، ويتمثل هذا المناخ التنظيمي في عدداً من المقومات الإدارية التي يحتاجها نجاح تطبيق نظام الخصخصة، وفيما يلي يمكن ذكر عدداً من الصعوبات الإدارية التي قد تواجه تطبيق الخصخصة وهي :

1 - يحتاج نجاح تطبيق نظام خصخصة المصارف إلى معالجة العديد من المشاكل الإدارية التي قد تكون موجودة في المصرف وهي قد تشكل بذلك عدداً من الصعوبات أمام نجاح تطبيق الخصخصة، ومن هذه الصعوبات الروتين الإداري المعقد والبيروقراطية والمتمثلة في أسلوب العمل المركزي؛ وحسب ما ورد من نتائج في إجابات أفراد عينة الدراسة أكدت نسبة 67.5% أن هذا النوع من الصعوبات لا يساعد على نجاح برنامج الخصخصة بشكل جيد، وبالتالي فإن هذه الصعوبات قد تحول دون تحقيق مستوى جيد من كفاءة الأداء المصرفي، ولا تساعد على

- تطوير هذا الأداء، بينما أبدت نسبة 27.5% عدم موافقتها على أن الروتين الإداري والبيروقراطية لا يشكلان صعوبة أمام تحسن مستوى كفاءة الأداء بعد تطبيق الخصخصة.
- 2- أكدت نسبة 90% من حجم عينة الدراسة أن الإداريين الحاليين بالمصرف لا يتمتعون بالخبرة الكافية التي تؤهلهم لتنفيذ برنامج الخصخصة بشكل جيد والارتفاع بمستوى أداء المصرف مستقبلاً، ولهذا يأمل هؤلاء العاملون كثيراً في الشريك الفرنسي وهو مصرف BNP من أن تساهم القيادات العليا في المصرف في الرفع من مهارات وقدرات بعض القيادات السابقة في مصرف الصحارى. ولقد أكد عدداً من هؤلاء العاملين على أن قلة خبرة الإداريين في المصرف في التعامل مع أساليب وتقنيات العمل الحديث في مجال الخدمات المصرفية لاتساعد على نجاح خصخصة المصرف بشكل جيد.
- 3- تشير الكثير من الدراسات التي اهتمت بموضوع الخصخصة بشكل عام أن هناك عدة صعوبات قد تواجه تطبيق الخصخصة ومن بين هذه الصعوبات معارضة بعض العاملين للخصخصة، حيث أبدت نسبة 67.5% من حجم العينة موافقتها على أن معارضة العاملين تمثل عقبة أساسية أمام نجاح برنامج الخصخصة وتحقيق تحسن في مستوى أداء المصرف بشكل عام، بينما رأت نسبة 25% من العينة عكس ذلك، هذا بالإضافة إلى أن نسبة 7.5% قد التزمت الحياد ولم تعطي أية إجابات.
- 4- هناك توجه عام في ليبيا إلى تحديث الاقتصاد وتطويره، ولنجاح هذه العملية فإن هذا يتطلب تحديث في القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة، حيث يرى عدد من أفراد العينة بلغت نسبتهم 83.5% أن بعض القوانين المعمول بها حالياً لا تساعد على نجاح برنامج الخصخصة وتحقيق مستوى مرتفع في كفاءة الأداء وهي في نفس الوقت قد تمثل بعض الصعوبات أمام تحسن كفاءة أداء المصرف بعد خصخصته.

الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه:

"لا توجد علاقة بين تطبيق نظام الخصخصة وبين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي".

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار T وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير للخصخصة على كفاءة أداء المصرف الذي تمت خصصته، والجدول رقم (6) يبين نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية التالية:

رقم	معايير قياس كفاءة أداء المصرف بعد تطبيق الخصخصة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	القرار
1-	تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.	2.0458	1.03568	- 5.827	0.000	توجد علاقة بين تطبيق نظام الخصخصة وبين ارتفاع كفاءة الأداء المصرفي.
2-	تحسين مستوى الإنتاجية	2.1417	0.63217	- 8.587	0.000	
3-	تحسين المناخ التنظيمي	2.2250	0.8889	- 5.514	0.000	
4-	وظيفة الرقابة	1.8375	0.88171	- 8.339	0.000	
5-	مستوى أداء الموارد البشرية	2.1300	0.94847	- 5.801	0.000	
6	مجموع متوسطات جميع المعايير الخمسة (A1)	2.0865	0.84174	- 6.863	0.000	

لمعرفة تأثير تطبيق الخصخصة على كفاءة أداء المصرف قيد الدراسة تم استخدام اختبار "T" وذلك لاختبار معنوية الفروق بين متوسطات العلاقة بين تطبيق نظام الخصخصة وبين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي وبين المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة وهو (3)، وبعد إجراء هذا الاختبار فقد اتضح أن قيمة "T" المحسوبة كانت أقل من قيمة "T" الجدولية، عند مستوى معنوية (0,05)، وأن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، وحيث تفسر هذه النتيجة أنه هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية، وهذا يؤكد على رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل والذي يؤكد فيه على وجود علاقة بين تطبيق نظام الخصخصة وبين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء المصرفي، أي بمعنى آخر أنه هناك تأثير للخصخصة على مستوى كفاءة أداء المصرف بعد الخصخصة.

II. اختبار الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه:

"لا توجد علاقة بين ارتفاع كفاءة الأداء المصرفي وبين بعض الصعوبات التي قد تواجه تطبيق الخصخصة"، واختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار والارتباط، وفيما يلي جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار الانحدار.

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	معامل التحديد R^2	قيمة F	متوسط الدلالة F
الانحدار	1	37.129	37.125	0.946	671.130	0.000
الخطأ	38	2.102	0.05			
المجموع	39	39.231				

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق رقم (7) وجد أنه لا توجد فروق معنوية بين ارتفاع كفاءة الأداء المصرفي وبين بعض الصعوبات التي قد تواجه تطبيق الخصخصة، وتظهر النتيجة عند مقارنة قيمة "F" المحسوبة والتي بلغت 671.130 بقيمة "F" الجدولية، فنجد أنها قيمة غير معنوية عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات حرية (38.1)، وأن مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد للدراسة والمساوي 0.05 وعلى هذا الأساس نستنتج بأنه توجد علاقة بين ارتفاع كفاءة الأداء المصرفي وبين بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة، ولهذا فإن القرار هنا هو رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

2- نتائج اختبار معامل الارتباط بين ارتفاع مستوى كفاءة أداء المصرف وبين الخصخصة:

لتحليل العلاقة بين هذين المتغيرين و اختبار الفرضية الثانية للدراسة فقد جرى تحليل البيانات المتعلقة بمعايير قياس كفاءة الأداء المصرفي وذلك باستخدام معامل ارتباط سبيرمان، والجدول التالي رقم (8) يوضح نتائج هذا الاختبار.

المتغيرات	المتغيرات	الصعوبات التي تواجه تطبيق الخصخصة
ارتفاع كفاءة الأداء المصرفي	قيمة معامل الارتباط R	0.973
	المعنوية Sig	0.000
	مستوى الدلالة	ذو دلالة عند مستوى 0.05
	حجم العينة N	40

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط بين ارتفاع مستوى كفاءة الأداء بالمصرف والصعوبات التي تواجه الخصخصة بلغت 0.973، وهذا الارتباط القوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05. وبناءً على هذه النتيجة يمكن الحكم برفض فرضية العدم وقبول بالفرضية البديلة والتي

تدل على وجود علاقة ارتباط معنوية بين ارتفاع مستوى كفاءة أداء المصرف وبين بعض الصعوبات التي قد تواجه تطبيق الخصخصة.

النتائج والتوصيات:-

أولاً: النتائج:-

بعد الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1 - تبين أن هناك تأثير إيجابي للخصخصة على أداء المصرف، ويتمثل هذا التأثير فيما يلي:

أ - هناك تحسن ملحوظ في مستوى الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.

ب - وجد أن هناك تحسن في مستوى الإنتاجية.

ج - كان للخصخصة تأثير إيجابي على المناخ التنظيمي داخل المصرف.

د - تبين أن أداء وظيفة الرقابة أصبحت أكثر فاعلية وتنظيماً من السابق.

هـ - بعد خصخصة المصرف أعطت إدارة المصرف أهمية كبيرة للموارد البشرية، وزادت من

قدرتها في ترشيد استخدام الأفراد كلا حسب تخصصه وكفاءته.

2 - اتضح أن هناك تأثير سلبي للصعوبات التي تواجهها الخصخصة على ارتفاع مستوى كفاءة أداء

المصرف. ولقد وجد أن أهم هذه الصعوبات هي الآتية:

أ - عدم استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة تلك التي تتعلق بأعمال قوى

السوق المنافسة.

ب - قصور واختلال السياسات المالية والنقدية والائتمانية التي تؤثر مباشرة على ربحية

المصرف.

ج - قلة خبرة الإداريين الحاليين في التعامل مع الأزمات المالية العالمية والتي قد يكون لها

أثر على أداء المصرف، هذا بالإضافة إلى انخفاض متابعتهم للتقنيات الحديثة في مجال

العمل المصرفي.

ثانياً: التوصيات:-

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

1 - ضرورة الاهتمام المستمر والمتابعة الدورية لوظيفة الرقابة الإدارية للمصارف بشكل عام

وللمصارف المعروضة للخصخصة بشكل خاص، وذلك لمواجهة أوجه القصور والخلل الذي قد

ينشأ أثناء أداء العمليات المصرفية المختلفة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

أ - إتباع الأسس العلمية في عملية الاختيار والتعيين للعاملين الذين يقومون بوظيفة الرقابة

الإدارية وذلك وفقاً لمعيار الكفاءة والنزاهة في الأداء.

ب - وضع أسس علمية لشروط الائتمان تتفق وإمكانيات المصرف وتشريعاته من جهة ومع إمكانيات العملاء من جهة أخرى.

ج- الاهتمام بتدريب المراقبين الماليين والقانونيين والإداريين بشكل دوري ومستمر وإطلاعهم على كل ما هو حديث ومتطور في تقنيات العمل المصرفي سواء معدات أو آلات أو أساليب عمل إدارية.

2 -على الإدارة العامة للمصرف متابعة العمل في فروعها المختلفة وذلك لتقييم تجربة الخصخصة وأثرها على كفاءة أداء هذه الفروع واستخدام الأساليب العلمية لتقييم هذا الأداء من جهة وتحديد أهم الصعوبات التي قد تحد دون تحقيق مستوى جيد من كفاءة الأداء ومن هذه الأساليب ما يلي:

أ - استخدام المؤشرات المالية كمقياس لأداء المصرف قبل وبعد الخصخصة.

ب -القياس المستمر لاتجاهات العملاء حول الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف وتقييمها المستمر.

ج- إتباع الأسس العلمية الحديثة في تقييم أداء العاملين لمقارنة أدائهم قبل وبعد الخصخصة.

د- قياس اتجاهات العاملين في كل فروع المصرف لمعرفة آرائهم تجاه خصخصة المصرف سواءً الإيجابية أم السلبية.

3 -الالتزام بتطبيق كافة المعايير والمقاييس المعتمدة دولياً في مجال العمل المصرفي مثل معايير بازل II المعتمدة عالمياً في مجال المصارف.

4 -على إدارة المصرف القيام بتحديد ودراسة كافة الصعوبات التي تواجه عملية الخصخصة وذلك لأن هذه الصعوبات لها تأثير سلبي على كفاءة أداء المصرف.

المراجع:-

المراجع العربية:-

1. محمود، ماجدة: برنامج السياسة العامة للتحويل نحو القطاع الخاص في القطاع المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1998م.

2. حسن المريمي، سهام: دور برامج الإصلاح الاقتصادي في رفع كفاءة أداء المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (1980-2005م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (أكاديمية الدراسات العليا . طرابلس . ليبيا . 2006م.

3. إبراهيم محمد، هشام: سياسة إعادة الهيكلة بالبنوك العامة التجارية في مصر، "دراسة حالة بنك الإسكندرية" رسالة دكتوراه غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة، 2007م).

- 5- عبد العظيم، حمدي: الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الأربعاء الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، (أكاديمية السادات للعلوم الإدارية والمالية . القاهرة، مصر، 2001م).
- 6- عباس، صلاح: الخصخصة" المصطلح و التطبيق" (مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية . مصر، 2006م).
- 7- ديوب ،محمد معن: المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية . سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (المجلد 28)، العدد الثاني (جامعة تشرين . اللاذقية . سورية، 2006).
- 8- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون (بنك الإسكندرية . مصر، 2005م).
- 9- حماد، طلعت عبد العال: اندماج وخصخصة البنوك(الدار الجامعية-الإسكندرية-مصر، 2003).

المراجع الإنكليزية:-

1. Rudi Vander Venuet, The Effect of mergers Auad acquisition of the efficiency and profitability of Ec credit institutions", Journal of Banking and Finance, Vol. 20, No. 9, 1996.
2. Sinkey Jorg. "Commercial Bank Financial management in the Financial services industry", New York: Macmillan Publishing company, sixth edition,prentice,hll,2002.

أثر التدريب على أداء العاملين

دراسة تطبيقية على شركة البريقة لتسويق النفط

د. محمد عثمان الفيتوري - د. خميس محمد خميس

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على "اثر التدريب على أداء العاملين في شركة البريقة لتسويق النفط" كما هدفت إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة من البرامج التدريبية. أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 384 مفردة من العاملين و 63 مفردة من الرؤساء.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبعض أدوات التحليل الإحصائي، وذلك من خلال جمع وتبويب البيانات الإحصائية باستخدام برنامج الحاسب الآلي الإحصائي (SPSS). وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة بين التدريب وتحسين الأداء في العمل، وأن هناك فرقا في الأداء قبل التدريب وبعد التدريب، كما يؤدي التدريب إلى زيادة روح الانتماء للشركة وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها العاملين في شركة البريقة لتسويق النفط، وأن مستوى الاستفادة من دورات تعقد خارجيا يساوى نفس الاستفادة من دورات تعقد محليا. وأهم ما أوصت به الدراسة أن يتم صياغة أهداف واضحة للتدريب مرتبطة بتحسين أداء العاملين في الشركة وتنمية قدراتهم والاستفادة من هذه المهارات والقدرات، ضرورة وجود تدريب لجميع المستويات الإدارية في الشركة فمعظم العاملين في الشركة تقريبا يحتاجون للتدريب في وقت من الأوقات، فالموظف الجديد يحتاج إليه لإتقان الوظيفة الجديدة والقديم لزيادة مهاراته وقدراته في العمل، الرجوع إلى مدرء الإدارات ورؤساء الأقسام ومشرفيها ومشاركتهم في تصميم وإعداد البرامج التدريبية حتى تؤدي هذه البرامج الغرض منها بناء على المعايير والمقاييس الموضوعية لقياس الأداء، حتى يسهل تقويم فاعليه التدريب ومعرفة آثاره على الشركة.

Abstract:

**The Impact of Training On Employee's Performance
An Applied Study On Elbaragia Company for Oil Marketing**

This research aimed to identify the impact of training on employee's performance at Elbaragia Company for Oil Marketing as well as to know the most important impediments that preclude benefiting from training programs. The research has conducted on a random sample consist of 384 units of employees and 63 units of leaders.

The research has used the analytical descriptive approach, and some statistical analysis tools. That is throughout collecting and classifying statistical data by using the statistical program (SPSS). Research findings indicate that is a relationship between training performance in work and there is a difference in performance before and after training, in addition to that training leads to increase the spirit if allegiance to the Company and improve the quality of services that employees provide at Elbaragia Company for Oil Marketing. Research findings have also proved that the level of benefit obtained from training conducted abroad is equal to that benefit obtained from local training. The most important recommendations is to establish clear objectives for training related to improving employees performance in the company and developing their abilities, as well as to make benefit from such skills and abilities. The research also recommends the necessity of training for the overall administrative levels at the company; however, most of employees at the company are in need of training in a time or another. The new employee needs training to perfect his new job; at the same time the old employee needs training to increase his skills and abilities in work. The research also recommends that mangers of administrative managements and heads and supervisors of sections should be participated in designing and preparing training programs, in order to achieve the sought objectives beyond these programs, based on objective standards of performance measurement. This is to facilitate evaluation of training effectiveness and to know its impact on the company.

مقدمة :

إن العلاقة بين التدريب وتنمية الموارد البشرية تعد من القضايا التي حظيت باهتمام بالغ من كتاب التنمية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وارتبط تحليل هذه العلاقة استناداً إلى الأدوات التحليلية للفكر الإنساني بكثير من المتغيرات المتصلة بعائد الاستثمار البشري ومعدلات التنمية المحققة والعدالة التوزيعية لثمار تلك التنمية، كما ارتبطت بالعائد الفكري المتمثل في توفير القدرة على تطوير الإدارة وقواعد البحث والتطوير ونحوها. ومن هنا يتبوأ الاستثمار في تأهيل العنصر البشري مكانة متميزة بين أوجه الاستثمار المختلفة نظراً لأهمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية والتقدم، حيث أصبحت هذه الموارد من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم استناداً إلى مستوى هذا التأهيل وكفاءته لإدارة ودفع عناصر الانتاج والخدمات الأخرى (الطعاني، 2002 : 129).

ويأتي التدريب ومن خلال ارتباطه مع الواقع العملي وسيلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف، ومن ثم يتزايد الاقبال على الاستثمار فيه يوماً بعد يوم خصوصاً مع التغيرات التقنية المتلاحقة التي تتسارع خطاها في العالم وتحاول تطبيقها المنشآت لتحافظ على وضعها في الأسواق، ووجود أهداف وطنية ومتطلبات اجتماعية تستدعي الاستثمار في التدريب لمساعدة الموارد البشرية على الالتحاق بسوق العمل، مما يتطلب إعطاء التدريب أولوية في مجالات الاستثمار القائمة والمستقبلية سواء على مستوى الدولة أو مستوى القطاع الخاص على أن يحدد هذا الاستثمار بأساليب منهجية علمية وتطبيقية تضمن تحقيق المردودات الاقتصادية والاجتماعية للتدريب وتتجنب من الهدر في الإنفاق على برامجه، مع التقييم المستمر للاستثمار في التدريب وقياس ما يتحقق منه من عائد من أجل علاج نقاط الضعف التي قد تقابله وتعزيز نقاط القوة التي تعزز فاعليته.

مشكلة الدراسة:

يطرح الباحثان في ضوء مشكلة البحث مجموعة من التساؤلات تبلور لنا مضمون البحث

وأهدافه، حيث سيتم الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة مثل:

- 1- ما هو أثر التدريب على أداء العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط؟
- 2- هل يحقق التدريب أهدافه في شركة البريقة لتسويق النفط ؟
- 3- هل يتابع المديرون أداء موظفيهم بعد عودتهم من التدريب ومباشرة أعمالهم ؟
- 4- هل يسمح للموظفين المتدربين بتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب ؟
- 5- ما هي أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة من البرامج التدريبية بشركة البريقة لتسويق النفط ؟

أهداف الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة و ما أسفرت عنه الدراسات السابقة من نتائج فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
- 1- قياس أثر اختلاف البرامج التدريبية على مستوى أداء الموارد البشرية بشركة البريقة لتسويق النفط.
 - 2- قياس مدى اختلاف تأثير التدريب على أداء الموارد البشرية بشركة البريقة لتسويق النفط باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمتدربين مثل: السن، الجنس، المؤهل الدراسي، وعدد سنوات الخبرة
 - 3- معرفة ما إذا كانت الإدارات العامة تسمح لموظفيها بتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب.
 - 4- التعرف على الدور الذي يمارسه المديرون لإنجاح التدريب وزيادة قدرته على تحقيق أهدافه.
 - 5- معرفة مدى قيام المديرين بمتابعة أداء موظفيهم قبل التدريب وبعد عودتهم للعمل.
 - 6- التعرف على نوعية التحسينات التي تطرأ على أداء وسلوكيات العاملين بعد التدريب.
 - 7- تقديم مجموعة من التوصيات التي تضمن التوظيف الفعال لموارد وإمكانيات التدريب بشركة البريقة لتسويق النفط في تطوير وتنمية الموارد البشرية بها، وذلك في ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المبررات التالية:

يؤدي التدريب دوراً رئيسياً وفعالاً في تنمية الموارد البشرية وتطوير أداءها، كما أنه يكلف المنظمة قدراً كبيراً من الوقت والجهد والمال، فإذا لم يُقابل ذلك القدر من التكلفة مردوداً يتناسب وحجم التطلعات المرتبطة بها يكون هناك إهدار للموارد يُضاف إلى تدني الإنتاجية بالرغم من محاولة الإدارة رفعها من خلال برامج التدريب، لذا تتبثق أهمية هذه الدراسة من محاولتها البحث عن مواطن الضعف والقصور في عملية تدريب العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط، حتى يحقق التدريب أهدافه في رفع كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية داخل المؤسسة.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من التحديد السابق لمشكلة البحث، وعلي طريق حل هذه المشكلة، تقوم هذه الدراسة على الفروض التالية:

- 1- لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لعناصر البرنامج التدريبي.
- 2- لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لكفاءة البرنامج التدريبي.

3- لا يختلف تأثير نوعية البرامج التدريبية المقدمة على مستويات أداء العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط .

4- لا يختلف تأثير التدريب على مستويات أداء العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط اختلافاً معنوياً باختلاف، الجنس والمؤهل الدراسي والعمر وعدد سنوات الخبرة.

5- لا توجد علاقة معنوية بين إتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب وقدرة التدريب على تحقيق أهدافه.

6- لا يؤثر النمط المتبع في تقييم أثر التدريب تأثيراً معنوياً على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل.

الدراسات السابقة

من أهم الدراسات والبحوث السابقة التي تم الاطلاع عليها ما يلي:

دراسة مسعودة علي محمد (2004)، استهدفت الدراسة التعرف على مدى تطبيق القطاعات الصناعية في ليبيا العملية المناسبة عند تخطيط وتنفيذ وتقييم التدريب. و توصلت الدراسة إلى أن برامج التدريب في الشركة الليبية للحديد والصلب متكررة سنوياً كما أن الاحتياجات التدريبية لا تستند على مؤشرات الأداء ومؤشرات الإنتاج ومؤشرات التكلفة كما دلت النتائج إلي أن التدريب في هذه الشركة لم يستطع مواجهة تدني الإنتاجية كما ولكن استطاع مواجهة تدني جودة الإنتاج .

دراسة صالح فايع آل بشر (2003)، استهدفت الدراسة التعريف علي مدي اهتمام الشركة محل الدراسة بعناصر الدورات التدريبية من حيث أهداف الدورات والأساليب المستخدمة فيها. وتوصلت الدراسة إلي أن هناك اهتماماً جيداً من قبل إدارة الشركة بعناصر الدورات التدريبية كما أن هناك توافق بين أهداف الدورات وحاجات العمل الميداني بالإضافة إلي أن هناك اهتمام بالأعداد العلمي للدورة وملائمة الدورة ومواضيعها لطبيعة عمل الموظف والاهتمام بملائمة أماكن وقاعات انعقاد الدورات والاهتمام أيضاً باختيار مدربين علي درجة عالية من الكفاءة.

دراسة عدنان عبد الرحمن العلمي وأحمد عبد الله العوض (2004)، استهدفت الدراسة تقييم وضعية التدريب والتطوير الحالية ومدى كفاءتها. وتوصلت الدراسة على أن العوامل الإستراتيجية والتنظيمية المرتبطة بإستراتيجية تنمية الموارد البشرية وسياسات التدريب والتنمية وأيضاً أبعاد الخطط لها أثرها الإيجابي علي فاعلية التدريب والتطوير وعلي تصنيف المنظمة وفق أنشطتها التدريبية والتطويرية.

دراسة أحمد عبد الله ومصطفى محمود أبو بكر (1995)، تستهدف الدراسة رصد وتحديد أهم المتغيرات المحلية والعالمية وتأثيرها علي الأداء الحالي للشركات التابعة للشركة القابضة للغزل

والنسيج والملابس. و توصلت الدراسة إلى الافتقار إلى إستراتيجية واضحة للتدريب تأخذ في الاعتبار المتغيرات الحالية والمستقبلية وتأثيرها على أنشطة الشركات , عدم وضوح أهداف التدريب , القصور في الربط بين خطط التدريب وأهداف الشركات , عدم إعطاء الاهتمام إلا في بداية الاحتياجات التدريبية من جانب إدارات التدريب

دراسة سعيد شعبان حامد (1996)، استهدفت الدراسة التعرف على مدى فعالية التدريب على برامج رفع مستوى المهارة لمشغلي أجهزة الإنتاج بالشركات النفطية بجمهورية مصر، بالإضافة إلى إجراء عملية مقارنة بين شركات البحث بخصوص معدل العائد على الاستثمار الخاص بتدريب مشغلي أجهزة الإنتاج بها. و توصلت الدراسة إلى أن للتدريب أثر على مستوى المعارف والمعلومات كما أثر على مستوى السلوك والتصرفات بالنسبة للمتدربين. كما أن كمية وقيمة الإنتاج زادت بشكل ملحوظ من سنة إلى أخرى في كل من الشركات محل الدراسة بالإضافة إلى أن التدريب قد ساهم بشكل فعال في خفض حوادث وإصابات العمل وذلك عن طريقة توعية العامل بهذه الأخطاء وعدم الوقوع فيها مرة أخرى.

دراسة عامر الكبيسي (1995)، استهدفت الدراسة التعرف على تجربة معهد التنمية الإدارية في دولة قطر في مجال تقييم ومتابعة البرامج التدريبية من خلال استعراض واقع ممارسات التقييم والمتابعة والأساليب المستخدمة وإبراز المعوقات التي تواجه هذه العملية. وتوصلت الدراسة إلى صعوبة متابعة المتدربين بعد البرنامج التدريبي و عدم وجود تقييم علمي للأداء ولمهارات المتدربين قبل وبعد انتهاء البرنامج التدريبي، واستخدام نموذج تقييم موحد لكافة البرامج رغم اختلاف طبيعتها، بالإضافة إلى صعوبة قياس فاعلية البرامج التدريبية.

دراسة مريم محمد عيسى العياد (2002)، تمثلت أهداف الدراسة في تقييم فعالية برامج التدريب الإداري بالوزارات الاتحادية في دولة الإمارات والوقوف على العوامل المحددة لدرجة الاستفادة من هذه البرامج ومدى تأثير كل عامل من العوامل التالية على فعالية النشاط التدريبي وتدعيم دور التدريب من خلال بيان نواحي القوة والضعف وتدعيم نواحي القوة ومعالجة نواحي الضعف في النشاط التدريبي. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أدوار محددة لدى الأطراف المعنية بتقويم العملية التدريبية وقياس نتائجها، كما أن هناك قصور في نظام تقويم البرامج التدريبية المتبع يؤثر سلبا علي فعالية برامج التدريب الإداري

دراسة علي عادل العالم(2002)، تستهدف الدراسة معرفة مدى تأثير التدريب على مستوى أداء الموظفين، كما تستهدف قياس مدى وجود فروقات في تأثير التدريب علي مستوى أداء الموظفين باختلاف كل من(الجنس،المؤهل العلمي، الفئة العمرية). وتوصلت الدراسة إلى أن التدريب يؤثر علي

مستوى أداء الموظفين في البنوك التجارية الأردنية، كما توصلت الدراسة الي انه لا توجد هناك فروق في تأثير التدريب علي مستوى أداء الموظفين باختلاف كل من (الجنس، المؤهل العلمي، الفئة العمرية) **دراسة حنان محمد عبود (2007)**، تستهدف الدراسة معرفة مدى تأثير تطبيق برامج التدريب بالشركة محل البحث، علي السلامة المهنية ومعرفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تعود علي المنظمة، من خلال تدريب العاملين علي برامج السلامة المهنية، كما تهدف الدراسة الي معرفة مدى اهتمام الإدارات الصناعية بأهمية برامج التدريب في تقليل الحوادث. وتوصلت الدراسة إلي إن وسائل التدريب المستخدمة في البرنامج التدريبي ساهمت في استفادة المتدربين من البرامج التدريبية الخاصة بالأمن الصناعي، كما إن المعلومات والمهارات التي تلقاها المتدربين خلال فترة البرنامج التدريبي أدت الي التقليل من التعرض لإصابات العمل وتحسين أداء العمل.

دراسة هويدا صالح محمد(2006)، تستهدف الدراسة التعرف علي مدى أسهام التدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين في شركة سكر كنانة. وتوصلت الدراسة إلي عدم الاهتمام باشتراك الرؤساء والمشرفين في العملية التدريبية، عدم وجود تعاون كامل بين المسؤولين عن التدريب، عدم استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تقديم المادة التدريبية. الأمر الذي يؤثر علي كفاءة التدريب في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم عمليات التدريب والتنمية الإدارية.

دراسة مكاوي الخير الوقيع(2007)، استهدفت الدراسة التعرف علي مدى تأثير التدريب علي أداء العاملين ببنك السودان. و توصلت الدراسة الي إن البرنامج التدريبي يزيد من قدرة الموظف في أداء عمله ويزود المتدرب بأفكار ومعارف مفيدة ويزيد من قدرته في انجاز المهام الموكلة إليه، عدم وضوح المراجعة والتقييم للبرنامج التدريبي أثناء وبعد التنفيذ وكيفية رسم الاحتياجات التدريبية لدى عامة الموظفين، الفترة الزمنية للبرنامج التدريبي غير مناسبة.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التدريب:

يحظى موضوع التدريب باهتمام متزايد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فالكل يعمل على تحسين ورفع معدلاته لدرجة أنه أصبح مؤشراً للنقدم الاقتصادي، لما له من أثر على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ولاشك أن نمو الدخل ورفع المستوى المعيشي للأفراد إنما يعتمد أساسا على رفع كفاءة الأداء، لذا تتجه اغلب الدول في الفترة الحالية الى رفع مستوى الأداء وتنمية الوحدات الاقتصادية المختلفة، لأن رفع معدلات الأداء بهذه الوحدات سوف يؤدي الى إنتاجية عالية وبالتالي زيادة الدخل. و يرى(العادلي، 1970 : 197) أن نجاح أي هيئة أو مؤسسة في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها يتوقف إلى حد كبير على كفاءة ومهارة ومقدرة العاملين بها،

كما أن أداء العاملين لمهامهم على مستوى عال من الكفاءة والمقدرة يعتمد بالتالي على الخبرات التعليمية والعلمية التي أتاحت لهم قبل وأثناء مزاولتهم للعمل. وهناك عدة مفاهيم للتدريب كل منها تتناول العملية التعليمية من زاوية تختلف عن الأخرى، وسوف نستعرض بعض هذه المفاهيم المختلفة والتي تمثل آراء بعض الكتاب في هذا المجال، ومن أبسط تعريفات التدريب وأدقها تعريفاً (السلمي، 1985: 357) للتدريب على أنه الخبرات المنظمة التي تستخدم لتنمية أو تعديل المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يعتنقها الناس العاملين في المشروع. فهو عملية مبنية على تنظيم دقيق يتم خلالها نقل الخبرات والمعارف لزيادة مهارات العاملين ومعلوماتهم أو تعديل قناعاتهم وآرائهم وسلوكهم، وهذا كله يدور حول محور هام هو أن التدريب هدفه الرئيسي هو مساعدة المؤسسات النفطية في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، والجودة تتوقف إلى حد كبير على درجة كفاءة العاملين ومجهوداتهم المبذولة في إنتاجها. فالتدريب هو نشاط منظم ومخطط لإكساب أو تعديل أو تغيير المعارف والاتجاهات الخاصة بالمستهدفين للوصول إلى أفضل صور الأداء الانساني في ظل الأهداف المطلوبة.

وذكر (عمر وآخرون، 1973: 202) أن التدريب هو عملية تعليمية، يمكن عن طريقها تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والاتجاهات الجديدة، وتكوين عادات فكرية وعملية مناسبة لديهم، ليكونوا أكثر كفاءة ومقدرة في أداء أعمالهم الحالية، أو المنتظر قيامهم بها في المستقبل. ويشير (باشات، 1978: 11) إلى أن التدريب هو تجهيز الفرد للعمل المثمر والاحتفاظ به على مستوى الخدمة المطلوبة، فهو نوع من أنواع التوجيه صادر من إنسان وموجهة الى إنسان آخر.

يتضح من التعريفات السابقة أن الهدف من التدريب هو إكساب المتدرب فكاراً ومعلومة جديدة تضاف إلى ما لديه إضافة إلى ارتفاعه والانتقال به إلى مستوى معلوماتي وخبراتي أعلى مما هو عليه، وهذا في حد ذاته هدفاً مطلوباً ومرغوباً بل وتسعى إليه إدارات تنمية الموارد البشرية.

تقويم التدريب:

التدريب ما هو إلا استثمار طويل الأجل له عائد يتمثل في ارتفاع كفاية العاملين وتزويدهم بالجديد من المهارات والخبرات التي تعود على كفاية المنظمة وارتفاع إنتاجيتها كما أن هذا العائد يتمثل في ارتفاع سلوك العاملين والقياديين، الأمر الذي سينعكس على كفاءة العمل وانتظامه، ولا بد من إجراء عمليات لقياس هذا العائد للتأكد من أن الاستثمارات التي قدمتها المنظمة استثمارات مجزية، ومن ثم فإنه يجب القيام بعمليات تخطيط دقيقة للنشاطات التدريبية المبينة على الاحتياجات التدريبية الحقيقية لمختلف فئات العاملين، ومن مختلف الدرجات ثم وضع سياسة لمتابعة التدريب وتقويمه وتقويم المتدربين ومتابعة آرائهم لقياس التغيرات التي أحدثها التدريب فيهم، وذلك للتأكد من أن النشاطات

والبرامج التدريبية التي تنفذها المنظمة ذات فاعلية ومؤثرة وقادرة على إحداث التغييرات المطلوبة في المتدربين، تلك التغييرات التي تعتبر الهدف الرئيسي للتدريب (عبد المنعم، 1988: 119).

أهداف التقويم:

يشير واحد من تقارير الأمم المتحدة إلى أن الأغراض العلمية للتقويم تتمثل في اكتشاف مدى تحقيق البرامج التدريبية لأهدافها، وبالتالي معرفة أسباب النجاح أو الإخفاق في الوصول إلى تلك الأهداف (23: 1976، U.N). ويعتقد (Gardner, 1974: 106-11)، أن الأسباب التي تكمن خلف التقويم تتمثل في التأكد من أن التدريب يسير في الاتجاه الصحيح، ومن مدى إشباع البرنامج التدريبي للاحتياجات التدريبية القائمة، ومن مدى ملائمة المواد والأساليب التدريبية المستخدمة في البرنامج. ويرى (Stanley, 1987: 17) أن التقويم وسيلة لمعرفة ماذا فعل المدربون، وما هي السبل التي تجعل البرامج أكثر فعالية، ثم ما هي التعديلات التي يجب أن تتم على محتوى البرامج، وعلى المنهجية، وعلى أساليب ومعينات التعليم المستخدمة. ويلخص (Stanley, 1984: 17) الفوائد التي تحقق من التقويم في اثنتين، الأولى: أن التقويم يزود الإدارة بتغذية راجعة عن التدريب ومدى استجابته للأهداف المحددة، وعن أداء العاملين في إدارة التدريب، وعن الطرق المستخدمة في تحديد الاحتياجات التدريبية، واتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة. والأخرى: أن التقويم يساهم في ترشيد الموارد المستخدمة في التدريب ويجب عن السؤال المتعلق بمدى مناسبة البرامج التدريبية لمواجهة مشكلات المنظمة. ويعتقد (Kirkpatrick, 1978: 2) أن هدف التقويم يتمثل في تحديد المعلومات والمهارات والاتجاهات التي اكتسبها المتدربون، ومعرفة مدى تحقيق البرنامج لأهدافه التدريبية، مع ما يتيح ذلك من تقويم للجوانب التنظيمية فيه، وتحسين للبرامج المستقبلية والتخلص من غير الفعالة منها.

واضح مما تقدم، اتفاق معظم الآراء على أن للتقويم أهدافاً حالية حين يمدنا بتقدير لقيمة البرامج الحالية، وأخرى مستقبلية حين يرشدنا إلى كيفية تحسين البرامج المستقبلية وهو على الأقل ثلاثة أطراف هي: المتدربون، والجهة التي تقوم بعملية التدريب، والجهة الموفدة للمتدربين. وهو على هذا النحو يرشد العملية التدريبية بجميع مراحلها وبمختلف وسائلها لدى تحديد الاحتياجات التدريبية، أو لدى اختيار المدربين والمتدربين، أو لدى اختيار الأساليب والمعينات التدريبية، كما أنه يرشد عملية اتخاذ القرارات في المنظمات .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة في دراسة أثر التدريب على مستويات الأداء بشركة البريقة لتسويق النفط، بغرض التوصل إلى مجموعة من

النتائج التي يمكن تعميمها على باقى شركات المؤسسة الوطنية لنفط، و قد سلك الباحثان لإجراء هذه الدراسة الأسلوبين التاليين:

الدراسة المكتبية، واستهدفت هذه الدراسة التعرف علي الظاهرة موضوع البحث من الناحية النظرية، وأسبابها كما تناولتها المؤلفات والبحوث والدراسات السابقة و التقارير والرسائل العلمية بغرض إعداد الإطار النظري للدراسة.

الدراسة الميدانية، واستهدفت هذه الدراسة تحليل ودراسة أثر التدريب علي أداء العاملين باختبار عده من المؤشرات، وتحليل أسبابها والتي قد ترجع إلى القصور في تقييم ومتابعة العملية التدريبية بشركة البريقة لتسويق النفط. وقد اتبع لإجراء الدراسة الميدانية خطوات البحث العلمي في منهجية البحث علي النحو التالي:

مجتمع الدراسة، تكون مجتمع الدراسة من العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط، والبالغ عددهم (8147) عاملاً بالمؤسسة المبحوثة، أما مجتمع الرؤساء للأقسام المعنية بالدراسة فتألف من (80) مسئولاً. **عينة الدراسة**، تتأثر عملية تحديد حجم العينة بعدة اعتبارات، من أهمها حجم مجتمع الدراسة، ودرجة الدقة المطلوبة، حجم العينة المستعمل فى دراسات سابقة، وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المعادلة الإحصائية فى تحديد حجم عينة الدراسة، وذلك عن طريق الصيغة الرياضية التالية:

$$N = (z2. P. q) / d2$$

حيث إن $Z =$ الدرجة المعيارية عند معامل ثقة (95%)، اعتبرت هنا (1.96) .

$P =$ نسبة توافر الخاصية فى المجتمع ولصعوبة قياسها نفترض أنها تمثل (50%).

$q = (1-P)$ وهو (50%). $D =$ مقدار الخطأ المسموح به فى النتائج وهو (0.05).

$N =$ حجم العينة المطلوبة.

$$n = \frac{(1.96)^2 (0.5) (1 - 0.5)}{(0.05)^2} = 384.16 \approx 384$$

بتطبيق المعادلة السابقة بلغ حجم العينة 384 مفردة. حيث تم توزيع الاستبيان على هذا العدد، تم استرداد (348) منها بعد ملئها مكتملة بالإجابات، أما بالنسبة للرؤساء فقد قام الباحثان بتوزيع الاستبيان على عينة منهم بالاعتماد على جداول Krejci and Morgqn، حيث تم توزيع (66) استبياناً، استرد (63) استبياناً منها بعد ملئها مكتملة بالإجابات.

أسلوب جمع البيانات الأولية:

استخدم الباحثان استمارة استقصاء أعدت لهذا الغرض تضمنت مجموعة من الأسئلة تمثل محاور البحث. للتعرف على رأى المستقصى منه، وقد تم توزيع الاستمارات على مفردات عينتي البحث. واستخدم الباحثان المقياس الخماسي لليكرت بحيث يفسح للمبحوث الفرصة للتعبير عن رأيه بصورة أوسع وقد تم إعطاء درجة معينة لكل إجابة من الإجابات وبنسبة تأثير وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1) توزيع درجات الاستبيان وفق البدائل

الدرجة	1	2	3	4	5
البديل	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة

هذا واعتمد الباحثان على وسط فرضي مقداره (3)، والذي يمثل متوسط درجة بدائل الإجابات الخمسة لكل فقرة . كما هو موضح في الجدول السابق.

صدق أداة الدراسة:

لغرض التحقق من صدق الأداة، فقد اختار الباحثان الصدق (الظاهري) Face validity، حيث تم عرض فقرات الاستبانة على مجموعة من الخبراء، لإبداء ملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة، وبيان صلاحية كل فقرة أو عدم صلاحيتها أو حاجتها للتعديل، باعتبار أن هذه الطريقة من الطرق المناسبة لإيجاد الصدق الظاهري، بأن يقوم عدد محدد من الخبراء بتقدير مدى تمثيل الفقرات للصفة المراد قياسها، وقد تم إعادة صياغة بعض الفقرات حسب رأي المحكمين (الخبراء)، لتحقيق عنصر الوضوح فيها وبهذا أصبحت الاستبانة تتمتع بالصدق الظاهري.

ثبات أداة الدراسة:

قام الباحثان بقياس معدل الثبات من خلال عينة تجريبية عددها 30 مفردة وقد وجد أن معامل ثبات فقرات استبانة المتدربين هي (87%)، ومعامل ثبات فقرات استبانة رؤساء الأقسام (87%)، وكل منهما يعد معامل ثبات عال، مقارنة بثبات الدراسات السابقة، كما يظهر معامل الاتساق الداخلي، وهو معامل التجانس بين فقرات الاختبار، وباستعمال معادلة كرونباخ (ألفا) كان معامل الاتساق الداخلي استبانة المتدربين (84%)، ولفقرات استبانة رؤساء الأقسام (88%) وجميعها مقبولة لأغراض الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة.

أسلوب تحليل البيانات الأولية:

استخدم الباحثان عدة أساليب إحصائية منها التوزيع التكراري، والوسط الحسابي والانحراف المعياري والارتباط والانحدار من أجل تحديد وقياس فاعلية التدريب في شركة البريقة لتسويق النفط.

الجانب التطبيقي في الدراسة:

يستهدف هذا الجزء عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية من أجل تحديد مدى صحة فروض الدراسة.

اختبار مدى صحة الفروض

الفرضية الأولى: لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لعناصر البرنامج التدريبي .

1- قياس اتجاهات المتدربين حول تقييمهم لعناصر البرنامج التدريبي

جدول رقم (2)

المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات إجابات عينة المتدربين حول البرنامج التدريبي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	اختبار t	مستوى المعنوية
3.334	0.332	المتوسط الحسابي العام يساوي 3	المتوسط الحسابي العام لا يساوي 3	18.75**	0.0001

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

من الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المتدربين حول عناصر البرنامج التدريبي هو 3.334 بانحراف معياري بلغ 0.332 وهذا يدل على أن التجانس فيما بين هذه الفقرات كبير. وعند اختبار الفرق المعنوي للمتوسط العام عن القيمة (3) نجد إن هناك فرق معنوي قوي جدا لان مستوى المعنوية لهذا الاختبار كان 0.0001 وهذا يعني بشكل عام أن عناصر البرنامج التدريبي كانت مؤثرة كما تراها مفردات عينة المتدربين.

2- قياس اتجاهات الرؤساء حول تقييمهم لعناصر البرنامج التدريبي

جدول رقم (3)

المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات إجابات عينة الرؤساء حول عناصر البرنامج التدريبي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	اختبار t	مستوى المعنوية
3.33	0.255	المتوسط الحسابي العام يساوي 3	المتوسط الحسابي العام لا يساوي 3	10.24**	0.0001

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات الرؤساء حول عناصر البرنامج التدريبي هو 3.33 وهو متقارب جدا للمتوسط العام لجميع فقرات المتدربين حول عناصر البرنامج التدريبي. الانحراف المعياري بلغ 0.255 وهذا يدل على ان التجانس فيما بين هذه الفقرات كبير واكبر مما هو عند عينة المتدربين حول مجال عناصر البرنامج التدريبي. وعند اختبار الفرق المعنوي للمتوسط العام عن القيمة 3 نجد ان هناك فرق معنوي قوي جدا لان مستوى المعنوية لهذا الاختبار كان 0.0001 وهذا يعني بشكل عام أن فقرات عناصر البرنامج التدريبي كانت مؤثرة كما تراها مفردات عينة الرؤساء.

وبناءً عليه ، يمكن قبول فرضية العدم والتي تقضى بعدم وجود فروق معنوية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لعناصر البرنامج التدريبي. حيث اتضح ان آراء عينة المتدربين حول عناصر البرنامج التدريبي جاءت متقاربة او تتساوي مع آراء عينة الرؤساء، إلا ان التجانس بين آراء الرؤساء كان اكبر مما هو عليه عند المتدربين وهذا يعزى لكون الرؤساء أكثر إدراكاً لأهمية التدريب والأسباب التي تؤدي إليه، إضافة إلى أنهم أكثر إحساساً بالمسؤولية، وأكثر تفهماً للاستمارة التي وزعت عليهم.

الفرضية الثانية : لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لكفاءة البرنامج التدريبي .

1- قياس اتجاهات المتدربين نحو تأثير البرنامج التدريبي على مستويات أداء المتدربين بالمؤسسة المبحوثة:

جدول رقم (4)

المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات إجابات عينة المتدربين حول كفاءة البرنامج

التدريبي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	اختبار t	مستوى المعنوية
3.269	0.528	المتوسط الحسابي العام يساوي 3	المتوسط الحسابي العام لا يساوي 3	9.498**	0.0001

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

من الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المتدربين حول كفاءة البرنامج التدريبي هو 3.269 وهو قريب من المتوسط الحسابي العام حول عناصر البرنامج التدريبي بانحراف معياري بلغ 0.528 وهذا يدل على ان التجانس فيما بين هذه الفقرات كبير. الا انه نجد ان

التجانس فيما بين فقرات عناصر البرنامج التدريبي اكبر مما هو بين فقرات كفاءة البرنامج التدريبي عند مقارنة الانحراف المعياري عند الاثنتين . وعند اختبار الفرق المعنوي للمتوسط العام عن القيمة (3) نجد إن هناك فرق معنوي قوي جدا لان مستوى المعنوية لهذا الاختبار كان 0.0001 هذا يعني بشكل عام أن فقرات كفاءة البرنامج التدريبي كانت مؤثرة كما تراها مفردات عينة المتدربين.

2- قياس اتجاهات الرؤساء المباشرين نحو تأثير البرنامج التدريبي على مستويات أداء المتدربين بالمؤسسة المبحوثة:

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات إجابات عينة الرؤساء حول كفاءة البرنامج التدريبي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	اختبار t	مستوى المعنوية
3.47	0.336	المتوسط الحسابي العام يساوي 3	المتوسط الحسابي العام لا يساوي 3	11.05**	0.0001

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05.

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات الرؤساء حول كفاءة البرنامج التدريبي 3.47، وهو قريب من المتوسط الحسابي العام حول كفاءة البرنامج التدريبي بانحراف معياري بلغ 0.336 ، وهذا يدل على ان التجانس فيما بين هذه الفقرات كان كبير و اكبر مما هو عليه لدى عينة المتدربين حول مجال كفاءة البرنامج التدريبي. وعند اختبار الفرق المعنوي للمتوسط العام عن القيمة (3) نجد إن هناك فرق معنوي قوي جداً لان مستوى المعنوية لهذا الاختبار كان 0.0001 وهذا يعني بشكل عام أن فقرات كفاءة البرنامج التدريبي كانت مؤثرة كما تراها مفردات عينة الرؤساء.

وبناءً عليه، يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تقضى بعدم وجود اختلافات معنوية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لكفاءة البرنامج التدريبي، حيث جاءت تلك الآراء متقاربة، إلا أن التجانس بين آراء الرؤساء كان اكبر مما هو عليه عند المتدربين وهذا يعزى لكون الرؤساء أكثر شعوراً بأهمية التدريب والحرص على تحقيق الكفاءة فيه، نظراً لكونهم في موقع المسؤولية الإدارية. الفرضية الثالثة: لا يختلف تأثير نوعية البرامج التدريبية على مستويات أداء العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط"

ولغرض اختبارها تم دراسة عامل نوع التدريب الذي يحتوي على مستويين الأول داخلي والثاني خارجي و حسب المتوسط الحسابي العام للعينة المدروسة وحسب تصنيف نوع التدريب وكفاءة البرنامج التدريبي فتم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم (6)

كفاءة البرنامج التدريبي حسب نوع التدريب للمتدربين

الاختبار		كفاءة البرنامج التدريبي		عدد المفردات	نوع التدريب
مستوى المعنوية	اختبارات (قيمتها المحسوبة)	انحراف معياري	متوسط		
0.1102	-1.6015	0.700	3.414	297	داخلي
		0.723	3.585	51	خارجي

* * تعني معنوية بمستوى 0.01 * تعني معنوية بمستوى 0.05.

يلاحظ من الجدول السابق ان متوسط كفاءة البرنامج التدريبي للمتدربين داخل الدولة هو 3.414 بانحراف معياري 0.700، في حين كفاءة البرنامج التدريبي للمتدربين خارج الدولة كان 3.585 بانحراف معياري 0.723، كما يلاحظ أن التجانس في إجابة المتدربين داخل الدولة اكبر من تجانس إجابات اقرانهم من المتدربين خارج الدولة، وقد تم استخدام اختبار (ت) لاختبار دلالة الفرق المعنوي بين كفاءة البرنامج التدريبي بالاعتماد على نوع التدريب ، حيث تبين أن قيمة (ت) المحسوبة -1.6015 بمستوى معنوية 0.1102 وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فرق معنوي بين متوسطات كفاءة البرنامج التدريبي بالاعتماد على متغير نوع التدريب. وهذا يعني ان كفاءة المتدرب لا تختلف باختلاف مكان التدريب سواء داخلي أو خارجي، فالفرد الذي يرغب في تحقيق التفوق الوظيفي يحرص عليه سواء داخل الدولة أو خارجها.

وبناءً عليه يمكن قبول فرضية العدم والتي تقضى بعدم وجود فروق معنوية بين كفاءة البرنامج التدريبي بالاعتماد على نوع التدريب.

الفرضية الرابعة : "لا تختلف كفاءة البرنامج التدريبي على مستويات العاملين بشركة البريقة لتسويق النفط اختلافا معنويا باختلاف:"

1-جنس المتدربين :

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم دراسة عامل الجنس الذي يحتوي على مستويين الأول ذكر والثاني أنثى وقد حسب المتوسط الحسابي العام للعينة المدروسة وحسب تصنيف الجنس وكفاءة البرنامج التدريبي فتم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم (7)

كفاءة البرنامج التدريبي حسب عامل الجنس للمتدربين

الاختبار	كفاءة البرنامج التدريبي		عدد المفردات	الجنس	
	اختبارات (قيمتها المحسوبة)	انحراف معياري			متوسط
مستوى المعنوية 0.0497	-1.9692*	0.714	3.401	275	ذكر
		0.652	3.583	73	أنثى

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يتضح من الجدول السابق أن متوسط كفاءة البرنامج التدريبي لفئة الذكور 3.401 بانحراف معياري 0.714، وكان متوسط كفاءة البرنامج التدريبي لفئة الإناث أكبر مما هو في فئة الذكور حيث بلغ 3.583 بانحراف 0.652 و يلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري لفئة الذكور أكبر من قيمته لفئة الإناث لهذا يمكن القول بأن التجانس لدى عينة الإناث في إجاباتهم أكبر من التجانس لدى عينة الذكور في إجاباتهم. وباستخدام اختبار (ت) لاختبار دلالة الفرق المعنوي بين كفاءة البرنامج التدريبي حسب الجنس، تبين أن قيمة (ت) المحسوبة -1.9692 بمستوى معنوية 0.0497 وهذا يعني رفض فرضية العدم القائلة عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات كفاءة البرنامج التدريبي بالاعتماد على متغير الجنس.

وبصورة عامة، يتبين أن كفاءة البرنامج التدريبي تتأثر بجنس المتدرب حيث نجد أن المتدربين من الإناث أكثر كفاءة من المتدربين الذكور. كذلك هو الحال بالنسبة للتجانس بين عينة الإناث كان أكبر مما هو في عينة الذكور من المتدربين. وقد يرجع بصفة أساسية إلى ارتفاع دافعية الانجاز لدى الإناث رغبة منهن في إثبات الذات وأنهن قادرات على تولى المناصب القيادية مثلن في ذلك مثل الرجال.

2- المؤهل الدراسي للمتدربين

ولغرض اختبار هذه الفرضية، تم دراسة عامل المؤهل الدراسي الذي يحتوي على أربعة مستويات هي: الثانوي، دبلوم متوسط، الجامعية و شهادة عليا و حسب المتوسط الحسابي العام للعينة المدروسة وحسب تصنيف المؤهل الدراسي وكفاءة البرنامج التدريبي فتم الحصول على التالي:

جدول رقم (8) ، كفاءة البرنامج التدريبي حسب عامل المؤهل الدراسي للمتدربين

الاختبار		كفاءة البرنامج التدريبي		عدد المفردات	المؤهل العلمي
		انحراف معياري	متوسط		
مستوى المعنوية	اختبار (ف) قيمتها المحسوبة	0.711	3.5	38	الثانوي
		0.711	3.352	114	دبلوم متوسط
		0.662	3.37	132	الجامعية
		0.726	3.705	64	شهادة عليا
0.0058	4.24**				

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يتضح من الجدول السابق أن متوسط كفاءة البرنامج التدريبي لفئات المؤهل العلمي هي على الترتيب 3.5, 3.352, 3.37, 3.705 بانحراف معياري 0.711, 0.711, 0.662, 0.726، على الترتيب حيث يلاحظ أن التجانس في إجابة جميع الفئات متقارب وكان أكبر لدى فئة الشهادة الجامعية. إلا أن المتوسط الحسابي للمؤهلات كانت غير متقاربة في القيمة وهذا ما أكدته اختبار دلالة الفرق المعنوي بين متوسط فئات المؤهل الدراسي، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة 4.24 بمستوى معنوية 0.0058، مما يشير إلى معنوية قيمة (ف) وبالتالي رفض الفرضية القائلة بعدم وجود فرق معنوي بين متوسطات الكفاءة بالاعتماد على متغير المؤهل الدراسي للمتدرب. يلاحظ ان كفاءة البرنامج التدريبي تزداد بزيادة المؤهل الدراسي حيث نجدها أكبر ما يمكن لدى حملة الشهادة العليا وتتناقص بانخفاض المؤهل. وهذا يعني أن المتدربين يختلفون من ناحية الكفاءة للتدريب باختلاف مؤهلهم الدراسي، وتزداد بزيادة هذا المؤهل. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير، فكلما ارتقى الفرد في مساره التعليمي كلما زادت لديه الرغبة في الاستزادة من العلم، وبالتالي يحرص الفرد على الحصول الدورات التدريبية التي تزيد من مستوى جدارته في العمل وفي نفس الوقت يقبل بجدية على الاستفادة من تلك البرامج والدورات، إلا أن هذا ليس مبرراً لأن يتقاعس من هم في أدنى المستويات التعليمية على الإقبال على التدريب ومحاولة الاستفادة منه حسب رأي الباحثان.

3- العمر للمتدربين

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم دراسة عامل العمر الذي يحتوي على أربعة مستويات هي 25 سنة فأقل ، 26-35 ، 36-45 و 46 سنة فأكثر وحسب المتوسط الحسابي العام للعينة المدروسة حسب تصنيف العمر و كفاءة البرنامج التدريبي فتم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم (9) ، كفاءة البرنامج التدريبي حسب عامل العمر للمتدربين

الاختبار	كفاءة البرنامج التدريبي		عدد المفردات	الفئات العمرية	
	اختبار ف (قيمتها المحسوبة)	انحراف معياري			متوسط
0.9668	0.09	0.629	3.467	49	25 سنة فأقل
		0.634	3.426	121	35-26
		0.746	3.46	100	45-36
		0.806	3.42	78	46 سنة فأكثر

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يتضح من الجدول السابق أن متوسط كفاءة البرنامج التدريبي للفئة العمرية الأولى بلغ 3.467 بانحراف معياري 0.629، وكان المتوسط الحسابي للفئة الثانية 3.426 بانحراف معياري 0.634، في حين المتوسط الحسابي للفئة الثالثة كان 3.46 بانحراف معياري 0.746، أما متوسط الفئة الأخيرة كان 3.42 بانحراف معياري 0.806 ، والملاحظ أن المتوسط الحسابي متقارب وهذا ما أكدته اختبار (ف) حيث كانت قيمتها المحسوبة 0.09 بمستوى معنوية 0.9668 وهذا يعني عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات كفاءة البرنامج التدريبي لدى المتدربين بالاعتماد على متغير العمر. ونستنتج من النتائج السابقة أن العمر ضمن الفئات المبحوثة لا يؤثر علي كفاءة المتدرب، وهذه النتيجة منطقية أيضا، فالفرد بحاجة إلى تحديث مهاراته وخبراته باستمرار بغض النظر عن المرحلة العمرية التي يمر بها، فمخزون المهارات قد يتناقص بمرور الوقت إذا لم يحرص الفرد على زيادته من الالتحاق بالبرامج التدريبية المتنوعة.

4- عدد سنوات الخبرة للمتدربين:

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم دراسة عامل عدد سنوات الخبرة الذي يحتوي على أربعة مستويات هي أقل من 1 سنة، 1 سنة -3 سنة، 3 سنة -5 سنة و 5 سنة فما فوق وحسب المتوسط الحسابي العام للعينة المدروسة وحسب فئات عدد سنوات الخبرة وكفاءة البرنامج التدريبي فتم الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم (10)

كفاءة البرنامج التدريبي حسب عامل عدد سنوات الخبرة للمتدربين

الاختبار	كفاءة البرنامج التدريبي		عدد المفردات	عدد سنوات الخبرة	
	اختبار ف (قيمتها المحسوبة)	انحراف معياري			متوسط
0.0451	3.241*	0.636	3.463	50	أقل من 1 سنة
		0.71	3.465	57	1 سنة - 3 سنة
		0.617	3.361	106	3 سنة - 5 سنة
		0.79	3.483	135	5 سنة فما فوق

* تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

بتحليل بيانات الجدول السابق يتضح أن أكبر متوسط من متوسطات كفاءة البرنامج التدريبي حسب فئات سنوات الخدمة هو 3.483 بانحراف معياري 0.79 الخاص بالفئة الرابعة " 5 سنوات فما فوق" ، ثم نجد إن هذا المتوسط الحسابي يتناقص كلما قل عدد سنوات الخبرة هذا يعني إن كفاءة البرنامج التدريبي تتناسب طرديا مع عدد سنوات الخبرة. في حين نجد إن التجانس في إجابة جميع الفئات الخاصة بالخبرة ينقص كلما ازدادت عدد سنوات الخبرة أي التناسب عكسي بين التجانس في الإجابة وعدد سنوات الخبرة. اختبار دلالة الفرق المعنوي بين متوسطات فئات سنوات الخدمة ضمن كفاءة البرنامج التدريبي تم استخدام تحليل التباين الأحادي، حيث تبين أن قيمة ف المحسوبة 3.241 بمستوى معنوية 0.0451، مما يشير إلى وجود فرق معنوي بين متوسطات متغير سنوات الخدمة ضمن هذا كفاءة البرنامج التدريبي. وهذا يعني أن المبحوثين يختلفون من ناحية كفاءة البرنامج التدريبي باختلاف عدد سنوات خبرتهم وتزداد بزيادة عدد سنوات خبرتهم، وهو ما يؤكد حرص الأفراد في المستويات الإدارية العليا على تحقيق أقصى استفادة من البرامج التدريبية ليكونا أكثر قدرة على التفاعل مع متطلبات تلك المناصب من المهارات والخبرات.

الفرضية الخامسة: "لا توجد علاقة معنوية بين إتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب وقدرة التدريب على تحقيق أهدافه".

1- عينة المتدربين .

لقد تم تحديد الفقرات المتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب وكانت الفقرات (18، 19، 20، 22) من فقرات استمارة الاستبيان للمتدربين وكانت على النحو التالي:

* يؤدي تطبيق الموظف لما تعلمه بالتدريب إلى تحسين مستوى أدائه

* يشعر الموظفون المتدربون برغبة قوية في تطبيق ما تعلموه أثناء التدريب

* يشعر الموظف بعد تدريبه بقدرته على استخدام إبداعه و فكره في التطبيق

* بيئة العمل في المنظمة لا تساعد على تطبيق الأساليب الجديدة

هذا وقد تم حساب معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات (الفقرات أعلاه) والمتغير التابع الذي يمثل قدرة برامج التدريب على تحقيق أهدافها، فكانت مصفوفة الارتباط موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (11)

مصفوفة الارتباط بين الفقرات المتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب
وقدرة التدريب على تحقيق أهدافه للمتدربين

المتغير التابع	الفقرة 22	الفقرة 20	الفقرة 19	الفقرة 18		
				1	س1	الفقرة 18
			1	0.79691	س2	الفقرة 19
		1	0.87671	0.73478	س3	الفقرة 20
	1	-0.46255	-0.46982	-0.41426	س4	الفقرة 22
1	-0.667*	0.859**	0.760**	0.756**	ص	المتغير التابع

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط جوهرية بين المتغير التابع (ص) والمتعلق بكفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين وكل من :

* المتغير المستقل (الفقرة 18) والمتعلق بمدى تطبيق الموظف لما تعلمه بالتدريب إلى تحسن مستوى أدائه وكان معامل الارتباط بينهما 0.756 وهو دال جوهريا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 19) والمتعلق برغبة الموظفين المتدربين في تطبيق ما تعلموه أثناء التدريب ، وكان معامل الارتباط بينهما 0.760 ، وهو دال معنويا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 20) والمتعلق بقدرته الموظف بعد تدريبه على استخدام إبداعه و فكره في التطبيق، وكان معامل الارتباط بينهما 0.859 ، وهو دال جوهريا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 22) والمتعلق بمدى مساعدة بيئة العمل في المنظمة على تطبيق الأساليب الجديدة، وكان معامل الارتباط بينهما -0.667، حيث جاءت قيمته سالبة لكون طبيعة السؤال بصيغة النفي، وهو دال جوهريا عند مستوى 0.05 .

تحليل الانحدار المتعدد:

تم الحصول على معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة وفعالية التدريب والمتدربين كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب وقدرة التدريب على تحقيق أهدافه، وكانت كالتالي :

$$\text{ص} = 2.781 + 0.140 \text{ س} + 0.070 \text{ س} + 0.142 \text{ س} - 0.269 \text{ س} - 0.001 \text{ س}$$

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار الجزئية، معاملات الارتباط البسيطة، الخطأ المعياري للمتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب، قيمة (ت) المحسوبة، ومستوى المعنوية.

جدول رقم (12)

الأهمية النسبية لمتغيرات إتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب في معادلة

الانحدار (للمتدربين)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الارتباط	الخطأ المعياري للمعاملات	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
يؤدي تطبيق الموظف لما تعلمه بالتدريب إلى تحسن أدائه	0.140	0.756	0.050	2.796**	0.0055
يشعر الموظفون المتدربون برغبة قوية في تطبيق ما تعلمونه أثناء التدريب	0.070	0.760	0.023	3.011*	0.0288
يشعر الموظف بعد تدريبه بقدرته على استخدام إبداعه و فكره في التطبيق	0.142	0.859	0.059	2.406**	0.0166
بيئة العمل في المنظمة لا تساعد على تطبيق الأساليب الجديدة	-	-0.66	0.023	-11.71**	0.0001

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

ولبيان أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب في معادلة الانحدار المتعدد، فقد تم ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية في تفسير التغير في قيمة المتغير التابع (كفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين)، وبعد حساب قيمة معامل الانحدار لكل متغير، انضح ما يلي :

- 1 بيئة العمل في المنظمة لا تساعد على تطبيق الأساليب الجديدة
2. يشعر الموظف بعد تدريبه بقدرته على استخدام إبداعه و فكره في التطبيق.
3. يؤدي تطبيق الموظف لما تعلمه بالتدريب إلى تحسن أدائه.
4. يشعر الموظفون المتدربون برغبة قوية في تطبيق ما تعلموه أثناء التدريب.

وبحساب معامل الارتباط المتعدد وُجد انه يساوي 0.714، وان معامل التحديد (معامل التفسير) يساوي 84.5%، وهي قيمة مرتفعة توضح أهمية المتغيرات المستقلة المتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع والمتعلق بكفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين. كما تم القيام بتحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (13)

تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد الخاصة بكفاءة البرنامج التدريبي كمتغير تابع و متغيرات إتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب كمتغيرات مستقلة (للمتدربين)

المصدر	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى المعنوية
النموذج	4	153.39	38.34	455.23**	0.0001
الخطأ	343	28.894	0.0842		
المجموع	347	182.29			

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يتضح من الجدول السابق بان قيمة (ف) المحسوبة تساوي (455.23) عند درجتي حرية (4،343) وهي دالة معنوية عند مستوى 0.01، فهي اكبر من قيمة (ف) الجدولية، وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب تلعب دورا كبيرا في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع، ومن ثم التنبؤ بدرجة كفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين بالمنظمات المبحوثة.

نستنتج مما سبق أنه لرفع كفاءة البرنامج التدريبي فإن ذلك يتطلب زيادة العناية بالمتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة لتطبيق الأساليب الجديدة من قبل المنظمة، وكذا إفساح المجال أمام الموظف المتدرب لاستخدام إبداعه في التطبيق وبالتالي تحسين مستوى أدائه.

2- عينة الرؤساء :

لقد تم تحديد الفقرات المتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب وكانت الفقرات (2،13،17،18) من فقرات استمارة الاستبيان للرؤساء وكانت على النحو التالي:

* يحاول المدراء التأكد من ان ما تم تعلمه في التدريب يجري تطبيقه

* يبدي المدراء تأييدهم العملي والمستمر للسلوكيات الجديدة المرغوبة

* تسمح المنظمة للموظف بتطبيق ما تعلمه في برامج التدريب
 * يبدي المدراء استعدادهم التام لمساعدة موظفيهم على تطبيق ما تعلموه
 وبحساب معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات (الفقرات أعلاه) والمتغير التابع الذي يمثل
 تأثير برامج التدريب فكانت مصفوفة الارتباط موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (14)

مصفوفة الارتباط بين الفقرات المتعلقة بإتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب
 وقدرة التدريب على تحقيق أهدافه (للرؤساء)

المتغير التابع	الفقرة 18	الفقرة 17	الفقرة 13	الفقرة 2		
				1	س1	الفقرة 2
			1	0.419	س2	الفقرة 13
		1	0.368	0.751	س3	الفقرة 17
	1	-0.177	-0.164	-0.231	س4	الفقرة 18
1	-0.644*	0.761**	0.816**	0.786**	ص	المتغير التابع

* تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

نلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة جوهريه بين المتغير التابع (ص) والمتعلق بكفاءة
 وفعالية برامج التدريب والمتدربين وكل من:

* المتغير المستقل (الفقرة 2) والمتعلق بمدى محاولة المدراء التأكد من ان ما تم تعلمه في التدريب
 يجري تطبيقه ، كان معامل الارتباط بينهما 0.786 وهو دال جوهريا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 13) والمتعلق بإيداء المدراء تأييدهم العملي والمستمر للسلوكيات الجديدة
 المرغوبة، وكان معامل الارتباط بينهما 0.816، وهو دال معنويا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 17) والمتعلق بمدى سماح المنظمة لموظفيها تطبيق ما تعلمه في برامج
 التدريب، وكان معامل الارتباط بينهما 0.761، وهو دال جوهريا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 18) والمتعلق بمدى استعداد الرؤساء لمساعدة موظفيهم على تطبيق ما
 تعلموه خلال البرامج التدريبية ، كان معامل الارتباط بينهما -0.644 حيث قيمته سالبة لكون طبيعة
 العلاقة عكسية، وهو دال جوهريا عند مستوى 0.05 .

تحليل الانحدار المتعدد:

تم استخراج معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة وفعالية التدريب والمتدربين كمتغير تابع، على المتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة من قبل المدراء أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب وقدرة التدريب على تحقيق أهدافه، وكانت كالتالي:

$$\text{ص} = 2.751 + 0.095 \text{س}1 + 0.203 \text{س}2 + 0.066 \text{س}3 - 0.080 \text{س}4$$

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار الجزئية، معاملات الارتباط البسيطة، الخطأ المعياري للمتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة من قبل المدراء أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب، قيمة ت المحسوبة، ومستوى المعنوية.

جدول رقم (15)

الأهمية النسبية لمتغيرات إتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب في معادلة

الانحدار (للرؤساء)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الارتباط	الخطأ المعياري للمعاملات	قيمة ت المحسوبة	مستوى المعنوية
يحاول المدراء التأكد من ان ما تم تعلمه في التدريب يجري تطبيقه	0.095	0.786	0.039	2.43**	0.0182
يبيد المدراء تأييدهم العملي والمستمر للسلوكيات الجديدة المرغوبة	0.203	0.816	0.033	5.993**	0.0001
تسمح المنظمة للموظف بتطبيق ما تعلمه في برامج التدريب	0.066	0.761	0.033	2.012*	0.0489
يبيد المديرون استعدادهم التام لمساعدة موظفيهم على تطبيق ما تعلموه	-0.080	-0.644	0.020	-3.971**	0.0002

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

ولبيان أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة من قبل المدراء أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب في معادلة الانحدار المتعدد، فقد تم ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية في تفسير التغير في قيمة المتغير التابع (كفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين)، وحسب قيمة معامل الانحدار لكل متغير، وكان ذلك على النحو التالي:

* يبيد المدراء تأييدهم العملي والمستمر للسلوكيات الجديدة المرغوبة

* يحاول المدراء التأكد من ان ما تم تعلمه في التدريب يجري تطبيقه

* يبدي المدربون استعدادهم التام لمساعدة موظفيهم على تطبيق ما تعلموه.
* تسمح المنظمة للموظف بتطبيق ما تعلمه في برامج التدريب.

ويحساب قيمة الارتباط المتعدد وجد انه يساوي 0.733، وان معامل التحديد (معامل التفسير) يساوي 85.6%، وهي قيمة مرتفعة توضح أهمية المتغيرات المستقلة المتعلقة بإتاحة الفرصة من قبل المدراء أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب، في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع والمتعلق بكفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين. كذلك فقد تم القيام بتحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد، كم موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (16)

تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد الخاصة ب كفاءة البرنامج التدريبي كمتغير تابع و متغيرات إتاحة الفرصة أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب كمتغيرات مستقلة (للرؤساء)

المصدر	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى المعنوية
النموذج	4	7.11559	1.7789	39.865**	0.0001
الخطأ	58	2.58811	0.0446		
المجموع	62	9.7037			

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة (ف) المحسوبة تساوي (39.865) عند درجتي حرية (4،58) وهي دالة معنوية عند مستوى 0.01، فهي اكبر من قيمة (ف) الجدولية، وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة من قبل المدراء أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب تلعب دورا كبيرا في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع، ومن ثم التنبؤ بدرجة كفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين بالمنظمات المبحوثة.

نستنتج مما سبق أنه لرفع كفاءة البرنامج التدريبي فإن ذلك يتطلب زيادة العناية بالمتغيرات المستقلة والمتعلقة بإتاحة الفرصة من قبل المدراء أمام المتدربين لتطبيق ما تعلموه أثناء التدريب، وذلك من خلال تأييدهم المستمر للسلوكيات الجديدة للمتدربين، ومحاولة التأكد من ان ما تعلمه موظفيهم خلال البرامج التدريبية يجري تطبيقه بالفعل، وظهر استعدادهم التام لمساعدة موظفيهم على تطبيق ما تم تعلمه خلال البرامج التدريبية.

الفرضية السادسة: "لا يؤثر النمط المتبع في تقييم اثر التدريب تأثيرا معنويا على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل".

1- عينة الرؤساء :

لقد تم تحديد الفقرات المتعلقة بأثر التدريب على مستوى الأداء فكانت (8،7،19،20،21،22،24) من فقرات استمارة الاستبيان للرؤساء وكانت على النحو التالي:

- * يتم تقييم جدوى التدريب بعد عوده العاملين مباشرة من البرامج التدريبية
 - * يتم تقييم جدوى التدريب بعد فترة كافية من عودة العاملين من التدريب
 - * تتابع المنظمة مدى التقدم الحاصل في أداء موظفيها بعد تدريبهم
 - * يقدم الموظف عرض كامل لما تعلمه من التدريب لزملائه الموظفين
 - * يتم قياس التغير الحاصل في أداء الموظف المتدرب بعد مرور وقت معلوم
 - * يتم تقييم التدريب بسؤال المتدربين عن رأيهم فيه فقط
 - * يقارن المدراء بين أداء المتدرب بعد عودته و محتويات البرنامج التدريبي
- ويعد أن تم حساب معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات (الفقرات أعلاه) والمتغير التابع الذي يمثل تأثير برامج التدريب فكانت مصفوفة الارتباط موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (17)

مصفوفة الارتباط بين الفقرات المتعلقة بتقييم اثر التدريب وقدرة التدريب على تحقيق أهدافه
(للرؤساء)

المتغير التابع	الفقرة 24	الفقرة 22	الفقرة 21	الفقرة 20	الفقرة 19	الفقرة 8	الفقرة 7		
الفقرة 7							1	س1	
الفقرة 8						1	0.467	س2	
الفقرة 19					1	-0.518	0.749	س3	
الفقرة 20				1	0.455	-0.390	0.379	س4	
الفقرة 21			1	-0.301	-0.545	0.674	0.381	س5	
الفقرة 22		1	0.401	-0.324	-0.496	0.551	0.579	س6	
الفقرة 24	1	-0.505	-0.449	0.446	0.681	-0.449	0.662	س7	
المتغير التابع	1	0.656*	0.619*	0.698**	0.614*	0.708**	0.63*	ص	

* تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة جوهرية بين المتغير التابع (ص) والمتعلق بكفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين وكل من:

* المتغير المستقل (الفقرة 7) والمتعلق بمدى تقييم جدوى التدريب من قبل المدراء بعد عوده العاملين مباشرة من البرامج التدريبية، كان معامل الارتباط بينهما 0.63 وهو دال جوهريا عند مستوى 0.05.

* المتغير المستقل (الفقرة 8) يتم تقييم جدوى التدريب من قبل المدراء بعد فترة كافية من عودة العاملين من التدريب، وكان معامل الارتباط بينهما 0.708، وهو دال معنويا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 19) والمتعلق بمدى متابعة المنظمة لمدى التقدم الحاصل في أداء موظفيها بعد تدريبهم، وكان معامل الارتباط بينهما 0.614، وهو دال جوهريا عند مستوى 0.05.

* المتغير المستقل (الفقرة 20) والمتعلق بمدى تقديم الموظف عرض كامل لما تعلمه من التدريب لزملائه الموظفين، كان معامل الارتباط بينهما 0.698 وهو دال جوهريا عند مستوى 0.01.

* المتغير المستقل (الفقرة 21) يتم قياس التغير الحاصل في أداء الموظف المتدرب بعد مرور وقت معلوم، وكان معامل الارتباط بينهما 0.619، وهو دال معنويا عند مستوى 0.05.

* المتغير المستقل (الفقرة 22) يتم تقييم التدريب بسؤال المتدربين عن رأيهم فيه فقط، وكان معامل الارتباط بينهما 0.656، وهو دال جوهريا عند مستوى 0.05.

* المتغير المستقل (الفقرة 24) والمتعلق بمقارنة أداء المتدرب بعد عودته و محتويات البرنامج التدريبي من قبل المدراء، كان معامل الارتباط بينهما -0.638 وهو دال جوهريا عند مستوى 0.05.

تحليل الانحدار المتعدد:

تم استخراج معادلة الانحدار المتعدد لكفاءة وفعالية التدريب والمتدربين كمتغير تابع، على المتغيرات المستقلة والمتعلقة بتقييم اثر التدريب تأثيرا معنويا على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل، وكانت كالتالي:

$$\text{ص} = 3.426 + 0.091 \text{س} + 1 + 0.1131 \text{س} + 2 + 0.0011 \text{س} + 3 + 0.050 \text{س} + 4 + 0.080$$

$$\text{س} + 5 + 0.021 \text{س} - 6 - 0.006 \text{س} + 7$$

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار الجزئية، معاملات الارتباط البسيطة، الخطأ المعياري للمتغيرات المستقلة والمتعلقة بتقييم اثر التدريب تأثيرا معنويا على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل، قيمة (ت) المحسوبة، ومستوى المعنوية.

جدول رقم (18)

الأهمية النسبية لمتغيرات المتعلقة بتقييم اثر التدريب في معادلة الانحدار (لرؤساء)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الارتباط	الخطأ المعياري للمعاملات	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
يتم تقييم جدوى التدريب بعد عوده العاملين مباشرة من البرامج التدريبية	0.091	0.63	0.0390	2.347*	0.0225
يتم تقويم جدوى التدريب بعد فترة كافية من عودة العاملين من التدريب	0.1131	0.708	0.0412	2.747**	0.0081
تتابع المنظمة مدى التقدم الحاصل في أداء موظفيها بعد تدريبهم	0.0011	0.614	0.0488	0.0220	0.9824
يقدم الموظف عرض كامل لما تعلمه من التدريب لزملائه الموظفين	0.050	0.698	0.0257	1.968*	0.0541
يتم قياس التغير الحاصل في أداء الموظف المتدرب بعد مرور وقت معلوم	0.080	0.619	0.0426	1.897*	0.0431
يتم تقييم التدريب بسؤال المتدربين عن رأيهم فيه فقط	0.021	0.656	0.0336	0.632	0.5301
يقارن المديرون بين أداء المتدرب بعد عودته و محتويات البرنامج التدريبي	-0.006	-	0.0404	0.154	0.8785

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يلاحظ من الجدول أعلاه إن المتغيرات (س3، س6، س7) غير معنوية التأثير من خلال اختبار (ت) الخاص بمعالم النموذج لذلك سوف نقوم بتوفيق نموذج جديد بعد استبعاد المتغيرات الغير معنوية. معادلة الانحدار المتعددة الجديدة تكون بالصيغة التالية:

$$\text{ص} = 3.426 + 0.091 \text{ س}1 + 0.1131 \text{ س}2 + 0.050 \text{ س}4 + 0.080 \text{ س}5$$

والجدول التالي يوضح معاملات الانحدار الجزئية، معاملات الارتباط البسيطة، الخطأ المعياري للمتغيرات المستقلة والمتعلقة بتقييم اثر التدريب تأثيرا معنويا على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل ، قيمة ت المحسوبة، ومستوى المعنوية.

جدول رقم (19)

الأهمية النسبية لمتغيرات المتعلقة بتقييم أثر التدريب في معادلة الانحدار بعد استبعاد المتغيرات الغير معنوية (للرؤساء)

المتغير	معامل الانحدار	معامل الارتباط	الخطأ المعياري للمعاملات	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
يتم تقييم جدوى التدريب بعد عوده العاملين مباشرة من البرامج التدريبية	0.096	0.63	0.026	3.652**	0.0006
يتم تقويم جدوى التدريب بعد فترة كافية من عودة العاملين من التدريب	0.1210	0.708	0.038	3.160**	0.0025
يقدم الموظف عرض كامل لما تعلمه من التدريب لزملائه الموظفين	0.050	0.698	0.024	2.085*	0.0415
يتم قياس التغير الحاصل في أداء الموظف المتدرب بعد مرور وقت معلوم	0.0791	0.619	0.039	2.029*	0.0471

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

ولبيان أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتعلقة بتقييم أثر التدريب تأثيراً معنوياً على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل في معادلة الانحدار المتعدد، فقد تم ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية في تفسير التغير في قيمة المتغير التابع (كفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين)، وحسب قيمة معامل الانحدار لكل متغير، وكان ذلك على النحو التالي :

1. يتم تقييم جدوى التدريب بعد فترة كافية من عودة العاملين من التدريب
2. يتم تقييم جدوى التدريب بعد عوده العاملين مباشرة من البرامج التدريبية
3. يتم قياس التغير الحاصل في أداء الموظف المتدرب بعد مرور وقت معلوم.
4. يقدم الموظف عرض كامل لما تعلمه من التدريب لزملائه الموظفين.

وبحساب قيمة الارتباط المتعدد وجد انه يساوي 0.698، وان معامل التحديد (معامل التفسير) يساوي 83.6%، وهي قيمة مرتفعة توضح أهمية المتغيرات المستقلة المتعلقة بتقييم أثر التدريب تأثيراً معنوياً على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل، في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع والمتعلق بكفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين. كذلك فقد تم القيام بتحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد، كم موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (20)

تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد الخاصة بكفاءة البرنامج التدريبي كمتغير تابع و متغيرات
اثر التدريب كمتغيرات مستقلة (للرؤساء)

المصدر	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى المعنوية
النموذج	4	6.481	1.620	29.167**	0.0001
الخطأ	58	3.222	0.056		
المجموع	62	9.704			

** تعني معنوية بمستوى 0.01 ، * تعني معنوية بمستوى 0.05

يتضح من الجدول السابق بان قيمة (ف) المحسوبة تساوي (29.167) عند درجتي حرية (4،58) وهي دالة معنوية عند مستوى 0.01، فهي اكبر من قيمة (ف) الجدولية، وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة والمتعلقة بتقييم اثر التدريب لها تأثيرا معنويا على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل وتلعب دورا كبيرا في تفسير التغيرات التي تحدث للمتغير التابع، ومن ثم التنبؤ بدرجة كفاءة وفعالية برامج التدريب والمتدربين بالمنظمة المبحوثة.

نستنتج مما سبق أنه لرفع كفاءة المتدربين حسب راي المدراء فإن ذلك يتطلب زيادة العناية بالمتغيرات المستقلة والمتعلقة بتقييم اثر التدريب على مستويات أداء العاملين بعد العودة للعمل، وذلك من خلال تقييم جدوى التدريب بعد فترة كافية من عودة العاملين من التدريب، وقياس التغير الحاصل في أداء الموظف المتدرب بعد مرور وقت معلوم، وأخيرا يقدم الموظف عرض كامل لما تعلمه من التدريب لزملائه.

النتائج :

في ضوء تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار صحة الفروض يخرج الباحثان بالنتائج

التالية:

(1) لا توجد فروق معنوية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لعناصر البرنامج التدريبي في الشركة، حيث اتضح أن آراء عينة المتدربين حول عناصر البرنامج التدريبي جاءت متقاربة أو تتساوى مع آراء عينة الرؤساء، إلا أن التجانس بين آراء الرؤساء كان اكبر مما هو عليه عند المتدربين وهذا يعزى لكون الرؤساء أكثر إدراكا لأهمية التدريب والأسباب التي تؤدي إليه، إضافة إلى أنهم أكثر إحساساً بالمسؤولية، وأكثر تفهماً للاستثمار التي وزعت عليهم.

(2) لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء الرؤساء والمتدربين حول تقييمهم لكفاءة البرنامج التدريبي، حيث جاءت تلك الآراء متقاربة، إلا إن التجانس بين آراء الرؤساء كان أكبر مما هو عليه عند المتدربين وهذا يعزى لكون الرؤساء أكثر شعوراً بأهمية التدريب والحرص على تحقيق الكفاءة فيه، نظراً لكونهم في موقع المسؤولية الإدارية.

(3) لا توجد فروق معنوية بين كفاءة البرنامج التدريبي بالاعتماد على نوع التدريب، حيث اتضح أن كفاءة المتدرب لا تختلف باختلاف مكان التدريب سواء داخل أو خارج البلاد، فجميع المتدربين أكدوا على أهمية التدريب في رفع كفاءتهم سواء حصلوا عليه داخل البلاد أو خارجها .

(4) أسفرت نتائج تحليل الفرضية الرابعة عن النتائج التالية :

أ- تتأثر كفاءة البرنامج التدريبي بجنس المتدرب، حيث ثبت من خلال النتائج ان المتدربين من الإناث أكثر كفاءة من المتدربين الذكور، كذلك هو الحال بالنسبة للتجانس بين عينة الإناث كان أكبر مما هو عليه في عينة الذكور من المتدربين .

ب- إن كفاءة البرنامج التدريبي تزداد بزيادة المؤهل الدراسي حيث نجدها أكبر ما يمكن لدى حملة الشهادة العليا وتتناقص بانخفاض المؤهل .

ج- أن العمر ضمن الفئات المبحوثة لا يؤثر على كفاءة المتدرب، حيث ثبت عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات كفاءة البرنامج التدريبي لدى المتدربين بالاعتماد على متغير العمر .

د- إن كفاءة البرنامج التدريبي تتناسب طردياً مع عدد سنوات الخبرة، إلا أن التجانس في إجابة جميع الفئات الخاصة بالخبرة ينقص كلما ازدادت عدد سنوات الخبرة، أي التناسب عكسي بين التجانس في الإجابة وعدد سنوات الخبرة.

(5) أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقة ارتباط جوهرية بين كفاءة وفعالية برامج التدريب لعينة المتدربين وكل من:

- تطبيق الموظف لما تعلمه بالتدريب إلى تحسين مستوى أدائه.

- شعور الموظفين المتدربين برغبة قوية في تطبيق ما تعلموه أثناء التدريب .

- شعور الموظف بعد تدريبه بقدرته على استخدام إبداعه و فكره في التطبيق .

- تهيئة بيئة العمل في المنظمة بما يساعد على تطبيق الأساليب الجديدة .

(6) أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقة ارتباط جوهرية بين كفاءة وفعالية برامج التدريب لعينة الرؤساء وكل من:

- محاولة المدراء التأكد من ان ما تعلمه المتدرب في التدريب يجري تطبيقه.

- إبداء المدراء تأييدهم العملي والمستمر للسلوكيات الجديدة المرغوبة من قبل المتدرب.
- سماح المنظمة للموظف بتطبيق ما تعلمه في برامج التدريب .
- إبداء المدراء استعدادهم التام لمساعدة موظفيهم على تطبيق ما تعلموه خلال التدريب.

التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج أمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن الاهتمام بها في سبيل تعظيم المنفعة المحققة من تطبيق البرامج التدريبية في تنمية الموارد البشرية بشركة البريقة لتسويق النفط بصفة خاصة وباقي المؤسسات العاملة بليبيا بصفة عامة . ومن ثم أمكن تقديم التوصيات على النحو التالي:

1- النظر إلى فعالية سياسات إدارة الموارد البشرية من خلال منظور شامل و متكامل As Integrated System يأخذ في اعتباره كافة العوامل المؤثرة على التطبيق الفعال للبرامج التدريبية من جهة وفي نفس الوقت لا يتجاهل العلاقات التفاعلية بين مختلف سياسات إدارة الموارد البشرية والتي تشكل في مجموعها فعالية سياسات إدارة الموارد البشرية .

2- تطوير وتحسين محددات كفاءة وفعالية البرامج التدريبية التي تقدمها شركة البريقة لتسويق النفط، وذلك من خلال:

- * التحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية، بحيث تلبى تلك البرامج حاجات تدريبية حقيقية.
 - * الاعتماد على الأسلوب العلمي في اختيار من هم بحاجة فعلية للتدريب.
 - * إتاحة الفرصة أمام المتدربين على تطبيق ما تعلموه أثناء التدريب.
 - * تهيئة البيئة الملائمة لاستيعاب مهارات المتدربين بعد العودة.
 - * تنمية روح الإبداع والابتكار لدى المتدربين، من خلال البعد عن تصيد الأخطاء والتطبيق الموضوعي لسياسة الثواب والعقاب.
 - * تأييد الرؤساء للسلوكيات الجديدة المرغوبة التي يسلكها المتدربون بعد العودة للعمل.
 - * التأكيد على جدية البرامج التدريبية، من خلال إلزام المتدربين بعد عودتهم بتقديم عرض تفصيلي لزملائهم لما تدربوا عليه.
- 3- توفير جميع العوامل المناسبة لتطوير العملية التدريبية واستدراك النواقص التي تظهر أثناء التنفيذ للبرامج التدريبية.
- 4- ربط العملية التدريبية بعوامل تحفيزية مادية ومعنوية ستؤدي إلى زيادة الاهتمام بالتدريب من قبل المدربين والمتدربين.

5- قياس مدى التغيير الحاصل في أسلوب الأداء بعد انتهاء التدريب بوقت محدد لا يقل عن ثلاثة أشهر ولا يزيد عن ستة أشهر.

6- أهمية النظر إلى التدريب من قبل المدراء كوسيلة مكافأة وتقديراً وليس سداً لقصور أو ضعف في الأداء.

7- الإتفاق على التدريب بشكل كبير باعتباره إنفاق استثماري ينعكس مردودة على مستقبل المنظمة، حتى وإن لم يتحقق هذا المردود في الأجل القصير، فإنه حتماً سيحقق مردوداً على الأجل الطويل.

المراجع:

- 1- احمد إبراهيم باشات، أسس التدريب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.
- 2- احمد السيد العادلي، أساسيات علم الإرشاد الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1970.
- 3- أحمد عبد الله ومصطفى محمود ابوبكر، تقييم عملية التدريب في مواجهة التحديات المعاصرة بالتطبيق على الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس، مجلة آفاق جديدة، جامعة المنوفية، السنة السابعة، العدد الثالث، 1995م .
- 4- احمد محمد عمر وآخرون، المرجع في الإرشاد الزراعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973 م.
- 5- حسن أحمد الطعاني، التدريب مفهومه وفعالياته، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
- 6- حنان محمد عبود، مدى فاعلية برامج التدريب في تقليل حوادث وإصابات العمل بالمنظمات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 2007 م.
- 7- سعيد شعبان حامد، تقييم برامج التدريب باستخدام تحليل التكلفة والعائد بالتطبيق على قطاع النفط، القاهرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996 م.
- 8- صالح فايع آل بشير، تقييم برامج التدريب في شركة سابك وأثرها على أداء العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . الأردن . 2003 م.
- 9- عامر الكبيسي، تقييم ومتابعة التدريب بمعهد التنمية الإدارية، قطر، معهد التنمية الإدارية، 1999 م.
- 10- عدنان عبد الرحمن وأحمد عبد الله، العوامل المؤثرة على فاعلية أنشطة التدريب والتطوير في المؤسسات الحكومية بدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر 2004 م .
- 11- على السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، مكتبة غريب، القاهرة، 1985 م.

- 12- علي عادل العالم، أثر التدريب علي أداء العاملين في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة، عمان، الأردن، 2002.
- 13- محمود عبدالمنعم، التدريب وأثره في تغيير السلوك، المجلة العربية للتدريب، العدد الثاني، يناير 1988.
- 14- مريم محمد عيسى العيار، تقويم فعالية برامج التدريب الإداري بالوزارات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، القاهرة : كلية التجارة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.
- 15- مسعودة علي محمد، التدريب وأثره علي زيادة الإنتاجية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004.
- 16- مكاوي الخير الوقيع، أثر التدريب علي أداء العاملين، دراسة حاله بنك السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 2007.
- 17- هويدا صالح محمد، أثر التدريب علي الكفاءة الإنتاجية للعاملين، دراسة حاله سكر كنانة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 2006.
- 18- Gardner, Neely, Action Training and Research, Something – Old and Something New, Public Administration Review (No, 2 , 1974) pp. 106 – 115
- 19- Kirkpatrick, Donald L . Evaluation of Training" in Craig, Robert L. (ed) Training Development Hand book , 2nd ed .., McGraw Hill book Co., 1978.
- 20- Stanley, Lioyed, A Guide to Evaluation of Training (Ljubljana : ICPE Training Series, 1987).
- 21- Stanley, Lioyed, A Guide to Training Needs Assessment (Ljubljana : ICPE Training Series, 1984).
- 22- U.N., Evaluation of Training Workshop on Training of Trainer, Vienna, 1976.



مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية
رقم الإيداع - دار الكتب الوطنية بنغازي / ليبيا
2013 / 423